الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية . تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5 .

مركز
الدراسات
والأبحاث
الإقتصادية
والإجتماعية

اللسانيات في خدمة الل

C.E.R.E.S
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5 -

الفهرس

بسم الله الرحمان الرحيم

ضيوفنا الكرام، أصدقائي الأعزاء،

يسعدني بإسم أسرة مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية أن أفتتح على بركة الله هذا الملتقى وهو الرابع من نوعه الذي ينظمه المركز منذ أن بعث الى الوجود سنة 1962، فاهتماماتنا باللغة عامة وباللغة العربية خاصة تندرج بصفة طبيعية في نشاطات المركز.

نظمنا ملتقيين إثنين كانا مخصصين للنظر في قضايا الألسنية العامة، إلا أنه اتضح إلينا أن قضية الألسنية لا يمكن في بلد مثل بلدنا أن تكون غير مرتبطة أشد الإرتباط باللغة العربية.

مشاكل اللغة العربية هي مشاكل الأمة العربية ولا يمكن للمجتمع العربي أن يتطور إن لم يستند الى لغة حية متطورة. فعلى هذا الأساس انتظم منذ أربع سنوات ملتقا حول اللسانيات واللغة العربية وكانت نتائجه مشجعة الى حد بعيد جعلنا بعد أربع سنوات نراجع أنفسنا وننظر في إمكانية عقد ملتقا آخر لمواصلة البحوث التي تقدمنا بها منذ ذلك العهد.

واليوم لدينا أكثر من عشرين وثيقة عمل قدمها هذا الجمع الغفير من الباحثين والأساتذة المهتمين بقضايا اللغة العربية. أتوا تلبية لدعوتنا من الشرق ومن المغرب ومن الغرب مما يدل على أن الموضوع الذي اختاره الزملاء حيوي وواجب علينا أن نكرس ما أوتينا من جهد ومعلومات وفي ذلك خدمة للغة العربية وخدمة للمجتمع العربي.

وأريد أن أشكر باسم المركز وبإسم كافة الحاضرين سيدي وزير التربية القومية الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الجلسة الإفتتاحية وأرى في ذلك تشجيعا وتأييدا لما تقدمه لنا الحكومة التونسية. وأريد أن أشكر أيضا سيادة الدكتور محيي الدين صابر الذي أبى بالرغم عن مشاغله الكثيرة إلا أن يشرفنا في هذه الجلسة الإفتتحاية فلهم ولكم جميعا الشكر الجزيل وأرجو أن تكلل أعمالنا بالنجاح.

ومن الله نرجوا التوفيق

والســـــــلام

د. عبدالوهاب بوحديبة
مدير مركز الدراسات والأبحاث
الإقتصادية والإجتماعية - تونس

كلمة الإفتتاح
التي ألقاها الأستاذ محمد فرج الشاذلي
وزير التربية القومية

بسم الله الرحمان الرحيم

- حضرة الأخ الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- أخي الدكتور عبدالوهاب بوحديبة
- حضرات الإخوة والأخوات

لقد تفضل أخي الدكتور عبدالوهاب بوحديبة مدير مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، فدعاني لأشرف على ملتقاكم هذا «اللسانيات في خدمة اللغة العربية» فلبيت الدعوة مغتبطا لمالي من صلات بالعربية شغفا وتدريسا ولمالي من تطلع الى اللّسانيات في تونس فسعادتي اليوم مضاعفة إذ أجد نفسي بين اختصاصيين أجلاّء مربيا زميلا أتى ليتعلم ووزيرا للتربية القومية أتى ليستفيد.

سيداتي سادتي،

إن قسم الألسنية مثل ما لوح لذلك قبل حين أخي الدكتور عبدالوهاب بوحديبة هو من أول ما أنشئ من الأقسام أوائل الستينات ضمن «مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية»، وما بعثه ضمن هذا المركز الجامعي المتعدد الإختصاصات الإجتماعية والإقتصادية إلا دليل على تبصّر مديره الأول الأستاذ مصطفى الفيلالي وعلى رؤية الباحثين الأولين

المنشئين له الأستاذين صالح القرمادي رئيس القسم وأحمد العايد اللذين التحق بها في كل حماس إخوة آخرون فكانت نواة بحث لغوي نشط فيها الأساتذة عبدالقادر المهيري وعبدالمجيد عطية والطيب البكوش وهشام سكيك وزهرة الرياحي ومحمد المعموري ورشاد الحمزاوي والحبيب العونلي ثم كان الجيل الثاني من الأساتذة والباحثين وأغلبهم في هذا الإجتماع مشاركون.

لقد أسهم التونسيون في قسم الألسنية بدراسات قيمة في الملتقى الأول للسانيات سنة 1965، ذاك الذي خصّص للإتصال اللغوي ومستويات اللغة. وفي الملتقى الثاني للسانيات ذاك الذي اعتنى بالحالة اللغوية في تونس وشاركوا أيضا بأبحاثهم اللغوية المتنوعة التي صدرت بمجلة المركز من سنة 1965 الى اليوم وفي كراسات المركز وفي كتاب جماعي مدخل الى علم اللسان الحديث سنة 1974.

وفي ذينك الملتقين وفي كل المقالات التي أشرت إليها قدم الباحثون التونسيون دراساتهم اللسانية بالفرنسية باستثناء دراسة واحدة بالعربية مجتهدين في تقديم اللغة كظاهرة اجتماعية، ككائن حي له خصائصه وله عبقريته، مجتهدين في دراسة اللغة دراسة من اللسان وإليه كما قال «سوسور F. Saussure » كأداة تبليغ حسب تعريف الأستاذ «مارتيني A. Martinet ذاك الذي أشرف بنفسه على الملتقين اللسانيين سنة 1965 وسنة 1977 ومحاولين كذلك تحليل اللغة العربية تحليلا واقعيا بالنسبة الى ذاتها كدراسة عن أخطاء العربية على ألسنة تلاميذ التعليم الثانوي وأقلامهم. وبالنسبة الى تداخلاتها من جانب الثنائية الفصيحة والعامية أومن جانب الإزدواجية الفصيحة والفرنسية، إلا أن دراسات أخرى من باحثين في المركز من غير اللسانيين أثرت اللغة العربية والتعليم والتربية بتونس إذ نجد في مجلة المركز بحوثا عولجت من الجانب السيكولوجي في العدد 14 وفي العدد 51/50 ومن الجانب الإقتصادي في العدد 47 وفي العدد 53 وفي كراس خاص بنفقة التربية بتونس 1970.

لقد تعرضت هذه الدراسات الى المردود الداخلي للتعليم وإلى نتائج

الإصلاح الأول للتعليم ما بين سنة 1958 و1968 وإلى المشاكل الإقتصادية في التربية والتعليم. ثم أتى الملتقى الثالث « ندوة الألسنية واللغة العربية» ديسمبر 1978. فإذا بالحدث يكون في التقاء علم اللسان الحديث باللغة العربية، التقاء التونسيين بإخوانهم العرب من المشرق والمغرب. تنوع الموضوعات المطروقة من إعادة وصف اللغة العربية السنيا الى أبحاث صوتية الى نحوية الى معجمية الى ضبط رصيد لغوي عربي الى دراسات أسلوبية الى دراسة اللهجات الى تخطيط عشري لتعريب التكنولوجيا والعلوم الى مناهج استغلال المعطيات اللسانية في دراسة العربية لغير الناطقين بها.

كان لهذا الحدث صداه ولأبعاده تأثيرها وما الحصيلة التي بين أيدينا اليوم إلا عن ذلك دليل.

وكنا سعداء لما اتفق عليه اللسانيون العرب في هذا الملتقى إذ كلمة اللسانيات تحل محل الألسنية على غرار علم الرياضيات ولا سيما أن لفظة الألسن اصطلح عليها للغات الأجنبية وإن مدرسة الألسن ظهرت عهد محمد علي بمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد.

إذ «بعلم اللسان» يعوض «علم اللغة» لما في كلمة لغة من معان مختلفة : معنى الإصطلاح إذ نقول : «الحج لغة هو:...» ومعنى الإستعمال القبلي أو الجهوي إذ نقول «لغة أهل الحجاز» ومعنى الأداء الصوتي المتميز إذ نقول لغة بني تميم ولأن كلمة لسان جاء بها القرآن الكريم واستعملها الشافعي في مدلول علم اللغة وذكرها خاصة ابن جني بمعنى «اللسان بوجه عام» وتبسط فيها ابن خلدون في مقدمته.

كذلك من كلمة «اللسان» نشتق «اللساني» «le linguiste» اللساني «Linguistique» العلوم اللسانية «La structure linguistique» البنية اللسانية «Les sciences linguistiques»

أما الملتقى الرابع الذي يسعدني شخصيا أن أشرف عليه اليوم فموضوعه : «اللسانيات في خدمة اللغة العربية» هذا الملتقى يبسط قضية توظيف المعرفة

اللسانية في خدمة اللغة العربية، وبجمع اختصاصيين أفاضل من العرب المشارقة والمغاربة ومن العلماء الغربيين من فرنسا والمانيا أتوا للكشف عن صفات البنية اللسانية من جوانب كثيرة في محاور مضمونية متعددة :

- اللسانيات والدراسة التاريخية وعلم الأصوات وعلم التركيب وعلم المصطلح وعلم الدلالة وعلم العلامات وقضية الإكتساب اللغوي.
- اللسانيات وعلم الأسلوب
- اللسانيات والدراسات النفسانية. وذلك انطلاقا ووصولاً الى محاور منهجية :
- اللسانيات ووصف اللغة العربية
- اللسانيات وقراءة التفكير اللغوي في التراث العربي
- اللسانيات وإثراء رصيد اللغة العربية
- اللسانيات وتدريس اللغة العربية.

* * *

كان يوجد فراغ في الدراسات العربية فيما يتعلق بعلم اللسان العام ورأينا في تونس في الستينات محاولات شخصية سعت الى إدخال بعض المفاهيم في الدراسة الجامعية، ورأينا هذه البحوث التي ذكرتها منذ حين صلب مركز «الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية». ثم رأينا إقحام مادة اللسانيات صلب كلية الآداب والعلوم الإنسانية في استاذيات اللغة (العربية والفرنسية والإنقليزية) ولعلنا نرى يوما العلوم اللسانية بكل فروعها النظرية والتطبيقية تدرس بتعمق في المرحلة الثانية وفي المرحلة الثالثة من التعليم العالي.

وفي الحقيقة ينبغي أن نبرز أن علم اللسان العربي وضعه العلماء العرب أواخر القرن الأول للهجرة (السابع للميلاد) وتطور زمن عمرو بن العلاء وبلغ أشده واكتمل على يد الخليل ابن أحمد وتلميذه سبويه ثم اتسعت ميادينه واتضحت وسائله ومقاصده على يد ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم.

وتلك المفردات القديمة ذات المفاهيم العلمية التي وضعها علماؤنا في القرون الوسطى ينبغي أن نقرأها قراءة جديدة مستحدثة وأن نبرز مضامينها التي تصلح للبحث العلمي اليوم ولعلم اللسان الحديث وأن نراعي عوامل البقاء أو التغير في معاني الكلمات فكم من مفردة قديمة يمكن أن تؤدي مفهوما حديثا وكم من مفردة قديمة ذات مدلول معين يمكن أن تحمّل مدلولا آخر بدون حرج إن كانت الدقة في التحديد والضبط في التعريف، فعلى الباحث أن يتعايش معها فيحييها بالإستعمال والإعلام متسلحا في بحثه بما سماه العرب «الحس والنظر» حسب قول ابن جني أو الموقف التجريبي والنظري كما نقول اليوم متسلحا في دراسته للنحو العربي لذلك التعريف الذي جاء عند ابن الأنباري في «نزهة الألباء» : «ان النحو هو معقول من منقول» كذلك ينبغي أن ننبّه إلى أن الباحث في العربية يجب عليه اليوم أن يكون ذا معرفة كاملة بكل ما قاله النحاة واللغويون العرب القدامى وأن يكون ملما بالعلوم اللسانية الحديثة النظرية منها والتطبيقية.

كذلك ينبغي أن نكوّن مدرس اللغة العربية على مبادئ عامة أثبتتها اللسانيات مما لا يقبل جهلها سواء كان هذا المربي في الإبتدائي أو في المتوسط أو الثانوي أو في العالي.

أولا : اللسان هو أداة تبليغ فالمقول هو الأصل والمكتوب هو النوع هو الفرع لأن اللغة أصوات مسموعة قبل أن تكون مكتوبة وأن اللغات المسموعة اليوم في العالم لا تحصر عدا وأن اللغات المكتوبة محدودة العد.

لهذا عممنا في تونس في وقت ما «الطريقة الحوارية» في السنتين الأولين من التعليم الإبتدائي ومن اختيارات هذه الطريقة

أن اللغة أداة تبليغ لا موضوع تحليل مجرد.

أن لابد من اعتبار الواقع اللغوي للطفل من ثنائية (صراع بين الدارجة والفصيحة) وازدواجية (صراع بين الدارجة والفصيحة والفرنسية)،

أن الأسبقية في التدريس للمقول على المكتوب وذلك لتخريج لسان التلميذ على السجل الشفوي الذي لا يبتعد كثيرا عن لغة الأم والذي يجب أن يكون أداة طيعة للتعبير والتبليغ والتحاور في وضعيات تعليمية حية يعيشها الأطفال.

أن التعليم يعتمد خلق حالات بها الحوار والترغيب، أن لابد من تدرج لغوي ضمن تدرج تركيبي وذلك باعتبار مكتسبات الطفل اللغوية والتدرج بها نحو اللغة الفصيحة مثلا :

الولد قعد ـــــ لا «جلس الولد» = الجملة الإسمية بفعل قعد أقرب إليه من الجملة الفعلية بفعل جلس

ثانيا : اللسان هو ظاهرة اجتماعية لا يخضع لميول الفرد ولا إلى إرادته وقد اهتم المركز بهذه الظاهرة أيما اهتمام.

ثالثا : لكل لسان خصائصه فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية ومنطقه منطق مستنبط من الواقع ومن الإستعمال.

رابعا : اللسان نظام مصطلح عليه، هو وضع واستعمال، هو لفظ ومعنى لهذا على المربي أن يعتبر الإقتصاد والإيضاح فيبرز ما على المرسِل من أداء وما على المرسَل إليه من احتياج حتى يكون التبليغ والتفاهم.

خامسا : على المدرس أن يكون على كسب كامل للملكة اللغوية وأن يسأل نفسه دائما ماذا ينبغي أن أعلم من اللغة وكيف يجب أن اعلمه ؟

سادسا : ليس كل ما في اللغة من مفردات وتراكيب يلائم سن المتعلمين في صف أو في آخر فينبغي تعليم رصيد لغوي معين في غير إفراط ولا تفريط في غير حشو لفظي ولا فراغ مفهومي وفي تدرج تركيبي محكم.

هذا ما انجزناه في المغرب العربي حسب مقاييس علمية وما طبقناه في

المرحلة الأولى من التعليم الإبتدائي في تونس والجزائر والمغرب تطبيقا وظفيا اجرائيا يعتمد كثرة الإستعمال وتنوع التمارين مشافهة وكتابة من زيادة وحذف وتصريف وتحويل بُنيوي وتحرير مسترسل حر. والرصيد اللغوي المغربي اتسعت رقعته الآن إذ سيصبح الرصيد اللغوي العربي بفضل تبني هذا المشروع المصيري من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

سيداتي سادتي،

سرت ونفس المربي فأطلت وعبرت عن حيرة الوزير فتبسطت وما ذاك مني إلا إسهام متواضع في ملتقاكم العلمي الرابع هذا الذي أتصور نجاحه كاملا لغنى الموضوعات والمستوى الرفيع للمشاركين التونسيين وغير التونسيين الذين أرحب بهم باسمي وباسم زميلي الدكتور عبدالعزيز بن ضياء وزير التعليم العالي والبحث العلمي أجمل ترحاب في تونس أرض اللقاءات والمحبة وأشكرهم على تحمل أعباء السفر ليشاركونا بدراسات متنوعة ثرية، ثم شكري ممدود الى كل الحاضرين والى منظمي هذا الملتقى وعلى رأسهم الأستاذ عبدالوهاب بوحديبة ذو النشاط العلمي الدائم والإنتاج المعرفي الدائب.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

والسلام عليكم ورحمة الله

اللسانيات وعلم المصطلح العربي

عبدالسلام المسدّي
(كلية الآداب ـ تونس)

1 ـ العلوم ومصطلحاتها :

مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفيّة وعنوان مابه يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان الى منطق العلم غير ألفاظه الإصطلاحية حتى لكأنها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدّوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال. فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فنّ توضّح أن السجلّ الإصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسيّاج العقلي الذي يرسي حرماته رادعا إياه أن يلابس غيره، وحاظرا غيره أن يلتبس به. ومتى تحلّى الدّال بخصلتي الجمع والمنع كان على صعيد المعقولات بمثابة الحدّ عند أهل النظر المقولي الذين هم المناطقة فيكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجرّدة في علم المنطق : فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلّت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

فبهذا الذي سلف تتعيّن بالتخصيص العلاقة المعقودة بين العلم وجملة مصطلحاته. وأول ما ينتفي في حقّ هذه العلاقة أن تتسم بالتفاعل لأن التفاعل صيرورة نحو مآل يتغيّر فيه كلّ طرفي الفعل والإنفعال، كما أن علاقة التفاعل تفترض ضمنيّا انفصال الهويّة بين العوامل، وليس هذا شأن المصطلح والعلم. ثم إن تلك العلاقة يتعذّر بالتبعيّة أن تكون من ضروب العلاقات التعاوضية إذ ليس بوسع المعرفة العلميّة أن تقوم بديلا من مصطلحها الفنّي ولا بوسع الجهاز المصطلحي أن يلغي وجود

المضمون المعرفي، فالنسبة المعقودة بين العلم ومصطلحه ليس قوامها التبادل، لا التلقائي ولا الإرادي.

وحيث انتفى التفاعل وانتفى التعاوض صار من الانتقاض أن يحلّ محلّها التكامل على معناه المحدّد لدى أهل العلوم الدقيقة، لأن كل علاقة تكاملية بين عنصرين يتحتّم معها غياب الثاني متى حضر الأول، واختفاء الأول كلّما حلّ الآخر. فكأنه من الضرورة المطلقة أن يكونَ أحد الإثنين حاضرا وأن يكون الآخر غائبا بالإستتباع الضروري كالعلامة الجبرية تردف بالرّقم العددي حتما إن لم تكن إيجابا فسلبا، فلا عدد بلا علامة، ولا عدد بالعلامتين.

في هذا النسق يتسنّى الإستدلال على هوية اللّحام الرّابط بين المصطلح والعلم : هوضرب من علاقة التعاظل بها ينصهر في الثاني بعض ما يتحلّل من الأول، و يداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتّى لتكاد المعرفة الإصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلميّة الى المرتبة التي يتعذّر معها تصوّر هويتين متمايزتين : تتدافعان أو تتجاذبان، وإنما هوتوحّد على نمط اتحاد الدّال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنّك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدّالة، ولا تتصور وجود دالّ مالم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي، وبديهي أن الدّال والمدلول في الإبلاغ اللّساني لمّا تنتفي في حقّها علاقات التفاعل والتعاوض والتكامل.

ومن كل ما سلف يتجلّى أن الوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته، لذلك نسمّيها أدواته الفعّالة لأنها تولّده عضويا وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينيّة التي تكفل التكاثر والنماء.

ذلك ما يفسّر إذن كيف أنّ كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصّا، فلو تتبّعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرّصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتي يتحاور بها العلم ذاته لوجدت حظّا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرّصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدّلالة عمّا هو شائع انفصالا لا

يبقى معه إلاّ التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على علم اللسان صدقها على كلّ معرفة بشرية تبلورت فشيّدت لنفسها حضنها المستقلّ.

على أنه - وإن سلف وجه من الشبه بين معضلة المصطلح وخصائص الظاهرة اللغوية - فإن طرق التقريب بين الإشكال المصطلحي على صعيد المعارف والإشكال اللساني على صعيد المدارك متعدّدة، لو رمنا التّحرّي بالإستقراء النوعي للخفايا النظرية لألفيناها شبكة متضافرة. فالعنصر اللغوي في أصل نشأته - من الوجهة الإعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي - رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدّث عنها سواء أكانت ممّا يتسنّى حضوره أو ممّا يتعذّر، فكأنما الذي ساق الإنسان الى التوسّل باللغة إنما هو نزوعه الى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وبدافع غريزته التي قوامها الإقتصاد الأدائي. أن يستأثر بأكبر النفع بالذي يتسنّى من أضعف المجهود وعلى هذا الأس المبدئي عرّفت العلامة بأنها «حضور لغيبة» - على حدّ التعبير الحرفيّ، أو قل بتعبير متأصّل هي «شاهد على غائب».

فما شأن المصطلح العلمي إذن ؟

إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل الى اصطلاح في صلب الإصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التّواصلي الأوّل، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقّة من جهاز علامي أوسع منه كمّا وأضيق دقّة.

كذا يتسنّى أن نعرّف المصطلح علاميّا بأنّه شاهد على شاهد على غائب، ولعلّ هذه الحقيقة هي التي تعلّل بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علميّ يتسلّط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادّة اللغوية. ويزداد الأمر عسرا عند الإنتقال من المعالجة النظرية للظاهرة اللغوية العامّة الى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف النّوعي أو التحليل التطبيقي، ويتلابس عندئذ الخطاب القائل بالخطاب المقول بما أن اللغة التي تمثّل مادّة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثّل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص، ومن المفارقات الناجمة عن هذا الدوران أن البحث اللساني يزداد يسرا وارتياضا كلّما تباينت اللغة

المدروسة واللغة الدّارسة، أو لنقل - باقتباس ألفاظ يتداولها المناطقة في غير هذه المقاصد - إن الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه تناسبا طرديا مع اختلاف اللغة الموضوعة عن اللغة المحمولة.

2 - أعراض القضيّة الإصطلاحية :

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة الى كل معرفة علميّة تنشد القبض على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الإستنباطي ليفضي الى الإقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجرّدة مثلما ألمحنا منذ البدء، ومن خيّل له أنه يتقفّى أثر العلم بغضّ الطرف عن متصوّراته الفعّالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحها ومتعذّر في حقّه أن يرى صورة الجزء من الكلّ فضلا عن صورة الكلّ من وراء الأجزاء، وإذا كان «المنطق» بمقولا ته الأوّلية وانساقه التركيبية وأقيسته الإستدلالية هو بمثابة «رياضيّات» العقل التجريدي وكانت «الرّياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتصاقبها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية : بل قل هو رياضياته النوعية، وكل ذلك يفضي جدلا الى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصّوريّة ما يكون للرّمز السّينيّ في المعادلة الرياضية : كلاهما سنم التجريد الذّهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، وسنداتها بديهيّة عند من مارس العلم، وباشر النظر وحاول معالجة شيّ من أبوابه بالوضع والإستحداث، ولكنّ سند الممارسة لفرط بداهته يختفي، والأس المعرفي لبعد تشابكه ودقّة تجرّده كثيرا ما يحتجب، ولاحتجاب هذا أو خفاء ذاك تظهر مشاكل زائفة تلوّح بقضايا يفتعلها الذهن بتلابس الاستدلال الصّحيح والجدل المكذوب، وعندئذ تتحوّل معضلة المصطلح الى إشكال تتجاذبه عائقات مبدئية وخيالات مصطنعة عليه.

وأكبر اعتراض زائف وأشدّه غرابة إذا أورده أهل الذّكر من الذين يحترفون العلم ويرتدون لبوسه أن يعزو بعضهم استغلاق العلم عليه الى تعسّر المصطلح ظانّا أو

مجاهرا أن لو كان الأداء الإصطلاحي على غير ما هو عليه لأدراك كلّ العلم الذي حمّلت اللغة إياه، وترى البعض قد انبرى ناقدا فيرمي الخطاب العلمي بالإلغاز والتعمية مشهرا بما ظنّه إغلاقا في المصطلح وطاعنا في من لا يواسي أمره بتقديم مادّة العلم بعد طرح جهازه المصطلحي !

فأعظم بها من إحالة !

ذاك هو الفصم بين مضمون العلم وأدواته، وذاك هو الإنتقاض أن تستبقيَ العلم وقد سلبته بنيته التي يتأسس عليها، على أن علّة الأمر من وجهين : الأول عرضيّ وصورته أن الناس كثيرا ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدّرس فلا يراوحون بين زمن الكسب المعرفي وساعة التّمثل الذهني فلحظة النقد الإجرائي، فإذا بهم يتماطون مالم يستأنسوا به من العلوم و يغتصبون الحاصل اغتصابا ليكونوا منذ لحظة البدء متعلّمين وناقدين فيتطابق الزمن بلا مراوحة و ينبثق الوهم الخادع.

أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فردّه الغفلة عن بعض خصائص الإبلاغ العلميّ، ذاك أن السّعي الى تفادي المصطلح يؤول الى شرح المفهوم وتفكيكه الى مركّباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني، ولمّا كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجا وظيفيّا لا تطيقه اللغة بطبعها، و بديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصلي في إحدى وظائفها ولكنّها تكفل أيضا القدرة على أن نتحدّث بها عن نفسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الإنعكاسية، غير أن اللغة لا تنصاع الى تراكب الوظائف في نفس الحيّز الأدائي، فكما يتعذّر أن تزاوج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذّر عليك بنفس الصورة أن تتحدّث باللغة عن العلم وتتحدّث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فمن ظن أن العالم قادر على أن يتحدّث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا لمّا يصدق على كلّ معرفة تحتكم الى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريدا وأوغلها في صياغة الرّموز - شأن الرّياضيات - لتبيّنت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرّمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرّمز ارتكس العلم ذاته.

وخذ للشّاهد مثال المعادلة المعتبرة :

(أ + ب)2 = أ2 + 2 أب + ب2.

فهذه تقرؤها بتلفّظ رموزها السينية فيستقيم إدراكها الرّياضي، فإذا سلبتها رموزها قلت : إن مربّع مجموع عددين يساوي جمع مربّع الأول مع ضعف سطح الأول في الثاني مع مربّع الثاني. فترى عندئذ تحلّل الخطاب الرّياضي وتواري بنيته، أما إذا واصلت سعيك الى مجانبة الرّمز والمصطلح فاعتبرت لفظ (مربّع) ولفظ (سطح) وربّما أيضا لفظ (عدد) من المصطلحات التي عليك أن تقيم من اللغة ما يعوّضها فستقول : إن ضرب مجموع عنصرين في نفسه يساوي جمع ضرب العنصر الأول في نفسه مع ضعف ضرب العنصر الأول في العنصر الثاني مع ضرب العنصر الثاني في نفسه.

وترى عندئذ كيف آل أمر الخطاب الرّياضي.

على أن حوار المحاجّة قد لا يتوقّف إذ فيما قلته ألفاظ لم ترد بمعانيها الشائعة خارج نطاق العلم كلفظ (ضرب) فلو تعمدت تحاشيها لذاب العلم الرّياضي ذوبانا، ذلك أن عبارة (مربّع الشيئ) قد عوضتها بعبارة (ضرْب الشيئ في نفسه) وهذه ستعوّضها بقولك (جمع الشيئ الى نفسه من المرّات بحسب عدد نفسه).

ولكن من أدراك أن المشاكس لا يطلب إليك تعويض لفظ (جمع) بشيء آخر لأنه مصطلح رياضي !

* * *

3 ـ اللسانيات وعلم المصطلح :

إذا كان الإنسان موجودا متبدّلا بالطبع وكان تبدّله متولّدا عن إذعانه الى قيدي المادّة زمانا ومكانا فإنّ مقوماته اللصيقة بوجوده لا تكون إلا متبدّلة على الدّوام، واللغة إحداها إذ هي القناة الأساسية في ربط أبعاد الزمن : الماضي منه بالصّائر والصّائر بالمقبل، لذلك عدّت اللغات مراكب للحضارات : هذه وتلك في تطوّر مستمرّ يستجيب فيه التابع لناموس السابق، وإذا اللغة في تبدّلها صدى لتقلّب الحضارة

وتعاقب تجليّاتها، ولا يتّضح ذلك في شيء وضوحه في طواعيّة الجهاز اللغوي وقدرته على استيعاب المستحدث من الصور والمفاهيم.

وإذا كان مطردا أن ننعت اللغة بأنها «كائن حيّ» فإننا نتوسّل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبّر عنها تعبيرا غير مجازيّ، و بنمط مجانس ننعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية» : رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصّور المشتقّة من حياة النّاس في مظاهر المادّة والمعاش والأخلاق والمعارف. فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية الى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزّمن، فكان لزاما أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذّاتية، وهذا مفاد الصورة المجازيّة التي نلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحيّ، أو عند إسناد صفة النموّ لها.

فمن المسلّمات إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرّك طوعا كلّما تلقّت منبّها خارجيا إذ ما إن يستفزّها الحافز حتى تستجيب بواسطة الإنتظام الدّاخلي الذي يمكّنها من استيعاب الحاجة المتجدّدة والمقتضيات المتولّدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية.

فالأحداث التّاريخيةُ والوقائع الحضاريّة ممّا لم يكن صورا مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تطوّر دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتّى تتلاءم والتطوّر المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجدّدة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نموّا رياضيا فإنها أشدّ المنبّهات وقعا على اللغة تستفزّها بالمفاهيم فترة الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضمّ هذا التطوّر التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية لتقف مشدودة الى قطبين متدافعين يتجاذبها الأول بدافع المواكبة و يشدّها الثاني بوازع حبّ البقاء اتقاء للإنسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسمّيه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدّل للنقيضين : أن تتلاءم مع الإقتضاءات المتجدّدة وأن تبقي على بناها التي تحدّد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامّة، فكلّ اللغات تعيش مخاض تولّد الدّوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي الى استيعاب

المدلول الجديد دون استقبال الدّال الغريب وذلك باللجوء الى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجّر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية المتغايرة وليست هذه الظاهرة وقفا على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في العلوم والمعارف ولكنّها شاملة للمتن القاموسي الواسع، ومن تدبّر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة العربية يومنا لرأي شقوقا من المعاني دقيقة دقّة الحاجة المتولّدة بها، فاترك الإيغال في معايير ما فصح وما هجن، تركيف تتركّح اللغة بين ضغط الحاجة والسّعي الى سدّها فتبقى على فعل (قوّم) وتمحّضه لما هو له ثمّ تصطنع ـ على غير قياس ـ الفعل (قيّم) ومصدره (تقييم) وبنفس الحافز أبقت على (موقوت) واستعملت (موقّت) ثمّ وضعت (مؤقّت) على شذوذ صرفيّ.

وبنفس الإستتباع ـ وإن كان الأمر لغير تلكم الأسباب ـ صنعت اللغة المصدر (توضيح) بديلا من (إيضاح) والمفعول (معاش) متّقية (معيش) ثمّ استباحت المفعول المزيد (مصاغ) رغم تعدّي صيغته المجرّدة وتركت النّعت (مصوغ) لغير ذلك الغرض.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة الى التركّح بين ضغط الحاجة وضرورة سدّها فإنها محمولة على التوسّط بين جنوح المحافظة وناموس الإستعمال لذلك تسعى دوما الى استيعاب المدلولات دون دوالها إنْ بالإحياء وإن بالتوليد فإذا اعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون «دخيلا» ترضخه الى ابنيتها حتّى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التركّح يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقّق توازنا بين الرّصيد القاموسيّ العامّ ورصيد كلّ علم من المصطلحات الفنيّة يأخذ كلّ واحد من الآخر بما لا يدخل الضّيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النّوعية من حيث هي خطاب علميّ. ومجال التحكيم في كلّ ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما إذ يرد الأول متولّدا في مظانّ الثاني كما أسلفنا آنفا. فكلّ علم ينزع إذن على المدى البعيد الى الإستقلال

برصيده عمّا يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم(1).

واحتكاما الى كلّ هذه الإعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبنّى ضمن محاور اهتمامها قضيّة المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنان متعدّدة منها البحوث التأثيليّة(2)، تلك التي تعنى بالأصول الإشتقاقية وتاريخ تفرّعها، ومنها البحوث المختصّة بالرّصيد اللفظي في فرعين من علم اللسان : القاموسية(3) والمعجمية(4).

على أن الذي شدّد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نموّ علم الدلالة(5) وتشعّب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كلّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوّز الظّن بأن حوارا صامتا جال بين تلك العلوم اللسانية، الآنفة الذّكر - وعلم الدلالة فتولّد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح(6) من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة، غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الإختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحيّة(7). فهذه علم يعني بحصر كشوف الإصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي الى التحليل التّاريخي، أمّا علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الإستثمار، لا يمكن

(1) وهو ما يصدق على العلوم اللغوية، ورغم افتقارنا في العربية الى القواميس التّاريخية فإننا نتبيّن في يسر تطوّر مصطلحات العلوم ولا سيّما تلك التي لم تصلنا مكتملة منذ بدئها (كما يشهد بذلك كشّاف اصطلاحات الفنون للتّهانوي). على أن الظاهرة أوضح في علوم اللغة عند الغرب. كذا استبدل البلاغيون لفظ (réticence) بمصطلح (aposiopèse) وعوّض الصوتيّون عبارة (pointe de la langue) بمصطلح (apex)، وأقام النحاة مصطلح (subordonné) مقام (dépendant)، ومصطلح (factif) بدل (translatif) و (congerie) عوض (entassement).

(2) étymologiques

(3) la lexicographie

(4) la lexicologie

(5) la sémantique

(6) la néologie

(7) la terminologie

الذهاب فيه إلا بحسب تصوّر مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية(8) في الظاهرة اللغوية.

فعلم المصطلح - على ما نقدّر - ينتسب سلاليّا الى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، ولكنّه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظّر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيّرورة.

فبين علم المصطلح (9) ومصطلحيّة العلم (10) فرق ما بين المعجمية(11) والقاموسية(12). من كلّ زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأنّما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثمّ نبتكر علم وضع القاموس(13) والإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للّغة علما.

و يزداد الأمر تشابكا متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم اللسان فيستحيل علم المصطلح على صعيد المنطق الصوريّ - الى تنظير من الدّرجة الثالثة إذ يغدو بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة وعلم المصطلح موكول اليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى :

كيف تدلّ اللغة بألفاظها على ما تدلّ عليه ؟

---

(8) génétiques

(9) néologie

(10) terminologie de la science

(11) lexicologie

(12) lexicographie

(13) لسنا في مقام التعريف بعلم المصطلح فمن شاء الإطلاع على نمط قضاياه أمكنه الرجوع إلى :

- Daniel Baggioni : Dirigisme Linguistique et néologie. Langages, n° 36, déc. 1974, pp.53-66.
- Antoine Culioli (...) : Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, Dunod, 1970.
- Ph. Dresco : Traitement informatique de la néologie. Langages, n°36. pp.119-123.
- Louis Guilbert : - la néologie scientifique et technique. La banque des mots, n°1, 1971.
  - Grammaire générative et néologie lexicale, Langages, n°36. pp.34-44.
- Ghr. Marcellesi : Néologie et fonctions du langage, ibid, pp.95-102.
- Alain Rey : La terminologie : réflexions sur une pratique et sur sa théorie. «Terminologies 76». AFTERM. Paris 1976. pp. V 14 - V 40

وهل هناك نواميس تطرّد في ارتباط الأسماء بمسمّياتها ؟

ثم ما هو مدى تصرّف الإنسان ـ مستعمل اللغة ـ في توجيه الرّوابط الدلالية بين الدّوال والمدلولات ؟

بل كيف تتحرّك اللغة ذاتيا فتسدّ بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصوّرات لا تملك اللغة في البدء ما تدلّ به عليها ؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنّى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحيّة وأخرى إيحائية ثم بين دلالة ذاتيّة موضوعة ودلالة حافّة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكلّه ييسّر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني.

* * *

4 ـ الإصطلاح والحركة الذاتية :

إذا عالجنا قضيّة المصطلح من منطلق لساني نقديّ رأينا أن كلّ مجموعة بشريّة ترابطت لغويّا فتحوّلت الى مجموعة ثقافية حضاريّة فإنها تواجه على الدّوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها، وبديهيّ أن المدلولات سابقة لدوّالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرّت في الإستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والإعتبار.

ويطرد تناول القضيّة الإصطلاحية في الدّراسات العربيّة اطّرادا : تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة (1) وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي،

(1) أنظر مثلا : جمال الدين الشيّال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمّد علي، القاهرة ـ 1951 ـ ص 218ـ220

والفنّي (2) فضلا عمّا صنعته المجامع العلميّة المتعدّدة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقها إلا لسدّ ذرائع المصطلحات (3) وقد طفحت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات - باستقراءات هي من الدقّة والشّمول بحيث تكاد أن تسدّ رمق الحاجة المتجدّدة. فهذا على مدار المعالجة التطبيقية، وهي أعظم خطرا وأعجل نفعا. غير أنّ من يتفحّص مقوّمات المعضلة الإصطلاحية كما تداولتها الدّراسات من الوجهة النظريّة يقف على ظاهرتين فيهما إشكال منهجيّ حادّ، الأولى اختلاط القضيّة اللغوية بالمعضلة الحضارية، ولئن كانتا من نسيج واحد في سياق الموضوع الإصطلاحي فإن المضني هو تلابس الوجهتين بما يحمّل اللغة تبعات الموقف التّاريخي حينا و يرهق التّاريخ بما يظن أنه من تبعات اللغة أحيانا أخرى (4) وإذ كان مألوفا أن يدعو روّاد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا ثبّطتهم معقّداته الإصطلاحية فإن هؤلاء الرّواد وهو يتوسّلون بطرق الإحياء والتوليد والإستنباط يغفلون عن الفارق الجوهريّ بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطوّرة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس : بالأمس جابهوا المشكل اللغوي من موقع القوّة والتفوّق الحضاري، فخلصوا من كلّ مركّب نفسي واليوم نواجهه من موقع منحدر، والذي يزيد في حيرة العرب اليوم الى حدّ الذّهول أنهم واجهوا حضارة العصر فاستشعروا تدحرج شأنهم في العلم وتقنياته فلمّا استنجدوا - فيما استنجدوا به - بتراثهم اعتراهم الخجل أن الأجداد حازوا في بعض أفنان العلم الإنساني ما لم يدركوا منه بعد إلا الجزء النزير. فتضاعف الإشكال وتعسّر الحسم.

---

(2) راجع - أ - مصطفى الشّهابي : المصطلحات العلميّة في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق (ط1 : 1955) - ط2 : 1965 - ص12-20

(ب) عبدالله أمين : الإشتقاق - القاهرة - 1956 - ص33-35

(ج) عبدالقادر المغربي : الإشتقاق والتعريب - ط2. القاهرة 1947 ص79.

(3) أنظر أطروحة الأستاذ محمّد رشاد الحمزاوي عن مجمع اللغة العربية في القاهرة - منشورات الجامعة التونسية - 1975 (بالفرنسية) راجع أيضا أبحاثه المتّصلة بالموضوع في حوليّات الجامعة التونسية خاصّة : الصدور واللواحق وصلتها بتعريب العلوم ونقلها الى التربية الحديثة، ع11. س 1974 - ص 39 - 81.

(4) نستجمع اليوم أحجاما غزيرة من الكتابات الدّائرة في بوتقة الجدل حول اللغة والتاريخ كلّها تمثّل ما يمكن أن نصطلح عليه بأدب المرافعات اللغوية، ولعلّ الإنكباب على درسها من منطلق لساني نفسيّ سيكشف عديد الظّواهر في تعامل العربي مع بعدها اللغوي في العصر الرّاهن.

أمّا الظاهرة الثانية التي تستوقف الناظر في معضله المصطلح كما بسطتها البحوث العربيّة المعاصرة من الوجهة التنظيرية فتتمثّل في توارث تصوّرات تصنيفية ما انفكّت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطوّرة، ومدار هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نموّ اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين ناموس الحركة الذاتيّة في الظاهرة اللغوية ومطاطيّة جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وسنتبيّن صلات الرّبط بين الخاصّيتين. وفي سياق هذه الطرائق يرد استعراض الإشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. أما محطّ الإشكال ومكمن الإستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعيّ متجانس وكأنها متماثلات بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازى في نوعيّتها وتتفاصل في إجرائها على نهج التوليد الدّلالي. وتوغل الدّراسات أحيانا في جدل المفاضلة حتّى لكأن اللغة كائن خلو من كلّ تحرّك تلقائي وفي حنايا التحليل والإستشهاد يثوي الخطل التصنيفي (5)

على أن من حقّ اللساني بادىء ذي بدء أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضيّة الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنيّة، وأبعدها شأنا معيار الإستعمال فالمصطلح يبتكر فيوضع و يبثّ ثم يقذف به في حلبة الإستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصوّر واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في «سوق» الرّواج، ثم يحكم الإستعمال للأقوى فيستبقيه، و يتوارى الأضعف.

فهذا من حيث الوصف والإستقراء فيما يؤدّيه اللساني غير أن له بعد ذلك حقّ مجاوزة الشرح والتحليل الى تفسير الظاهرة وتعليلها إذ بما يستقصي من كشوف موضوعية وفحوص اختبارية يخوّل له أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح، وضوابط تغلّب الأقوى على الأضعف، ولا سيما إذا احتكم الى الرّوائز الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته المقطعية كمّا ونوعا. ويمكنه أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية فتتبيّن له بعض مقوّمات السبر فيما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي أو لبس معنوي أو نشاز إيحائي، فيؤول أمر المصطلح الى النفور فلا

(5) taxinomique

يروج. وعند هذا المقام ينتهي العمل الإستكشافي، وهو مناط البحث النظريّ، وتبدأ ـ لمن شاء ـ سبيل العمل الإجرائي وهو الممارسة التطبيقية بالوضع والتصوّر، فاللساني من حيث ينقد تصنيفات الإبتكار المصطلحي ومن حيث ينقد المبتكرات الإصطلاحية : ماراج منها وما لم يرج، يقتني حصانة معرفيّة تؤهله الى صوغ الدّوال طبقا لكلّ مدلول طارىء سواء أكان ذلك من حوزة تخصّصه العلمي أم في حيّز شعاب أخرى من شجرة المعارف.

ومما تأسّس من درجات التتابع يغدو عالم اللسان أحقّ النّاس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول.

فإذا نظرنا في ما يتواتر عدّه من وسائل نموّ اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا التعريب والنحت والإشتقاق والمجاز، فأما التعريب فهو مصطلح نوعيّ يقترن بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إياها دالاّ ومدلولا، لذا فهو نعت لما يتّبع ظاهرة التداخل اللغوي حضاريا، ولذلك دقّق القدماء في التسمية فأسموا الظاهرة العامّة «دخيلا» وخصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح «التعريب» فقالوا : تعريب الإسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على مناهجها، على أن منهم من تجاوز الفصل المفهومي فأطلق التعريب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت وهو ما ذهب إليه السيّوطي : «المعرّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»(6)

فالقضية تتصل إذن بظاهرة لغوية حضارية اصطلاحية، لم يخل منها لسان من الألسنة في أي عصر من العصور، وهي بمثابة حبل الأسباب بين الأقوام عبر اللغات، وقد اطرد البحث فيها لدى فقهاء اللغة بما أطلقوا عليه الاقتراض (7)، ويحشر وجه من الموضوع في اللسانيات المعاصرة ضمن محور التداخل (8) على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي الى النّحوي والدلالي فالأسلوبي.

(6) المزهر في علوم اللغة، القاهرة (دت) ج2، الباب 19.

(7) l'emprunt

(8) l'interférence

فمّا لا وجه له في نظر اللساني الناقد أن نتابع جدل البحث عمّا إذا كان الدّخيل ـ وقد دخل ـ جزءا من اللغة أم غريبا منبوذا، أو أن يعدّ أمرا خاصّا بلسان دون آخر حتى يظن أنّه وسيلة نمو وقفت عليه. وإنما الدّخيل ظاهرة مطلقة يفرضها الإحتكاك الجغرافي واللّقاح الحضاري وليس كالعلوم جسور تمتدّ بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدّت المصطلحات العلميّة سفراء الألسنة بعضها الى بعض. فالتعريب في العربية صورة لظاهرة لغوية عامّة ترضخ بحكمها اللغات الى الضغط الحضاري التّاريخي فتحسس لنفسها توازنا بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على استيعاب الحدّ الأدنى من الدّخيل، و يقوى هذا التوازن بقدر قوّة المجموعة اللسانية حضاريا.

فمن هذا المنطلق نتبيّن شمول العوارض اللسانية واندراج ظاهرة «التعريب» ضمنها فنستبين بالاستتباع قصور البنية التصنيفية عند من عالجوا وسائل النموّ اللغوي، لأنها بنية ذات منطلق عموديّ، فاصل، يقطع الوسيلة عن الأخرى إذ يحسم بجزم بين التعريب والمجاز والنقل والتوليد، وسنجد أنفسنا محمولين على استبدال التصنيف الرأسي بتصنيف أفقي يعتمد الصيرورة و يتوسّد التحوّلات الزمانية، وسنرى كيف أن الدّخيل في جلّ أحواله إن هو إلا مرحلة فيما سنسمّيه بمراتب التجريد الإصطلاحي.

فهذا ما يخصّ التعريب.

أما النحت فلا يتوضّح أمره في ذاته ولا تتجلّى قيمته ضمن طرائق «نموّ اللغة العربية» إلّا بمراجعة طبائع اللغات طبقا لأسرها التاريخية وفصائلها التناسلية وهوما يحتّم استلهام اللغويات المقارنة كما توارثتها الدّراسات المعاصرة عن البحوث المتقادمة، و يستوجب التوسّل بمنهج اللسانيات التقابلية (9) كما تطوّرت في أيامنا الرّاهنة.

فاللغات تتّكل بالضرورة على وسيلة باطنية تستقيم بها حركتها الذّاتية وتختلف هذه الوسيلة بين اللغات بحسب توزّعها الفصائلي، وهذه حقائق بتّت في أمرها الدّراسات مبكّرا، فليس المقام لتفصيلها، ولكنّ معالجة مشكل المصطلح في ارتباطه بالتولّد اللغوي الذاتي يفضي الى فحص النّسب العاقدة بين طبيعة النحت وطواعية

(9) La linguistique contrastive

اللغة، وقد بدا لنا أن اللغات في حركتها الذاتية لا تخرج عن مناطين إثنين وإن تعددت فصائلها ضمن تراكب اُسَرها. فمنها ما يتوخى سبل التولّد الإنفجاري وسنعود إليه، ومنها ما يتكاثر بحركة إستقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي فيتولّد العنصر الجديد من مزج عنصرين أولين على الأقلّ : فإذا المزج انصهار لفظي فدلالي ييسّره ما للغة من طواعية التضامّ بحيث تتوافر القدرة التوليدية عبر القدرة الإلتصاقيّة بين الأجزاء، وطبيعي أن تنفر اللغات التضامميّة عن كل انضواء للموازين الصرفية أو الإشتقاقية فلا تتقيّد كلماتها بطول كمّي لا من حيث تعاقب الصواتم (10) ولا من حيث تسلسل المقاطع نوعا وعددا.

و يأتي النّحت سمة نوعيّة لهذه اللغات، فهو عنوان توالدها، وأنموذج تكاثرها : فيكون بضمّ الألفاظ المتكاملة بعضها الى بعض لوضع لفظ جديد، و يكون بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة، و يكون بضمّ اللفظ الى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقلّ هي تلك الزوائد التي تكون صدورا وحشوا ولواحق.

ولا ريب في أن ما نعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوربية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي فصائل نحتيّة تعتمد في تناسلها الجنيني على حركة الإستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي، وهذه الحقيقة مقرّرة بصرف الإعتبار عن الطبيعة النحوية للّغات : أكانت تأليفية تعتمد الإعراب أم آلت الى ألسنة تحليلية أنفكّت عنها رابطة الأوضاع الإعرابية في أواخرها.

فمن اللغات التي تتآلف في السّمة النحتية : اليونانية ـ الحديثة منها والقديمة ـ وكلتاهما تقترن بالهندية الأوربية عن طريق اللغة الإغريقية التي هي الهيلينية : وكذلك الفرنسية واللاتينية وعن طريق الثانية تلتحق الأولى بالأصل الهندي الأوربي، ثم الإنجليزية التي تترافق مع السكسونية فترتبطان بالأصل عن طريق الجرمانية الغربية.

(10) les phonèmes

أما العربية فمن أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنف النحت في فاعليته وسنراه. ولذلك كان النحت حدثا عارضا على العربية وتكيّفا طارئا على جهازها، ولقد لجأت إليه العرب في حالات محدّدة كان أكثرها طوعا وأقربها الى الإستساغة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقّاته، فكان في الأغلب لفظا منحوتا من جملة كاملة أو مختزلة، كذا نحتوا بسْمل وسبْحل وحمدل وحولق (11) والمتتبع لتاريخ اللغة العربية يدرك كيف كان أمر احتضان الدّخيل وتعريبه أهون على العرب من اطّراد النحت بما يشذّ عن أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتواؤم مقاطعهم، بل تقبّلت العربيّة ألفاظا أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر (12)، وظلّ النحت أسلوبا ناشزا وقلّما وفّق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي (13).

ولعلّ العربية ـ لأمر ما لا يتباعد عن سياقنا ـ قد عاملت ماركّب تركيبا مزجيا معاملة خاصّة فمنعته عن الصرف كما منعت عنه الإسم الأعجمي.

فالنحت ظاهرة إنمائية ولكنّها غير عامة بين فصائل اللغات، ولا مطلقة في لجوء اللسان الواحد إليها، فلا يتسنى البتّة إدراجه ضمن نهج تصنيفي يساوي بينه و بين الدّخيل والمجاز.

فإن كان النحت بمظهرهُ التضامي بين الألفاظ القائمة وتشكّله الإلتصاقي بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الإنتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمة نوعية لفصيلة اللغات الهنديّة الأوربية فإن الأسرة الساميّة تتّكل في تولّدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الإنفجارية التي تكتسب بها طواعية داخلية تمكّنها من معاودة الإنتظام الذاتي واستئناف الإرتصاف البنائي عند كلّ حاجة دلالية أو اقتضاء

(11) اختزالا من (بسم الله الرحمان الرحيم) و(سبحان الله) و(الحمد لله) و(لاحول ولا قوّة إلا بالله).
(12) شأن، فلسفة وجغرافيا.
(13) كما قيل في علم الكيمياء (شَارِجَبّة) عوض (شاردة موجبة) و(شارِسبّة) بدل (شاردة سالبة) و(كهراطيسي) مقام (كهربائي مغناطيسي) ومن نفس الباب (تَحْتُربة) من (تحت التربة) في علم النبات...

اصطلاحي، ومدار كلّ ذلك الطاقة الإشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذريّ .فتتكاثر المفاهيم وتتباعد حتى لا يبقى من رابط بينها و بين الأصل إلا الإنتساب الإشتقاقي (14). إلا أن هذا التكاثر الجنيني لا يشذّ عن مناط الميزان المرسوم في شكله المجرّد من حيث هو قالب تسكب فيه مادة اللغة بتغيّراتها المختلفة.

ومن هذا النمط لغة العرب.

فالإشتقاق ـ هذا الذي تدرجه الدّراسات على قدم من مساواة الطرق الإنمائية الأخرى ـ هو السّمة النوعيّة في الفصائل السامية، فهو صنو النحت في اللغات الهندية الأوربية : ماكان لهذه أن تستقيم لولا طاقتها التركيبية وقدرتها التضامية، وماكان لتلك أن تسلم في بقائها لولا مرونتها الإنتظامية وطواعيّتها الإشتقاقية.

على أن لفظة الإشتقاق قد غدت مصطلحا مشكلا تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفترق الإختلاف تكمن المزالق التصنيفية التي انقاد إليها بعض الباحثين وأول ما يتعيّن التذكير به أن الدّارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقرّ أمره من لدن اللغويين العرب القدامى ولا سيا شيخ أصول النحو ابن جنّي الذي اكتملت في خصائصه نظريّة الإشتقاق بصورها الثلاث : الوصفية والتعليلية والإفتراضية.

فمفهوم الإشتقاق الذي يتّصل رأسا بقضيّة صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا «التقولب» الصرفي المظهري في نطاق المادّة اللغويّة الواحدة والذي لولاه لتعذّر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيض عنه بطواعية أخرى ! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية : هو إحدى مسلّمات وجودها، لذلك كان ـ في الأغلبية الغالبة من أحواله ـ قياسيا يعتمد أجهزة مجرّدة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرّد والزيادة ومن التثليث والتربيع...

(14) على حدّ ما تتباعد المعاني بين : دين ومدينة ودين أو بين : ضرب السيوف ومضارب القبيلة وضوارب العدد وإضراب العمّال...

وبديهي أن هذه القوالب ـ المسمّاة موازين ـ قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالإستقراء فالظاهرة الإشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدّال عليها بل قبل صياغة قياساتها المجرّدة.

وعلم الشيء كما علمت تال في الزمن لوجود الشيء.

فالاشتقاق بهذا المعنى المحدّد هو في منطلقه تولّد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح مقطعا عموديا. يخرق طبقات المادّة المعجمية فيشقق مدلولاتها ويؤلف منها أسرا مفهوميّة قد لا تعرف حدّا في نمائها. على أن طاقته في توليد المصطلحات تكمن في خاصية لغوية مبدئية هي أن الإستعمال قلّما يستفرغ كلّ الإحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادّة الإسمية والفعلية. ففي اللغة دوما رصيد كامن من الصيغ غير وارد، لذلك انبنت جدليّة المصطلح على خصوصية الإستخدام اللغوي إذ ليس بوسع الإستعمال أن يستنزف كلّيا القاموس المعجمي الممكن.

على أن باب الإشتقاق قد اتّسع أمره في الدّراسات فأدرج فيه ما يدخل الضيّم على استقامة نظرية في علم المصطلح العربي، وهو الذي بدا لنا فيه الخلل التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصوّر النظري العامّ. ولئن كان البحث العربي المعاصر في هذا المقام وريث سنّة مألوفة لدى الأجداد، فإن تطوّر المعرفة اللغوية لو استلهمت مناهجها المستحدثة أو استخلَت مكتسباتها العامّة لأعانت على انبعاث تصوّر نوعي ولكانت قادرة على إيضاح الرّؤية الإصطلاحية بصورة اختبارية شاملة.

فنمط الإشتقاق «التوليديّ» الذي أسلفنا أمره قد اصطلح عليه بالإشتقاق الصغير ثم أردف إليه نوعان آخران هما الإشتقاق الكبير والإشتقاق الأكبر. فأما الكبير ـ ويسمّى كذلك قلبا ـ فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقّة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف «ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل جذب وجبذ، وعاث وعثى، وطفا وطاف وطمس الطريق وطسم،

ولفت وجهه عن الشيء وفتله» (15) فكمن الغرابة التصنيفية ليس في تقرير أمر الظاهرة فذلك حصافة سبق إليها الأقدمون، ولا في افتراض سلّم زمني عليه نقدّر أن فعل جبذ هو المشتقّ من جذب «لأن جذب أكثر تداولا وشيوعا». فكلّ افتراض يقرّب بيننا و بين الحقيقة مباح في العلم ولو كان تخمينا وحدسا، ولكن المضني هو أن نورد هذا الضرب من الإشتقاق على أنه من الوسائل «التي نمت بها العربية» و«رجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس و يونان والهند وغيرها». (16)

فهذا النوع من الإشتقاق ـ إن جاز عدّه اشتقاقا ـ مظهر معجميّ ليس إلا، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادّة اللغوية، لذلك كان سماعيا محضا ـ على عكس الإشتقاق الصغير الذي سمّيناه توليديّا ـ ثم إن اللغة غير ذات حاجة تضطرّها إليه، بل إنه مظهر غير طبيعيّ ـ بمعنى العادة التي للطّبع ـ إذ قد يكون في أصل منشئه شذوذا في الوضع أو لحنا في الإستعمال تداولته اللغة فتراكم بما يشبه العوارض المرضيّة، وربّما كان تنوّعا لهجيا ارتكزت عليه بدائل تعاوضية بين قبيلة وأخرى، أو بين حقبة وحقب أُخر، فالقلب بهذه الخصيصة يفضي الى خلق أزواج معجميّة خلو من أي قيمة وظيفية إذ لم تنبن على مردود دلالي، و يكفي أنّها لم تنشأ عن حاجة في الإستعمال تطلّبت تمييزا مفهوميّا، وكثيرا ما يظل مردود المثاني الإستبدالية صفرا كما في تراوحك بين (بعض) و(بضع) (17). ولكنّ اللغة تجنح تلقائيا الى التخصيص، لذلك تحدث على مرّ الزمن واطّراد الإستعمال شقوق من المعاني بين الأزواج التعاوضيّة. **فتتفارق المتماثلات تدريجيّا وتتمحّض كلّ صيغة الى مجال في الإستخدام يزاوج مجال الأخرى وإن ظلّتا في حيّز الحقل الدلالي المشترك.**

أما ثالث الإشتقاقات فهو الإشتقاق الأكبر و يسمّى الإبدال «وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان

(15) الشهابيّ : المصطلحات العلميّة، ص13.
(16) المرجع، ص 12
(17) عليّ حدّ ما يقع في بعض اللهجات بين (نصف) و(نفص) أو بين (شمس) و(سمش).

الرسالة وعلوانها.»(18) وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتيّة تعامليّة، ثم إنه من الظواهر المقيّدة لأنه يفسّر في جلّ أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباين وإدغام وتجانس...

وليس إدراجه ضمن وسائل نموّ اللغة العربية بأقل غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الإستعمال سماعي مطلقا، ومن حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي، وإنما يفضي هو الآخر الى خلق متعاوضات قاموسية يتعذّر غالبا أن يختصّ بعضها عن بعض بأي فارق معنويّ فلا يستأثر الطارىء منها عن السابق بحقل دلالي مّا.

□■□■□■□

ولكنّ المزالق التصنيفية التي آلت إليها الدّراسات كانت تهون لو أنها وقفت عند حدّ الوصف أو **الإستقراء** فما كان يضير المعرفة اللغوية كثيرا أن يظلّ توارث المنهج التحليلي متوزّعا دون سدى رابط لأحناء النظر الكليّة وإن كان في ذلك عائق مبدئي **لكل تصور لساني** شامل عند استنطاق الظواهر اللغوية اختباريا. ولكنّ خطل التصوّر التصنيفي ينكشف عند سعي الباحثين الى سنّ مراسم عمليّة تقوم مقام الضوابط الإجرائية في صوغ المصطلحات العلميّة والفنيّة متوسّلين بما يخيّل أنه منهج الدّراسات المقارنة فينتقض المحصول المعرفي لانخرام المنطلق التصنيفي إذ يتضافر سوء تقدير المنهج مع سوء تقدير المعرفة.

ومن مظاهر الخلط فيما يظنّ أنه من المنهج اللغوي المقارن سعي بعضهم الى استثمار الإشتقاق الأكبر في موازاة يجريها بينه وبين خاصيّة التضام الإردافي التي رأيناها في نمط **اللغات الهنديّة** الأوربية ؛ وللشاهد لا للحصر نأخذ ما يقوله في هذا المقام مصطفى الشهابي : «وفي الحقيقة من المفيد معالجة موضوع الإبدال بالرّجوع الى الكلمات الأحادية الهجاء، وإنعام النظر فيما أضيف الى أول الحرفين الثنائيين، أو الى وسطها، أو إلى آخرهما وهي الطريقة التي يعالج بها بعض الأوربيين هذا الموضوع في لغاتهم. فما زيد على أول الهجاء يسمّى الصدر préfixe والفعل التصدير، مثل ثرم

(18) المرجع : ص 14.

السنّ كسرها، وجرم الناقة جز صوفها، وصرم الشيء قطعه، وشرم الشيء شقّه. وخرم الخوذة ثقبها. فترى أن الأصل الثنائي «رمْ» قد صدّر بحروف مختلفة، فتألّفت أفعال ثلاثية لها معان متقاربة.

وإذا زيد حرفا الهجاء الأصليّان حرفا بينهما فهو الحشو مثل رتم الشيء كسره، ورجم فلانا قتله، ورثم أنفه كسره، وردم الباب سدّه، ورضم الأرض أثارها للزرع الخ.. وفي الأفعال كلّها الأصل الثنائي هو «رمْ» أقحِم بين حرفيه حروف الحشو المختلفة (Infixes) فتألفت أفعال متقاربة في معانيها.

أما إذا كانت الزيادة في آخر حرفي الهجاء فهو الكسع أو التذييل والأداة هي الكاسعة (Suffixe) . فمن مادّة «نبْ» مثلا نجد نبّ التيس صاح عند الهياج، ونبس في المجلس أخرج كلاما، ونبر المغنّي رفع صوته بعد خفض، ونبص بمعنى نبس أي تكلّم، ونبح الكلب صوّت، وأنبض في قوسه أصاتها أو حرّك وترها لترنّ الخ. وفي كل هذه الأفعال تبدّلت الحروف الكواسع، أما المعاني فقد لبثت متقاربة تدلّ على الأصل الثنائي لتلك الأفعال»(19). فهذا المنهج في الدراسة والبحث إذا حققنا أمره بمنظار المقارنة اللسانية والإختبار التقابلي (20) وجدناه ينتقض من وجوه عدّة، وإذ يتكشّف انتقاضه يتجلّى مسلك التقابل الصحيح.

وأبرز خلل منهجي أن نغفل عن تلقائية الظواهر اللغوية. فالخصائص الحركيّة تنبع من ذات اللغة لا تفرض عليها من الخارج فرضا، وفي ما ينساق إليه البحث الآنف وجه من المنهج الإسقاطي : يُتصوّر قبليّا مسلك التحليل ثم تسقط قوالبه على الظاهرة المدروسة إسقاطا فيأتي القران نشازا كلّه.

ومن هذا النمط ما تصوّره الكثيرون (21) ومنهم الشهابيّ : أن نتصوّر للكلمات

(19) المرجع : ص 14 ـ 15

(20) contrastif

(21) خاصّة الأب انستاس ماري الكرملي في مصنّفه «نشوء اللغة العربية ونموّها واكتمالها» والأب مرمرجي الدّومينكي في كتابه «معجميات عربيّة ساميّة».

العربية أصلا ثنائيا ثم نبحث في الحرف الثالث المزيد الى الجذر الأصلي فنعدّه زائدة نسمّيها صدرا أو حشوا أو لاحقة بحسب إردافها مطلعا أم وسطا أم آخراً. كل ذلك اقتداء «بالطريقة التي يعالج بها بعض الأوربيين هذا الموضع في لغاتهم» !.

فأول اعتراض - وقد خفي سرّ طبائع اللغات - أن نذكّر بأن ظاهرة الزيادة والإرداف ليست حدثا عارضا ولكنّها نابعة من طبيعة اللغات الهندية الأوربيّة التي هي طبيعة التصاقيّة تضامّيّة كما حلّلناه بإطناب، ثم إن الألفاظ الزوائد تتميّز بشيئين أساسيين : أنها غير ذات وجود مستقلّ من حيث الصّفة المعجمية فهي ليست كيانات قاموسيّة بذاتها ولكنّها ذات وجود دلالي، فلكلّ منها شحنته الخبريّة التي تتحوّل معه حيثما حلّ فيقحمها على ما دخل عليه إذ يلتحق به.

فيمكن اعتبار الزوائد إذن صياغم (22) وإن لم تكن مآصل (23). وخذ على مسلك المثال بعض الصدور المنحدرة من اللاتينية تركيف تتميّز بدلالاتها النوعية مهما تحوّلت، فالصدر (-re) يدلّ على المعاوذة والإستئناف (24) والصدر (-trans) يدلّ على العبور والإنتقال وأحيانا على المجاوزة (25) الصّدر (-anti) على الضدّية

---

(22) morphèmes

(23) lexèmes

(24) أنظر إليه وقد دخل على أفعال فصيّرها :

revenir	⟵	venir
remettre	⟵	mettre
redonner	⟵	donner
refaire	⟵	faire

(25)

transporter	⟵	porter
transmettre	⟵	mettre
transposer	⟵	poser

(26). والصدر (-inter) يفيد الإشتراك والمداخلة كما يدلّ على الإختراق (27) وهكذا يدلّ (-pré) على الأسبقية في المكان أو في الزمان أو في التقدير، و يدلّ (-auto) على ذاتية الحركة أوذاتيّة الوصف...

أما الصدر (-con) فيدلّ على المعيّة والمصاحبة كما يفيد الإجتماع على الحدث، ولكتّنا رأيناه قد تخصص في كثيرمن استعمالاته حتى كاد يتمحّض للإنتقال من المعنى المحسوس الى المعنى المجرّد، فكأنما استأثر بمصاحبة الدلالة المادّية في تحوّلها الى الحقول المعنوية الذّهنية. (28).

فأين نحن من تصوّر حرف الراء «صدرا» قد دخل على المثاني (تم) و(جم) و(دم) فصيّرها رتم ورجم وردم...

والإعتراض الثاني، وهو من جنيس الأول، أن الزوائد في اللغات الهندية الأوربية تدخل على موجدات لغوية في جلّها قائمة الذات معجميّا ودلاليّا، وهي ليست «زوائد» مالم تقع «زيادتها» الى أصل جذريّ و يتّضح ذلك في كل ما أوردناه من شواهد للتدليل على الإعتراض الأول، فخلاصة الأمر أن مبدأ الزيادة قائم على ضمّ كيانات دلالية غيرمعجمية الى كيانات معجمية دلالية.

وهذا مالا ينطبق على صورة الأمر كما أسقط تصوّرها على الكلمات العربية.

---

(26) و يدخل خاصّة على الأسماء والأوصاف.

antithèse ← thèse
anticorps ← corps
antimoral ← moral

(27) و يدخل على الأفعال والأسماء والأوصاف

intervenir ← venir
interaction ← action

(28) كذا في : prendre ← comprendre
naître ← connaître
fondre ← confondre
venir convenir

ومن أوجه الإنتفاض في ذاك المنهج «المقارني» الشائع أن عملية الزيادة والإرداف تمثل في اللغات الهندية الأوربية طاقة توليدية من حيث التنويع الدلالي، فإذا انطلقت من جذر أصلي وضممت إليه روادف، تحوّلت في المعنى من دلالة الى أخرى تحوّلا صريحا، كأن تنطلق في الفرنسية من فعل (جاء) (29) فتحصل على طرأ ورجع وحدث ولاءم وآل وأرضى وتدخّل (30)، وهذا ما لا يتسنّى البتّة عند النظر في دلالات ثرم وجرم وصرم وشرم وخرم، ولا عند النظر في نبس ونبص ونبر ونبح.

أضف الى ذلك أن مبدأ الزيادة التضامية لا يصبح طاقة توليدية إلا إذا كان على حظّ وفير من الإطراد والتواتر بحيث يغدو قياسيّا، وقد رأينا للزوائد دلالاتها النوعيّة، أما صورة الحال كما افترضها الدّارسون في العربية فلا تفضي أبدا الى تواتر أو قياس (31).

ثم إنك إذا اعتبرت هذه الأحرف زوائد في العربية دخلت على المثاني فماذا ستفعل بالزيادة الحقيقية التي تأتي بصوغها على الموازين الصّرفية ! افتصبح زيادة تراكبت مع زيادة أخرى أم تحملها على محمل زيادة اشتقاقية انضافت الى زيادة معجمية وقد رأينا إحالتها !

الحقيقة أن الغفلة عن سرّ طبائع اللغات وعدم الإهتداء الى تصوّر تصنيفي (32) متماسك ثم ارتجال التّوسل بمنهج المقارنات دون التنبه الى الحقائق التقابلية (33) الشاملة كلّ ذلك قد حُجب الفروق المبدئية بين نوعيّة التولّد الذاتي في اللغات الإستقطابية ونوعية التولّد الذاتي في اللغات الإنفجارية.

---

(29) venir

(30) على التوالي : survenir ← revenir ← advenir ← convenir ← devenir ← subvenir ← intervenir

(31) بحيث لا يتسنى لك أن تنطلق من الأمثلة التي تستقرئها فتعمّم الظاهرة بما يحتمل وضع قاعدة مّا، كأن تقول إذا كان لك جذر أصلي ثنائي وألحقت به الصدر (راء) حصلت على معنى كذا !

(32) taxinomique

(33) contrastives

فضديد النحت الإردافي في اللغات الهندية الأوربية التي هي تضامية استقطابية إنما هو في اللغات السّامية الإشتقاق الصرفي المسمّى اشتقاقا صغيرا، وبه كانت هذه اللغات في نمائها انفجارية تكاثرية كما اصطلحنا.

فلا وجه إذن ـ في مساق القضيّة المصطلحيّة ـ لا للإشتقاق الكبير ولا للأكبر.

على أن التّوسّل بمنهج المقارنات قد يفضي إلى كشف حقائق تقابلية تؤازر البحث في سعيه الى إدراك طبائع اللغات ونواميس أبنيتها في تحرّكها وانتظامها، من ذلك أن الإشتقاق المظهري (34) في اللغة العربية يتناظر في اللغة الفرنسية مع احتمالين كلاهما يستند الى نمط تقابليّ : فالأول نمط حرّ مطلق إذا ولّدت من مادّة لغوية ألفاظا بالإشتقاق العمودي انتقلت بك جنسياتها الأجنبية من مادّة معجمية الى أخرى كأن تطوف بين : أمر ومؤامرة وآمر وتآمر وأمر وأمير ومؤتمر (35).

والثاني نمط مقيّد تحكمه الزائدة الإردافية، فقد تشتقّ من المادّة اللغوية العربيّة صيغا تولّدية في دلالاتها، فإذا قابلتها بإخوتها الفرنسية مثلا حصلت على ألفاظ اختلفت أصولها الجذرية واتحدت زائدتها الإردافية فخذ بعض الأسرة الإشتقاقية المتأتية من مادّة الرّاء والجيم والعين تحصل على : رجع وراجع وتراجع واسترجع ورجّع وأرجع، كما تحصل على مرجع ورجعيّ وتراجعيّ : فإذا نظرت في مقابلاتها (36) وجدتها قد اشتركت جميعا في الصّدر (re) ولا أحد يشترك مع آخر في الجذر الذي هو الأصل المعجمي.

* * *

---

(34) morphologique

(35) فستنتقل بين : ordre ← complot ← commandant ←
complicité ← impératif ← prince ← congrès

(36) وهي على الترتيب : revenir ← réviser ← reculer ← reprendre ← renvoyer
← rembourser ← référence ← réactionnaire ← régressif

ولو رمنا مزيد السعيّ الى ضرب النماذج في المنهج التقابلي لتوصّلنا الى ما يعين على إدراك الذاتية التي للغات بحسب انتمائها السلالي، وخاصّة في ارتباط العناصر الجدوليّة، وهي الألفاظ المنفردة، بالسّياق التركيبي الذي هو محور التوزيع والتراكن في سلسلة الخطاب. من ذلك قضيّة الأدوات الواصلة وهي حروف التعدية التي تدخل ضمن حروف المعاني أو حروف الجرّ بالإستعمال الموسّع لهذه المفاهيم (37) فهذه الواصلات يختلف شأنها من لغة لأخرى فهي في الفرنسية مقنّنة تتعيّن بذاتها صحبة الأفعال غير المتعدّية، ويكون اقتران الفعل بأداة محدّدة اقترانا ضروريا، فليس في الفرنسية أفعال تجيز الإختيار في تعديتها الى مفاعيلها فضلا عن أن تختلف دلالاتها بمجرّد تنويع واصلاتها. (38).

فالأدوات الواصلة مردودها الدلالي في اللغة الفرنسية منعدم إذ هي غير ذات وظيفة من الناحية المعجمية.

وعلى عكس ذلك شأنها في اللغة الإنجليزية، فالمادّة الفعلية الواحدة قلّما تجزم بمعناها إلا إذا حدّدت اقترانها بالواصلة، ومن الأفعال ما تتكاثر مدلولاته وتتباين تبعا للأدوات التي يتعدّى بها، فإذا اخذت فعل (بدا) (39) وجدته دالاّ على الهيئة، وهو مجرّد، ثم تتحوّل معانيه في حقول معنوية متغايرة بحسب الأدوات التي يقترن بها فيصبح دالا على الرّعاية، والنظر، والإعراض، أوالالتفات الى الوراء أو الإستبطان، والإذعان، والتفتيش، والتشوّق، والفحص (40) فضلا عن معانيه إذا اقترن بأدوات أخرى (41).

---

(37) وتسمّى في الفرنسية : prépositions

(38) قد يتعيّن تغيير الواصلة عند تغيير الفعل من الصيغة الحدثيّة الى الصيغة الإنعكاسية، تقول :

décider de faire...

se décider à faire...

كما أن بعض الأفعال تشذّ فتبيح الإقتران بإحدى واصلتين كفعل : commencer à (ou) de...

(39) to look

(40) تبعا لاقترانه بالأدوات التالية على التّرتيب :

after ← at ← back ← down ← for ← forward ← into ← on ← to ← up ←

upon ← over

(41) كما هو الشأن مع

أما في اللغة العربية فإن حروف التعدية ذات طبيعة مزدوجة تساهم في تشقيق المعاني وخلق فروق الدلالة حينا فيكون لها وزن وظيفي من الناحية المعجمية كما في «حكم له وحكم عليه» وفي «رغب في الشيء ورغب عنه»، أو في دخل المسجد ودخل على القوم ودخل في المحاجّة ودخل بالمرأة، وإن كانت تحوم حول حقول دلالية متقاربة ضمن مجال مفهومي متجانس. ولكنّ هذه الحروف في جل أحوالها تتلوّن بمرونة في التعاوض بما يكسبها قيمة أسلوبية أكثر ممّا يكسبها وظيفة معجميّة. ومن هذا السيّاق باب التضمين في دراسة القدماء.

* * *

فمن الحقائق التقابليّة إذن أن النماذج الوصفية والمعايير الإستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجيّة أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابليّة أنّ اللغات لا تتفق كلّيا في قوالب الصّوغ، وتوفّر نموذج صياغي في لغة مّا لا يكسبها فضلا تفوق به في القيمة لغة أخرى خلت منه، والواقع أن اللغات تتناظر في القسط الأوفر من القوالب الصياغيّة وتفترق في الجزء القليل : في هذه ما ليس في تلك وفي تلك بعضٌ مما ليس في هذه. وعن ذلك يحدث ما يصطلح عليه بالمنازل الشاغرة : وهي معضلة تتصل رأسا بقضيّة وضع المصطلحات، فهي بذلك من محاور علم المصطلح من حيث المضمون وفي صميم الدّرس التقابلي من حيث المنهج.

وكثيرا ما يعزى الإختلاف في تطابق المنازل الى اختلاف طبائع اللغات كما حللنا. فمن ذلك ـ على سبيل الشّاهد ـ خلوّ العربيّة من صيغة تدلّ على إسم المفعول المشتقّ من المبنيّ للمجهول، فليس لدينا ما به نعبّر عن طواعيّة الشيء لتقبّل حدث الفعل، فمن (أكل) مثلا نشتقّ إسم المفعول (مأكول) ونشتقّ صيغة المبنيّ للمجهول (أكل)، ولكن لا تمدّنا اللغة بقالب نسكب فيه ما مفاده أن الشيء قابل لأن يؤكل، بينما يتوفّر هذا القالب الصّياغي مثلا في الفرنسية والإنجليزية عن طريق إحدى اللاحقتين المختصتين بذلك (42).

---

(42) وهما : ible - able -

كما في éligible - admissible - mangeable -

وبديهي أن تخلو العربيّة، تبعا لما سبق، من قالب صياغي نعبّر به عن مصدر الطواعية أي المصدر المشتقّ من إسم المفعول المصوغ من المبني للمجهول وهو قالب متوفّر في بعض اللغات كما في الفرنسية والإنجليزية (43)، على أن العربية - وقد تعثّرت في ابتكار صيغة مفردة للتعبير عن المفعول من المبني للمجهول - قد تمكّنت من صوغ ما به تعبّر عن مصدر الطّواعية بأن اشتقّت مصدرا صناعيّا من إسم المفعول (44).

فهذا من المنازل الشاغرة في اللغة العربيّة إذا ما قوبلت بغيرها من اللغات التي ذكرنا، ولكنّ الصورة العكسية قائمة هي الأخرى، من ذلك مثلا أنّنا في الفرنسية نعجز عن التمييز بين المصدر الدّال على الحدث من الفعل المتعدّي والإسم الموضوع للدلالة على ثمرة الحدث، فبينما تمدّنا أبنية اللغة العربيّة بقالبين معجميين نعبّر بالأول عن عمليّة تقديم المعلومات... فنقول (إخبار) ونعبّر بالثاني عن موضوع العمليّة وهو المصدر المتمحّض للإسمية بأن نقول (خبر) لا نجد في الفرنسية من القوالب الصّياغية ما ينجدنا لإجراء الفارق الدلالي (45). فنظلّ في تعاملنا مع لفظة واحدة نتأرجح بين احتمالين قد يزيل السياق إشكالهما وقد لا يزيل، ولذلك كثيرا ما نضطرّ في الفرنسية مثلا إلى عبارة تحليلية إذا ما أردنا الإلحاح على الحدث المتعدّي، على ما في ذلك من تمطيط وثقل (46).

وفي نفس السياق يندرج الإلتباس بين مصدر الحدث وما يجسّم تكامل الحدث، ففي حين تهيّىء العربية قالبين اثنين كما في (تأسيس ومؤسسة) أو في (تنظيم ومنظّمة) تظل الفرنسية مثلا قاصرة عن استيعاب الفارق الدلاليّ (47).

ومن المنازل الشاغرة في اللغة الفرنسية أيضا خلوّها من المصدر الإنعكاسي إذ

---

(43) admissibility - admissibilité
éligibility - éligibilité

(44) مثاله ما يطّرد الآن من : مقبولية ومصداقية ومفهوميّة.

(45) إذ يتطابق المفهومان في لفظة Information

ومن نفس النمط التباس communication بين إبلاغ وبلاغ

(46) بأن نقول: ...le fait de...(ou) l'action de

(47) إذ يتلابس في لفظ institution المفهومان، كما يتلابسان في organisation أو في constitution

ليس في أجهزتها الصّرفية بنية نسكب فيها مصدرا مشتقّا من صيغة الطوع وهي الصيغة الإنعكاسية : تلك التي يكون فيها فاعل الحدث منجزا إياه على نفسه (48) فإذا استخرجنا من صيغة الطوع مصدرا وجدناه متطابقا مع المصدر المنسبك من الصيغة الحدثيّة : تلك التي يصدر فيها الحدث عن الفاعل و يتعدّى الى غير الفاعل (49).

أما في العربية فإن جهازها الصرفي ـ بفضل خصوصيّة الإشتقاق التوليدي يوفّر القوالب السامحة بإبراز الفواصل الدلالية، و بذلك نميّز بين تنظيم وانتظام، و بين نقض وانتقاض، و بين تأسيس وتأسس... ولكنّ للغات تحفزا تنصاع بمقتضاه حركتها الذاتية لسدّ الحاجة حال تولّد الحاجة فكما أن العربية قد احتالت بمرونتها الإشتقاقية على سدّ المنزلة الشاغرة المتمثّلة في مصدر الطواعية المنسبك من المفعول المبني للمجهول فقالت مفعولية كذلك تحتال الفرنسية بفضل خاصّيتها النحتيّة على سدّ الحاجة المتمثّلة في فصل المصدر الحدثي عن المصدر الإنعكاسي وذلك باللجوء أحيانا الى الزائدة الصدريّة الدالة على الذاتية (50)

* * *

ونأتي الى آخر الوسائل التي عدّت طرائق في نموّ اللغة العربية : المجاز، بعد أن تبيّنا أوجه الإشكال التصنيفي في كلّ من التعريب والنحت والإشتقاق وما يعتريها واحدا واحدا من الأعراض التقابليّة.

وأول ما يتعيّن التذكير به هو أن المجاز قضيّة عامّة في الظواهر اللغوية، وعمومها من ضربين : خارجي وداخلي، إذ هي شاملة لكل الألسنة مهما تباينت بها الأمصار أو الأعصار، ثم إنها شاملة لبنيتي اللسان الواحد : بنية الرّصيد اللغوي المشترك

---

(48) forme pronominale
forme réfléchie

(49) بحيث يتعذّر أن نشتقّ مصادر نوعيّة من الأفعال : s'organiser ⟵ se contredire ⟵
se constituer تكون دالة على مفهوم الإنعكاس ومتميّزة عن المصادر الحدثيّة.

(50) كأن تقول : auto-organisation
auto-destruction

الذي يسخّر الى التواصل الإبلاغي النفعي، و بنية الرّصيد المصطلحي الذي يتأتى به التواصل العلمي المعرفي.

و يتّصل موضوع المجاز ـ كما ألمحنا ـ بمعضل الدلالة اللسانية في تعقّدها وتشابك ضوابطها، فهو محرّك الطاقة التعبيرية في ازدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضوعة جدولية، وطاقة سياقيّة حافّة فكْمن المجاز ا ستعداد اللغة لإنجاز تحوّلات دلالية بين أجزائها : يتحرّك الدّال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدّوال بين الحقول المفهومية. ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز الى صميم قضيّتنا التي هي وضع المصطلحات العلمية والفنّية، فبمقتضى مظهره الزماني ـ كما سنبيّنه ـ يصبح إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي بحيث تتمثل اللغة حقولا مفهومية جديدة فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضّيم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها، ومثل هذا الإستيعاب يستند الى تسلسل التحويلات الدلالية في غير إرباك لرصيد الدّوال المكوّن لقاموس اللغة.

على أن اتّصال التّحول الدلالي بقضايا التنظير اللساني يستوجب تقديره من منظارين : المنظار الدّاخلي الذي هو نظام البنية العامة داخل اللغة لأنه ذو منحى آنيّ، والمنظار الخارجي الذي هو خطّ الصيرورة الدلالية في تعاقب البنى المفهومية لأنه ذو نهج زمانيّ. فأما الأول فيجسّمه المجاز وأما الثاني فيْجسّمه ما يصطلح عليه بالنقل. ذلك أن التحويل المجازيّ إذا اطّرد في الإستعمال أصبح مجازا راجحا يؤول الى حقيقة عرفية فيفضي الى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين (51). وفي صلب هذه الحركة تتنزّل عمليّة تحويل اللفظ الى مصطلح معرفي، فالمجاز يتفاعل مع الإستعمال على مرّ الزمن فيؤول الى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلّت الصبغة المجازية منه وحلّت محلّها الصبغة المصطلحيّة.

---

(51) راجع في معالجة الموضوع من الوجهة البلاغية.
محمّد الخضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية
مجلّة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ـ 1935 ـ ج 1 ص 291-302

فحصيلة التحوّل الدلالي تحتكم الى صور تتركّب فيما بينها على نمط المعادلات

يتعامل المجاز مع التّواتر فينتج النقل.

و يقترن النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرّصيد اللغوي العامّ الى الرّصيد الخاص، المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلميّة.

فجانب النقل يمثّل الوجه المكمّل لجدلية الدلالة اللغوية. ولئن عدّ المجاز اغتصابا للألفاظ من مضاربها بالإعتماد على القرائن (52) وذلك في المستوى الآني المحدّد فإن النقل هو الإمتداد الصائر على محور الزمن الى إنسلاخ الدلالات اللفظية. فالقضية دائرة على محور الحركة الذاتية إذ يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتيّة تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأول الى دلالة الوضع الطارىء، ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدّا من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرّجوع، وعلى هذا النمط صيغت مصطلحات كلّ العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث وكلام وعلم لغة حتى إنك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات الى استعمالها الأولي لتعذّر عليه ذلك إلا بمجاز جديد (53).

على أن للمجاز شأنا أعظم في اللغة كما سبق لنا تبيان دلائله (54) وأول ما قد يفجأ المتطلّع الغضّ الى دقائق اللغة وأسرار الكلام أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة مالا يقدّره الإنسان عادة على الإطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظائفي الأولي وهو التكريس النفعي في التّعامل الدائم معها دون أن نقصد الى مرتبتها الفنيّة وتسخيرها الإبداعي، ولكنّ الناظر في مفاعلات اللغة تركيبا ودلالة يهتدي رأسا الى أن شأن المجاز مع اللغة كشأن الدّم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تعزى أساسا إلا إلى كون المجاز إفرازا من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من

(52) هي لدى البلاغيين : القرينة أو العلاقة أو وجه الشبه.

(53) كما لو أردت التعبير بلفظة الصّوم عن معنى الإمساك مطلقا، فمن قال اليوم : «صمت عن الكلام أو عن العمل» لعدّ ذلك منه مجازا.

(54) التفكير اللساني، ص : 180ـ208

حيث هي تشكل دائم ومخاض مستمرّ، وفي هذا السّياق تتنزّل الحقيقة التقريرية العامّة كما رسمها ابن جنّي عندما صرح : «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة.» (55)

ويستطرد صاحب الخصائص بعد ذلك في تحليل النماذج اللغوية التي تقنعُ بالقانون المبدئي المرسوم، وبقدر ما يغوص في استخراج أسرار اللغة على منهج الأصوليين في العلم والمعرفة تراه لا يتجاوز المثال البسيط الحي ممّا يتعامل الإنسان به مع اللغة في كلّ لحظة من لحظات المحاورة الكلاميّة حتى يقنعك بأن نموذج «قام زيد» إنما مخرجه على المجاز. وعندئذ لا يتعذر على المستكشف اللساني استقراء هذه الظاهرة بما يجعله يقرّر أن التحوّل الدلالي هو السّمة النوعية القصوى في ظاهرة الكلام وهو بالتالي «شهادة ثبوت الحياة» لها، وهذا معناه أن التحرّك الجدلي في صلب اللغة ينطلق من قانون الإصطلاح مسقطا على المنظور الآني، ثم يتحوّل به على مسار المحور الزمني ويظل التفاعل قائما حتى يتركّز مبدأ الإصطلاح في تعاقب التولّد التواطئي الى أن ينصبّ في ظاهرة التحوّل الدلالي، فتصبح نسغ الكلام وقلبه النابض.

ومن ينظر في لغة التداول بين الناس ير حقيقة الأمر سواء أنظر في رصيد اللغة المشتركة أم في لغة الفنون، وينطبق الشاهد بخاصة على ما يتداول من الألفاظ الأجنبية في مجالات حيويّة كثيرة كفنّ الطبخ في تسمية المصنّفات، وفنّ النساجة في ألقاب المحيكات، وفنّ الخياطة في تحديد الفصائل...(56)

5 ـ مراتب التجريد الإصطلاحي :

إن الذي دعانا الى ما سبق من البسط النقدي للوسائل التي عدّت طرائق في إنماء اللغة العربية إنما هو توارث تصوّرات تصنيفية ما فتئت تتضارب ومنطلقات المعرفة

---

(55) الخصائص ـ ج 2 ـ ص 447.

(56) أنظر مثلا من هذا الفنّ قولهنّ :

- tissu pied-de-poule
jupe-cloche
jupe-panneau
robe-sac
plis-soleil
col-bateau
col-V
col-U.

الإختبارية في علم اللسان، وقصور التصنيف مردّه احتكاكه الى بنية ذات منطلق عموديّ - كما أسلفنا - يحسم بين القوالب التوليدية أولا ثم بين الطرائق المتوخّاة في وضع المصطلح الجديد ثانيا. غير أن استبدال أي تصوّر تصنيفي يستوجب أولا و بالذات الفحص المقارن :

وأول ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع الى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم ؛ فالإشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان، أولاهما خصّت بها الأسرة السّامية وبها عنوان قدرتها الإنفجارية، والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوربية وعليها قوام سمتها التضامميّة. أما الدّخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة.

ثم تجتمع الوسائل الأربع وتتوزّع مجدّدا الى زوجين متضاعفين يترافق فيهما النحت والدّخيل في واد والمجاز والإشتقاق في آخر، فاللذان في الواد الأول يفضيان الى توليد قاموسي ومعجمي في نفس الوقت بما أنهما يتسببان في خلق ملفوظ جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءا فضلا عن الشحنة الدلالية المستحدثة. أما المجاز والإشتقاق فيفضيان الى توليد معجمّي (1) دون أن يكون بالضرورة توليدا قاموسيا. (2)

وآخر صور المقارنة يجتمع فيها النحت والإشتقاق والتعريب معا، ثم يتفرّد المجاز عنها، وفي هذا المقام، تبرز ثلاث خصائص فارقة : فالأولى أن إشكال المجاز وما يقترن به من مظاهر النقل متّصل وثيق الإتصال بجدلية الحركة في استعمال اللغة، فهو ذو صيرورة حتما، وإلا ما تسنّى أن توضع به المصطلحات، لأن وضعها مرتهن بخطّ الزمانية (3). بينما تظل الوسائل الثلاث الباقية آنية (4) الوضع لأن قوالبها الإجرائية تتمّ في لحظة صياغتها بالذات. فنحن حين نشتقّ لفظا جديدا، أو نعرّب دالاّ دخيلا،

---

(1) Lexicologique
(2) lexicographique
(3) la diachronie
(4) synchroniques

أو نـنـتزع من الألفاظ المجتمعة كلمة منحوتة، فإن ذلك كلّه يحدّد زمنيًا، وفي القواميس التاريخية كثيرا ما نعثر على تأريخ مدقّق لوضع المصطلح يوم ابتكاره.

على هذا الأساس الفاصل كان المجاز طريقة مرنة لا تقيّدها القواعد والشروط، ولئن تسنّى لنا أحيانا أن نؤرّخ أول استعمال مجازيّ لصورة من الصّور التعبيرية فإنه يتعذّر علينا أن نؤرخ تحوّل ذلك المجاز الى نقل أي إلى حقيقة جديدة لأن ذلك رهين الإحساس النفسي اللغوي الذي يصحب استعمال اللفظ في اللغة.

أما الخاصّة الثانية مما يفرق المجاز عن الوسائل الباقية فتتمثّل في أن كلاّ من التعريب والنحت والإشتقاق يتعيّن بالوجود الجدولي : نعني أنه كائن على محور الإستبدال (5) الذي هو محور التعاوض والإختيار بين الألفاظ مستقلّة عن سياقها، فاللفظ المعرّب أو المنحوت أو المشتقّ تلتصق به سمته من تعريب ونحت واشتقاق بمجرّد اندراجه ضمن ثبت قاموس اللغة. أما المجاز فهو في وجوده رهين بسياق التركيب، أي باندراجه ضمن محور التوزيع الذي هو محور التراكن (6) إذ لا حكم لأي لفظ بالمجازية ما لم يتقيّد بقرائن التركيب الوارد فيه : ولذلك نقول إن منبت المجاز هو الإستعمال، فإذا اطّرد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الإصطلاحية وعند ذلك يستقلّ بخصوصية الحقيقة العرفيّة.

وثالثة الخصائص التي يستأثر بها المجاز أنه نقطة تقاطع القدرة الإبلاغية (7) مع الطاقة الإنشائية (8) في اللغة، ففي كلّ تحويل دلالي حظّ من الإبداع حتّى لكأنه سمة نوعيّة في الملفوظ الشعريّ، وهذا هو مدار الوظيفة التوليدية، فللغة مع ظاهرة المجاز شأن طريف ضمن صوغ المصطلحات : تتضافر الوظيفة المرجعيّة (9) التي هي وظيفة الإبلاغ النفعي والتواصل (10) العادي مع الوظيفة الإنشائية التي تكون في اللغة

---

(5) l'axe paradigmatique

(6) l'axe syntagmatique

(7) communicative

(8) poétique

(9) référentielle

(10) inter-communication

خادمة مخدومة في نفس الوقت، وعندئذ تكتسب اللغة طاقة توليدية تضع بها المصطلح العلمي أو الفني فيكون لها ذلك ضربا من الوظيفة المعرفيّة هي ضديد الوظيفة الإنعكاسية (11) التي تتحدّث فيها اللغة عن ذاتها.

ومحصّلة كل تلك الوظائف وظيفة جديدة لنصطلحْ عليها بالوظيفة التكوينية (12)

فما إن نتبيّن الحقائق الجامعة والفوارق الفاصلة في مقارنة وسائل صوغ المصطلح بعضها حيال بعض حتّى نهتدي الى تصوّر تصنيفي نحلّ فيه بنية أفقيّة محلّ البنية العمودية فيكون زمانيّا فيعتمد الصيرورة و يتوسّد التحوّلات.

فلقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلميّة وخصوصياتها على مايشبه النّاموس المطّرد وهو الذي سنسمّيه قانون التجريد الإصطلاحي، وبمقتضاه يمرّ المتصوّر الطارئ بمراحل ثلاث تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة. فالمفهوم المستحدث يقتحم المجال الذهني السائد في المجموعة الإجتماعية التي يحوّلها الرّابط اللغوي الى مجموعة ثقافية حضارية، و بقدر قرب ذلك المفهوم من المتصوّرات الرّائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة يتيسّر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها، ولكنّ المفهوم الطارىء إذا كان غير متوائم مع الرّصيد القائم ولا قريبا من بعض عناصره فإنه يبلغ في غربته الحدّ الأقصى، وعلى حسب غربته يقوى سطوه على المجالات الذهنية فيغزو اللغة و «يدخل» إليها فيكون ضيفا على مخزونها القاموسي، ولكنّه ضيف مزاحم تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالإقتصاد الأدائي فيألفه الإستعمال، وتدفعه غريزة حبّ البقاء فينفر عنه التداول والإستخدام و بين الدّفع والقبول تصنع اللغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجرّه الى قوالبها الصرفيّة ما استطاعت وعندئذ يتحوّل «الدخيل» الى «معرّب».

فإذا وجد المصطلح سبيله الى القالب المتجانس مع اللغة صرفيّا وصوتيا واضطرّ إليه الإستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرّصيد المعجميّ. وهذا من أقلّ الصور احتمالا.

---

(11) لنقلْ : fonction réflexive

(12) لنقل : fonction génétique

أما المطّرد مما يبلور قانون المراتب الإصطلاحية الذي نحن بصدد صياغته فأن يمثّل الدّخيل - عرّب قالبه أم لم يعرّب - مرحلة أولى من مراحل التعامل بين المفهوم الطارىء والقاموس القائم، ذلك أن الإستخدام يكرّس المدلول فيحتضنه ثم يشتدّ نفوره من اللفظ الدّال عليه لقوّة منزع اللغة وأهلها الى حبّ البقاء وحبّ الإبقاء، فيقوى الميل الى فصل الدّال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك.

عندئذ يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثانية بعد مرتبة التقبّل الجملي معنى ومبنى، وتتجسّم هذه المرحلة الثانية في تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن دالّه استشعارا بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصوّر المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبّل مع بقاء هذه الغربة بينهم و بين اللفظ الدال على ذلك المدلول. وتلتجىء اللغة في هذا المقام الى عمليّة تحليلية يتفكّك المفهوم الموحّد بمقتضاها الى أجزائه المكوّنة له فيقع التعويل على عبارة متعدّدة الكلمات فيها إطناب أدائي يسدّ خلل التوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللفظ الدّال، و بذلك تتخلّى اللغة عن قانون الإقتصاد بما أن ناموسا أقوى منه قد تسلّط عليها وهو قانون رفع اللبس الذي ترتهن به وظيفتها الإبلاغية.

وما إن يستقرّ أمر الصياغة التعبيرية بشيوعها وتداول الإستعمال لها حتى يخفّ ضغط القانون الثاني إذ لا يخشى مع تواتر الإستخدام غموض ولا اشتراك، ثم يحتجب قانون دفع اللبس تدريجيا فإذا باللغة تردّ الفعل مدفوعة حينئذ بقانون الإقتصاد الأدائي ومحمولة بنزعة المجهود الأدنى، وعندئذ تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نموّ المصطلح فيدخل مرحلته الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرتبة التجريد وفيها يعمد العقل بقدرته التأليفية الى اشتقاق الصورة الذهنية المتفرّدة في غير إسهاب تحليلي. فهذه المرتبة تتنزّل إذن ضمن حركة التدرّج الإختزالي الذي هو ثمرة تآزر اللغة والعقل والذي تعوّل فيه الظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاّ على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزالها، ولذلك كثيرا ما يستقرّ من بين ألفاظ العبارة لفظ يحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدّال بذاته على المجال الكلّي، وقد يحلّ لفظ آخر محلّ العبارة فيعوّض مداليلها جميعا.

تلك إذن مراحل الترقي نحو صوغ المصطلح التأليفي : أولها تقبّل ثم تفجير فتجريد.

ففي التقبّل تتنزّل ظاهرة الدّخيل، ثم تتوارد الصّيغ حتى تتجمّع في عمليّة التجريد بإحدى الطرائق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز، ولكنّ جسر العبور من مرحلة التفجير الى مرحلة التجريد كثيرا ما يكون وجها من أوجه المجاز وهي متعدّدة تبعا للقرائن التي حلّلها البلاغيّون (13). ولكنّ أكثرها اطّرادا في مجال المصطلحات العلمية حسب ما لاحظنا ـ ذكر النعت وإرادة المنعوت، بل ذكر النّعت استغناء به عن ذكر النعت والمنعوت معا، ذلك أن النّعوت في السياق تبدو هي الحاملة للمفاهيم المعرفية، فهي عماد الشحن الإصطلاحي غالبا.

فصياغة المصطلح تتركّز في حركة من التّبلور المتدرّج طبق نموّ الدّال الإصطلاحي وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، أما على الصعيد الدّاخلي فإن الصوغ الإصطلاحي يمثّل جلب اللفظ من الرّصيد المشترك الى الرصيد المختصّ، ولهذا السبب ترى متواترا في مجال المصطلحات الدّالة على العلوم في نوعيّتها أن يصاحب لفظ (علم) المصطلح الدّال عليه، فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد تمحّض المصطلح للدّلالة على مضمون الإختصاص. و يظل لفظ (علم) مصاحبا لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدّالة على العلم شائعة التداول في لغة الخطاب الإبلاغي. وبهذا التقدير كفّ العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النحو) و(علم العروض) و(علم الأصول) فقالوا : فقه ونحو وعروض وأصول، ولكنهم ظلّوا يقولون (علم الكلام)...

* * *

تلك إذن من موقع التنظير اللساني والتأسيس المعرفي مراتب التجريد الإصطلاحي، ولعلّ الإستقراء الموسّع يبيح تركيز القواعد المبدئية لصوغ النظرية الكلّية في هذا المضمار. ولكنّ الشواهد لا تعوز الباحث سواء أنظر في قديم اللغة أم في

(13) كذكر الجزء وإرادة الكلّ وعكسه، أو ذكر الظرف وإرادة المظروف وعكسه، أوذكر السبب وإرادة النتيجة وعكسه، أو ذكر الشيء والمقصود ضدّه كياسة وتفاؤلا أو دفعا للتطيّر...

حديثها : فلقد تقبّل العرب ألفاظ اليونانيين فأخذوها أولا وفجّروها ثانيا ثم جرّدوا منها مصطلحات تأليفية، من ذلك قولهم في علوم الفلسفة مثلا : إيساغوجي وقاطاغور ياس و باري أرمينياس (14). فلمّا شاع تداولها فجّروها فقالوا (المدخل الى المنطق) و(كتاب الأسماء المفردة) و(كتاب الأسماء المجموعة إلى غيرها) (15). وما إن استقرّ أمر المفاهيم حتى تجاوز العرب مرتبة التفجير الى منزلة التجر يد فقالوا : المدخل والمقولات والعبارة.

وكذا الشأن مع أنولوطيقيا وأفوذ قطيقا وطو بيقا (16).

و يطّرد قانون التجر يد الإصطلاحي الذي صغناه اطّرادا تاريخيا، ففي مطلع عصر النهضة الحديثة قال العرب : الأنستتوت والجرنال والتلغراف وشمبر دو بير والاكتر يستة (17) وكلّها في منزلة التقبّل، ثم تفجّرت مداليل الألفاظ فقيل (مشورة العلوم وأكابرهم) و(الورقات اليوميّة) و(إشارات الأخبار) و(مجلس شورى الأكابر) و(خاصة الكهر با عند حكّها) (18). ولكن مرحلة التجر يد هي التي حدّدت المفاهيم المتبلورة فاستبدلت العبارات التحليلية عندئذ بمصطلحات متوحّدة، فقيل : المعهد، والصحيفة، والبرقية، ومجلس الشيوخ، والكهر با.

ولعلّ اللسانيات ـ في أيامنا ـ تعيش أكبر مخاض مصطلحي إذ تتأرجح ألفاظها في التصنيف العربي بين منزلة التقبّل ومرتبة التفجير ومدارج الصوغ الكلّي بالتجر يد والإنتزاع :

فمن الفوناتيك الى علم الأصوات الحديث الى الصوتيات .

---

(14) أنظر مثلا : ابن حزم ـ التقر يب لحد المنطق، بيروت 1959 ـ ص 11 ـ 36 ـ 79

(15) المرجع

(16) المرجع : ص 105

(17) أنظر : الشيّال : تار يخ الترجمة... ص 214

(18) المرجع .

ومن اللكسيكوغرافيا الى علم صناعة المعجم الى المعجمية.
ومن الفونولوجيا الى علم وظائف الأصوات الى الصوتمية.
ومن الستيلستيك الى علم وظائف الأساليب الأدبية الى الأسلوبية.
كلّها تقتفي ناموس الترقي الإصطلاحي : تقبّل فتفجير فتجريد.

وعلى نمطها تقيس تقبّل (السّنكرونيّة) ثم تفجير اللفظ الى (المنهج المتزامن أو المتعاصر أو المتواقت) ثم تجريد مصطلح (الآنية)، كما تقيس دخول (الدّياكرونيّة) ثم انحلال المفهوم الى عبارة (المنهج التطوري أو المتعاقب أو التاريخي) حتّى تركّز التجريد فتبلور مصطلح (الزمانيّة). وغير ذلك كثير.

الحقائق التاريخية
وأثرها في النظم اللغوية الوصفية

بقلم : **أ. د. عبدالرحمان أيوب**
أستاذ اللغويات والأصوات
جامعة الكويت

الإنسان وافد غريب على بيئته لا يكون عناصرها ولكنه يؤثر فيها و يستفيد منها ثم يتركها لوافدين من بعده. وليس هذا الحكم قاصرا على بيئة الإنسان المادية بل أنه ينطبق على بيئته الثقافية، فالميراث الثقافي مفروض كذلك على الفرد لأنه يأخذ عن سابقية نماذج سلوكية تخطط نشاطه الإجتماعي في اتجاهه العام وتترك لإرادته وقدرته على الإبتكار مجالا محدودا يتحكم فيه قبول الآخرين أو رفضهم له. وهذه النماذج السلوكية هي موضوع البحث في الدراسات الثقافية ومن بينها اللغة. وما يسمى بالدراسات التركيبية، أو البنائية structural هي بصفة أساسية محاولة لاكتشاف هذه النماذج ودراسة العلاقات القائمة بينها ومدى تأثير كل منها في النماذج الأخرى أو تأثره بها.

ولكن دراسة هذه النماذج والعلاقات لا تمثل سوى جانب واحد من القضية، فهناك الى جانب دراسة الواقع البنائي، دراسة الأصل التاريخي وكيف تسلسل به الاستعمال الى أن انتهى لهذا الواقع. وهذه الدراسة التاريخية بدورها تعالج اتجاهات منتظمة ومتعددة : منتظمة بمعنى أنها تمثل مسارا متماثلا في كل المؤسسات الإجتماعية institution أو لنقل اللغات ـ التي تشترك في الأصل التاريخي، ومتعددة بمعنى أن هذه المسارات عرضة دائما للإضطراب بتأثير عوامل أخرى من عوامل التطور. ومع هذا فإن هذه المسارات تظل في الأعم الأغلب تحمل طابعها المميز.

وفي المحيط الثقافي العربي تهمل الدراسات هذا الجانب الثاني من جانبي دراسة اللغة. وقد ركز القدماء دراستهم اللغوية على المادة والقاعدة أو على القاموس والنحو والصرف ولم يهتموا بدراسة التطور اللغوي إلا اهتماما جانبيا تمثل في نقل بعض ما سموه من لهجات تقرب أو تبعد من الفصحي.

ومن هنا فقد ورثنا ثروة قاموسية ونحوية وصرفية ضخمة، ولكننا لم نرث قاموسا تاريخيا أو مجرد أجزاء يمكن أن تكون مادة في قاموس تاريخي. أما المحدثون من دراسي اللغة في العالم العربي فقد اهتموا بالنظريات اللغوية التي يتوالى ظهورها والتي يرتبط بعضها بعلم النفس أو الإجتماع أو الرياضة. وهذه برغم عمقها وخطورة مفهوماتها قصرت الى حد كبير عن التطبيق الواسع على العربية ولهجاتها وأهملت إهمالا كاملا دراسة القضايا التاريخية اللغوية للغة العربية.

وسأحاول هنا علاج بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وسأشمل بحديثي جوانب الأصوات والمفردات والقواعد ـ أو ما يسمى حديثا بالقوانين أو النظم.

أولا ـ الأصوات

سأتعرض هنا لبعض الأصوات في العربية ولهجاتها وما يناظرها في اللغات السامية. ولن يكون هذا على سبيل الحصر كذلك بل أني سأختار نماذج من الأصوات أو الصفات الصوتية التي تميزها لأوضح مدى التطور فيها ومدى ارتباط هذا التطور بتيارات التطور في الساميات.

أ ـ الأصوات الأسنانية :

هذه هي الثاء والذال والظاء وقد وجدت في السامية الأم وفي العربية الفصحى والعربية الجنوبية الشرقية والأورجاريتية، ولكنها انقرضت من جميع اللغات السامية الأخرى. ومن الأصوات الأسنانية الشفوية الفاء وهي توجد في العربية الجنوبية الشرقية والحبشية نظير الباء المهموسة / p / في الساميات الأخرى بما في

ذلك الأم. وتشيع ظاهرة التخلص من الثاء والذال والظاء في النشاط اللغوي في المصرية والسودانية وبعض اللهجات الأخرى حيث تصير الثاء تاء أو سينا والذال دالا أو زايا وتصير الظاء لثوية..

ب ـ الأصوات الجانبية :

في السامية القديمة صوت جانبي واحد هو اللام. ولكن صفة الجانبية لم تقتصر على هذا الصوت، حيث وجدت في الراء الى جانب صفة التردد أو اللمس، وفي الشين الى جانب الإحتكاك واللثوية والصلابة (الشجرية)، وفي الضاد التي وصفها سيبويه الى جانب الإحتكاك والجهر واللثوية والصلابة والأسنانية وقد سبب هذا الإشتراك في الصفات بين هذه الأصوات تغير بعضها الى بعض أو وجود واحدة منها في لغة سامية مكان واحدة أخرى في لغة سامية أو أكثر.

ومن بقايا هذه التغيرات في العربية لفظ «علوض» بمعنى ثعلب وهو ينطق بالشين أيضا «علوش» والفعل «ناض» بمعنى حمل و ينطق أيضا «ناش» (1)

1 ـ وتفسير هذا التبادل بين الشين والضاد هو اشتراك هذين الصوتين في الشجرية والجانبية والإحتكاكية. و بسقوط الجهر من الضاد تصير شينا جانبية، كما أن زيادة الجهر على الشين الجانبية يجعلها ضادا جانبية.

2 ـ هذا ولا تزال الضاد الجانبية التي وصفها سيبويه تنطق في بعض اللهجات اليمنية المعاصرة. وقد ذكر لي السيد / علي محسن حفيظ أن اللهجة الشحرية تخلط بين الضاد والصاد فيقال «صل» في «ضَل» و «صم» في «ضم»

و يفسر حدوث هذا أدائيا بأن الضاد الفصحى قد فقدت عنصرى الجهر والشجرية وصارت بالتالي صوتا جانبيا محتكا لثويا فخما وهذا نوع من الصاد. و يذكر موسكاتي أن الصاد والضاد كانتا تختلطان في خط أكسوم الذي دونت به نصوص أثيوبية قديمة. وهذا يعني أن هذه الحقيقة ليست تطورا حديثا.

1 ـ الضاد العربية :

يؤخذ مما قاله سيبويه ومن بعده في وصف الضاد الفصحى أنها ساكن صلب لثوي أسناني جانبي محتك مجهور (2). ولا تزال هذه الضاد تسمع في قراءة المرتلين المجيدين من قراء القرآن. أما الضاد على ألسنتنا اليوم فهي تختلف على طرائق عدة.

1 ـ الضاد كما ينطق بها المثقفون المصريون والسودانيون واللبنانيون في لهجاتهم الدارجة وفي اللغة الفصحى وهي ضاد انفجارية صلبة لثوية مجهورة مفخمة. وهذه الضاد قد فقدت الجانبية والأسنانية والاحتكاكية. ويأتي هذا بإحكام اتصال اللسان باللثة وعدم اتصاله بالأسنان الجانبية.

2 ـ الضاد التي ينطق بها العراقيون والكويتيون وطائفة من سكان الجزيرة العربية، في لهجاتهم ونطقهم باللغة الفصحى. وهي صوت احتكاكي أسناني مجهور مفخم. وقد فقدت الضاد هنا صفة الجانبية. ويتأتى هذا باتصال اللسان بالأسنان الجانبية. والضاد بهذه الصفة تتطابق مع الظاء الفصحى والتي لا تزال منطوقة في هذه المناطق كما كانت. وبهذا يختلط على كثير من متكلمي هذه المناطق صوت الضاد وصوت الظاء وكثيرا ما يتساءلون عما إذا كانت الضاد في كلمة ما مثل (ضل) أخت الصاد أو أخت الطاء، أي أنهم يستعينون بالكتابة الخطية على تمييز كلمة من أخرى، وذلك لعدم التمييز بين كلمتي «ضل» و«ظل» مثلا بواسطة السماع.

3 ـ الضاد التي ينطق بها متكلمو العربية من المسلمين في غرب إفريقيا ـ وفي إسبانيا قديما. وهي تماثل اللام حيث أنها صوت جانبي لثوي مجهور وقد فقد هذا الصوت الأسنانية والإحتكاك. ومن ثم نسمع لفظ رمضان والقاضي منطوقة رملان والقالي ولعل هذا يفسر أصل اسم أبي على القالي صاحب الأمالي الذي يقابل فيه لفظ القالي الأصل الفصيح «القاضي».

4 ـ الضاد التي تنطق في بعض مناطق اليمن ولا تزال هذه الضاد تحتفظ بالصفات الفصحى كلها الجانبية والأسنانية والصلابة واللثوية والجهر والإحتكاك والتفخيم. وقد نقلت على السيد / علي محسن حفيظ (3) نطقه «ضرب» بضاد جانبية

أسنانية صلبة لثوية مجهورة احتكاكية مفخمة / Barab /لض اراب /. ولكن الطريف أنه ينطق الظاء بنفس الطريقة التي ينطق بها الضاد. وهذا قد يعني أن اختلاط الصوتين الظاء والضاد قد حدث في لهجته كما حدث في لهجة الكويت مع فارق هو أن الذي تغير في لهجة الكويت والعراق هو الضاد التي صارت كالظاء. أما في قبيلة المناهيل اليمنية فإن الذي تغير هو الظاء التي صارت كالضاد. الظاهر أن هذه التغيرات التي طرأت على الضاد العربية ليست حديثة فقد قال ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر «والضاد انفرد بالإستطالة. وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. وأن ألسنة فيه مختلفة وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه بالذال ومنهم من يجعله لاما مفخمة». (4)

وخلاصة ما سبق أن الصفات التي ذكرها سيبويه للضاد الفصحى توجد متفرقة في اللهجات العربية المختلفة، وإن كانت الضاد العربية التي وصفها سيبويه لا توجد في غير القراءة القرآنية وفي بعض لهجات القبائل اليمنية.

الأصوات المفخمة :

في اللغة السامية الأم، وفي مختلف اللغات السامية المتفرعة عنها توجد مجموعة من الأزواج الصوتية المتماثلة في الأداء وفي الأسماع والتي لا يميز واحدا من الزوجين عن الآخر سوى ما يسمى بالتفخيم أو الترقيق. وفي العربية الفصحى المعاصرة توجد الأزواج ، ذ : ظـ ت : ط، د : ض، س : ص. وتوجد أزواج مماثلة لهذه في الساميات الأخرى وإن كنا نجد اختلافا بين هذه اللغات على إحدى طريقتين، أما باختلاف عدد هذه الأزواج التي تتميز بالتفخيم والترقيق كالسوريانية التي لا يوجد فيها الزوج ذ : ظ : بالعملية التي يتم بها الإختلاف بين فردي كل من هذه الأزواج، ففي الوقت الذي يتم فيه هذا يتراجع مؤخرة اللسان في اتجاه جدار البلعوم الخلفي في لوحة اللهجات فانه في بعضها الآخر يتم بطريقة أخرى هي اغلاق الأوتار الصوتية أي بالهمز أثناء العمليات الصوتية الأخرى. و يشير بروكلمان في سياق وصفه للأصوات السامية الى أن الأصوات المفخمة ط، ق، ظ ض. وص كانت تنطق مهموزة مع تدخل مؤخرة اللسان وهذا يعني أن الهمزة كان صفة أخرى الى جانب تراجع اللسان (5) و يعني هذا أن العربية تكون تخلصت من الهمز في إجراء عملية التفخيم

واقتصرت على تراجع خلف اللسان في فراغ البلعوم. هذا ولا يزال الهمز يمثل عملية التفخيم في اللهجات الأثيوبية المعاصرة وذلك دون تراجع مؤخرة اللسان. وبالرغم من الفرق الادائي والإسماعي بين عملية الهمز وعملية تراجع اللسان، فإن النظام لا يزال قائما حيث أن الأزواج التي تميز العملية بين أفرادها هي ت : ط. الخ... أي نقد الإزدواج التي في العربية.

وقد سبق لك أن رأيت كيف تغير نطاق الضاد الفصحى القديمة الى أنواع متعددة. كما أن الطاء قد فقدت الجهر فصارت صوتاً مهموسا وقد أدى هذا الى اضطراب في أفراد الأزواج المفخمة والرقيقة ولكن نظام التفخيم نفسه قد بقي.

و يقول سيبويه «لولا الأطباق - أي التفخيم - لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها». وهو هنا يحصر الأزواج على هذا النحو

/ص : س / وكلاهما لثوى احتكاكي مهموس مع تفخيم الأول
/ظ : ز / وكلاهما أسناني احتكاكي مجهور مع تفخم الأول
/ط : د / وكلاهما لثوى انفجاري مجهور مع تفخم الأول
/ض /- ولا نظير لها وهي صوت أسناني جانبي احتكاكي مجهور

و بفقدان الجهر في الطاء خالفت الدال وماثلت التاء.

و بفقدان الجانبية وتغير الأسنانية الى لثوية والإحتكاك الى انفجار ما ثلت الضاد الدال في المصرية. و بفقدان الجانبية فقط و بقاء الإحتكاك والأسنانية تداخلت الضاد والظاء (في العراق والكويت).

وهكذا نجد هذه الأزواج في الفصحى الحديثة عند المصريين على هذا النحو / : ص : س/،/ظ : ذ/ ط : ت/ /ض : د. /

أما في فصحى الكويتية والعراقية فالأزواج تقتصر على ثلاثة لتداخل الضاد والظاء.

ولا يقتصر التفخيم في بعض اللغات على الصوت المفخم نفسه بل أنه ينتقل الى ما يجاوره من أصوات. وقد اختلفت اللهجات العربية فيما بينها في حدود هذا التأثير.

وفي العربية الفصحى تتقسم الأصوات الى مستعلية وهي الأصوات الأربعة (ظ، ط، ص، ض) و يسمونها المطبقة الى جانب القاف والغين والخاء وإلى مستفلة وهي بقية السواكن. والفرق بين المستعلية غير المطبقة والمستعلية المطبقة ينحصر في أمرين أحدهما أدائي وثانيهما سلوكي. أما الأدائي فهو أن تراجع اللسان أمر لازم بالضرورة لمخرج الحرف المستعلي غير المطبق، حيث أن القاف والخاء والغين أصوات لهوية، أي أن مؤخرة اللسان تلتقي باللهاة أو بما قبلها بقليل من سقف الحنك الرخو. وحتى تتحقق هذه العملية فإن اللسان يتراجع بالضرورة الى الخلف. وتراجع اللسان عند عملية التفخيم عملية أخرى تحدث بالإضافة الى عملية أدائية ثانية هي في الظاء والضاد القديمة الأسنانية وفي الطاء والضاد الحديثة اللثوية وهكذا. وعلى هذا فالأصوات المطبقة مزدوجة المخرج أما الأصوات المستعلية غير المطبقة فأحادية المخرج.

ومن الناحية الوظيفية تقتصر صفة التفخيم في الأصوات المستعلية غير المطبقة على الصوت نفسه دون ما يجاوره من أصوات كما أن وجوده مع الكسرة أو الياء يزيل عنه التفخيم. أما الأصوات المستعلية المطبقة فإنها تؤثر بالتفخيم على ما يجاورها وتؤثر في الكسرة التي تليها بالتفخيم، ولا تتأثر بها.

مثال ذلك «خال» بتفخيم الخاء و«خِل» و«خيل» بترقيقها و«ضال» و«ضير» و«ضلع» بتفخيم الضاد وما يجاورها من أصوات في كل الحالات.

الى جانب الأصوات المستعلية تكتسب الراء صفة التفخيم إذا وليتها فتحة أو ضمة وتزول عنها الصفة إذا وليتها ياء أو كسرة أما اللام فإنها تفخم فقط في لفظ الجلالة إذا لم تكن مجاورة للكسرة ولهذا ينطق لفظ «الله» في العبارة «الله لا إله إلا هو» بالتفخيم و ينطق بالترقيق في «بسم الله».

هذا الوضع تغير في اللهجات العربية بطرق مختلفة، فأصبح التفخيم في المصرية ليس قاصرا على الأصوات المفخمة فهو موجود في الألفاظ «أب» (من الأبوة) مهرى (بياء المتكلم) وغير موجود في «أب» (بمعنى طفا) و«مهرى» (بياء النسب). كما أنه يوجد في العراقية في كلمة «جلب» (قلب) و«خالي» (أخوامي) ولا يوجد في «جلت» (قلت) أو «خالي» (من الخلو).

وقد فقدت اللهجة العربية في مالطة الأصوات (6) المفخمة، كما فقدت هذه الأصوات كذلك في لهجة الأندلس العربية التي يتكلمها المسلمون اليوم. هذا وتميل سيدات وآنسات القاهرة اليوم الى التقليل من مقدار التفخيم في الأصوات المفخمة في لهجتهم المصطنعة وأن يكن لا يزلن يحتفظن بالتفريق بين فردي الإزدواجية تفخيم وترقيق. هذا ونود أخيرا أن نذكر أن التطورات التي تحدث في اللهجات العربية في نطاق التفخيم والترقيق تمثل امتدادا لما حدث في اللغات السامية الأخرى التي فقدت أو غيرت من صفة التفخيم.

الأصوات الحنجرية والبلعومية :

هذه هي الهمزة والهاء والعين والحاء. وهي توجد في السامية الأم وجميع اللغات السامية فيما عدا الأكادية إذ لا يوجد فيها من هذه الأصوات سوى الهمزة. وقد أخذت بعض هذه الأصوات في الانقراض من بعض اللغات السامية، فالعين أصبحت في العبرية الحديثة حركة والحاء هاء. ومن مظاهر عدم استقرار هذه الأصوات في العربية وجود عين مكان الهمزة في مثل «عن» بدلا من «أن» وتسهيل الهمزة الى هاء في قراءة «اهعجمي وعربي» بدلا من «أأعجمي وعربي» ووجود حركة مكان العين في ألفاظ العدد في اللهجة المصرية مثل «اربعتاشر» بدلا من أربعة عشر. وكل هذه الأمثلة تعكس نفس النزعة السامية السائدة في اللغات السامية الأخرى.

همزة التعدية :

هذا وللهمزة والهاء وظيفة صرفية في الكلمة السامية نذكر منها زيادتها على المادة التصريفية للفعل فيما يعرف بالأصل المزيد بالهمزة في العربية والمزيد بالهاء في العبرية أو ما يعرف في النحو العربي بصيغة «التعدية»، أي صيغة «أفعل» في

العربية وصيغة «هفعيل» في العبرية. وفي العربية الفعل «أراق» وهو مزيد بالهمز ويظهر بالهاء في نفس الكلمة وبنفس الوظيفة على صورة «هراق» أي بهاء للتعدية بدلا من الهمزة.

الفعل «أقام»

هذا الفعل العربي مزيد بالهمزة، ومفهوم القاعدة العربية أن يكون فعلا متعديا بعد دخول همزة الزيادة. وذلك في مثل «أقام الدنيا وأقعدها» ولكن هذا الفعل لازم في مثل «أقام في المدينة يومين».

وليس ثمة من شك في أن الفعل المجرد في كلتا الحالتين هو «قام» اللازم.وقد تعدى هذا الفعل بالهمزة في الحالة الأولى واستمر مع وجودها على اللزوم في الحالة الثانية ولهذا تفسير:

القاعدة في اللغات السامية أن زيادة الهمزة (أو الهاء أو السين) على المادة الثلاثية يكون للتعدية إذا لم يدل الفعل على وصف ثابت، فإذا دل على وصف ثابت فإن الصيغة المزيدة لا تكون للتعدية. ومن ذلك في العربية الفعل المزيد «أحسن» ومجرده «حسن» و«أفصح» ومجردة «فصح» وهما فعلان لازمان رغم زيادة الهمزة (7). بالتأمل في مفهوم الفعل «قام» في العربية نجد أنه يستعمل بمعنيين الإستقرار والحركة. ومثال الإستقرار قوله تعالى «وتركوك قائما» و«محمد قائم» أي واقف. ومثال الحركة «قامت القيامة» وقامت الحرب «وقام إليهم»، وفي العربية الحديثة «قام القطار». والفعل في كل هذه الحالات يفيد الحركة. وبزيادة الهمزة طبقت القاعدة السابقة على هذا الفعل بمعنييه، الاستقرار في مثل «أقام في المدينة» والحركة في مثل «أقام الدنيا وأقعدها». وكان الفعل لازما رغم زيادة همزة التعدية في الحالة الأولى ومتعديا من أجل زيادتها في الحالة الثانية.

الفعل المصري «خرج» المفخم و«خرج» المرقق (8):

في المصرية فعلان من نفس المادة يفرق بينهما في النطق والمفهوم التفخيم والترقيق. وهما خرج بخروج بالتفخيم وضم الراء في المضارع وهو فعل لازم وخرج يخرج بالترقيق وكسر الراء في المضارع. ومثال الفعل الثاني يخرج عينه (في القاهرة

خاصة)، و«يخرج الماورد» ويخرج الفيلم. والماضي هو «خرج» بالترقيق وفتح الراء. وهناك فعل ثان يفرق الترقيق والتفخيم بين صيغته المتعدية واللازمة هو الفعل «خرب» ومضارعه «يخرب» بالتفخيم وفتح الراء في المضارع وضمها في الماضي مع ضم الخاء وهذه هي صيغة اللزوم. أما صيغة التعدية فهي «خرب» ومضارعه «يخرب» بالترقيق وكسر الراء في المضارع وفتحها في الماضي. ومثال ذلك ما يأتي:

1 ـ بيته خُرُب، بيته يخْرَب بالتفخيم والفعل هنا لازم

2 ـ دا خَربَ بيته، يخرِب بيته بالترقيق والفعل هنا متعد

هل معنى هذا وجود صيغة فعلية جديدة للتعدية تتمثل في تفخيم الصيغة عند لزومها وترقيقها عند تعديتها ؟ وهل خرجت المصرية بهذا الى مجال صرفي جديد على اللغات السامية كلها، هي استعمال خاصة صوتية Phenetic Leature هي التفخيم استعمالا صرفيا ؟.

تعتمد الإجابة على هذا السؤال على نظريتين وقانونين صوتيين وأولى النظريتين أن الأصل التصريفي للفعل الماضي هو المضارع وليس المصدر ولا العكس (9) والثانية هي أن الصرفيم Morpheme قد يتمثل بمجموعة الأصوات التي يتكون منها وقد يتمثل في ظروف صوتية معينة ببعضها فقط. ومثال هذه الحالة الثانية صرفيم المادة في المضارع في المثالين «محمد يقوم» و«محمد لم يقم» حيث تمثل صرفيم المادة في الحالة الأولى بالقاف وطول الضمة (أي الواو) والميم. أما في الحالة الثانية فقد تمثل بالقاف والميم فقط، دون الواو (المتمثلة في طول الضمة) لسبب صوتي هو التقاء الساكنين.

أما القانون الصوتي الأول فهو نزوع المصرية الى اسقاط الهمزة في أول الكلمة كما في مثل «حد» بدلا من «أحد» «خد» بدلا من «أخذ» و«كل» بدلا من «أكل». وأما القانون الثاني فهو ترقيق الراء إذا وليتها كسرة.

ونظرا لوجود هذا القانون الصوتي فقد انصرفت اللهجة المصرية عن تعدية الفعل بزيادة الهمزة ولجأت الوسيلة الثانية التي تستعملها العربية وهي تضعيف الأصل الثاني من الفعل. ولهذا فإن المصرية تقول «فهم» و«علم» و«دخل»

و«طلع» ولا تقول «افهم» أو «أعلم» أو «أدخل» أو «أطلع». والظاهر أن من بقايا التعدية بالهمزة في المصرية الأفعال، ولنا عليها تعليق.

1 ـ الفعل خرج :

تقتضي التعدية بالهمزة في العربية الفصحى ضم أول المضارع وكسر عينه وبالتالي يكون مضارع «أخرج» هو «يُخرِج» وبمقتضى وجود الكسرة بعد الراء تكون الراء رقيقة، وتنعكس هذه الرقة على الأصوات المجاورة لها. هذا في الفعل المضارع من «أخرج» أما المضارع من «خرج» فهو «يخرج» بضم الراء. ولما كانت الراء غير مكسورة والخاء من أصوات الإستعلاء التي تفخم في العربية فإن صيغة المضارع تكون مفخمة وقد احتفظت المصرية بترقيق الأول وتفخيم الثاني.

أما صيغة الماضي اللازمة فإنها خرج التي تنطق بالتفخيم لنفس السبب الذي ذكر بالنسبة للمضارع. ولكن صيغة الماضي المتعدى بالهمزة «أخرج» قد خضعت أولا لسقوط الهمزة الأولى وفق القانون الصوتي الذي ذكرناه ثم رقق النطق بها حتى تتجانس مع صيغة المضارع. وهكذا انتهينا في المصرية الى :

أ ـ خرج (بفتح الراء والتفخيم) يخرج (بالضم والتفخيم)
ب ـ خرج (بالفتح والترقيق) يخرج (بالكسرة والترقيق)

نأتي الآن الجانب الصرفيمي لنقول بأن التعدية في «يخرِج» في المصرية تمت بكسر حرف المضارعة (وهو مكسور دائما في المصرية حتى ولو كان مقابله العربي مضموما لتعدى الفعل بالهمزة) وكسر عينه كما هي في الفصحى. وعلى هذا يكون صرفيم التعدي في المضارع في الفصحى هو «ضم حرف المضارعة + كسر العين». وفي المصرية «كسر حرف المضارعة + كسر العين». أما عنصر الترقيق في المضارع في المصرية فليس صرفيما لأنه قانون صوتي مضطرد وليس له بالضرورة قيمة صرفية في كل الحالات. و يكون صرفيم التعدى في صيغة الماضي في الفصحى هو «الهمزة المفتوحة وسكون فاء الكلمة» و يكون في المصرية بعد سقوط الهمزة هو مجرد ترقيق الكلمة (قياسا على الترقيق في المضارع) فحسب.وهذا لأن صيغة «خرج»

المتعدي في المصرية تماثل صيغة «خرج» اللازمة في كل شيء سوى أنها رقيقة بينما الصيغة اللازمة «مفخمة».ومعنى هذا أن صرفيم التعدى في المصرية هو الترقيق فقط في الماضي والمضارع وصرفيم اللزوم هو التفخيم فقط في الماضي والتفخيم وضم العين في المضارع.

ولما كان الترقيق لا يمثل التعدي إلا في الفعل «خرج» (والفعل خرب كما سيأتي) فإنه لا يمكن اعتباره قاعدة شاملة أو صرفيما عاما يمثل التعدي.

الفعل «خرب» :

الفعل «خرب» في الفصحى فعل لازم - فيما أعرف - يتعدى بتضعيفه عينه «خرّب». وهذا الفعل اللازم في الفصحى من أفعال الصفات فعل «حسن» و«جمل» التي تكون مضمومة العين ومفتوحة الفاء. ومثل هذه الأفعال في المصرية تخضع لقانون انسجام الحركات vowel harmony . ومن ثم يكون مضموم الفاء والعين مثال ذلك :

قطع (10) ء وط وع / ، زهق / ز و هـ و ء / غلب / غ و ل و ب /

ومضارع هذه الأفعال يكون مكسور العين مثل : يقطع - يزهق - يغلب وهكذا يوجد في المصرية الفعل اللازم خرب يخرب وهو مفخم لوجود (11) الخاء والراء غير المكسورة كما رأيت في حالة «خرج».

أما الصيغة المتعدية وهي صيغة رقيقة خرب - يخرب فيمكن أن تفسر بنفس تفسيرنا للترقيق في الفعل المتعدى «خرج» أي بأن الرقة ناتجة عن كسرة مضارع الفعل المتعدي بالهمزة وحرف المضارعة كما سبق أو أن يقال بأن الفعل على وزن فعل يفعل أي يفتح عين الماضي وكسر عين المضارع كما في ضرب - يضرب. وعلى أي من الفرضين فإن ترقيق الماضي قياس على ترقيق المضارع الناتج عن وجود الكسرة بعد الراء فيه.

الفعل «بعد»

الفعل «بعد» في الفصحى يدل على صفة ولهذا فهو لازم و يعدى بالهمزة فيصير «أبعُد». و يقابل هذا الفعل عند لزومه في المصرية الفعل «بعد» بكسر فائه

وعينه أو وزن «فِعِل» وهو وزن يدل على الصفة اللازمة كذلك بالإضافة الى وزن «فُعُل» الذي سبقت الإشارة إليه. و يبدو أو المصرية قد اقترضت من الفصحى الصيغة المتعدية بالهمزة «أبعد» ثم أسقطت همزتها طبقا للقانون المشار إليه فنشأ الفعل «بَعَد» المتعدى وكانت عين مضارعه مكسورة كعين مضارعه في الفصحى. وهكذا نشأ في المصرية صيغتان لهذا الفعل هي :

أ ـ اللازم بعد والمضارع يبعد (أو يبعد) بكسر العين
ب ـ المتعدى بعد والمضارع يبعد بفتح العين.

في الفصحى إسم المفعول من الصيغة المتعدية «مبعد» وهو مستعمل في المصرية كما أن المصرية تعدى الفعل «بعد» بتضعيف العين «بَعَّد» وقد نتج عن هذا بعض التخصص الدلالي على النحو الآتي :

1 ـ بِعِد يبْعِدُ فعل لازم بمعنى ذهب بعيدا مثل «أنت بعدت عني» و«المسافة بعدت».

2 ـ بَعَد يبْعَد المتعدى بمعنى «عزل» مثل «الحكومة بعدته من قائمة الترشيح». (12)

3 ـ بَعَّد يبعّد المتعدى أي جعل الشيء بعيدا مثل «الزمن بعد الحبايب» ـ «أنت بعدت المسافة بيننا».

همزة التأنيث وهاء التأنيث :

يؤنث الاسم في العربية الفصحى على حد ما يقول اللغويون العرب بهاء التأنيث ـ التي تصير تاء في الوصل ـ وألف التأنيث المقصورة ـ أو الفتحة الطويلة في آخر الإسم أو ألف التأنيث الممدودة. ومثال ذلك فاطمة وحمراء وليلى. وفي المصرية صارت هذه الطرق الثلاث طريقة واحدة خضوعا لقوانين صوتية تتمثل في التخلص من الهمزة الأخيرة وفي قصر الحركة الطويلة في آخر الكلمة وفي وجود هاء (هاء

السكت) في آخر الكلمة المنتهية بحركة قصيرة في آخر الكلام وسقوط الهاء الأخيرة من الكلمات إذا وقعت في وسط الكلام. وهكذا نصل الى ما يأتي :

حمراء و ← حمرا (أي مثل ليلى)

حمرا وليلى ← حمرَ وليلَ في الوصل
حمرا وليلى ← حمره وليله في الوقف

وبهذا ننتهي الى «فاطمة» - و«حمره» و«ليله» في الوقف وإلى فاطمة وحمر وليل في الوصل (13).

ولو رجعنا الى اللغة السامية الأولى واللغات السامية الأخرى لوجدنا للظاهرة عمقا أبعد. ونود قبل مناقشة هذا الموضوع التفريق بين أنواع الصرفيمات في اللغات السامية.

ويمكن القول بأن الصرفيم قد يكون خارجيا external أو داخليا internal. ومثال الصرفيم الخارجي السوابق واللواحق مثل أداة التعريف «أل» ومثل أداة التثنية «إن» في «الولدان» حيث أنها إضافة خارجية للفظ «ولد». أما الصرفيم الداخلي فهو الذي يكون نتيجة تغير صوتي في بعض الأصوات أو بعبارة أخرى - بالنسبة للغات السامية - هو الذي يكون جزءا من الوزن الإشتقاقي للكلمة فالضمة التي بعد الكاف والتاء في «كتب» إذا ما قورنت بالكسرة التي بعد الكاف والفتحة الطويلة التي بعد التاء في «كتاب» تمثل تغييرات صوتية انتهت الى صيغة الجمع «كتب». ومن أجل هذا نعتبر هاتين الحركتين صرفيا داخليا حول صيغة المفرد الى صيغة الجمع. أما الصرفيم النحوي فهو الأدوات ذات القيمة النحوية أو التركيبية مثل ليس، إن، وسوف وليس لهذه معنى إلا في حالة وقوعها في التركيب (14).

وبهذا المنطق يمكن أن نفرق بين هاء التأنيث مع الاسم التي تصير تاء في الوصل وبين الألف المقصورة والألف الممدودة، حيث أن الأخيرتين وحدهما تمثلان جزءا من الصيغة وليستا زيادة عليها فوزن فعلاء وفعلى يمثلان صيغة المؤنث من أحمر

(حمراء) ومن أكبر (كبرى) أما تاء التأنيث (أو الهاء) فإنها تمثل صرفيما خارجيا يضاف الى صيغة المذكر فيكسبه التأنيث كما تضاف «أل» الى النكرة للتعريف والألف والنون للمفرد للتثنيه. وهكذا فإننا نؤنث «كريم» فنقول «كريمة» دون حدوث أي تغيير في صيغة المذكر سوى إضافة صرفيم التأنيث، أما الفتحة الطويلة في نهاية «كبرى» والفتحة الطويلة والهمزة بعدها في نهاية «حمراء» فهي جزء لا يتجزء من صيغة «فعلى» و«فعلاء». والذي أفاد التأنيث هنا ليس الألف المقصورة أو الممدودة بل هو الوزن بأجمعه فلو حذفت هذه الألف أو تلك فإن ما يبقى بعدهما أي «كبر» و«حمر» لا يدل على شيء بخلاف «حماره» التي ينتهي حذف الهاء منها الى «حمار» وهي الإسم المذكر المقابل لحماره.

وعلى هذا تكون أداة التأنيث بالمعنى الصرفي في العربية الفصحى هي الهاء / التاء، أما وزن فعلى وفعلاء فهو وزنان للمؤنث وليسا وزنين ز يد عليهما صرفيم التأنيث (15).

ولنرجع الآن الى السامية الأم لنقرر أن أداة التأنيث فيها هي التاء عند الوصل والفتحة الطويلة عند الوقف. وفي العبرية صارت علامة تأنيث الاسم فتحة طويلة بعدها هاء وهي أصلا فتحة بعدها تاء ولكن هذه التاء تظهر في حالة الإضافة (16).

هذا يعني أن تأنيث الاسم كان في الأصل بتاء ساكنة قبلها فتحة، كما في تأنيث الفعل الماضي المفرد (كتبت). ثم أن العربية والعبرية أسقطت هذه التاء واقتصر تأنيث الإسم على الحركة. ولكن العبرية أرجعت هذه التاء عند الإضافة وأطالت الحركة عند عدم الإضافة.

أما العربية فقد جعلت أداة التأنيث في الوقف هي الحركة ثم أضافت إليها هاء السكت التي كثيرا ما تضيفها في الوقف إذا انتهت الكلمة بحركة في مثل «ليه» بدلا من «لي» «ماهية» بدلا من «ماهي» الخ. وذلك بالإضافة الى صيغتي فعلى فعلاء وهم الصيغتان المؤنثتان للمذكر الذي على وزن أفعل و وزن فعلان كما ذكرنا.

أما المصرية فإنها تعتبر امتدادا للأصل السامي في هذا الصدد وذلك لأنها :

1 ـ تخلصت من وزن فعلى وفعلاء على النحو الذي ذكرناه من قبل.

2 ـ خالفت العربية في بعض الأسماء المؤنثة التي تفرض القواعد الفصحى تأنيثها بالوزن فعجلتها مؤنثة بإضافة هاء التأنيث مثل كبيرة (المذكر أكبر) بدلا من «كبرى» في مثل «دي كبيرة عن أختي» «وأنا أكبر منها» حيث لم تستعمل صيغة «كبرى» للمؤنث.

3 ـ اقتصر استعمال التاء في الإسم على حالة الإضافة فقط كما كان الحال في اللغة السامية الأم وفي العبرية. أما في الوصل عند عدم الإضافة فإن التاء تسقط، مثال ذلك :

العربية	المصرية	ملاحظات
الطويلة أجمل من القصيرة	الطويلّ أجمل من القصيرة	الوصل دون إضافة (بالحركة)
هذه طويلة الرقبة	دي طويلة الرقبة	الوصل بالإضافة (بالتاء)
هذه طويلة	دي طويله	الوقف (بالهاء)

وما حدث في المصرية انتهى بها الى ما كان عليه الوضع في السامية الأولى.

الحركة :

الحركات في السامية الأم، كما هي في العربية ثلاث، الفتحة والكسرة والضمة. وقد تكون طويلة أو قصيرة. وبالإضافة لهذه الحركات توجد حركتان مزدوجتان هما / أو aw/و / اي ay ./وفي العاميات العربية صارت هاتان الحركتان المزدوجتان حركتين خالصتين جديدتين هما /: بى بى/ e: / مثل بين / ب ـى ـى ن / من بين / ب ا ي ن / الفصحى و / ـو ـو :o / مثل صوم / / ص ـو ـوم/ من صوم / ص ا و م / الفصحى.

وما حدث في العربية ولهجاتها يعكس صورة مماثلة لما حدث في السامية الأولى واللغات التي تفرعت عنها حيث تحولت الحركات المزدوجة الى حركات خالصة (17) وسنقتصر هنا على مناقشة عدد محدود من الأمثلة.

1 - **حَوْل** (18) **وحال :**

الواضح أن الأصل التصريفي لهذين اللفظين واحد، وهو يتمثل في الحاء والواو واللام. والواضح أيضا أن كلا اللفظين يمثل مصدرا من هذا الأصل الثلاثي بتغير في حركات المادة. ونحن نلاحظ ما يأتي :

1 - المصدر «حول» يمثل الأصل الأول (ح) و بعده فتحه والأصل الثاني (و) وبعده فتحة والأصل الأخير (ل) ح ا و ا ل / وهذا يعني أن القاعدة الصرفية التي اشتقت على أساسها الأفعال «قال» و«حال» و«صام» من المادة المعتلة العين بالواو ليست شاملة وذلك لأن «حَوَل» المصدر لم تتغير الى «حال» كما تغيرت الأفعال قول وحول وصوم الى قال وحال وصام.

2 - ولكن المصدر «حال» قد خضع لنفس القاعدة الصرفية التي حولت الأفعال الثلاثة فجعلت عينها فتحة طويلة ولم تبقها واوا مفتوحة. وتفسير هذا الإختلاف قد يرجع الى اختلاف زمن هذين الإشتقاقين، وربما كانت قاعدة قلب الواو المفتوحة فتحة طويلة عامة تشمل الأفعال والأسماء ثم اقتصر نشاطها فيها بعد على الأفعال دون الأسماء. وبهذا تمثل «حال» المرحلة الأولى وتمثل «حَوَل» المرحلة الثانية.

«حول» الفصحى و«حيل» المصرية :

يلمح القارىء هنا أمرا غير طبيعي هو تحول الحركة المزدوجة /او/ aw / في الفصحى إلى : /ى ى :e في المصرية وذلك على خلاف مقتضى القانون الصوتي الذي تتحول به / أو aw / الى /وو : o / أي ضمّة طويلة مفتوحة كما في صوم / ص او :e / ص/و/يوم/وروضة/ راوض اه الى /ر-و-وض اه/ وتفسير هذا الاختلاف أن تحولت الى/او aw/ الى /وو: o / وان هذه الأخيرة قد تحولت الى / ى ى : e / هكذا حَوْل ← حَيْل ← حيل

وفي المصرية أيضا اللفظ «صوت» /ص-و-و ت/ واللفظ «صيت»/ ص ى ى ت/ والأول بمعناه في العربية أما الثاني فمعناه «شهرة» وعلى فرض أن اللفظ الثاني قد نشأ عن استعمال مجازي للفظ الأول فستكون النتيجة التطور على هذا الشكل :

أ ـ صوت (الفصيح) ← صوت (المصري) / ى ى ت /
ب ـ صوت (الفصيح) ← صيت ← صيت (المصري) / ص
بى بى ت/

و يقال هذا بالنسبة للفظين المصريين «طوف» / ط ـوـوف/ وطيف / ط بى
بى ف/. ويمكن افتراض أن الأصل الفصيح لهما هو المادة «ط و ف» وعلى هذا يكون التطور على هذا النحو :

أ ـ طوف (فصيح على وزن فعل) ← طوف (المصرى) / ط بو بوف/
ب ـ طوف (فصيح) ← طيف (فصيح) ← طيف
(المصري) / ط بي بي ف/

واختلاط الحركة المزدوجة /او/ بالحركة المزدوجة /اي/ أمر شائع في اللهجات العربية القديمة كذلك. ومن ذلك استعمال الأعشى لفظ «خوص» بمعنى كون العين غائرة (21). ولما كانت المادة يائية فقد كان القياس «خيص» ومن ذلك الاستعمال إسم الشاعر المعروف «الأخوص».

ومن أمثلة هذا الاختلاط أيضا قول قبيلة طى «حوث» بدلا من «حيث» و«أنيق» جمع ناقة بدلا من «أونوق»، وما روى من قول الحجاز يين «صيام» بدلا من «صوام» و«صياغ» بدلا من «صواغ». وقول طىء «محيت» بدلا من «محوت» (22).

الحركات في آخر الكلمة :

أ ـ الحركات القصيرة :

تخلصت العبرية والآرامية من الحركات القصيرة في آخر الكلمة كما تخلصت السوريانية من الحركات الطويلة الواقعة في آخر الكلمة كذلك (23). ومن مظاهر هذا، التخلص من الحركات الإعرابية في السامية الأم فلم يبق في الحبشية منها سوى الرفع بالضمة / u / في ألفاظ العدد فقط واتسع نطاق النصب بالفتحة حتى شمل الإضافة. وفي العبرية بقيت حالة النصب لتدل على الإتجاه المكاني. وفي آرامية العهد القديم بقيت حالة النصب في الظرف والرفع أو الجر أو النصب قبل الضمير

المتصل (24). أما العربية الفصحى فقد احتفظت بحركات الإعراب مع وجود نزعة للتخلص منها على ما نرى :

1 ـ حالة الوقف، و يتخلص فيها من الحركة القصيرة، حيث يوقف على الكلمة بالسكون سواء كانت الحركة الأخيرة حركة بناء أو إعراب.

2 ـ دخول هاء السكت على الكلمة المتحركة الآخر الواقعة في آخر الكلام مثل «ماهيه» «سلطانيه»، «ماليه» وهذه حالة أخرى من حالات الوقف (25).

3 ـ في غير الوقف للحركة القصيرة دور مقطعي داخل الجملة.

4 ـ يقوم التنوين بالحيلولة بين الحركة القصيرة (الإعرابية) و بين وقوعها في آخر الكلمة. هذا في الأسماء. أما في الأفعال فإن حالة الجزم و بناء فعل الأمر ودخول تاء المتكلم والمخاطب وضمير المتكلم والجمع وسواها من نهايات الفعل تمنع انتهاء الفعل بالحركة القصيرة، وإن كانت الضمائر نفسها قد تنتهي بحركة.

ب ـ الحركات الطويلة :

في العربية تقصر الحركة الطويلة عند التقائها بساكن وذلك في الأسماء والأفعال والحروف على السواء.

و بالنسبة للأفعال يؤثر الجزم على الفعل المعتل الآخر بحذف حركته الطويلة وإبقاء حركة قصيرة أخيرة فيه مثل يسعى، لم يسع، وفي حالتي الرفع تبقى الحركة الطويلة الأخيرة في الفعل مثل يسعى و يرمي و يدعو.

وفي حالة النصب تبقى الفتحة الطويلة في آخر الفعل أو ينتهي بواو أو ياء مفتوحة مثل لن يسعى، لن يرميَ ولن يدعوَ، والفعل الأول معتل بالألف والثاني بالياء والثالث بالواو.

وفي الأسماء المعتلة الآخر، تظل الحركة الطويلة على طولها إذا كان الاسم معرفا بأل، فإذا كان غير معرف بأل بقيت الحركة الطويلة في الاسم المعتل بالألف

المرفوع مثل «جاء عيسى»، أما الإسم المرفوع المعتل بالياء فإن الحركة تقصر ويحل محلها تنوين مثل «جاء قاض». وذلك إذا كان الإسم غير مضاف فإذا كان مضافا بقيت الحركة الطويلة. وإذا كان الإسم منصوبا بقيت الحركة الطويلة في الإسم المعتل بالألف وانتهى الإسم بحركة النصب القصيرة إذا كان معتلا بالياء.

الواو الأخيرة :

هذا ولا ينتهي الإسم في العربية بالضمة الطويلة التي تمثل واوا أصلية في الكلمة. ولم يبق في العربية سوى الأسماء الخمسة ممثلة للكلمات التي تنتهي بأصل واوي. ونظرا لأن هذه الأسماء تكون بعد سقوط الأصل الثالث على حرفين فإنها تنتهي بحركة طويلة إذا اتصلت الضمير أو أضيفت لاسم ظاهر. أما إذا اتصلت بأل أو نونت فإن الضمة الطويلة الأخير تسقط، مثل الأب وأب.

والكلمات من مثل «دلو» و«شاو» تمثل أصلا اسميا ثلاثيا معتلا بالواو ولكنه ليس حركة طويلة. ومن هنا تعامل الواو معاملة الساكن. ولم يبق في العربية واو في آخر الكلمة إلا واو الجمع السالم المذكر وتكون في آخر الكلمة عند الإضافة ولكن النون تحول بينها وبين الموقع الأخير في غير ذلك.

وبالنسبة للأفعال لا توجد الضمة الطويلة في نهاية الفعل الماضي أو فعل الأمر، إذا إذا كانت مؤشرا (exponant) لواو الجماعة أي ذات وظيفة صرفية ونحوية. وفي الفعل المضارع تحول النون بين الضمة الطويلة وبين وقوعها في آخر الكلمة إذا انتهى الفعل بواو الجماعة مثل يكتبون. أما بالنسبة للفعل المعتل بالواو، فقد مر بك أن هذه الواو لا تبقى في حالة الجزم وتكون مفتوحة في حالة النصب.

وفي الضمائر المعتلة والمنفصلة حال دون وجود الضمة الطويلة أخيرة وجود ميم بعد الضمة القصيرة وهى مؤشر لواو الجماعة وذلك مثل هم متصلة ومنفصلة و«كم» المتصلة في لكم ورأيتكم وكتابكم الخ.

وهكذا نجد نزعة واضحة في العربية الفصحى الى التخلص من الحركة

الطويلة في آخر الكلمة وخاصة الضمة الطويلة. والى التقليل من مجال الحركة القصيرة آخر الكلمة بالوقف وهاء السكت وجزم الفعل.

مثل هذه الأمور استمرار لنزعات كانت موجودة في اللغات السامية القديمة وخاصة ما يتصل بالضمة الطويلة في الآخر، ففيها نفس ظاهرة الأسماء الخمسة العربية، كما سقطت الحركة الطويلة من آخر الكلمة في بعضها، بل وتخلص أغلبها من الحركة الإعرابية الأخيرة.

وفي اللهجات العربية الحديثة استمر نفس الإتجاه، وتمثل ذلك في ظاهرتين هامتين في اللهجة المصرية نذكرهما هنا :

1 ـ واو الجمع في فعل الماضي ولا فعل الأمر أو المضارع بالضمة الطويلة، بل بضمة قصيرة بعدها ميم ساكنة، وبذلك لا تقع الحركة في آخر الكلمة. مثل ضربم (بدلا من ضربوا في الفصحى) و يضربم (بدلا من يضربو(ن)) كما أن ميم كلمة «فم» الفصحى التي تكون «فو» في الوصل تظل موجودة فيما بقى من هذه الكلمة في المصرية مثال ذلك «فم» السجارة» ولا يقال «فو السجارة» (26).

2 ـ تخلصت اللهجات الحديثة من الإعراب، وبالتالي فإن كلماتها في الغالب تنتهي بالسكون. وقد كان للتخلص من الإعراب أثره على النظم اللغوية في هذه اللهجات. ولعل من أهم آثار ذلك انقراض المفردات ذات الوظيفة الإعرابية مثل ليس ولن وان وأخواتها، وتغير استعمال ما بقى منها مثل «لم» التي تستعمل في بعض القرى المصرية للنفي ولكنها تدخل على الماضي لا على المضارع.

أود هنا أن أكرر أن ما حدث في العربية وما حدث في اللهجات العربية الحديثة بصفة خاصة هو استمرار لنفس الظاهرة السامية القديمة.

على، الى، لدى، لبى

لعل مما يلفت النظر أن الفتحة الطويلة في آخر هذه الكلمات تتحول الى حركة مزدوجة (أي) إذا لحق الضمير المتصل بالكلمة ولكنها تظل فتحة طويلة إذا ولى الكلمة اسم ظاهر هكذا.

الى - إليك - الى الناس
على - عليك - على الناس
لدى - لديك - لدى الناس
لبى - لبيك - لبى نداء ربه

ولتفسير هذا السلوك غير المتوقع، نذكر أن عددا من الكلمات المنتهية بفتحة طويلة عندما تضاف لياء المتكلم تسلك نفس سلوك الى وعلى الخ. ومن هذه «عصى» و«محيى» و«هدى».

وقد وردت في الفقرات القرآنية «هذه عصيّ» و«محييّ» و«يا بشريّ» و«هدى» الخ. و يرجع رابين هذا الى أنه بقية من لهجة هذيل، التي لم يقتصر فيها تغير الفتحة الطويلة لياء مشددة على حالة الإضافة لياء المتكلم بل شمل كذلك بقية الضمائر فيقال فيها قفا، قفيك (قفاك) قفيّ (قفاي) قفيه (قفاه) الخ (27). أما عندما لا تنتهي هذه الكلمات بضمير متصل فإن الفتحة الطويلة الأخيرة تظل على حالها فيقال «قفا محمد» و«عصى محمد».

هذا وقد وردت «الى» و«على» متصلة بالضمير المتصل مع بقاء الفتحة الطويلة حيث قيل «ألاك» و«علاك» بدلا من «إليك» و«عليك» ومن ذلك قول الشاعر:

أي قلوب راكب تراها   شالوا علاهن فشل علاها (28)

و يقال في لهجة بغداد المعاصرة عبارة «قلت لك الك» (أي قلت لك مع نوع من التأكيد) وفيها تستعمل لام الجر و بعدها الى الجارة مع الاحتفاظ بالفتحة - وتقصيرها، في حالة اتصالها بالضمير. ولعل بقية من الاستعمال الذي يبيح «ألاك».

كلا وكلتا:

يقول النحاة بأن «كلا» و«كلتا» ملحقتان بالمثنى. وهذا القول سليم من وجهة نظر الاعرابية حيث أنهما من ناحية يعربان إعراب المثنى - ومن ناحية أخرى فإن هذا الإلحاق أو المحاكاة analogy أمر طارىء بالضرورة. وسلوك الفتحة الطويلة

ألاخيرة في كلا (وكلتا) مشابه لسلوكها في «على» و«الى» حيث تصير «ياء» عند اتصالها بالضمير، فيقال «كليهما» كما يقال «عليهما» (وإن كان هذا التغير مع «عليهما» على إطلاقه بينما هو مع «كليهما» مقصور على حالة الجر والنصب) أما إذا وقع بعدها اسم ظاهر فإن الفتحة الطويلة تبقى فيقال «على الولد» و«كلا الولدين».

هذا ويحتمل أن يكون تفسير هذا التغير في «كلا» نتيجة لنفس العامل الذي سببه في «على» و«الى» الخ أي أنه من تأثير لهجة هذيل وإن كنا نميل الى تفسير سيبويه الذي قال بأن «كلا» على وزن «فعال» أي «كلاء» وأن همزتها الأخيرة قد سقطت. ويؤيد رابين (29) رأي سيبويه بأن «كلا» قد احتفظت بالهمزة في لغات سامية أخرى فهي في الأوجاريتية كلأت / ك ل ء ا ت/ وفي الأثيوبية كلىء /ك ل ء ـى ـى/ كما توجد في العبرية في صيغة المثنى كلأيم / ك ي ل ء ا ي ي ي م/. ولو قبلنا رأي سيبويه بأن أصل «كلا» هو «كلاء» أي بألف ممدودة فإن هذا يعني أن الهمزة قد سقطت كما قد تسقط في «سما» من «سماء» وأن سقوطها قد أدى الى الصيغة المنتهية بالفتحة الطويلة «كلا». هذا على فرض كون الهمزة قد سقطت من «كلاء» في حالة الرفع أو النصب لعدم إمكان ضم الألف (الفتحة الطويلة) ولأن حركة النصب «الفتحة» وهي نفس الحركة التي تنتهي بها «كلا» بعد سقوط الهمزة. أما في حالة الجر كلاء / ك ء ل ا ا ء ي / فإن تخفيف الهمزة الى ياء قبل الكسرة كثير وبهذا تحصل على الصيغة «كلاي» ولا فرق بينها وبين «كلى» سوى قصر الحركة.

وهذا التغير الأخير قد خرج بالحركة الأخيرة في «كلا» من كونها جزءا من صيغة الكلمة إلى كونها علامة اعرابية كما حدث في حركة الأسماء الخمسة. وبهذا يكون الجزء الباقي من الكلمة هو «كل» وقد لحقتها تاء التأنيث بعد اللام فانتهينا الى كلاهما وكليهما وكلتاهما وكلتيهما. وبالمحاكاة لحقت التاء في «كلتا» عند إضافتها للاسم الظاهر.

ب ـ المفردات

سنقتصر هنا على عدد قليل من الأمثلة لبيان إمكان الإستفادة مما يسجله

تاريخ اللغات السامية والعربية ولهجاتها في تفسير أصول المفردات وارتباط بعضها ببعض.

1 ـ أعطى ـ أنطى ـ ادى / ء ي د د ا/

هذه الأفعال الثلاثة في صيغة الماضي وهي بمعنى واحد والاول منها فصيح أما الأخير فهو النظير المصري لهما. ترى هل هناك اشتراك تاريخي بينها ؟، بمعنى أنها من أصل واحد وأن الفرق بينها راجع الى تطورات صوتية تاريخية.

يذكر موسكاتي (30)، أن الفعل الأكادي أندن / ي ن د ي ن/ تدغم نونه في الدال و يصير أدن/ي د د ي ن/. وقد يفسر هذا أصل الفعل المصري «أدى» كما يفسر أصل الفعل الفصيح «أدى اليمين» و«أدى الدين». أما الفعل «أنطى» فقد يمثل الأصل «أندن» بدون إدغام ولكن بهمس الدال و بسقوط النون الأخيرة منذ. ومن هذا الفعل الفصيح «ناط» في ناط به الأمر أي و«كله إليه» وهو يوجد في العبرية كذلك على صورة «ناتا» / ن ا ا ت ا ا/.

أما علاقة «ناط» و«انطى» بـ«أعطى» فيفسرها رابين أحد تفسيرين أولهما صوتي ومقتضاه أن العين العبرية كانت تنطق وفيها صفة الأنفية في بعض المواقع وأن العين في هذه الكلمة قد خففت و بقيت صفة الأنفية وعنها نشأت النون. وهذا الفرض يقتضي أن تكون «أعطى» أسبق من «أنطى». أما التفسير الآخر الذي يرجحه فهو أن «أنطى» هي الصيغة الأقدم. وذلك لأن الصيغة ذات النون توجد في عدد من اللهجات العربية القديمة كما توجد صيغة أخرى بالميم مكان النون في الحبشية / م ا ط ا ا و ا / والأمهرية / ا م ا ط ط ا /. ولو صح هذا فإن مظنة كون النون عينا (كما ذكرنا) ستكون السبب في أخذ أعطى من أنطى وليس العكس.

«ليت و«رأيت»

الأول من هذين اللفظين حرف من أخوات «إن» والثاني فعل ماض. والقول بأن الثاني أصل تاريخي للأول يقوم على عدد من الحقائق التاريخية والمعاصرة ومن هذه الأسباب ما يأتي :

1 ـ ان سقوط همزة «رأيت» سيؤدي الى، ر يت /را ي ت/.

2 ـ إن تغير الحركة المزدوجة /ا ي/الى /ـى ـى/ سيوذي الى أن تصير «ر يت» «ر يب» / ر ـى ـى ت/.

3 ـ إن استعمال ياء النداء مع الفعل «ترى» في المثال «ياترى» يفسر استعمالها في «ر يت» في المثال المصري والعراقي «يار يت».

4 ـ إن اللهجة العراقية تقول «ياليت» و«يار يت» في نفس الوقت أي أنها تربط بين الصيغة ذات الراء وذات اللام.

نتعرض لعدد من المفردات التي تبدو غر يبة لشخص أو آخر نظرا لعدم ارتباطها بمفردات أخرى من نفس مادتها ومعناها ومن هذه :

أ ـ عليل ـ في العبارة «نسيم عليل» وهذا اللفظ يناظر /ع ل ـى ـى ل/ في الآرامية بمعنى «صاف» أو «نقى» وهو مناسب للمعنى العربي.

ب ـ «ناطور» في السور ية والكو يتية بمعنى حارس وفي السور يانية لفظ /ـى ط ط ـو ر/ بنفس المعنى وهو من الأصل السامي «ن ت ر» و يستعمل اللفظ في المصر ية العامية في عبارة واحدة «واقف زي الناطور» بمعنى أن مستقيم لا يتحرك ولا فائدة منه.

ج ـ عامود ـ ومادة هذا اللفظ توجد في العبر ية ومنه / ي ا ع م ـو د/ بمعنى يقف.

د ـ تكبد ـ كابد في الفصحى، وهما فعلان مز يدان وتوجد الصيغة المجردة لهما في اللهجات السامية الغر يبة «ك ب د» بمعنى الثقل.

هـ ـ الكلمة المصر ية «ترتر» بمعنى قطع زجاجية رقيقة ومستديرة تز ين بها أربطة الرأس والشياب التي تستعملها النساء. وقد يكون لهذا اللفظ علاقة باللفظ الأكادي / ت ي ت ء ا ر و/ بمعنى «لمعان».

6 ـ سنسلة ـ وهي طر يقة أخرى لنطق «سلسلة» في اللهجة المصر ية وهذا

اللفظ يوجد في الحسية بالنون / س ا ن س ا ل/.

7 ـ دبس ـ وهو لفظ غريب على المصريين خاصة ولكنه شائع في العراق والكويت، وهو العصير الحلو المتخلف عن تجفيف التمر. و يوجد اللفظ في الأكادية مع قلب مكاني / د ي ش ب و/ بمعنى عسل.

8 ـ لا وليس ولات :
«لا» أداة النفي في اللغات السامية كلها. وأما «ليس» العربية فإنها مكونة من «لا» و«ايس» وهي فعل الكينونة الذي يناظر«ييش» / ي ى ى ش/ العبرية بمعنى «يوجد» وأما «لات» فإنها مكونة كذلك من «لا» داخله على فعل الكينونة / ء ي ي ت/ في السوريانية وقد كونت معها / ل ا ي ت/ ومعناه في السوريانية لا يوجد. ويمكن القول بأن العربية قد اقترضت الصيغة السوريانية وحولتها الى «لات». و بواسطة المحاكاة analogy أصبحت «لات» أداة نفي خاصة بالمؤنث واستعملت لنفي الزمن المؤنث في مثل «لات ساعة ندم» حيث اعتبرت التاء في «لات» العربية تاء التأنيث وأصبح في العربية المقابلة : لا (لنفي الزمن المذكر) مثل «لاوقت عندي» ولات لنفي الزمن مثل «لات ساعة ندم».

وأود أن أؤكد هنا أن هذه العلاقات بين الألفاظ العربية والسامية التي أشرت إليها، ليست سوى مجرد فروض تتطلب البحث والدراسة.

ج ـ الصـرف

يرجع موسكاتي التغير الصرفي الى عاملين رئيسيين وعامل ثانوي أما العاملان الرئيسيان فهما التغيرات الصوتية والمحاكاة.وأما العامل الثانوي فهو تأثير القواعد النحوية التي وضعها القدماء والتي تعلم للتلاميذ في المدارس اليوم.

وقد مر عند الحديث عن الأصوات أمثلة متعددة للتغيرات الصوتية وكيف أثرت على الصورة الصرفية للكلمة، فسقوط الهمزة قد أثر في التأنيث في المصرية وفي نشأة كلمة «ليت» من رأيت، أما المحاكاة فقد بدا أثرها في «كلا» ومؤنثها «كلتا». وأما تأثير القاعدة النحوية فثاله اعتبار ألف التأنيث المقصورة والممدودة أداتين للتأنيث

الى جانب هاء التأنيث مع أنها في الواقع جزء من صيغتي «فعلاء» و«فعلى» وما قد ينتج عن هذا الرأي من تطبيقات حديثة قد لا تكون فيها الألف المقصورة أو الممدودة بالضرورة جزءا من الوزن (31).

وبناء الكلمة الصرفي في الساميات، يقوم على عنصرين المادة والوزن. ويختص بعض أنواع الكلمات - أو بالأدق المفهومات اللغوية - بأوزان معينة، كما قد يكون البناء الصرفي نتيجة لمجرد إضافة سوابق أو لواحق للكلمة، أو لتغير داخلي في الأصوات التي تتكون منها الكلمة إذا قورنت بكلمة أخرى من نفس المادة مثل كتاب وكتب ومن ذلك :

1 - لاحقة التأنيث في الأسماء هي ما يسمى بهاء التأنيث التي تصير تاء في الوصل-وفي الأفعال هي التاء في أول المضارع والمؤنث الغائب المفرد والمثنى في مثل «هي تكتب» هما تكتبان».وذلك على العكس من التاء في أول مضارع المخاطب والمؤنث والجمع، حيث يتميز التأنيث عن التذكير باللاحقة، «النون» لا بالسابقة التاء التي تستعمل مع المخاطب مذكرا أو مؤنثا. ويشارك الفعل الماضي الإسم في أن علامة التأنيث (التاء) تلحق آخر الكلمة. وقد ينهض هذا دليلا على الرأي القائل بأن صيغة الماضي العربية، كانت في الأصل صيغة اسمية تدل على الإتصاف بالحديث الثابت (32).

وقد جد على العربية - في رأي بروكلمان - التأنيث بالألف المقصورة والممدودة وهما تطوران صوتيان لتاء التأنيث هكذا :

ات ← ا ← اه ← اا ← ااء مثل

حمرت ← حمْرَ ← حمره ← حمرا ← حمراء

أي بسقوط التاء وبقاء الفتحة ثم زيادة هاء السكت ثم سقوط هاء السكت والإستغناء عنها بطول الحركة ثم زيادة الهمزة في الآخر.

وهذا أمر آخر خالفت به العربية الساميات الأخرى. وبواسطة التغيرات الصوتية رأيت فيما سبق كيف أن المصرية قد رجعت الى الوضع السامي. هذا من

ناحية ومن ناحية أخرى فقد تخلصت المصرية من وزني فعلى في صياغة اسم التفضيل مثال ذلك :

العربية الفصحى	العامية المصرية
محمد أكبر الموجودين	محمد أكبر الموجودين
فاطمة كبرى البنات	فاطمة كبيرة البنات

وفي الكويت لا تتحول تاء التأنيث الى هاء في آخر الاسم عند الوقف وخاصة إذا وقعت بعد فتحة طويلة فيقولون «صلات وزكات» بالتاء لا بالهاء، أي أن هذه اللهجة قد حافظت على الظاهرة السامية التي تخلت عنها الفصحى.

2 ـ لا حقة الجمع :

تلحق العربية الفصحى ولهجاتها لاحقة بالأسماء والأفعال لإفادة معنى الجمع، كما تفعل اللغات السامية الأخرى. ولاحقة الجمع في السامية الأم هي / و و ن/ في الرفع و /ي ي ن/ في النصب والجر كما في العربية. وفي الأثيوبية تمثل اللاحقة /ا ا ن/ (الألف والنون) لاحقة الجمع المذكر واللاحقة / ا ا ت/ لاحقة الجمع المؤنث مثل صادقان (بمعنى صادقون) وصادقات (صادقات العربية). أما الأكادية فإنها تستعمل كذلك اللاحقة /ا ا ن/ ولكن بإضافة ضمة طويلة إليها / ا ا ن و و/ في حالة الرفع وكسره طويلة في حالة النصب والجر /ا ا ن ي ي/ مثل / ش ا ر ر و/ (بمعنى ملك) ش ا ر ر ا ا ن و و/ (بمعنى ملوك في حالة الرفع) و /ش ا ر ر ا ا ن ي ي/ (بمعنى ملوك في حالة النصب والجر). أما السوريانية فإنها تجمع بين الألف والنون الأثيوبية والياء والنون مثل ربّا ر ا ب ب ا ا / (بمعنى سيد) و / ر ا ب ب ا ا ن ي ي ن / بمعنى «أسياد».

أما بالنسبة للهجات العربية الحديثة فقد اقتصرت على لاحقة واحدة لجمع المذكر هي /ي ي ن/ وذلك بعد أن تخلصت من الحالات الإعرابية، مثل «مسلمين». واللهجات العربية في هذا تشبه العبرية التي تكتفي باللاحقة «ياء ونون» في جميع حالات جمع المذكر، والسوريانية التي تقتصر على حالة واحدة هي الياء والنون بالإضافة للألف والنون أما لاحقة جمع المؤنث فهي / ا ا ت / كما في العربية ـ وتحل

هذه اللاحقة محل لاحقة المؤنث المفرد في الاسم / ا ت / مثل ملك / م ا ل ك / ملكت / م ا ل ي ك ا ت / وملكات / م ا ك ل ي ك ا ا ت. و يقرر موسكاتي أن عددا من اللغات السامية قد وسعت نطاق استعمال لاحقة الجمع المؤنث بحيث شملت جمع الأسماء المذكرة والأسماء التي لا تدل على مذكر ولا مؤنث. مثال ذلك :

أ ـ الأكادية وفيها :

1 ـ خران (بمعنى طريق) / خ ا ر ر ا ا ن وْ / و / خ ا ر ر ا ا ن ا ا ت و/ بمعنى «طر ق».

2 ـ آكارو (بمعنى فلاح)/ ي ك ك ا ا ر و / و / ي ك ك ا ا ر ا ا ت و/ بمعنى «فلاحون».

ب ـ السوريانية وفيها :

1 ـ آسيا (بمعنى طبيب) / ء ا ا س ي ا ك ا / و / ء ا س ا و و ا ا ت ا ا/ (بمعنى أطباء).

2 ـ حقلا / ح ا ق ل ا ا / بمعنى حقل وحقلا تا/ ح ا ق ل ا ا ت ا ا / بمعنى حقول.

ج ـ الأثيوبية وفيها تستعمل اللاحقة / ا ا ت / لجمع المذكر (34) بكثرة حتى كادت تغلب على اللاحقة / ا ا ن/ التي لجمع المذكر، ومثل هذه الظاهرة الأخيرة ـ أي استعمال / ا ا ت/ لصيغة الجمع غير المؤنث تشيع في اللهجات المعاصرة لجمع غير العاقل خاصة في المفردات المقترضة مثل تلفونات، تلغرافات، ماكينات الخ.

وفي الأفعال العربية تتصل لاحقة الجمع بصيغتي الماضي والمضارع والأمر المخاطب والغائب ولكنها دائما الواو والنون، فلا تتغير الى ياء ونون كما تتغير في الاسم. ولكن النون الأخيرة تسقط من المضارع عند النصب والجزم ولا توجد في صيغتي الماضي أو الأمر.

كتبوا ـ اكتبوا ـ يكتبون ـ لم يكتبوا ـ لن يكتبوا

وقد مر بك أن المصرية قد جعلت ضمة واو الجماعة قصيرة واتبعتها عند الوقف بالميم الساكنة، وذلك مثل «كتبم»، «يكتبم» و«اكتبم». والمصرية هنا تستعمل الميم بدلا من النون، كما فعلت بعض اللغات السامية التي ألحقت واو الجمع بالميم في الأسماء والأفعال.

لاحقة التثنية :

تستعمل صيغة المثنى في الأسماء للأزواج الطبيعية كاليدين والرجلين والعينين. وقد اتسع استعمال المثنى في اللغات السامية عن هذا النطاق الى التعبير عن الازدواج الطبيعي وغير الطبيعي. ويشيع إستعمال صيغ التثنية في الأرجراتية والأكادية القديمة والعربية ولكنه قليل في اللغات السامية الأخرى.

ولاحقة التثنية في الساميات هي الألف في حالة الرفع /ا ا/ والياء في حالتي النصب والجر /ا ى/ وقد أضافت العربية النون المكسورة الى هذه اللاصقة فصارت /ا ا ن ى/ في الرفع و /ا ى ن ى/ في النصب والجر (35).

أما الأكادية فقد أضافت النون ولكن بدون كسرة (وقد سقطت هذه النون في اللهجة الحديثة) وحولت الحركة المزدوجة /ا ى/ الى حركة طويلة نصف مفتوحة طويلة / ـى ـى / مثل «شناشو» / ش ى ن ن ا ا شو / أي «أسنانه» (36) وبالتدريج فقدت الأكادية التفريق بين حالة الرفع وحالتي النصب والجر فاقتصرت على استعمال الياء والنون (أو الياء فقط) في جميع الحالات الإعرابية.

واللهجات العربية الحديثة تشبه الأكادية في أمرين :

1 ـ كون الحركة في لاحقة التأنيث حركة نصف متسعة أمامية وليست حركة مزدوجة أي أن / ا ى ن/ ⟵ ـى ـى ن/ في الأكادية واللهجات العربية.

2 ـ التخلص من الكسرة التي بعد النون :

وتتصل لاحقة التثنية بالصيغ الفعلية في العربية الفصحى كذلك، سواء كانت ماضية أو مضارعة أو أمرا. ولكن اللاحقة تلزم صورة واحدة هي الألف والنون

المكسورة. هذا ولا توجد النون في صيغة المضارع المجزوم أو المنصوب كما لا توجد في صيغتى الماضي والأمر.

ولا تلحق لاحقة التثنية الأفعال في اللغات السامية فيما عدا الأكادية على قلة والأوجاريتية.

أما اللهجات العربية المعاصرة فقد سارت ساربقية اللغات السامية - مخالفة العربية - فلم تصل الفعل بلاحقة التثنية بل بلاحقة الجمع مثل «محمد وعلي سافرم».

رأيت من قبل كيف تختلط اللاحقتان ذات الألف وذات الواو فقد استعملت الأثيوبية اللاحقة ذات الألف اللجمع بينما هي تستعمل في العربية (وعدد الساميات) للمثنى. ولكن العربية تستعمل اللاحقة «ان» للجمع كالحبشية في بعض كلماتها مثل «ديدان» جمع «دودة» و«عيدان» جمع «عود» وعمدان» جمع «عمود».

ورأيت كيف تستعمل بعض اللغات السامية اللاحقة «ا ت» لغير المؤنث الى جانب استعمالها للمؤنث، وكيف أن اللهجات العربية الحديثة قد اتسعت في استعمالها حتى لبعض الأسماء المذكرة.

أما اللاحقة «ون» فقد رأيت كيف تخلصت منها اللهجات العربية الحديثة اكتفاء باللاحقة /ين/ للجمع.

وفي المصرية لا يجمع بالياء والنون سوى الصفات أما الإعلام فلا تجمع بإضافة هذه اللاحقة، بل أن في المصرية يقول «كل البرابرة محمدات» بجمع «محمد» المذكر بالألف والتاء، بمعنى أن أغلب النوبيين يسمون بمحمد.

أما التثنية فإنها لا تشيع في الإعلام في المصرية فيما عدا الإعلام المثناة التي تستعمل علما مغايرا لمفردها مثل «حسن» و«حسنين» و«محمد» و«محمدين». ولكن التثنية ممكنة في الأسماء الدالة على ذوات مثل كتابين و«كرسيين» وممتنعة في الصفات حيث تلزم هذه صيغة الجمع ولو كانت وصفا لمثنى فلا يقال «كبيرين» ولا «صغيرين» ولكن «فيه ولدين كبار في الشارع».

وفي الأفعال لا توجد لاحقة التثنية في المصرية، بل تستعمل لاحقة الجمع بدلا منها ولو كان المسند إليه مثنى فيقال «ايديه» (يداه) وجعوه» أو صيغة المفرد المؤنث فيقال «ايده وجعته».

وما يحدث في المصرية يمثل على ما أعرف ما يحدث في اللهجات الحديثة الأخرى.

المبني للمجهول :

في العربية صيغتان لإسناد الحدث للمفعول في المعنى إحداهما صيغة فعلية تعرف بالمبني للمجهول والأخرى اسمية تعرف بـ«إسم المفعول» وذلك الى جانب صيغة فعلية أخرى هي التي تسمى بصيغة المطاوعة، مثل ضُرِب (و يُضْرَبُ) ومضروب وانضرب.

وقد اكتفت الآرامية والسوريانية بصيغة اسم المفعول عن صيغة الفعل المبني للمجهول ولم تستعمل العبرية الفعل المبنى للمجهول إلا مع الفعل المزيد بالهاء (أي ما يناظر في العربية المزيد بالهمزة) أو مضعف العين (مثل قتل). أما بقية اللغات السامية الأخرى فقد اكتفت عن المبنى للمجهول بصيغة المطاوعة (انفعل) أو بصيغ فعلية أخرى (37).

وقد تبعت اللهجة المصرية بقية اللغات السامية فتخلصت من صيغة المبنى للمجهول واكتفت بصيغة المطاوعة. مثل «انكسر» «إذ لا يوجد بالمصرية كُسِر».

هذا وفي المصرية بقايا من وزن «فُعِل» المبني للمجهول مثل «غلب» و«زهق» و«قطع». وقد جرى في مثل هذه الأفعال انسجام الحركتين فأصبحتا ضمتين بدلا من ضمة وكسرة.

وتعبر هذه الأفعال عن حالة نفسية أو صفة ثابتة ولا تدل على معنى البناء للمجهول العربي.

ولما كان في المصرية وزن فعلى آخر للدلالة على وصف ثابت أصبح فيها تبعا لهذا التغير الذي اشرنا إليه وزنان لهذا المعنى هما :

1 ـ فُعُل مثل
غلب ـ زهق ـ قطع ـ حزن

2 ـ فِعِل بكسر الفاء والعين وهو مأخوذ عن الوزن الفصيح فعل مثل «فرح»، «علم» بعد انسجام الفتحة في الفاء والكسرة في العين.

وهذا الوزن الأخير أقوى من السابق فكثيرا ما تتحول الأفعال المضمومة اليه فيقال «غلب» و«زهق» / ز ى هـ ى ء/ و/غ ى ل ى ب/.

وقد حدث انسجام في الحركات كذلك في الصفات التي أخذت عن وزن فعل الفصيح فصار الوزن فِعِل وذلك مثل :

عَفُن ← عِفن ، سَمِج ← سِمِج
وبَرِح ← بِرِح ، نَتِن ← نتن

التركيبات النحوية

التركيبات النحوية تمثل علاقات بين كلمات ذات صفات معينة تميزها عن سواها وقد تكون هذه الصفات دلالية أو شكلية formal ولو فرض أن تغير مفهوم هذه الكلمات أو شكلها، فستكون النتيجة أحيانا تغير العلاقة التي تقوم بينها و بين سواها من الكلمات كما تتغير المؤشرات المادية exponants التي تميز هذه العلاقات و بالتالي فسيحدث تغير في التركيب كله.

وإذ صح ما قلنا ـ عن موسكاتي من أن التغير الصرفي نتيجة للتغيرات الصوتية والمحاكاة analogy فإن التغيرات النحوية نتيجة للتغيرات الصرفية التي تنتهي بتغير المفردات، بالإضافة الى نشاط المحاكاة أيضا، مما قد ينتهي الى علاقات نحوية جديدة.

وأول ما يلفت النظر في الإختلاف النحوي بين العربية ولهجاتها سقوط الإعراب. وقد أدى هذا كما سبق أن ذكرنا الى سقوط عدد كبير من المفردات ذات

الوظيفة الإعرابية، وحلول مفردات جديدة محلها للقيام بدورها التركيبي والدلالي. وهذا هو ما سنناقشه فيما بقى من مجال محدود في هذا البحث.

1 ـ اتحاد الموقع والموضع :

يتحتم على دارس العربية الفصحى التفريق بين موقع الكلمة وموضعها فالموقع أمر تركيبي يمثل علاقة كلمة بأخرى. أما الموضع فهو مكان الكلمة من العبارة تقديما أو تأخيرا أو توسطا، لسبب بلاغي كالتأكيد أو تناسق جرس الجمل، أو لسبب نحوي على ما سترى من أمثلة :

في الدار رجل وفي الشارع محمد.

وقد تقدم الجار والمجرور (الخبر) على «رجل» لأنه نكره و بالتالي لا يصح الابتداء به. أما في الجملة المعطوفة فإن تقدم الجار والمجرور هدفه تناسق الجرس بين الجملتين.

ضرب محمد عليا ـ عليا ضرب محمد.

وتقديم المفعول هنا للتأكيد. وهذا التقديم أو التأخير لا علاقة له بموقع الكلمة الإعرابي الذي يميز بالعلامة الإعرابية.

و بسقوط الحركات الإعرابية من اللهجات العامية أصبح للكلمات موضع معين في الجملة قد يسبب تغيره تغير العلاقة النحوية بينها و بين ما يجاوُرها مثل :

محمدْ ضربْ علي   وعلي ضربْ محمدْ

وهذا هو ما نعنيه باتحاد الموقع والموضع، حيث أن الوضع المتقدم على الفعل في المثالين يعني الفاعلية والمتأخر يعني المفعولية وترتيب الكلمات في الجمل word order من أهم المسائل التي تهتم بها الدراسة البنائية للغة. وهذا يعني أن بناء اللهجات العربية المعاصرة يختلف اختلافا أساسيا عن بناء العربية الفصحى.

أما التغيرات الصوتية ذات الأثر الخطير في النحو ـ أي قواعد بناء الجملة ـ

فهي تلك التي تتصل بالأدوات operators فقد تسبب التغيرات الصوتية تغير اسم أو فعل الى أداة أو تغير أداة الى اسم أو فعل أو تغير أداة أو مجموعة من الكلمات الى أداة أخرى. وسنناقش فيما يلي عددا من مظاهر التغيرات النحوية في هذا الضوء.

أولا :

التعبير العربي الفصيح «ما أنا بقائم» يشتمل على خبر بعد حرف الجر «الباء» وبفعل ظاهرة المحاكاة حدث خطأ في تقسيم الكلمات في اللهجة العربية السعودية فاعتبرت «قائم» خبرا للضمير واعتبرت الباء لاحقة للضمير تفيد النفي.

وبهذا وجد للضمير المنفصل صيغتان صيغة الإثبات وصيغة النفي وهما :

أنا	ما ناب (لست)
أنت	ما نتاب (لست)
هو	ما هوب (ليس)

ولوجود هذا النوع من الضمير المنفى سقط استعمال «ليس) وما يلزم عن استعمالها من اعتبارات نحوية معروفة.

ثانيا :

في اللهجة المصرية وفي عدد من اللهجات العربية الأخرى، حدثت نفس الظاهرة في المثال «جاء بالكتاب» حيث قسم الى «جاب» و«الكتاب». ونشأ عن هذا فعل جديد في هذه اللهجات وتغيرت العلاقة في الجملة الى علاقة الفعل بالمفعول وذلك بدلا من علاقة الفعل بالجار والمجرور.

ثالثا :

«أين» اسم الاستفهام في العربية الفصحى. وقد تغير صوتيا الى «فين» في المصرية (ولعل أصلها فأين) وإلى «وين» (وأين) في لهجات أخرى. وقد صاحب هذا التغير تغير نحوي (وصرفي) آخر هو اتصالها بالضمير مثل «فينك) «وينك). وبطبيعة الحال يختلف التحليل الإعرابي لهذين التركيبين الجديدين عن تحليل الجملة العربية «أين محمد» إذ لا يمكن فى المثالين العاميين وجود علاقة المبتدأ والخبر. وقد

سببت ظاهرة المحاكاة هذا التغير حيث تشتبه «فين» و«و ين» بالحروف والظروف فأمكن اتصال الضمير بها، أي أن «فينك) قد قيست على «بعدك» و«عندك».

رابعا : ان وأخواتها :

الأصل التاريخي للحرف «ان» هو المادة الفعلية «ء ن ن» بمعنى ينظر (39). وقد انقرضت المادة المجردة من العربية الفصحى و بقيت المادة المزيدة في «تأني». وتوجد المادة المجردة في اللهجة المصرية في صيغتي الماضي والمضارع مثل «أن في» و«يئن في» (أو يؤن) بمعنى ينظر الى نظرة فاضحة (40).

وأخوات «إن» ليست سوى ألفاظ أخذت من أن «بالهمزة المفتوحة» فهي «كأن» التي تتكون من كافة التشبيه و بعدها «أن» و«لعل» وتتكون من لام التأكيد و بعدها «أن» المفتوحة ولكن بنطق النون لاما والهمزة عينا. وقد نطقت (لعل) بالنون (41) «لعن» مما يدل على أن النون هي أصل اللام. وأما «لكن» فتتكون من «لا» و«كأن» بعد سقوط الهمزة وقد مر بك من قبل كيف أن «ليت» تمثل تغيرا صوتيا للفعل «رأيت».

المهم أن كل هذه التغيرات الصوتية قد أدت الى مجموعة من الأدوات ذات السلوك النحوي المتشابه، الذي يتمثل في نصب المبتدأ ورفع الخبر، أما لماذا نصب المبتدأ،فلأنه يمثل مفعولا في المرحلة القديمة التي كانت فيها «أن» فعلا وذلك بافتراض أن العبارة كانت في الأصل «أن أنا واقف» (انظر. أنا واقف).

و بانقراض الفعل المجرد اشتبهت «أن» بالحرف فاتصل بها الضمير فصارت العبارة «إني واقف». وهذا التحول من حالة المسند إليه الى حالة المفعولية شبيه بتحول المسند إليه الى مفعول «لظن» و«علم» مثل «ظن أنا واقف» ← «ظنني واقفا».

وهكذا انتهى التطور الصوتي الى مجموعة من الأدوات والى تركيب نحوي جديد.

خامسا : أفعال السكون والحركة :

لهذه الأفعال دور واضح في العربية، أما أفعال السكون فقد نشأ عنها النواسخ الفعلية «كان» (والوجود معنى مستقر) و بات ظل و أصبح وأمسى وصار الى جانب عدد من أفعال الحركة المنفية وهي «مابرح» ما فتىء» و«مازال».

ورفع اسم كان وأخواتها حدث محاكاة للفاعل ونصب خبرها لمحاكاة المفعول. و يلاحظ أن هذه الأفعال تقوم بدور الرابطة في الجملة العربية copula . والرابطة في الجملة العربية تكون صفرية في صيغة المضارع المثبت فقط أما عند النفي أو التعبير عن الزمن فإن كان أو إحدى أخواتها تستعمل لربط جزئي الجملة الإسمية مع اختلاف ثانوي في المعنى كتحديد الوقت بالصباح أو المساء أو مع إضافة التحول بجانب الربط الخ.

وأفعال الحركة في العربية الفصحى تتمثل فيها يعرف بأفعال الشروع وهي تستعمل للتعبير عن بدء الحدث والاستمرار فيه مثل «جعل يتكلم» و«ظل يتكلم» الخ.

وفي اللهجة المصرية سقطت جميع أخوات «كان» فيما عدا «كان» نفسها التي دلت على مجرد الزمن. وحلت محل هذه الأفعال مجموعة أخرى من أفعال السكون. مثل بقى / ب ا ء ا / وقعد / ء ا ع ا د / وفضل / ف ى ض ى ل / وتنه / ت ا ن ن و ه / الخ وكلها تدل على استمرار الحدث. و بطبيعة الحال فليس لهذه الأفعال أثر اعرابي ضرورة سقوط الاعراب ومن ثم فقد انحصرت وظيفتها على الدلالة على كيفية الحدث.

أما أفعال الحركة فإن لها كذلك دورا تركيبيا. ومن هذه قام / ء ا ا م/ في مثل «كلمته قام زعل» وهي تعبر عن أن الحدث الثاني نتيجة للحدث الأول أو بعبارة نحوية فإن «قام» فعل مساعد يربط بين الفعل الذي يعبر عن حدث والفعل الذي يعبر عن نتيجة. ومن هذه الأفعال «راح» وتستعمل استعمال «قام» وهي في صيغة الماضي ولكن الذي يليها إسم الفاعل لا الفعل مثل :

« كلمته راح سايبني وماشي» ويمكن استعمال «قام» مكان «راح» في مثل هذا التركيب « كلتمه قام سايبني وماشي» (42).

أما اسم الفاعل من راح وهو «رايح» فقد تخصص للدلالة على الاستقبال وهي دلالة ضمنية لجميع أسماء الفاعلين المشتقة من أفعال الحركة مثل قايم، نازل وماشي الخ مثل :
«أنا قايم آكل»، «أنا نازل آكل» «أنا ماشي آكل» الخ.

و بتخصيص «رايح» للدلالة على الاستقبال تولد عنه صيغتان مخففتان هما «رح» و«ح» مثل :

ريح أجيلك / ر ا ى ح ا ج ى ى ل ا ك/
أو رح أجيلك / راح ا ج ى ى ل ا ك/
أو حجيلك / ح ا ج ى ى ل ا ك/

النفي في اللهجات العربية :
من أدوات النفي في العربية الفصحى عدد من الألفاظ ذات الوظيفة النحوية ومن هذه ليس ولا النافية للجنس ولات ولم ولما ولن وأن النافية. وقد سقطت هذه الأدوات جميعا من العامية المصرية. و بقيت «ما» و«لا» الى حد ما وسيلة النفي في اللهجات المعاصرة وليس لهما أي أثرا اعرابي كما هو واضح.

وتنقسم اللهجات العربية الى نوعين :
1 ـ لهجات تستعمل ما في جميع التراكيب (ولا أحيانا) دون أن يكون لها أثر تركيبي «ما» مثل لهجة الموصل ولهجة السودان.

2 ـ لهجات ركبت «ما» مع لفظ «شيء» أو «هو» وانتجت بذلك ألفاظ نفي مركبة كالعراقية (وتستعمل «مو» و«ما») والمصرية وتستعمل «ماهش»، ومش ما + ش) وهذه اللهجات قد جعلت النفي نظاما تركيبيا نحويا.مثال ذلك في العراقية :

جملة الاثبات	جملة النفي	الطريقة
هذا محمد	هذه موحمد	استعمال «مو» قبل الإسم
محمد شرب	محمد ما شرب	استعمال «ما» مع الفعل
آني كلت وشربت	أنا لا كلت ولا شربت	النفي بلا عند التعدد قبل الفعل.
شفت محمد وعلي	ما شفت لا محمد ولا علي	استعمال لا عند التعدد قبل الاسم
هذا محمد أو علي	هذا موحمد ولا علي	بدون قسم
	وداعتك ما محمد ولا علي الخ	استعمال «ما» قبل الاسم مع القسم.

مثال ذلك في المصرية :

ده محمد	ده مش محمد	نفي الإسم بالأداة مش
ده كل	ده ما كلش	نفي الفعل بما واللاحقة «ش»
أنا مسافر	مانيش مسافر	نفي الضمير بما واللاحقة «ش»
محمد حيسافر	محمد مش حيسافر	نفي الفعل المستقبل بالأداة «مش»
والله هومسافر	والله ما هومسافر	نفي الضمير بما دون اللاحقة «ش» عند القسم.

الـــــــخ

كل ما سبق أمثلة لتغيرات جوهرية في بناء الجملة العربية (43) جدت على اللهجات الحديثة فجعلتها بناء يختلف اختلافا جوهريا عن بناء العربية الفصحى. وليس كل ما قلت سوى أمثلة قليلة ومقتضبة قد تنقصها الدقة والتفصيل. وقد قصدت

بها الى أمرين أولهما أن أبين بالمثال ما ذكره اللغويين منذ عهد دي سوسير حتى اليوم من أن اللغة في تغير دائم in flux and change وأن هذا التغير لا يحطم بناء اللغة في أي لحظة من لحظات وجودها، و بالتالي فإن الدراسة البنائية التي تغفل التغيرات التي تحدث في نفس الوقت الذي يوجد فيه البناء دراسة ناقصة. كما أن النظرة البنائية ينبغي أن تكون أشمل من أن تغطى الدراسات الوصفية. وقدرأيت فيما ذكرنا من أمثلة كيف أن التطورات كثيرا ما تمثل تيارات تاريخية وهي بهذا المعنى تغيرات منتظمة.

وهذا يعني كذلك أن دراسة تاريخ اللغة ينبغي ألا تقتصر على دراسة التطور في الأصوات والمفردات بل ينبغي أن تمتد الى الصرف والنحو.

أما ثاني الأمرين فهو أن أشير آسفا الى نوع من الكسل العقلي أو عدم وضوح الرؤية عند كثير من المشتغلين بالدراسات اللغوية. ولقد نشأت الدراسات اللغوية السامية المقارنة وترعرعت في القرن الماضي على يد المستشرقين، الذين تتلمذ عليهم بعض الدارسين العرب. ثم انتهى اهتمام أوربا الاستعماري بالعالم العربي وانتهى بهذا اهتمامها الثقافي به. ومن هنا انحدرت هذه الدراسات في الغرب ومن الطبيعي وقد وصل العالم العربي الى مرحلة النضج الثقافي أن يتابع السير الذي بدأه المستشرقون. ومع ضخامة الميدان وكثرة الإمكانيات المادية والعقلية للبحث وزيادة عدد الجامعات العربية الى ما يقارب مائة فإن الدراسة اللغوية التاريخية لا تزال تتعثر.

الرموز الصوتية الدولية
وما
يناظرها بالحروف العربية

ملحق :

الحقائق التاريخية وأثرها في النظم
اللغوية الوصفية

صلب palatal	رخو uvular	هوي velar	بلعومي Phary-ngal	حنجري glottal
جـ تش	ك كـ	ق قـ		ء
ـنـ	نـ	ـن		
لـ				
		غـر		
		غـر		
جز شـ	غـ خـ	غ خ	ع حـ	ه هـ
			غ	

خلفي	متوسط	أمامي
و		ى
ـو	،	ـى
٤	٦	
٩	١	

السواكن CONSONANTS	شفوي ثنائي Bi-labial	شفوي اسناني labio-dental	اسناني ولثوي dental & alveolar	التوائي retroflex	لثوي مصلب palato alvelor	صلب ملثي alveolo palatal
إنفجاري PLOSIVE	ب بـ		د ت ض ط	ـد ـت		
أنفي NASAL	مـ	م	ن	ن		
جانبي محتك LATERAL FRICATIVE			لز لس			
جانبي غير محتك LAT NON-FRICATIVE			ل	ل		
متردد ROLLED			ر			
لمسي FLAPPED			، ـر	ـر		
احتكاكي FRICATIVE	ـب ـبـ	ف فـ	/ زس ذث ص ظـ	ز ض	ژ ش	ژ́ ش
FRICTIONLESS CONTINUANTS	يِ وِ	بِ	رِ			

الهوامش

1 ـ أنظر رابين ص 33 وقد نسب هذه الألفاظ الى اللهجات اليمنية. ومن الألفاظ التي ذكرها.

2 ـ تتناثر وصف سيبو يه للضاد الفصحى في سطور متفرقة نجمعها هنا. وسنحاول أن نخرج من عبارته الغامضة بوصف لهذا الصوت نسجله بلغة علماء الأصوات المحدثين فهو يقول بعد الإشارة للضاد الضعيفة «الا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الأطباق مع إزالته عن موضعه وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار الى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان فسهل تحويلها الى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت إليه في الأيمن ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن «...» ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد «...» قاما الجهورة فالهمزة والألف... والضاد... «...» ومنها (رأي الأصوات) الرخوة (أي الإحتكاكية) وهي الهاء... والضاد... أما المطبقة فالصاد والضاد... «ثم يقول أخيرا» ولولا الأطباق لصارت الطاء دالا سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام وأنه ليس شيء من موضعها غيرها» و بلغتنا تكون الضاد صوتا لثو يا أسنانيا خلفيا احتكاكيا مجهورا مفخما.

3 ـ هو من قبيلة المناهيل بحضرموت وقد تخرج في جامعة الكويت وهو يقيم الآن و يعمل بدولة الكويت. أنظر أيضا موسكاتي ص 30 ورابين ص 33.

4 ـ ج 1 ص 219 وقد وصف ابن الجزري مخرج الضاد في ص 200 ج 1 كما وصفه سيبويه ونقل عن الخليل أن الجيم والشين والياء غير المدودة أصوات شجرية كالضاد (ولم يذكر بصفة الجانبية) ولكنه ميز الصاد بأنها تخرج مما بين اللحين ولعله يقصد بهذا الجانبية.

5 ـ أنظر كتاب كر ينوفتش لمعرفة أصل الأصوات المفخمة في الساميات» ص مطبوعات جامعة الرياض 1977. .

6 ـ عن رسالة دكتراه في مقارنة اللهجات العربية المعاصرة وهي مقدمة لإحدى الجامعات الأمريكية ولدينا منها نسخة مصورة فقدنا منها الصفحة التي تحمل إسم كاتبها والجامعة التي تقدم بها إليها وتاريخ الحصول على الدرجة الجامعية.

7 ـ موسكاتي ص 125.

8 ـ «خرج» الرقيقة في المثال تعني أخرج ماء الورد من الزهر بعملية التقطير.

9 ـ أنظر ص 34 من كتاب كريـنوفتش السابق وهو يرى أنه من الخطأ القول بأنه الأصل الثلاثي هو الأصل التصريفي في الفعل السامي. في العربية مثلا يوجد وزنن على ثلاثي واحد يمكن أن تعتبر حركاته مؤشرا للحركات في الأوزان الأخرى وذلك بفضل قواعد ثابتة للتغير الصوتي. وفي اللغات السامية الغربية (ومنها العربية) تعتبر وزن المضارع هو الأصل التصريفي (للماضي والأمر واسم الفاعل واسم المفعول) والفعل المضارع «يكتب» بعين حركات الماضي، ولما كان الماضي مفتوح الفاء دائما ـ في صيغة المبنى للمعلوم ـ ومفتوح اللام ومضمومها أو مكسورها أو ساكنها طبقا للواحق من تاء الفاعل أو تاء التأنيث الخ فإن الحركة التي تميز النوع التصريفي للماضي هي حركة عينه) والضمة في عين الفعل المتعدى سمثل «يكتب» تلزم كون حركة الناء في الماضي فتحة «كتب» وفي المبنى للمجهول واسم الفاعل كسرة وكتب الخ. والكسرة في عين المضارع «يضرب» تفرض أن تكون حركة عين الماضي المبنى للمعلوم فتحة والمبنى للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ والضمة في عين المضارع اللازم تفرض أن تكون حركة عين الماضي المبنى للمعلوم ضمة مثل «يعظم وعظم» والمبني للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ.) ولكن لا يمكن القول بأن حركة عين الماضي تدل على حركة عن المضارع ضرورة أن فتح عين الماضي قد يقابله في المضارع كسر أو ضم مثل ذهب يذهب وخرج يخرج.

10 ـ مثل «قطع دا رجل متعب».

11 ـ يقال في المصرية «زهق» و«زهق» و«غلب» أو«غلب» والوزنان يدلان على صفة في الفاعل. وربما كانت الصيغة المضمومة مأخوذة من المبنى للمجهول في العربية أما الصيغة المكسورة فأخوذة عن صيغة «فعل» العربية بكسر العين. وتكسر المصرية فاء الكلمة وعينها في هذه الصيغة.

12 ـ يقال أيضا « الحكومة أبعدته من قائمة الترشيح» وهذا افتراض من الفصحى لم يتغير.

13 ـ أنظر تفاصيل ذلك في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها وقد ألقى في جامعة أحمد ديبلو بمدينة كانو ثم ألقى مع زيادات تطبيقية بندوة في جامعة الكويت سنة 1980.

14 ـ أنظر موسكاتي ص 71.

15 ـ في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي... «سمينا الصرفيم الداخلي بمصطلح «عنصر صرفيمي»».

16 ـ قواعد اللغة العربية للدكتور عوني عبد الرؤف مطبعة عين شمس 1971 القاهرة ص 152. وانظر أيضا موسكاتي ص85 وص71.

17 ـ موسكاتي من ص 46 الى ص 56.

18 ـ الحول عيب في النظر. وعند وجوده يتحول اتجاه العين، عن الخط المستقيم لامتداد البصر.

19 ـ من هذا اللفظ أخذ اسم «الأخوص» الشاعر العربي المعروف.

20 ـ رابين ص 129.

21 ـ رابين ص 201 وفي صيغة الجمع قلب مكان حيث أن النون في المفرد «ناقة» تسبق حرف العلة.

22 ـ في اللهجة المصرية «محيت» / م ا ح ى ى ت/ ولها أحد فرضين أن تكون مأخوذة عن لهجة طيىء أي أن/ ى ى/ المصري ــــ / ا اى / وهذا أمر طبيعي أو أن تكون قد أخذت عن «محوت» أي أن / ى ى/ ا لمصرية ــــ / اى/ ــــ ا و/.

23 ـ أنظر ترجمة بروكلمان (فقه اللغات السامية) ص 46.

24 ـ أنظر تفاصيل ذلك في المرجع السابق ص 101.

25 ـ أنظر تفاصيل إضافة هاء السكت في باب الوقف من كتاب شذا العرف للحملاوي.

26 ـ تستعمل المصرية كلمة «بق» (ب و ء) التي استعارتها تمن بكا / ب و ك ك ا/ الإيطالية بدلا من «فم» العربية. ومن بقايا «فم» العربية «فم السيجارة» «فم الخليج» وفم الغسيل» و يلاحظ هنا أن المصرية قد احتفظت بضم الفاء، وبهذا سلكت «فم» مسلك «هم» مع فارق هو أن الضم في «هم» بقية من صرفيم جمع المتكلم أما في «فم» فبقية من الأصل الثالث للكلمة وهو الواو.

27 ـ أنظر رابين ص 88. وقد تساءل الزميل الدكتور محمد سامي أنور عن سر هذا في مقال له بالعدد الأول من مجلة «الحصاد» الصادر في سنة 1981م عن قسمي اللغة العربية والإنجليزية بجامعة الكويت.

28 ـ أنظر رابين ص 69. ومقتضى ما قيل هنا أن «لبيك» وسعديك» ليسا اسمين مثنيين مقصورين مضافين للضمير، بل هما «لبى» و«سعدى» مضافين لضمير على لهجة هذيل.

29 ـ ص 88

30 ـ ص 163 و يقول موسكاتي بأن النون في الأكادية تدغم فيها بعدها ومثل لذلك بهذا الفعل، ولكنه يقول أيضا بأن هذا الإدغام لا يتم في صيغة الأمر حيث أنه من الفعل «ادين» /ي د ي ن/ كما أن الفعل في الأكادية القديمة والآشورية هو/ د ي ن/.

31 ـ انظر موسكاتي ص 121.

32 ـ قد يكون مثل هذا الإعتبار سببا في اعتبار «سماء» إسما مؤنثا (بالألف الممدودة) مع أن الكلمة ليست على وزن فعلاء.

33 ـ يقول موسكاتي بأن التصريف بزيادة لواحق للمادة الإسمية مماثلة للواحق الماضي في العربية، كان في الأكادية لاشتقاق صيغة إسمية تفيد الإتصاف بحدث ثابت ومثل لهذا ما يأتي :

1 ـ دمق (د ا م ا ق) يمعنى هو حسن وهي نظير وزن فعل ومثالها تعب في العربية.

2 ـ زكراك / ز ى ك ا ر اا ك و/ بمعنى أنا ذكر وهي نظير وزن «فعلت» في العربية مثل أكلت.
ثم يذرك أن عددا من اللغات السامية الأخرى كانت تعبر على معنى الفعل الماضي العربي بصيغ تبدأ بحروف المضارعة وأن الأوزان التي تنتهي باللواحق الشبيهة بلواحق الماضي كانت تدل على صفات ثابتة ـ أنظر ص 132ـ133.

34 ـ أنظر موسكاتي ص 87/88

35 ـ موسكاتي ص 92

36 ـ المفرد «سو» والألف للتثنية و«سو» ضمير الغائب المفرد.

37 ـ أنظر جداول تصريفات الفعل في «فقه اللغات السامية» من ص 126 الى ص 132 ترجمة رمضان عبد التواب.

38 ـ راجعت السيد «أبو أواس» إبراهيم الشمسان» المعيد بجامعة الرياض في هذا المثال وقضية عدم استعمال «ليس» وقد أكد ذلك لي مشكورا.

39 ـ راجع كتابنا العربية ولهجاتها ص 84 وما بعدها ورابين ص 129

40 ـ تمثل «أن» المكسورة صيغة الأمر والمفتوحة صيغة الماضي من المادة المجردة.

41 ـ تنطق «أن» أيضا «عن» وتنطق «لعل» هكذا «لعن»

42 ـ لهذه الأفعال وظائف متعددة ليس هنا مجال مناقشتها.

43 ـ أنظر موضوع النفي في العربية ص 122 من كتابنا «اللغة والتطور».

Articulation	ـ أداء ـ نطق
Alveolar	رخو
Accoustic	سماعي
Analogy	محاكاة
Affix	لاصقه
Bi-labial	شفوي ثنائي
Back	خلفي
Consonant	ساكن
Colloquial	لهجة عامية ـ دارجة
Carrying Power	قوة الإسماع
Close	ضيق
Central	مركزي
Dental	اسناني
Double articulation	اذواج الأداء
Diphthon	حركة منزدوجة
Element	عنصر
Epiglottis	لسان المزمار
External	خارجي
Exponant	مؤشر
Feature	صفة صوتيه
Front	أمامي
Fomral	شكلي
Flapped	لمسي
Fricative	احتكاكي
Glottis	فتحة المزمار
Hard Platate	السقف الصلب
Hearing	السمع
Institution	نظام ـ مؤسسة
Internal	داخلي
Infix	واسطة
Labial	شفوي
Lateral	جانبي
Long	طويل
Larynx	الحنجرة
Morphology	الصرف
Morpheme	الصرفيم
Morpho-phoneme	الصوتيصرفيم
Nasal	انفي
Operatives	أدوات
Open	واسع
Proto-language	اللغة الأم
Pair	زوج
Pattern	نموذج ـ وزن
Pharynx	البلعوم
Plosives	انفجاري
Phonetics	الصوتيات

Suffix	لاحقة
Syllable	مقطع
Utterance	نطق
Uvular	هوى
Voiceless	صوت سهوى
Vocal cords	الأوتار الصوتية
Voicing	جهر
Vowel	حركة
Velar	رخو
Vernacular	لهجة دارجة
Word-order	ترتيب الكلمات
Phonemics	الصوتيمات
Phoneme	الصوتيم
Phonetic law	قانون صوتي
Pure vowel	حركة خالصة
Prefix	سابقة
Rolled	متردد
Structure	تركيب ـ بناء
Soft Palate	السقف الرخو
Substitution	إبدال ـ إحلال
Stress	النبر
Semantics	علم الدلالة
Short	قصير

مراجع البحث

1 ـ رابين
G. Rabin,
Ancient West, Arabian
Taylor's Foreign press London 1951

2 ـ موسكاتي
Sabatino Moscati et Al
An Introduction to comparative Grammer of the Semetic Languages.

3 ـ كر يلوفتش
Jerzy Kurylowicz
Studies in Semitic Grammar and Metrics Warsow, Poland 1977.

4 ـ بروكلمان
C. Brocklemann :
Semitische Spracwissenschaft.

ترجمة رمضان عبد التواب بعنوان «فقه اللغات السامية»
مطبوعات جامعة الرياض 1977

5 ـ عوني عبدالرؤوف ـ قواعد اللغة العبرية
مطبعة جامعة عين شمس مصر 1971

6 ـ عبدالرحمن أيوب ـ العربية ولهجاتها ـ نشر معهد البحوث والدراساة العربية ـ القاهرة 1968

7 ـ عبدالرحمن أيوب ـ اللغة والتطور ـ نشر معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة 1968

8 ـ الحملاوي ـ شذا العرف في فن الصرف

9 ـ حاشية الصبان علي الأشموني

10 ـ الجزرى ـ النشر في القراءات العشر.

دراسة في الحقلين الدلالين لكلمتي
«عين» العربية و (œil) الفرنسية

صالح القرمادي
أستاذ اللسانيات بكلية الآداب
ورئيس قسم اللسانيات بالمركز سابقا

الغرض من هذه البسطة الوجيزة هو أن أقدم لكم خلاصة مجموعة من الأعمال التطبيقية التي قمنا بها في صلب كلية الآداب وفي صلب تدريسنا لمادة إسمها «تقنية الترجمة». وقد اعتمدنا أساسا في هذه الأعمال التطبيقية على فكرتين أساسيتين تقول بها الألسنية العصرية وهي أن كل لغة تقطّع الواقع البشري أو التجربة البشرية (بالمعنى الإنقليزي للكلمة) تقطيعا خاصا و بالتالي فإن نظرة الإنسان الى الكون وإلى العالم نظرة مرتبطة الى حد كبيرة بلغته وبمقوماتها الداخلية.

كما أننا اعتبرنا كذلك فكرة أساسية جاءت بها الألسنية الحديثة وهي أن في كل لغة مواقع شاغرة أو محلات شاغرة cases vides بالنسبة الى سائر اللغات الأخرى والعكس بالعكس...

واخترنا كلمة «عين» وكلمة «œil» لأن مادتها الدلالية سواء في العربية أو في الفرنسية مادة عزيرة وإشكالية هذه الدراسة الوجيزة إشكالية كما تعلمون أثارت ومازالت تثير نقاشا حادا بين القائلين بكونيتها الكامنة فيها و بين القائلين بخصوصية كل لغة وكل حضارة والمعركة كما تعلمون تتعدى المجال اللغوي الى مجالات أوسع إجتماعية وإديولوجية وسياسية.

إن هذه المقارنة بين معاني «عين» في العربية و «œil» في الفرنسية وكذلك العبارات التي تحتوي على هاتين الكلمتين تعتمد أساسا على المادة المتوفرة في بعض

المراجع وهي :

- **لسان العرب** لابن منظور

- Le Petit LAROUSSE et le Petit Robert وهما قاموسان معروفان.

- «**المنهل**» قاموس فرنسي - عربي **وقاموس كازيمرسكي** Kazimirski عربي - فرنسي.

وقسمنا البحث : الى قسمين :

القسم الأول هو مقارنة دلالات الكلمتين في حد ذاتها

القسم الثاني هو كيفية مجابهة أصحاب القواميس المزدوجة اللغة لحل المشكل الخطير الذي يسمى بالمحلات أو المواقع الشاغرة.

الجزء الأول :

المقارنة من حيث الدلالات أفضت الى الإستنتاجات التالية :

- يوفر **لسان العرب** أكثر من عشرين معنى لكلمة **عين**. وعندما نقول أكثر من عشرين معنى ولا نقول ثلاثة وعشرين أو ستة وعشرين لأنه يصعب أحيانا أن نفرق بين معنيين وأن نعتبرهما معنيين أو معنى واحدا أي صورتين خاصتين للمعنى الواحد. مثلا : معنى **الجاسوس** ومعنى الرقيب الذي يراقب من بعيد. من الصعب أن يعتبرهما الإنسان معنيين أو أن يجمعهما. كذلك : هل يجب أن نعتبر أن معنى عين «**حرف العين**» هو معنى أم ليس بمعنى ؟ إذن لن أعطيكم أرقاما مضبوطة ولا نسبا مضبوطة وأذكر أن النسب في هذا المضمار ليس لها كبير معنى لأن الدراسة لم تتعلق إلا بكلمتين فقط من اللغتين فلن تكون النسب ذات معنى إلا إذا امتدت الدراسة الى مادة أوفر تنسحب على أكثر من نصف القاموس أو على الأقل ثلث القاموس العربي والفرنسي.

يوفر إذ **لسان العرب** أكثر من عشرين معنى لكلمة **عين** ونظرا لطول «لسان العرب» كما تعلمون فإننا سنلخصها بسرعة :

1) حاسة البصر والرؤية
2) عضو الابصار
3) الجاسوس
4) النظرة التي تصيب بسوء (العين)

5) منظر الشيء أو الإنسان أو هيئته
6) الناظر للشيء أو للقوم (وهنا فرقت بينهما ولكن يصعب أن نفرق بين هذا المعنى و بين معنى الجاسوس)
7) جوهر الشيء ونفسه
8) رئيس القوم وجمعه **أعيان** وأن لم يكن يستعمل في المفرد عادة
9) مصب الماء
10) منبع الماء
11) ناحية القبلة وقبلة العراق بالذات
12) المطر الدائم الذي يدوم أياما
13) الثقبة التي في ركبة الإنسان (وهذا من غريب المعاني : في ركبة الإنسان ثقبتان وكل ثقبة تسمى **عينا**).
14) شعاع الشمس وعين الشمس
15) المال الحاضر
16) النقد والدينار والذهب وهنا أيضا يصعب التفرقة بين هذا المعنى والمعنى السابق
17) إعوجاج لسان الميزان
18) غيار الشيء
19) الشاهد والدليل
20) أهل الدار
21) عين القوس التي يقع فيها البندق
22) الرّباء
23) طائر أصفر البطن أخضر الظهر

هذا ما توفره مادة **لسان العرب** من معان للكلمة في حد ذاتها وهو عدد لا بأس به يتجاوز العشرين.

كما يوفر لنا نفس القاموس عددا من العبارات (ستة أو سبعة) أذكر منها :
- **فقأ له عينه** أي أغلظ له في القول.
- **على عينيّ** أي رحمة وشفقة وخوفا من المكروه بالنسبة إليه (عندما تقولها لإنسان)

ـ **عيون البقر** وهو نوع من العنب في الشام أسود («بزول خادم» ربما كنّا نسميه في تونس)
ـ **لست أطلب أثرا بعد عين** أن أكتفي بما عندي ولا أرغب في شيء غائب
ـ **صنع ذلك على عين** أي عمدا (ثم هناك عبارتان أخريان في هذا المجال لا أذكرهما هنا)

في معجم Larousse ومعجم Robert المذكورين نجد أكثر من عشر معان لكلمة œil في حد ذاتها وأكثر من عشرين عبارة احتوت على كلمة œil كما يظهر ذلك من قائمة المعاني الموجودة والتي نظرا لضيق الوقت سأكتفي بذكر بعضها هنا : أكتفي بـ Robert لكي نعطي لكم فكرة

1) - Organe de la vue;

2) - Regard; chercher, suivre quelqu'un des yeux

3) - Coup d'œil = regard rapide (jeter un coup d'œil sur quelque chose).

4) - Attention portée sur le regard (une ville attire l'œil du voyageur)

5) - Disposition, état d'esprit, jugement.

- (Sens figurés) : tenir à une chose comme à la prunelle de ses yeux; coûter les yeux de la tête; mourir; s'évanouir (ex : tourner de l'œil) avoir tout perdu (ex : n'avoir plus que les yeux pour pleurer); à crédit sans payer (à l'œil); mon œil.

وهي عبارة تهكمية وهي عبارة تهكمية (بين قوسين)، وإنّ المقارنة بين mon œil و«ياعيني» لا بد أن تكون طريفة !)

(par extension) : œil de verre, œil électrique, œil d'une porte, ouverture, trou, œil d'une aiguille, bourgeon naissant, partie d'un caractère d'imprimerie comprenant le dessin de la lettre formant relief et qui s'imprime sur le papier; apparence, aspect, œil de bœuf.
œil de perdrix : cor entre les doigts de pied; œil de pie, œil dans une voile (par où passe le filin)

لن اقرأ لكم Larousse لضيق الوقت ولكن Robert و Larousse مجتمعين أعطيانا تلك النسب التي قدمناها لكم ونرى أن في تلك الحالتين الأساليب المنطقية الفكرية التي تستعمل لاشتقاق مختلف معاني الكلمة من معناها الأصلي هي، هي : أي بصورة عامة استعمال مختلف الطرق المجازية.

فالإنطلاق من المعنى الحقيقي للكلمتين. ثم بعد ذلك تقع الإمتدادات الدلالية عن طريق الإستعمال المجازي من تشبيه ومن استعمال جزئي للكل الخ...

ولكن الى جانب هذه الظاهرة البشرية التي تدخل في مستوى الكليات (وهو استعمال المنطق البشري الموحد لاستخراج الإستدلالات الإشتقاقية الدلالية الثانوية من المعنى الأصلي) نجد اختلافا كبيرا كما لاحظتم.

ربما :

1) أن النسب بين عدد معاني كلمتي **عين** في حد ذاتها و œil من جهة و بين عدد العبارات التي تحتوي على هاتين الكلمتين تكاد تكون معكوسة إذ أن العربية فيها أكثر من عشرين معنى للكلمة وأقل من عشرة معاني للعبارة والفرنسية بالعكس بها أكثر من عشرين عبارة وأكثر بقليل من عشر معاني للكلمة.

ولعل مردّ هذا في نظري الى أن **لسان العرب** يقتصر على مستوى واحد من العربية هو المستوى الفصيح بينما نرى Larousse و Robert يأتيان على مختلف مستويات الفرنسية بما في ذلك مستوى العبارات الشعبية وحتى العامية المبتذلة مثلا : Larousse يورد se rincer l'œil وهو «كحّل» باللغة الدارجة التونسية وs'en taper l'œil أي يستهزء و يسخر.

ولهذا السبب فإن المقارنة وضبط النسب الصحيحة في هذا المجال لن تكون تامة وشافية إلا إذا أدخلنا في الحساب معاني كلمة **عين** في حد ذاتها وفي صلب العبارات في مختلف اللهجات العربية وهذا المستوى مفقود من«**لسان العرب**»وهذا عمل مازال ينتظر من يقوم به :

ألقيت شخصيا نظرة على القومس الوحيد الموجود (حسب علمي) في اللهجة التونسية العربية وقد ألفه Alfred NICOLAS في أوائل هذا القرن وهو قاموس فرنسي - عربي دارج تونسي فلم أفز بطائل لأن المادة ضئيلة جدا حيث لم أجد فيها سوى 5 أو6 معان فقط. وعلى كل حال هذا يتطلب وقتا ومجهودا آخر لاستقراء الأمثال العامية وربما الشعر الملحون الخ... لإضافة هذا الجزء لكي تتكافأ فرص المقارنة.

2) نلاحظ أن نسبة الإئتلاف بالمعنى بين كلمتي عين و œil ضئيلة جدا تكاد تنحصر في خمسة استعمالات دلالية هي :

- حاسة البصر
- عضو الإبصار
- منظر وهيئة الشيء
- الثقبة الصغيرة

كما أن نسبة الإختلاف أو التناقض التام (يعني التضاد) نسبة أشدّ ضآلة : استعمال واحد أو استعمالين (مثلا قولنا في العربية **عيون البقر** لمعنى نوع من العنب وقولهم في الفرنسية œil de bœuf بمعنى شباك مستدير، وكذلك ربما إذا أدخلنا **ياعيني** و mon œil وهما عبارتان متضادتان أو تكادان متضادتين معنى **ياعيني** «الله الله» أو «ياسلام» واmon œil وهي عبارة رفض يوافقها في الدارجة «دوّ يوْ» !) ومقابل هذه الضآلة في الإئتلاف فإن هناك طغيانا كبيرا بما يسمى بالمواقع الشاغرة.

إذا أردنا أن نقدم النسب وهي ليست بنسب ذات معنى كبير ولكن الإئتلاف تقريبا 10٪ والإختلاف تقريبا 2٪ والباقي أكثر من 80٪ مواقع شاغرة أي معان موجودة في الكلمة العربية لا مقابل لها في الكلمة الفرنسية والعكس بالعكس.

الإستعمالات الدلالية العربية لكلمتي عين التي ليس لها مقابل ولعل من الأسباب التي تفسر جانبا من هذا الطغيان الطبيعي : سبب ألسني في حد ذاته (ما ذكرناه من اقتصار لسان العرب على الفصحى وشمول معجمي Larousse و Robert يجمع مستويات اللغة وخاصة بالمستوى التكنولوجي إذ يذكر Larousse و يذكر كذلك Robert معاني (œil) جديدة لا عهد للحضارة العربية القديمة بها مثل :

معنى : trous dans une pièce mécanique أي ثقبة في قطعة ميكانيكية ومعني : relief des caractères d'imprimerie .

إلا أن السبب الأساسي في هذه النسبة المرتفعة في المواقع الشاغرة راجع بدون

شك الى ما سبقنا الاشارة إليه في بداية هذا البسطة من ثبوت في النظرية الألسنية القائلة بأن كل لغة تقطع التجربة الدلالية تقطيعا خاصا وبأن كل لغة إنسانية تستعمل من مجالية éventail جميع الدلالات الممكنة والكامنة في كل لفظة عددا معينا وأنواعا خاصة لأسباب اعتباطية في منطلقها وهنا نرجع الى اعتباطية العلامة أو الدليل عندSaussure. أقول اعتباطية في منطلقها لأن التسلسل من المعنى الحقيقي الى المعاني المجازية المختلفة ليس باعتباطي لأنه يقع حسب قواعد منطقية إنسانية بشرية معروفة هي قواعد المجاز والإمتداد والمعاني المعنوية بالمقارنة مع المعاني الحقيقية، فهي وإن كانت إذا إعتباطية في منطلقها إلا أنها مرتبطة الى حد كبير بقواعد منطقية تابعة لمختلف أنواع الإشتقاقات المجازية من المعنى الحقيقي **الأول** وكذلك تابعة أو مرتبطة الى حد كبير بالبيئة الإجتماعية والحضارية الحافة بكل مجموعة بشرية.

الجزء الثاني :

يتعلق بالقواميس المزدوجة اللغة وكيف واجهت هذه المشاكل.

عندما نأخذ مثلا القاموس **المنهل** نجد مثلا عين باصرة، مقلة.

ألقى نظرة على	- jeter les yeux sur
أي ولهذه الجوهرة بريق جميل :	- cette perle a un bon œil :
عين قادوم	- l'œil d'un marteau :
استعصى عليه النوم	- ne pouvoir fermer les yeux :
سهر عليه في لحظاته الأخيرة	- fermer les yeux de quelqu'un :
تلصص على مشهد مسل	- se rincer l'œil

عندما ننظر في هذا القاموس وننظر كذلك في قاموس Kazimirski الذي أقرأ عليكم بسرعة كذلك شيئا منه كي تتصوره ثم نأتي الى الإستنتاجات :

- هو نصب عيني : - il est présent à mes yeux, présent à la pensée :
- أبهى من العين - plus beau, plus précieux que l'œil, que la prunelle de l'œil
- إجعل هذه الوصية بين عينيك - place ce précepte entres les yeux, songes-y toujours.
- فرمقوا لي بالعيون - mes compagnons me regardaient avec étonnement, faisaient de grands yeux

- صديق عين - présent au regard

- عين : - vedette, sentinelle

- عين : - espion

- عين : - trou, ouverture, œil

- عين : - gardien suveillant

- عين : - côté du ciel dans la direction de la Kibla de l'Iraq c'est-à-dire à droite de cette Kibla (par ex. le nuage parut نشأت السحابة من قبل العين à droit de la kibla de l'Iraq). (وهو بين قوسين نوع من الترجمة خارق للعادة !)

نلاحظ في المنهل إذا عدة وسائل لترجمة الشغورات أو المحلات الشاغرة

أ) الإلتجاء في حالات عديدة الى الترجمة الحرفية لا للكلمة في حد ذاتها لكلمة œil وإنما للتفسير الموجود في قاموس Larousse في تلك الكلمة يعني يترجم شرح التغير الموجود في القاموس الفرنسي و يكتفي بذلك مثلا

- œil, (trou du pain ou du fromage) ثقب في الخبز أو الجبن

- œil (relief du caractère d'imprimerie) بروز حروف الطباعة

و Larousse يقول بالحرف الواحد تلصص علعى مشهد مسل - se rincer l'œil

- voir en secret, en cachette un spectacle plaisant

وقد يتجه كذلك صاحبا «المنهل» الى استعمال القوسين لزيادة التوضيح مثلا œil de bœuf قوة مستديرة بين قوسين : (أو بيضية) أما سفن في أصابع القدمين : œil de perdrix .

ب)طريقة أخرى للترجمة تتمثل في محاولة البحث والعثور عن مقابل وهي الطريقة التي ربما يتفادى بها المواقع الشاغرة. هذه تنقسم الى أنواع :

- مقابل موجود بعد بالعربية ويحتوي على كلمة œil مثلا : clin d'œil : طلقة عين وهذا شيء موجود مقابل 100٪.

- مقابل عام وقد يصلح لترجمة عبارات فرنسية أخرى مثلا :

ترجمها المنهل «من أجله بلا غاية» - pour les beaux yeux de quelqu'un

بينما من أجله تترجم : pour lui

و بلا غاية : sans but

وقد صاغوا في العربية الحديثة عبارة منسوخة وهي : لسواد عينيك (ولم يقل « لجمال عينيك» لأنه لا يقال للرجل أنه جميل في حضارتنا)

ج) ما يبدو كالمقابل ولكنه من وضع المترجمين ولا تخصيص له بعد في اللغة لأداء المعنى المطلوب نحو entre quatre yeux يعني (راس راس) «بين اثنين وحدهما» هذا «بين اثنين وحدهما» لا وجود لـ في نظري في العربية وإنما صاغه المترجمان عمدا ووضعاه وهي ترجمة من النوع التقليدي. وخلاصة كل هذا أن الطرق كما ترون لرتق هذه المواقع الشاغرة طرق ملتوية وكثيرا ما تغلب عليها الترددية والحيرة والإرتباك وشيء من التقليدية بل وحتى الإنهزامية في بعض الأحيان لأن هنالك بعض المعاني التي ذكرت في كلمة œil في قاموس Larousse لا توجد في قاموس المنهل يعني طرحت طرحا لاتقاء المشكل بالنفي.

فما يتعلق بـ Kazimirski نفس الشيء لا أطيل أعطيكم بعض الأمثلة المضحكة نوعا ما

- تقرّ عيني : - mon œil est rafraîchi, pour dire : je suis soulagé, j'ai une consolation.

بينما je suis soulagé : لها مرادف في العربية وهو «انفراج غمي أو كربي...» فهو إذا يترجم كما فعل المنهل من جهة أخرى.

أمثلة أخرى : استعمال الأقواس والتفاسير المطولة

- لا أطلب أثرا بعد عين : - je n'irai pas chercher la trace de la personne ou de la chose quand je tiens la personne elle-même

ترجمة تقليدية : إيجاد المقابل الفرنسي في بعض الأحيان ولكن مع تعسف على الفرنسية مثلا :

أبهى من العين : - plus beau, plus précieux que l'œil

- هذا كله ليس بفرنسي فهي عبارات لا تستعمل في الفرنسية، لكنه يضيف :

que la prunelle de l'œil

لأنه يقال بالفرنسية j'y tiens comme à la prunelle de mes yeux

ولكن لا يقال il est plus beau que la prunelle de l'œil

كما ترون إذا جميع هذه الترددات وهذه الحيرة والإرتباك في الإتجاهين لسد المواقع الشاغرة سواء المواقع الشاغرة بالعربية بالنسبة للفرنسي أو العكس.

وخلاصة القول إذا .إنّ الصعوبات التي واجهها kazimirski في وجود المواقع الشاغرة والتي واجهها صاحب المنهل هي صعوبات ناتجة عن هذا المشكل الأساسي الذي هو وجود المواقع الشاغرة.

فكيف يمكن أن نواجه هذه القضية.

هناك محوران حسب رأيي :

- **المحور الأول** هو المحور المتعلق بالترجمة فإلى حد الآن قد تعلمنا وعلمنا تلامذتنا وطلبتنا أنه يجب أن تكون الترجمة وفية وأمينة وعندما نقول وفية وأمينة فنحن نعتبر أن الترجمة الحرفية هي **أحسن** أمثلة الوفاء والأمانة : ليس الأمانة دائما في الترجمة الحرفية ولكن أحسن وأمثل طريقة في الأمانة هي الترجمة الحرفية.

هذا ربما يجب علينا في المستقبل أن نحترز منه الى حدّ كبير لأن الترجمة الحرفية - كما بينت هذه الدراسة الوجيزة لـ œil و«عين» ومعانيها وكما ربما تبين ذلك إذا سحبناها على ميادين أخرى وكلمات أخرى - الترجمة الحرفية غير ممكنة إلا في حالات ضئيلة ولا تفي بالحاجة إلا بقدر 30 أو 25٪ أو 20٪ من الحالات.

- **المحور الثاني** : هو ما يسمى أو ما نعالجه من قضايا عامة تتعلق بغزو الثقافة الأجنبية للثقافة العربية اليوم عن طريق الدلالات الجديدة التي تتسرب شيئا فشيئا وخصوصا

عن طريق هذه القواميس المزدوجة اللغة أو عن طريق الألفاظ الجديدة الدخيلة التي تتسرب بمفعول الشغورات الموجودة في العربية بالنسبة الى الفرنسية. مع الأسف، العملية لا تقع في الإتجاه المعاكس لأن الحضارة العربية اليوم في موقع أضعف من الحضارة الأجنبية ولكن كان يمكن أن تقع في الإتجاه المعاكس ولكن هذا لا يقع. فما هو الموقف ؟ الموقف هنا صعب ولن أطيل بل أعطي رأيي أو اعتقادي بعد تجربة طويلة : أعتبر أن التعامل في المستوى العلمي والفني والتكنولوجي ضروري وأنا شخصيا لا أرى مانعا في أن نستعمل **عين** في معنى ثقبة في قطعة ميكانيكية مثلا. أما في المستويات الأخرى وهي المستويات العاطفية المقومة للشخصية الذاتية القومية التي تتعلق إذا بالميدان البشري والإنساني فإن عملية التسرب والغزو الحضاري الدلالي واللفظي عن طريق الدخيل عملية يجب أن تقاوم.

والســـــلام عليكـــــم

في إطار اللسانيات
وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد

عبدالعزيز بن عبدالله
مدير مكتب تنسيق التعريب
الرباط

من المعلوم أن مكتب تنسيق التعريب الذي يوجد مقره بالرباط قد انبثق عن المؤتمر الأول للتعريب الذي انعقد بالرباط سنة 1961 باعتباره مكتبا دائما الغاية من وجوده تنسيق جهود الدول العربية في توفير المصطلح العلمي والتقني وتوحيده في الوطن العربي، وقد ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1972، وبقي الى الآن يعمل بجهد وصمت لتحقيق أماني الأمة العربية في توحيد لغتها وإحلالها المكانة اللائقة بها بين لغات العالم.

وهكذا قام المكتب خلال هذه الفترة بمنجزات علمية هامة تتمثل في العشرات من المشروعات المعجمية في مختلف العلوم والفنون وعقد العديد من مؤتمرات التعريب التي تم التصديق فيها على عدد هام من المعاجم في مختلف المراحل التعليمية إضافة الى العديد من المشروعات المعجمية الأخرى التي أنجزها في المواد التقنية والمهنية، وإصدار مجلته (اللسان العربي) الذائعة الصيت داخل الوطن العربي وخارجه.

ومن أبرز منجزات مكتب تنسيق التعريب ما تم التصديق عليه في مؤتمرات التعريب، حيث وافق المؤتمر الثاني (الجزائر - ديسمبر 1973) على معاجم في مواد المرحلة الثانوية (الفيزياء، الحيوان، الرياضيات، الكيمياء، النبات، الجيولوجيا) كما وافق المؤتمر الثالث (ليبيا - فبراير 1977) على معاجم في :

1 ـ التعليم العام (الجغرافية و الفلك، التاريخ، الفلسفة والمنطق وعلمي الإجتماع والنفس، الرياضيات البحث والتطبيقية، الصحة وجسم الإنسان).
2 ـ التعليم العالي (الإحصاء،الفلك، الرياضيات).
ووافق المؤتمر الرابع (المغرب ـ أبريل 1981) مبدئيا على معاجم التعليم المهني والتقني (الكهرباء، الطباعة، النجارة، الهندسة المعمارية، الميكانيكا ووسائل الإنتاج، المحاسبة، التجارة، البترول، الجيولوجيا، الحاسبات الالكترونية). ويجري العمل الآن في إعداد المشروعات المعجمية التي ستقدم الى المؤتمر الخامس للتعريب خلال عام 1984 إن شاء الله وهي تمس : الفيزياء العامة، الفيزياء النووية، الحيوان، النبات، الرياضيات، الكيمياء والرياضة البدنية والإحصاء والقانون والعمل الخ..

و يضطلع مدير المكتب بالإضافة الى مهامه في الإشراف والتوجيه لكافة الأعمال المتعلقة بإعداد مشروعات الكتب المعجمية، بأعمال علمية موازية تتجلى في عشرات المعاجم لمصطلحات المعاني ومنجزات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال : معجم الفنون الجميلة والإذاعة والتلفزيون، معجم العظام، معجم الدم، معجم الأحجار والفلزات والمعادن، معجم الحرف والمهن، معجم المرأة وملحقه، المعجم الصوفي، معجم الحيوان والحشرات والحيات والأحناش والسماكة والأسماك ، معجم النبات ومعجم الزهور، معجم الفيزياء، معجم الكيمياء، معجم العلوم الحراجية، معجم الأطعمة، معج الآلات والأدوات والأجهزة ومعجم أسماء العلوم والفنون والمذاهب والنظم، المعجم المنزلي ومعجم البناء، معجم السكر والبنجر (الشمندر)، معجم الرياضة واللعب ومعجم الألعاب العربية القديمة، معجم الألوان، معجم السيارة، معجم الإدارة العامة والمرافق المختصة، معجم القطارات، معجم الأصول العربية في اللغة الفرنسية ونحو تفصيح العامية. هذا بالإضافة الى سلسلة من الأبحاث والدراسات اللسانية نشرت في مجلة (اللسان العربي) ومصنفات عديدة منها كتابه حول تطور الفكر واللغة في المغرب العربي.

و ينكب مدير المكتب الآن على إعداد معجم للمتواردات في عدة مجلدات سيجمع بين دفتيه كل المتواردات التي تهم الطالب والأستاذ والباحث في هذا الميدان باللغتين العربية والفرنسية والإنجليزية وهذا المعجم هو الذي أود أن أركز عليه بحثي هذا :

إن المفهوم التلقائي لأية كلمة، ينبثق من فحوى هذه الكلمة نفسها دون اعتبار محيطها ككلمة أمس الدالة على اليوم الذي قبل يومك وكلمة البارحة التي تعبر عن أقرب ليلة مضت. غير أن الكلمات والأشياء قد تلتبس فيها أحيانا بعض المفاهيم فنخلط على مستوى الألفاظ بين مدركين معنو يين (مثل الخوف والرهبة) فنتحدث آنذاك عن الترادف وهو الإشتراك في المعنى(Synonyme)أو بين أشياء كالسيارة والشاحنة فيتعلق الأمر آنذاك بالتوارد أي توارد الأفكار والخواطر حول مفهومين متقار بين (analogie) ففي خصوص الترادف قد لا نجد لفظين يوصفان بأنها مترادفان يؤديان نفس المعنى دون أن يكون هذا الترادف جزئيا فقط، فكلمة أسد تعبر عن النوع في حين أن كلمة (ضرغام) مثلا تبرز معنى زائدا لدى الأسد وهو الشدة وكذلك لفظة (هز بر) التي ينطوي مبناها على مفهوم إضافي في مادة (هز برة) وهو الغلظ والضخامة، فهي صفات أو نوع من الشيات nuances أي اختلافات دقيقة بين أشياء تنتمي لنفس الفصيلة، وهذه الشيات أشبه ما تكون بالدرج التي يمر منها اللون في سلم الفروق والتباين، فالشاعر العربي إذا عبر في الجاهلية بكلمة خاصة عن مفهوم، فإن هذا المفهوم لا يكون اعتباطيا بل ينطبق على مستوى خاص من المستويات التى تتدرج فيها المترادفات. على أن إدراك دقة اللفظ العربي في مفهومه الأصيل أصبح صعب المنال، إن لم نقل مستحيلا، لا سيا إذا اعتبرنا أن اللفظ كائن حي يتطور، وان تجميده في مستوى جاهلي أو عصر المحدثين والمولدين قد يعرقل هذا التطور. فلذلك اتسمت اختيارات علماء اللسان بشيء غير قليل من المرونة يتبلور في تحديد نطاق المفهوم - ولو عبرنا عنه بغير اللفظ الموضوع له - طبقا للسياق (contexte) بل إن قرائن هذا السياق تطورت هي نفسها من قرائن لسانية صرف الى عناصر حية تصاحب اللفظ وتكيف المفهوم وقد تتسع لتشمل جوانب تاريخية (وهي السياق التاريخي)(historique)أو اجتماعية لسانية(Socio-Linguistique) تسجل اللهجات في تباينها تبعا لاختلاف المجتمعات. فالسياق اللساني قد يبرز تطابق أو تباين كلمتين من خلال دلالتها الناتجة عن الإطار الزمني أو المكاني للاستعمال أي في نطاق ما تعوّد الناس تصوره عند سماع الكلمة أو وضع الكلمة داخل الجملة، فالصفة إذا تقدمت الموصوف قد تفيد معنى زائدا.

أما السياق الإجتماعي اللساني فقد أصبح له اليوم أثر كبير بسبب تمازج اللغات واللهجات كنتيجة حتمية لامتزاج الشعوب والمبادلات المصطلحية بين الألسن المختلفة، في حين أن الكلمة الجاهلية لم تكن تتجاوز حدودا ضيقة ربما اتسعت في العصر الأموي ثم في العصر العباسي، ولكن في نطاق عرو بي إسلامي غير شمولي وقد استحال التقلص المصطلحي الى امتداد وانبساط وانتشار بفضل المكانة التي أصبحت للغة الضاد منذ العصور الوسطى على الصعيد العلمي والحضاري وخاصة اليوم، حيث انضافت معطيات جديدة في حقول سياسية واقتصادية وحضار ية أوسع. وهكذا فقد تختلف لفظتان «مترادفتان» الواحدة عن الأخرى معنى وسياقا، في حين يضفي المجتمع عليها مفهوما جديدا تحت تأثير مقتضيات خاصة، وقد أصبح للاختيارات المجتمعية في بلدان عر بية رائدة أثرها في تكييف الاضطلاع خارج إطار النواميس اللسانية المعهودة وهذا هو بعض ما يسمى أحيانا باللحن المشهور الذي يفضل على الصواب المهجور، ولذلك انكبت بعض المجامع - عن حق - على تصو يب صيغ شاذة رعاية للتأثيرات اللسانية الإجتماعية في الوطن العر بي كلا أو جزءا قديما او حديثا. ولذلك أيضا تحتم علينا المقتضيات المعاصرة أن نعجن المصطلح من جديد عجنا يتلاءم مع متطلبات العصر وانسياقا مع مختلف التأثيرات الإجتماعية اللسانية، فالحركة المعجمية المعاصرة يجب أن تظل حية معطاء تكيف المفهوم في إطاره العلمي والتكنولوجي الحضاري الحديث، فالمراجع التي نستقي أو يجب أن نستقي منها الدلالات والألفاظ الدلالية معا هي مجموع متكامل يضم الى جانب المفردة الأصيلة اللون الجديد الذي يحدد محتوى المدرك كما يقلص فوضى الترادف السطحي في نطاق ثنائي يوفق بين أصالة الكلمة في جذرها أو تفار يعها و بين الهيكل الإجتماعي اللساني المتطور. فللأدب الحديث وللصحافة المعاصرة ولمختلف وسائل الإعلام ضلع في إقامة هذا الهيكل وتغذيته، ولعل لتواؤم هذه العوامل مفعولا حتميا في ترصيص تطابق المفرد ومفهومه وتبسيط الدلالات ورفع اللهجات «العامية» الى مستوى فصيح تتقارب فيه اللهجات الإقليمية أوالمحلية. فهذه الشمولية في كينونة المفردة العر بية وحيو يتها هي التي ستنقذ لغة الضاد من التشتت بفضل انتقالها من شمولية محلية الى امتداد عارم على الصعيد العالمي، لاسيما وأن العر بية لم تعد أداة تعبير محصورة في الإطار العر بي بل تجاوزته الى أبعاد أممية في شتى المجالات. وربما كان هناك في الواقع عامل آخر يكيف في الخفاء اختياراتنا

وعطاءاتنا وهو العامل النفساني أي تأثير الوعي الباطني السليم - الذي قلما تختلف ماهيته وروحه لدى الإنسان الواعي مهما تكن جنسيته - ففي هذا المسار الطبيعي يمكن للمصطلح أن يعيش وأن يتوالد متواكبا مع مثيله الذي انبثق واكتمل على نفس الوتيرة، وليس معنى هذا أنه يجب أن نهمل ولو كلمة واحدة من معجمنا الأصيل، وإنما يلزم أن نرصص ونرصن هذا التراث طبقا لمقتضيات عصرنا دون إغفال ذلك التيار الفياض الذي جعل من لغة الضاد لغة الحضارة والعلم طوال ثمانية قرون عبر البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان سلفنا الصالح قد استطاع بلورة هذا العطاء فإن العاملين الأساسيين الذين أسهما في تكييف ذلك وتوجيهه هما : أولا شعور هذا السلف بسمو أصالته ورصانة ذاتيته مما قلص أو استبعد كل إحساس بالنقص أصبح يتجلى في تشبثنا بسطحيات بدل التغلغل في الأعماق، فقد استعمل السلف كلمة (فيز يقا) في شكلها الدخيل وكذلك كلمة (ار طماتيقا) لأنهم كانوا منشغلين ببناء كيان العالم المعاصر (آنذاك) علميا وتكنولوجيا وحضار يا. والعامل الثاني الذي ساعدهم على خلق هذه الشمولية من خلال لغة الضاد هو فكرهم الموسوعي مما حدا الإمام (ابن حزم) الى القول بأنه لم يكن يعرف في بلاد الأندلس رجلين اثنين بين علمائها لم يكونا يتقنان الى جانب العربية لغات اخرى اهمها الإغر يقية واللاتينية. فهذا الطموح الفياض على الصعيد الإنساني. هو وحده الكفيل بخلق لغة تتواكب مع العصور وتستجيب لمتطلبات الكينونة المستمرة الفياضة، التي ساعدت العلم على أن ينطلق أول ما انطلق من العربية ومن خلال العربية - كما يقول المستشرق الفرنسي (ماسينيون) - و يفتح لها آفاقا واسعة لتكون إحدى لغات السلام والتخاطب بين الأمم. ففي هذا الإطار نود أن نجعل اليوم في متناول العرب وغير العرب ممن شغفهم جمال هذه اللغة ورواء ومنطقية بنيتها و بساطة هيكلها - جهازا يساعدهم على إدراك الإمكانات الشاسعة والأبعاد المتناهية التي يوفرها للعربي المعاصر هذا المقوم الحضاري الأول الذي هو لغة الضاد.

وهاكم نماذج من حرفي (أ - ب) من معجم المتواردات.

الأدب	Politesse - Politeness
- تَهْذيب وترْبية وتأديب	(éducation)
- كِيَاسَة	(civilité ou urbanité)
- اسْتِقَامة	(honnêteté)
- أدبُ السُّلوك	(savoir-vivre)
- لَبَاقة	savoir-faire
- مُجَاملة	(courtoisie)
- لطف	amabilité
- دماثة	aménité
- رِقّة نعومة (finesse) أو	(raffinement)
- طَلاقة (أنْس / بشاشَة)	(affabilité)
- طيبَةُ خاطر أو رِضى	(bonne grâce)
- مُلاطفة	(gracieuseté)
- ظرافة	(gentillesse)
- مجاملة	(courtoisie - convenance - décorum)
- ملاطفة النساء أو غَزَل	(galanterie)
- نُبْل العواطف وكرَم الشَّمائل	(distinction)
- حصافة	(tract)
- ذوْق	(goût)
- مُراعاة (مُسايرة)	(complaisance)
- فُضْل أو مِنّة grâce إحسان	(obligeance)
- جَميل	(reconnaissance)
- أُلْفة (أنس)	(sociabilité)
- لياقة ومخالقة	(bienséance)
- حشمة (احتشام)	(décence)
- اعتبار ومراعاة	(déférence)
- احترام	(respect)
- زلفى (مجاملة مفْرِطة)	(obséquiosité)

gens bien élevés	**المهذبون**
homme de bien	- رجل رَضِي الخلق أو حسن الشمائل
homme de confiance	- رجل ثقة
homme de qualité	- رجل رفيع القدر أو عالي المنزلة
grand homme	- رجل عظيم
homme mondain (ou homme du monde)	- رجل مجتمع
galant homme	- رجل أنيق أو لطيف المعشر (مع النساء) أو غَزِل
gentleman	- رجل مهذّب
h. bien élevé	- رجل مؤدّب
h. d'un caractère élevé	- رجل ذو خلق كريم
h. d'âme élevé	- رجل ذو نفس أبية أو ذو إباء
homme éduqué	- رجل مثقّف (وأحيانا مهذّب)
h. comme il faut	- رجل كما ينبغي
h. de bon ton	- رجل ظريف
h. de bonne compagnie	- رجل حسن المعشر (أو العشرة)
h. complimenteur	- رجل كثير المجاملة
h. complaisant	- رجل لين العريكة أو سلس الخلق أو لين الجانب
h. Poli	- رجل متأدّب
h. civil (ou de manière fort civile)	- رجل أنيس أو أليف أو طيّب النفس أو حسن التصرف
h. de bonne conduite	- رجل حسن السلوك أو السيرة
h. courtois	- رجل كيّس أو لَبِق
(h. accord)	- رجل ظريف h. gracieux (أو جَذّاب
h. sociable	- رجل اجتماعي
h. respectueux	- رجل محترم أو موقّر أو ذو مروءة
h. obséquieux	- رجل متزلف خنوع

h. affable	ـ رجل طلق بشوش
h. affectueux	ـ رجل ودود
h. distingué	ـ رجل رفيع الخصال كريم الشمائل
h. cérémonieux	ـ رجل متصنّع
h. maniéré	ـ رجل متكلّف
h. réservé	ـ رجل متحفّظ
h. discret	ـ رجل كَتوم
h. pondéré	ـ رجل متزن أو رصين

formes	**صور وحالات**
de bonnes façons	ـ حسب الأصول العريقة
bonnes manières	ـ العادات الجملية
civilités	ـ مجاملات
égards	ـ مراعاة
hommages ou respects	ـ احترامات
bienséances	ـ أصول المجاملة أو اللياقة
convenances	ـ اللياقات أو المجاملات
amitiés	ـ ملاطفات
avances	ـ مساعٍ للمصالحة
empressement	ـ مبادرة الى الخدمة
(prévenance)	ـ خدومية
bons procédés	ـ الخدمات (أو المعاملات الحسنة)
bon accueil	ـ حسن إستقبال
réception cordiale	ـ استقبال حارّ أو ترحاب
compliments	ـ تهانىء مجاملة
	ـ تبريك congratulation (أو تقديم تهانىء)

les condoléances	ـ التعازي
souvenir	ـ تذكار
remerciements	ـ تشكّرات
flatteries	ـ تزلّفات (أوتملّقات)
parole flatteuse	ـ كلام مَلِق
protestation d'amitié et de dévouement	ـ تأكيد محبّة وولاء

faits et gestes	**مظاهر السلوك**
salut-salutation	ـ سلام ـ تحية
inclination	ـ انحناء تحية
révérence	ـ إكبار أو إعظام
serrement de main	ـ مصافحة
baisemain	ـ تقبيل اليد
faire les honneurs d'une maison	ـ استقبال حسب أصول اللياقة
cérémonial	ـ تكريمات
étiquette	ـ مراسيم
lever	ـ قيام (للتحية)
reconduite d'un visiteur	ـ تشييع زائر (مرافقته عند مغادرة منزلك)
visite de courtoisie	ـ زيارة مجاملة

formules de salutation	**صيغ التحية**
bonjour	ـ صباح الخير : عِمْ صَباحا
bonsoir	ـ مساء الخير : عِمْ مساءاً
bonne nuit	ـ ليلة سعيدة (أو مباركة)
s'il vous plait	ـ إذا تفضلتم (إذا شئتم)
je vous en prie	ـ أرجوك : من فضلك
votre dévoué	ـ المخلص لكم أو الوفي لكم
(tout à vous = tout dévoué) j'ai l'honneur de...	ـ أتشرف بـ

au revoir	ـ الى اللقاء (الى الملتقى)
adieu	ـ وداعا
Dieu vous bénisse	ـ بارك الله فيكم
présentation des hommages	ـ تقديم الإحترامات
sentiments de considération distinguée	ـ عواطف التقدير الممتاز
sentiments respectueux et dévoués	ـ عواطف الإحترام والولاء
rendre ses devoirs à quelqu'un	ـ أبْدى لفلان ما يستحق من احترام
Dieu merci	ـ لا قَدّر الله
grâce à Dieu (par la grâce de Dieu)	ـ بفضل الله
souhaiter la bienvenue	ـ رحّب وسهل (قال أهلا وسهلا)
demander pardon	ـ استماح عذْرًا (طلب الصفح والعفو)
pardon	ـ عفوًا !
se confondre en excuses	ـ بالغ في الإعتذار
Veuillez agréer l'expression de mes sincères remerciements	ـ تفضلوا بقبول أخلص تشكراتي

Nuire (to be hurtful)	20 إذاية
nuire à la personne	ـ إذاية للشخص
nuire, faire mal à ...	ـ آذى ـ أساء ـ أضرّ بـ.. (ألحق ضَرَرًا بـ..)
nocif	ـ مؤذ = ضارّ ومضرّ = nuisible (وبيل
nocivité = nuisance	ـ إذاية = مضرّة
s'acharner sur	ـ ضَرِي ضد أو انصبّ على :
(acharnement	(احتداد
harceler	ـ ضايق وأزعج
tourmenter	ـ آلم وعذّب
vexer	ـ نكّد وكدّر وكادَ
(vexation	(تنكيد وكيد وتكدير

inquiéter		ـ أقلق (شغل البال...)
vouloir du mal à ...		ـ أراد الشَرَّ بـ..
poursuivre		ـ أرهق وطارد ولاحق
persécution		ـ اضطهاد
hostilité		ـ عدوان (عداء ومعاداة)
inimitié	(ennemi (عدُوّ	ـ بغضاء
offense		ـ إساءة جارحة
offensif		ـ هجومي
(offenseur		ـ (قادح ومسيء
lèse		ـ جرح وقدح
lèse-majesté		ـ قدح في الذات الملكية
attente à la dignité		ـ مساس بالكرامة
mauvais desseins		ـ نوايا سيئة
malfaisant		ـ شرّير (ميّال للشرّ)
malfaisance		ـ حبّ الإذاية
méchanceté		ـ خبث (سوء نيّة)
malheur		ـ تعاسة وشقاء وشؤم
jeter un sort à...		ـ آذاه بالسحر
maléfice	(maléfique (مؤذٍ	ـ أذية
malencontreux		ـ معاكِس (مكدر)
mauvais œil	(أصابه بالعين)	ـ عين (لامة)
offusquer (incommoder		ـ صدم وأساء (أزعج)
géner		ـ ضايق
paralysie	(توقيف وتعطيل arrêt)	ـ شلل وتعطيل
(frapper)		ـ ضرب وصفع (على الخدّ) ورفس (بالأرجل) وطعن (بالسكين)

coup de couteau	- طعنة سكين
coup d'air	- لفحة هواء
coup de chaleur	- لفحة حرّ
coup de grâce	- طعنة قاضية
coup mortel	- ضربة مميتة
coup de poing	- لطمة
coup funestre	- ضربة مشؤومة
coup fatal	- قاصمة الظهر
tuer	- قتل وأمات وأعدم وقضى على
empoisonner	- سمم
attaquer	- هاجم
attenter à	- اعتدى = تعدى وتهجم على
attentat à la vie	- محاولة اغتيال
tendre des embûches	- نصب فخّا
perte	- خسارة وفقد
perte de sang	- نزيف
perte de l'âme	- هلاك النفس
sacrifice	- تضحية
vengeance	- ثأر (اقتصاص)
blessure	- جرح
malmener ou maltraiter	- قسا (أساء المعاملة)
mauvais traitement	- سوء المعاملة
périlleux	- خَطَر محفوف بالمخاطر أو المكاره
dangereux	- خَطِر وخطير
pernicieux	- خبيث = ضار = مخرب
funestre	- نحس ومشؤوم
(accident fatal)	- محتوم fatal (حادث مميت

- وبيء = وخيم	insalubre
(وخامة = وباءة	(insalubrité
- غير سليم (ضارّ بالصحة)	malsain
الأضرار بالسمعة	nuire à la réputation
- نميمة أو وشاية	calomnie
- غيبة أو اغتياب	médisance
- افترى واختلق	habiller ou créer de toutes pièces

- نهشة coup de dent (وهي التناول بالفم للعضّ مع التأثير دون جرح مثل نهْش الحيّة)

- لؤم ومكْر	malignité

- جرح blessure (ومن معانيه مجرد الإذاية والاضرار)
- خطأ tort (من معانيه أيضا الاضرار)

- ثلب وقدح وتشنيع (و يتسع معنى الثلب الى الاغتياب والسب)	diffamation

- لعن malédiction (ويمتد مجازا الى معنى الخزي والإبعاد)

- تسويد (صيرورة الى السواد)	noircissement
- لطخة ولوثة ودَنس وقذر ووسَخ	salissure
- كُمدة وكُدرة (ناتجة عن حزن وغمّ شديد)	ternissure
- أتلف وأفسد وهدم وأهلك وأفنى المتالف المهالك)	abîmer
- أضنى أثقل بالمرض والهزال والضعف والمضاناة المعاناة والمقاساة	(ereinter)
- عار وفضيحة وشين	déshonneur
- تورط وقع في ورطة ومؤحل (مكان لا خلاص منه) وارتبك واستورط أي هلك	(se compromettre)
- ذلّ وهوَان وحقارة	avilissement

- عدم الحظوة défaveur أو فقد الاعتبار(déconsidération (ou décréditement)

- زوال النفوذ وفقد الثقة discrédit
- فقد السمعة الطيبة وحسن الأحدوثة بانحطاط القدر décri
- حقارة وانخفاض قيمة الشخص dépréciation
- صغار (ضد الكبر والعظم) وكذلك الصُّغار والصغران وهو من صَغِر صَغَرًا وصَغارةً الخ dépriser

الاضرار بالمصالح nuire aux intérêts

- أضر بمصالحه trahir ses intérêts
- أضر بشخص desservir qqn.
- إعاقة وعرقلة embarras
- معاكسة ومضايقة contrariété
- ضاد وعارض contrecarrer
- مناقضة واعتراض contredit
- عائق وحائل حاجز وعقبة obstacle
- موانع empêchement
- إخفاق وحبوط échec
- خيبة déception (خاب إذا لم يظفر بطلبه وانقطع أمله يقال خاب سعيه أي لم ينجح ولم ينل مرغوبه)
- إبعاد وتجنيب وطرد évincement
- هدم وتقويض وتخريب وإبادة ruine
- هدّام ومخرب ruineux
- مصيبة وكارثة وبلية وطامة désastre
- إجحاف (مضرة) préjudice ou désavantage
(مجحف وضار (préjudiciable
- حرمان privation
- دمار (خراب) ravage ou dévastation
(وهو أيضا العيث فسادا أو الإتلاف)
- سوء النية (إرادة العدوان) malveillance

desobligence	ـ الفظاظة والغِلْظة والجفاء والخشونة (في الخلق والمنطق)
au détriment de	ـ على حساب فلان ...au dépens de أو إضرارًا به
dommage	ـ خسارة بمعنى ضرر يستحق التعويض
dommages-intérêts	(= dam) و يسمى تعويض الخسارة قانونيا :
détérioration (dégât)	ـ عطب وتعطيل (تلف)
	(وتعطيل الشيء تركه ضياعا حتى يتلف)
inconvénients	ـ سيئات ومساوٍ
porte (door)	**بـــاب**
portail (porte cochère)	ـ بوّابة
porte ouverte	ـ الباب المفتوح (في الإقتصاد)
porte dérobée	ـ باب خفي
porte de service	ـ باب فرعي
porte feinte	ـ خادعة
veine porte	ـ وريد الباب
huis	ـ باب مقفل
porte d'entrée	ـ مدخل (باب الدخول)
porte de sortie	ـ مخرج : (باب الخروج)
porte de dégagement	ـ باب الإنفلات أو التخلص
porte charretière	ـ باب العربة (باب مخصص لمرورها)
porte de grille	ـ باب الشباك الحديدي
porte battante	ـ باب صفّاق
porte à deux battants	ـ باب بمصراعين
porte double	ـ باب مزدوج
contre-porte	ـ باب رديف
	(لكتمان الكلام أو تخفيض الصوت)
porte-croisée	ـ باب متقاطع

porte-fenêtre	ـ باب نافذة (باب ونافذة في آن واحد)
porte de ville	ـ باب مدينة
porche	ـ سقيفة أمام باب
porte d'écluse	ـ باب الهويس
	(هويس القناة هو باب أو شبهها ترفع في قناة لخفض أو رفع مستوى المراكب)
claire-voie	ـ حاجز ذو فتحات
clôture	ـ حاجز
fermeture	ـ غَلَق
barrière	ـ عائق
barrière	ـ باب حصن
barrière de la police	ـ حواجز الشرطة
porte basse	ـ باب واطئة
poterne	ـ باب السر (في حصن)
guichet	ـ شباك
portière	ـ بَوّابة عربة
portillon	ـ بُويب
porte surbaissée	ـ باب منخفض الوسط
porte bâtarde	ـ باب موقتة
(bâtardeau	(حاجز مؤقت = سكر
porte à coulisse	ـ باب بمزلاق
porte d'armoire	ـ باب خزانة = باب دولاب

détail — **جزيئات الباب**

Jambage	ـ داعمة عتبة (الباب أو النافذة
jouée	ـ ثخانة (أو كثافة) جدار (يدعم بابا او نافذة)
pied-droit	ـ عضادة (باب)
ouverture, baie	ـ كُوّة
(embrasure	ـ (فتحة نافذة

- دعامة قوس (في جدار) = رِجْل عقد imposte

- قوس رمحي (في شكل حربة) lancette

- نافذة رمحية (نافذة عالية ضيقة تنتهي بعقد مستدق الطرف) fenêtre-lancette

- عتبة seuil و يقال لها الوصيد (و يطلق الوصيد على فناء الدار)

- ثمن العتبة (خُلُو رجل) pas-de-route

- حنية العقد : تقويسة باب أو نافذة voussure

- كفاف الباب (أو النافذة) إطارها huisserie

- عمود الكفاف poteau d'huisserie (chambranle)

- إطار ثابت (في باب) chassis dormant

(إطار لا يتحرك يُثبّت عليه مصراعا النافذة)

- حَلَق باب dormant d'une porte

(أي دائرة إطارية في الباب)

- إطار هيكل membrure

- الساكف : linteau

(أعلى الباب الذي يقابل الخشبة التي يوطأ عليها والتي تسمى الأُسْكُفّة والأسْكوفّة)

وقد سكَّفَ الباب جعل له عتبة وتسكّف الباب وَطِيء عتبته

- ركيزة الباب montant de la porte

- مصراع الباب vantail

(خفاق أو مصراع (battant

- مأطورة (لوح ذو إطار) panneau

- ناتئة زخرفية moulure

- نقش منبسط أو مسطّح plate-bande

- وقافة (أو موقفة) شباك battement d'une fenêtre

(قطعة فلزية تتلقى صدمة مصراع لتوقفه)

- محز تثبيت feuillure

(حزّة في لوح أو في ركيزة باب لتثبيت قطعة خشبية أخرى)

emboiture — ـ مدْمج (مكان حيث تندمج قطعة في أخرى)

tambour — ـ باب دقّاف

(سياج متعدد الأبواب في مدخل بناية لمنع الهواء أو البرد)

ferrure — ـ زخرف حديدي (في باب أو نافذة)

gond (charnière, penture, tourillon) — ـ مفصّلة الباب (محورها)

marteau de porte — ـ مقْرعة الباب

(heurtoir) — أومطرقة الباب

ـ (قرع الباب دقه ونقر عليه

sonnette — ـ جُرَيْس

serrure — ـ قُفل = غلق

ـ سقّاطة loquet (مزلاج باب)

(bobinette) — (سقاطة يدوية)

loquet en fer — ـ ضبة الباب

(خشبة يضبب بها الباب وقد ضبّب الباب جعل له ضبة)

loqueteau — ـ سقاطة صغيرة

cordon — ـ حبل الباب

(tirer le cordon) — يقال جر حبل الباب لفتحه

traverse — ـ عارضة

entretoise — ـ واصلة أو لجاف

(تصل دعامتين في آلة)

poignée (bec-de-cane) — ـ مقبض

bouton de porte — ـ أكره الباب

béquille — ـ قبضة قفل

perron — ـ درج الباب

palier — مسطحته تكون أمام الباب

gardien — ـ حارس باب

porter, concierge — ـ بوّاب

(suisse), pipelet	(حارس بناية)
tourière	- راهبة بوّابة
	(راهبة مكلّفة بالإتصال بالخارج)
portier consigne	- بواب مانع (يمنع الدخول)
casernier	- أمين ثكنة
	(قيم أو حافظ للعتاد)
géôlier	- سجان (حارس سجن)
porte-clefs	- حاملة مفاتيح
cerbère	- حارس شرس
chien de garde	- كلب حراسة

* * *

campagne (country)	**باديـــــة**
	- الر يف / بادية خصبة (أرض فيها زرع خصب)
	وقد أراف المكان أخصب
	وراف الرجلُ وتر يّف جاء الى الر يف
aspects de la campagne	**مظاهر البادية :**
la nature	الطبيعة
les lois de la nature	- نواميس الطبيعة
	(و يكون مفهوم الطبيعة الكون بكامله) بحيث ترادف نواميس الكون أحيانا
(normes cosmiques)	
naturel	- طبيعي
les sciences naturelles	- العلوم الطبيعية
naturisme	- نزعة الى اتباع الطبيعة
naturiste	- نزّاع الى اتباع الطبيعة
pays, région	- بلد = قطر
(région	- (منطقة
vallée	- واد (منفرج بين جبال أو آكام يكون منفذا للسيل)

- العقّيق - (vallon) أيضا الوادي أو كل مسيل شقه السيل و يطلق على النهر
- أرض كثيرة الأودية terre vallonnée

- تلة coteau (واحدة التل)
(وهي قطعة أرفع قليلا مما حولها)
- منطقة جبلية région accidentée
- بلد غير متساو (تتخلله تلال) pays montueux
- منحدر جبل côte
- سهل plaine (أرض ممتدة مستقيمة السطح
وسقد اسْتهل المكانَ اتخذه سهْلا و بعير سُهلي أي يرعى في السهل)
- هضبة plateau . (جبل منبسط على وجه الأرض وقد تطلق على كل ما ارتفع من الأرض)
والنَّجْد أيضا ما أترف من الأرض وارتفع والمِنْجَد الجبل الصغير (colline)
- بلد سهل أو منبسط (plat) (rase campagne)
- الحقول les champs
(الحقل الأرض الطيبة يزرع فيها وتطلق على الزرع ما دام أخضر)
والمحقلة الحقل قد زُرع champ cultivé
- مشهد طبيعي paysage
- (منظر حضري (paysage urbain
- رِئْي شامل panorama
(أي منظر شامل الرؤ يا لأن الرِّئْي والرُّؤاء المنظر)
- رِئْيي panoramique
- مَرأى (= مشهد) vue
- موقع (أو منظرة) site (situation)
- ر يفي rural agreste, rustique, champêtre
أهل الر يف (les ruraux
- بساطة أهل الر يف rusticité

بادية مزروعة :	campagne cultivée
- حقل	champ, pièce de terre
- حقل الحشفة	chaume
(أرض تبقى فيها أصول الزرع بعد الحصاد)	
- أراض محروثة	labours
- أرض قارح (ابتدأ نباتها فاستبانت صلاحيتها للزرع)	guéret
- أماكن معشبة	essarts (terres défrichées)
(أرض مستصلحة)	
- إعشاب	essartage
(اقتلاع الأعشاب المضرة)	
- حقل معْشب (منظف من الأعشاب الضارة)	champ essarté
- ارض حديثة الإستصلاح	terre novale
- أرض السلت (أو الشيلَم)	ségalas (terres à seigle)
- تلَم (تِلام : شق المحراث)	sillon
- مِخط :	sillonneur
(أداة تسير في التلم وتهدي سائق الجرارة الى الطريق القويم أثناء الحرث)	
- مَرْج	prairie
(أرض معشوشبة طبيعية أو تزرع)	
- مرج صنعي	prairie artificielle
- مرج طبيعي أو دائم	prairie naturelle ou permanente (=pré)
- مرعى : مرج طبيعي ترعى كلأه الدواب	herbage, gagnage, pâturage
- (عُشْبي : حَشِيشي	(herbacé
- مَعْشبة = محتشّة مجموعة نباتات تجمع وتنشف وتحفظ للدرس)	herbier
- (احتشاش : اعتشاب	(herborisation
- حقل مسوّر	clos (champ fermé)
- سياج : وشيع	haie

(فاصل من جنبات ملتفة يفصل الحقل أو البستان أو المرج عن غيرها)

- مشبرة : خندق	fossé
(حفرة طويلة في الأرض كحاجز بين أرضين)	
- مشْجرة (حرجة أو غابة صغيرة)	bois
- (غرس الاحراج أو تحريج	(boisement)
- غابة	fôrêt, futaie
- حُريج (غابة صغيرة)	bocage
- بستان الفواكه	verger, jardin fruitier
- كرم : أرض مغروسة كرما	vignoble
- منْبذة : كورة لصنع الخمور	cru
- مزْدرع : مستغل	terroir
(أرض ينظر اليها من حيث الإستغلال الزراعي)	
- سهل بين غابتين	accoures
- مزرع ربضي (قرب الربض خارج المدينة) او على طول الطريق.	bordière

بادية جرداء

أرض مَوات أو بُور	friche
- أرض جَامّة (متروكة)	jachère
(أرض ضعيفة بائرة)	(lande
- مرعى أجرد	varenne, pâturage inculte
- مُؤرْنبة (أرض تكثر فيها الأرانب)	
(أرنب برية	(lapin de garenne
(راجع أرض	(terre

بـادية مسكونـة : campagne habitée

- بُلَيدية	boug	(ضيعة	(bourgage
- قريـة	village, paroisse	(دسكرة)	

ـ كَفْر hameau (قرية صغيرة وتطلق على مجرد مزرعة أو حقل)	
ـ مزرعة	ferme
(أبنية مزرعة	(bâtiments d'une ferme
ـ كوخ قش	chaumière
القش ما صغر ودق من يبيس النبات)	
ـ منزل بدوي	maison de campagne
ـ نُزُل بدوي	guinguette auberge de campagne
ـ مصطاف أو مصيف	villégiature
ـ تَبَدّى : خرج أو سكن في البادية	se retirer à la campagne, aller planter ses choux
أملاك البادية :	biens de campagne
ـ إقطاعة : مكان مُقطع	fief
ـ أرض : ملْك	fonds
(عقار	(biens-fonds
ـ بطن الأرض	tréfonds (sous-sol)
ـ ملْك	propriété
ـ ملكية عقارية	propriété foncière
ـ ملك الجماعة	propriété collective
(أرض الجماعة)	
ـ أرض المزرعة	terres de la ferme
ـ أرض مُزارعة	métairie (borde)
(وهو الإكار ما يدفع من الأرض الى الأكرة أي الحراثين المستأجرين لزرعه وتعميره)	
ـ أرض	terre
ـ تربة	sol
ـ بقعة terrain (يطلق عليها أرض أيضا)	
ـ أرض سمادية	terramare

glèbe	ـ أرض مزروعة
	ـ المدر المدن والقرى لأن بنيانها من المدَر أي الطين
enclos	ـ أرض مُسوَّرة
(clos	(مسوّر
closeau, jardinet, closerie	ـ بستان صغير
lopin de terre, lot de terre	ـ قطعة أرض
terre non lotie	ـ أرض غير مجزأة (أي غير معدة للبناء)
cadastre	ـ تأريف : تسجيل مساحة أرض لتحفيظها
plantation	ـ مزارع
(plantation	مشتلة : مزرعة شتلات أو غراس

gens de campagne	**أهل البادية :**
agricluteur	ـ مَزارِع
cultivateur, laboureur, paysan	ـ فلاّح : حرّاث (أكّار)
vigneron	ـ كرّام (زارع كرم)
fermier	ـ مستأجر مزرعة
berger	ـ راع
bergr de moutons	ـ غنّام
berger de bœufs	ـ بقّار
valet	ـ أجير : خادم
tâcheron, ouvrier à la tâche	ـ عامل بالمقطوعة

مقدّمة
في
علم تعليم اللغة العربية

د. نهاد الموسى
كلية الآداب ـ الجامعة الأردنية
(عمّـــان ـ 1402 هـ ـ 1981 م)

(1)

سألني صديق كاتب، أقْرَأُ ما يكتب فأَجِدُ له فيه تنبُّهًا وفطانة، ولا أكاد أجِد فيما يكتب لحْنا أو مخالفة عن وجوه العربية :

أيْنَ أَجِد بيانا وجيزا شافيا عن القواعد الأساسية في العربية التي إن استهز يتها في نفسي على وعْي دائم أمِنْتُ مزالق الخطأ التي يُقارِفُها الكاتب عفْوا من غير أن يدري ؟

وهو كاتب درس العربية وقرأ بها غيْر قليل، وتعلّمَها على طريق التحصيل الرّسمي جادّا في ذلك. وهو يكتب فيصيب وجه العربية على الإجمال من غير أن يتبيّن تفسير ذلك وحُكْمَه في قواعد النحو.

ولكنّه يظلّ مسكونا بالقلق على أن يعرف قواعد اللغة معرفة كافية، ولا يكفيه أن يصيب وجه الصواب، بل يؤرّقه أن يصبح عارفا بوَجْه الوجه في الصواب.

(2)

وحين وَجَدت الجامعةُ الأردنيّة أن الطلبة الوافدين إليها من متخرّجي المرحلة الثانوية يتعثّرون في استعمال اللغة العربية تعثّرا بيّنا، وتظلّ عنهم وجوه أساسية من وجوه المعرفة بالعربية... رَسَمتْ لهم أن يجتازوا امتحان «مستوى». ولكنّه كان امتحانا تقريبيا لا يتعدّى بضع مسائل قدّر الأساتذة انطباعا أنّها تمثّل أبيَنَ ما يعترض الطلبة من وجوه النقص والتعثّر. ثم ألْزَمت الجامعة من يجتاز ذلك الإمتحان أنْ يدرس «مقرّرا» في اللغة العربية. ولكنّ هذا «المقرّر» ظلّ يدور خلال عقْد من السنين على نحو واحد لا يكاد يختلف ؛ إذْ كان يقوم على نصوص مختارة قديمة وحديثة، إذْ تعالَجُ معالجاتٍ متفاوتة على قدْر ما يمكن للأستاذ أن يستخرج منها.

ولعلّ جمهرة الطلبة كانوا يجدون أنّ هذا «المقرّر» الجامعيّ لم يفْترق افتراقا حاسما عمّا كانوا يتعاطونه في درْس النصوص أو المطالعة من المرحلة الثانوية، وأنّ المجاهدة في إطاره كانت كمجاهدة منْ احتوتْه الدّوامة أن ينطلق نحْو أفق النهاية الآمنة ولكنّه وجد أنّه يتخبّط و يراوح حيث هو!

(3)

و يسألك العربيّ من سواء المتعلّمين سؤالا حائرا موازيا لما تقدّم: صفْ لي كتابا في العربية يُقيم لي عمود صُورتها ؛ وتنجلي فيه ملامحها الرئيسية، ويمكن لي به أنْ أُحقق معرفة كافية تسْعفني في استعمال اللغة استعمالا صحيحا على الجملة.

و يتردّد الجواب كالسؤال حائرا لا يَشْفي ولا يكفي ؛ فعلى كلّ كتاب يخطر بالبال اعتراض حاسمٌ يجعله قاصرا عن سدّ هذه الحاجة.

(4)

وإن مناهج الجامعات العربية في بعض وجوهها لتشف عن هذه المشكلة المعلّقة ؛ فدروس النحو فيها على التعيين ما تزال تجاهد أن تستكمل في الطلبة تحصيل النحو بمقدار يكفي لتقويم ألسنتهم وأقلامهم وكأن قراءة النحو في بعض مصادره الأصول أصبحت ستارا خارجيّا للإيحاء بالفرق بين المدرسة والجامعة. وظلّ الطلبة يقصّرون تقصيرا فادحا على المستويين : مستوى تحصيل النحو وهو المطلب العمليّ الأوليّ، ومستوى فقْه النصوص النحوية الأولى وتحليلها والمشاركة في الحوار النظريّ الذي تفضي إليه. وذلك أنّهم، على المستوى الأوّل، لم يبلغوا درجة المعرفة الكافية التي تمكّنهم من استعمال اللغة استعمالا صحيحا، وأخطاؤهم في المسائل الإبتدائية (بلْه مواضيع التفطّن اللطيفة) مشهورة متداولة. ولم يبلغوا، على المستوى الثاني، شيئا إلا استصعاب تلك النصوص والضّيق بتعدّد الآراء (بلْهَ أنْ يُصْبِحوا طرفا ذا مشاركة إيجابية فاعلة في قراءة النصوص والحوار النحويّ).

(5)

ومن الإحتراس الضروريّ أن نقرّر هنا أن هذه الحال من الشعور المستمرّ بالحاجة إلى استكمال المعرفة اللغوية، ليست صِنْوَ تلك الحال «الصحّيّة» من الشعور بأنّ المعرفة لا تتناهى، وأنّ الدارس كلّما أمعن فيها يحسّ بأن أفق الحاجة الى السعي فيها يمتدّ.

ومن الإحتراس الواجب أيضا، أن نقرّر هنا أنّ هذه الحال من الشعور بأنّ العربية منساحة متفلّتة تتعذّر الإحاطة بها، ليستْ موازيةً للملاحظة العتيدة : أن اللغة خلاّقة، وأن الأمثلة المشخّصة لمظاهر تحقُّقها في مواقف الإستعمال لا تتناهى.

(6)

ولا إخال أحدا يماري في أنّ هذه المشكلة ينبغي أن تحلّ بصورة نهائية في المدرسة. وذلك أن الطالب يسْلخ من عمره اثنتي عشرة سنة يتعلّم اللغة العربية في المدرسة ؛ وهو زمان ـ لا ريب ـ كافٍ لتحقيق معرفة لغوية كافية.

(7)

ولكن...

كأنّ خطة تعليم اللغة العربيّة، في وضعها المدرسي الحاضر، ألا تكون هناك خطّة. وذلك أن تعليم اللغة العربيّة، بمناهجه، وكتبه المقرّرة، وممارسات المعلّمين في غرفة الصف، ما يزال متروكا لِمَسار التراكُم العفويّ.

(8)

فليس لمناهج اللغة العربيّة منطلقات متّسقة منظّمة ؛ فهي موادّ وملاحظات متراكمة لا ينتظمها نسقٌ واضح منسجم، وهي لا تنكشف انكشافا ذاتيّا يشفّ عن طبيعةٍ متميّزة خاصّة. إنها أشبه شيء بخليط ائتلافيّ من موادّ تاريخيّةٍ وجغرافية واجتماعية وعلميّة... الخ يصحّ أنْ توصف بكلّ شيء إلا أن تكون مناهج للّغة العربية بالمعنى اللغويّ الذي يتميّز تميّزه الخاصّ.

حتى النحو الذي يُوهِمُ وضْعُه الخاصّ بالإنضباط لا تستوي له في المناهج المدرسيّة ماهيّة منسجمة محدّدة. وهو - لدى الطلبة - أبواب في الفاعل والمفعول به والتمييز والحال... رُكاما مختلطا تائها.

ونظرة عابرةٌ الى منهاج النحو في أحد الصفوف المدرسيّة يفسّر ذلك، فالمناهجُ الموضوعة لا تعرف لنفسها مبدأ مطّردا ثابتا تحكّمه. فهي لا تحتكم، مثلا، الى مبْدأ وظيفيّ في تصنيف القواعد وفقا لقيمتها العمليّة ونسبة شيوعها، وهي لا تنبثق من «نظرية» في التبويبْ معروفة. و بيانا عمّا أريد، أسوق هذه القطعة من منهاج القواعد في الصنف الأوّل الإعدادي المتّبع في مدارس الأردن :

1 - تقسيم الكلمة الى إسم وفعل وحرف.

...

4 - الفاعل

5 - المفعول به

6 ـ نائب الفاعل
7 ـ الإعراب والبناء
...
10 ـ تقسيم الإسم الى مذكّر ومؤنث
...
22 ـ تأنيث الفعل مع الفاعل ونائبه وجوبا وجوازا
23 ـ إفراد الفعل مع الفاعل ونائبه
24 ـ الجملة إسميّة وفعليّة.
...

فكيف يسوغ لدى واضع المنهاج أنْ يُداخِلَ بين مباحث النحو ومباحث الصرف هذه المداخلة (إقحام تقسيم الإسم الى مذكّر ومؤنث وغير ذلك من مباحث الصرف في سياقه مباحث نحوية إعرابية لا وجْه واضحا للعلاقة بينها يفسّر التتابع في الترتيب) ؟ وكيف يسوغ لديه أن يفصل بين الفاعل ونائبه بذكر المفعول به (ومقتضى الإتساق أن تميّز مباحث المرفوعات عن مباحث المنصوبات) ؛ و يكف يسُوغُ له أن يفصل بين مبحث الفاعل ونائبه ومبحثين متّصلين بذلك اتّصالا عضويا هما : تأنيث الفعل مع الفاعل ونائبه جوازا ووجوبا، وإفراد الفعل مع الفاعل ونائبه، فإذا كان يقصد بذلك أن يفصل أحكام التركيب عن أحكام الإعراب (وهو ملْحَظ غير قائم في خطة إيراد الأبواب من المنهاج) فلماذا يقدّم مبحثا جزئيا في تركيب الجملة الفعلية (تأنيث الفعل... وإفراده...) على مبحث كلّي هو أصله وإطاره، وهو تقسيم الجملة ألى إسمية وفعليّة ؟... الخ

(9)

وليس لكتب اللغة العربيّة، التي توضع بطبيعة الحال في إطار تلك المناهج، بنيان متسلسل مُحْكم متكامل. ولعلّه قد وقر في نفوس معلّمي العربية، على مدى بضعة العقود الماضية في جنوبي بلاد الشام، أن التلاميذ كانوا يبلغون مستوى معيّنا محسوبا في معرفة القراءة والكتابة بعد الصف الأول الإبتدائي مباشرة. ذلك أن بنية

كتاب الصف الأول - بفضل ظاهرة الحصْر المحكم المستوعب للصور التي تأتي عليها حروف الهجاء في تجربة خليل السطاكيني - كانت بنية ذات خطّة متدرجة محسوبة متوافية بإحكام. ولكنّ المتعلّمين والمؤلفين كانوا بحاجة الى أن ينتظروا بعد الصف الأول سنتين أو أكثر ليتبيّنوا معالم مستوى عامّ مختلف ؛ ذلك أن بنية الكتب ومحتواها كان يعوم و يضيع. و يظلّ المعلّم ينتظر تقدّم الطالب في السنّ، وارتقاء مستواه بعوامل النموّ الخارجيّة لتسعفه في تطوير مستواه اللغوي ولم يكن المعلّم ولا المؤلف يعرفان حدّا ولو تقريبيّا بين الصف الثاني والصف الثالث، أو بين الصف الثالث والصف الرابع، على مستوى البنية اللغوية لكاتب كلّ صف. ولو أن معلّما جعل كتاب الصف السادس في موضع كتاب الصف الخامس لما تأثّر سير خطّة التعليم بما يشعر أن قد عرض خللٌ أو اضطراب.

بل ينتظر المعلّمون وأولياء الأمور، في العادة، أن يمرّ الزمان الى نهاية المرحلة الإعدادية لتهيّأ للطلاّب، من خلال موادّ ونصوص متنوّعة قرأوها، ومسائل تدرّبوا على كتابتها، وقواعد متفرّقة درسوها، وعوامل أخرى من التعرّض للغة في الحياة العامّة، معرفة ما باللغة العربية.

ذلك أن الطالب حين يبلغ هذه المرحلة يصبح، للنظرة العجْلى السطحية، قادرا على أن يقرأ قراءة ما، وأن يكتب كتابة ما، وأن يفهم ما يسمع بالفصحى على نحْو ما... الخ

ثم يمضي الأمر في المرحلة الثانوية على مثل هذا النحو لا يفترق عنه افتراقا كيفيّا بيّنا.

(10)

وليس لممارسات المعلّمين نهجٌ علميّ واضح منظّم ؛ فالذين رَسَموا للمعلّمين أساليب تعليم اللغة العربية (أو الطرق الخاصّة في تدريسها على ما يختار بعض الناس أن يعبّروا به)، قد اعتمدوا في المقام الأول الغالب على ما أتيح لهم من مُعطيات مستفادة من أصول التربية وعلم النفس. غير أن عنصرا رئيسا من عناصر القول في هذه

المسألة ظلّ غائبا، ولم يتوفّر أحد، فيمن أعرف، على البيان عنه والكشف عمّا يكون له من آثار في توجيه المؤلفين، مؤلّفي الكتب المدرسية ومعلّميها. والعنصر الذي أعنيه، هنا، هو اللغة نفسها، بطبيعتها الخاصّة، ونظامها الذاتيّ، وأشكال تحقّقها في مواقف الإستعمال، والمسلّمات في طريقة اكتسابها، ونظريات درسها ؛ ذلك أن النظر في طبيعة الموضوع لا يقلّ أهميّة عن النظر في طبيعة المتعلّم عند أية محاولة لتشكيل طريقة في تعليمه.

ولم يكن المعلّم، وهو يعالج تعليم اللغة من خلال تلك المناهج والكتب القائمة على الإختلاط والتراكم، ليصدر، على مستوى الموضوع، صدورا لغويا منظّما محسوبا. بل أصبحت صورة معلّم اللغة العربية صورة معلّم غير متخصص. ولعلّ كثيرا ممّن ينتحلون مهنة التعليم لم يكونوا يجدون صعوبة ولا حرجا في أن يتولّوا تدريس اللغة العربيّة. ذلك أن معلّم اللغة العربية لا يتميّز بأنّه يتناول مادّة منضبطة بأصول لا يجترئ عليها إلا من وَعَى علْم ذلك كلّه.

منْ منّا - معلّمي اللغة العربية - يذهب الى صفّه وهو يعرف على وجه التحديد - المطلق أو شبه المطلق - ما الذي يقصد أنْ يبنيه في لغة التلاميذ ؟ من منّا - معلّمي اللغة العربيّة - يعرف، مثلا، على وجه التحديد شبه المطلق، كم كلمةً جديدة يضيف كتاب الصف السادس الإبتدائي الى معجم الطالب ؟ منْ منّا يعرف، مثلا، في أيّ صف وفي أيّ درس من دروس ذلك الصفّ سيدرّب تلاميذه على الأداء الجهريّ المعبّر الأسلوب الإستفهام الإنكاريّ ؟ منْ منّا يعرف، مثلا، في أي صف وفي أيّ درس من دروس ذلك الصفّ سيدرّب تلاميذه على ترتيب عناصر موضوع إنشائي معيّن ترتيبا متسلسلا منطقيّا ؟

الخ...

(11)

وكأنّ الذين عملوا في وضْع مناهج اللغة العربيّة، وتأليف كتبها، ورسْم طرق تدريسها، كانوا يصدرون عن تصوّرات وتآليف سبقتهمْ، ثم يأخذون ببعض المعطيات

التربوية والنفسية ولكنّهم يُغْفِلون «بنية اللغة» وتضيع ملامحها، ولا تعود عناصرها متعيّنة معلومة تسير وفْق خطّة مقدّرة محسوبة، ولا يجري تعليمها على أصْل متّسق.

(12)

و يتفاعل هذا الوضع القلق الإنطباعيّ التراكميّ ليفرز ظاهرة فاجعة :

أنّ الطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ : إنما يُجَمْجِمُ بأصوات متعثّرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبّرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامّة، لا يحبّ القراءة.

والطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب ؛ فهو كثيرا الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، و يستعمل الألفاظ استعمالا قلقا.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع ؛ ذلك أنّه لا يحسن الإستماع ابتداء، فإذا أظْهَرَ الإستماع تبيّنَ أنّه لا يُحْسِن استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع الى محاضرة فلا يتمكّن من استصفاء الموضوع الذي تدور عليه في تلخيص آنيّ بارع دالّ، أو تجده منكبّا على نسْخ ما يسْمع حسْبُ !

(13)

وأخشى أن يكون وقَع في مقدّماتي هذه مثْلُ الذي آخذه على تعليم اللغة العربيّة من الإختلاط والتراكم وغياب النسق، وإذن تكون مقالتي هذه دليلا ذاتيّا على الموضوع الذي تتصدّى له. ولا ضيْر ؛ لأن مُطْلق التصريح بهذا الوعي الذاتيّ خطوة نحو تجاوز هذا الوضْع.

ولا عجب ؛ فإنّ هذه الحال لا تقتصر على الجانب التعليميّ من العربيّة ؛ إذ إنّها تعيش هذه الحال على المستوى العامّ، مستوى الوجود اللغوي في العالم العربيّ الحديث.

و ينـام النـاس فـي العـالم العربيّ، منذ بضعة عقود من هذا القرن على حلْم ورديّ لذيذ أغراهم به بعْضُ اللغويين والمؤسسات اللغوية.

فقد روّج بعضُ اللغويين والعاملين في المجامع والمؤسسات اللغوية للفكرة القائلة بأن الغلبة المطلقة للفصحى على العامية آتية لا ريب فيها. واستأنس هؤلاء على دعواهم بما يلاحظون من انتشار التعليم وامتدادات الفصحى في الإستعمال اللغوي الجاري.

وقد طال الزمان على هذا الحلم، وإخال أنّ جيلا من الباحثين الذين نجموا في العقد الأخير قد بدأ يحسّ بهذا الحلم كأنّه الكابوس ويحاول أن يستيقظ و يتحرّر من الحذر الذي يلفّه به.

وذلك أنّ هذا الجيل من الباحثين يرى أمرَ اللغة لا يجوز أن يترك ـ على بركة الله ـ وأنّ الحكم في أمور اللغة لا يحتمل التعميمات المنفلتة المفتوحة، وأن الظاهرة اللغوية تنضبط بنواميس و ينتظمها علْمٌ بأصول مُحْكَمَة.

وهكذا فإنّ هذا الأمر، أمْر التحوّل من العاميّة الى الفصحى، لا يجوز أن يُتْرك ـ على التساهيل ـ، بل ينبغي أن يحْسب حسابا دقيقا، وأن يخطّط له تخطيطا محكما.

فنحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، و بأيّة نسبة يتغلغل المعجم الفصيح في اللهجات العاميّة، ولا نعلم لأحد خطّة محكمة موضوعة في هذه السبيل.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، و بأيّة نسبة يتحوّل تركيب خطة محكمة موضوعة في هذه السبيل.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، و بأيّة نسبة انحسرت وجوه استعمال العامية في حياتنا اليومية، وإذاعتنا العربيّة، ومسلسلات التلفزة.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أي حدّ، و بأيِّ نسبة يتقبّل الناس استعمال الفصحى في مواقف الحديث اليوميّ من غير همز أو لمْز... الخ.

إن الخروج من ضباب الإنطباع الى أفق التحقيق، والنفاذ من الحُلم الى العلم في هذه المسائل ونظائرها هو إحدى الغايات العليا التي ينبغي أن يَنْهَدَ لها القائمون برسالة العربية هذه الأيام.

أما المشروع الذي أتقدّم به لتجاوز هذا الوضع، على المستوى التربوي، فيمثّل طموحا مفعما بالأمل في أن ننتقل بتدريس اللغة العربية من فرْط التراكم الى ضبْط العلْم. وهو يصدر صدورا «لسانيّا» خالصا ؛ إذْ ينطلق من طبيعة الموضوع ؛ طبيعة اللغة، في تحديد محتوى المنهاج والكتاب، ورسْم طريقة التدريس. و يتمثّل المشروع عند هذا الحدّ الإستطلاعي المقترح في تطبيق هذا المنطلق «اللسانيّ» على مستويات ثلاثة :

(16)

مستوى موضوعيّ

لضبْط صورة العربيّة في عمل منهجيّ يستصفي القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات الدلالية والأنحاء الأسلوبية والإعتبارات السياقية التي إنْ جرى عليها المتعلّم أنشأ كلاما فصيحا لا تُخالطُه أوضاع أصبحت تصنّف في العامية، أو أصبحت مهجورة لا تكاد تجري في الإستعمال.

و يقوم هذا العمل ابتداء على فرْز عيّنة ممثّلة للإستعمال الجاري في العربية قديما وحديثا، وترتيب القواعد المستخرجة بالفرز على وفق درجة تواترها.

وإذن تصبح بنية اللغة العربيّة على وفْق حاجة الإستعمال بيّنة، وتصبح قواعدها، على مستوى التحليل اللسانيّ، محسوبة حسابا محدّدا.

(17)

وأوّل الدواعي الى هذا الفرز أن غياب الإنسجام على مستوى طبيعة الموضوع في محتوى المنهاج المدرسيّ كان نتيجة لوضع العربيّة نفسها.

وعلى رغم الجهود العريضة في درس العربيّة وتفسير ظواهرها، وعلى رغم

امتداد تراثها في الزمان والمكان، بل لعلّه بسبب من ذلك أن غدت صورة العربيّة عائمة تقريبية تتعدّد مظاهرها (1) وتجلّياتها بصورة محيّرة تتراوح بين معلّقة طرفة، وسور القرآن، ومقامات البديع، وافتتاحيات الصحافة، وقصائد الشعر الحديث، وبيانات المؤتمرات السياسية الخ، تلتقي، في بنيتها اللغوية، على قدر مشترك لا نعرفه على التعيين، وتفترق في مسائل كثيرة لم نفرزها على التحقيق.

ولعلّ كثيرا من الباحثين ما يزالون يطرحون على أنفسهم سؤالا بعيدا قريبا، عسيرا يسيرا، عن الفصحى : ما هي، فلا يجدون بين أيديهم حدودا واضحة تعيّن لهم ماهيّة الفصحى مفهومها المطلق.

ونحن، لا شكّ، نعرف الفصحى معرفة تلقائية تقريبيّة ؛ فلعلّ كثيرا من صور الإستعمال الجاري في الشعر والقصّة والمسرح والصحافة والتآليف المعاصرة تجري على مقتضى نظام العربيّة الفصحى. بل نحن نلاحظ أن أحد أبناء العربيّة، ممّن لُغته الأمّ إحدى اللهجات المحكيّة، يستطيع، من خلال تعرّضه لبضع عشرات من نصوص العربيّة الفصحى في القرآن والشعر والعبارة عن المسائل الثقافية والعامّة، أن يتبيّن الفصحى على وجه انطباعيّ، فهو، مثلا، يميّز الفصيح من العاميّ فيما يسمع.

ولكنّ السؤال عن الفصحى : ما هي، يبقى قائما على المستوى النظريّ ولذا فنحن لا نعرف على قريب من التحديد النظريّ أين تنتهي الفصحى وتبدأ العاميّة.

(18)

فإذا ميّزنا مستوى النحو من بناء اللغة العربيّة وجدناه مستويات متعدّدة تفضي به الى وجوه من التشعّب.

وذلك أنّ النحو قد أقيم على لهجات متعدّدة كانت تسود في مواطن من

---

(1) يختلف تعدّد المظاهر هنا في تشعّبها مع العوامل الزمانية والمكانية عن تعدّد أمثلة الإستعمال الجارية وفق قواعد محدودة في نطاق نظام لغويّ واحد، وهي ظاهرة قائمة في كلّ لغة. إذ تكون القواعد محدودة متناهية، والأمثلة المصوغة وفقا لها غير محدودة ولا متناهية.

الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده. وتبع الإتجاة الى توحيد القبائل في كيان سياسيّ واحد اتجاهٌ الى توحيد لهجاتها في كيان لغويّ واحد.

وهكذا انتظم «المثالُ» اللغويّ، الذي أفْرَغَ النحويون الوُسْعَ كلّه في رَسمه، لهجات متعدّدةً. وفسحوا في ذلك «المثال» مجالا للسمات الخاصّة التي كانت تنفرد بها كلٌّ لهجة.

وهذه مسألة مقرّرة في تاريخ العربيّة، مع ذلك فلا بأس من إثبات شاهدين متقادمين :

أوّلهما ما ذكره الفارابي في كتاب الحروف، ونقله عن السيوطي متوسّعا فيه في كتاب الإقتراح. سرد الفارابيّ ثبتا من القبائل هي : قيس وتميم وأسد وطيّء ثم هذيل، وعقّب بأنّ «هؤلاء هم معظم من نُقِل عنه لسان العرب». وهؤلاء قبائل كانت متباعدة في الدار، متمايزة في اللهجة، وكلّها أُخِذ عنه، بل أُخِذ عن غيرها فيما تُفْهم عبارة الفارابي.

وثانيهما ما عَقَ ابن جنيّ في «الخصائص» من ذلك الباب الموسوم «اختلاف اللغات وكلّها حجّة». يقول ابن جنيّ في فواتح ذلك الباب وقد ألمَعَ الى لغة التميميين في ترْكِ إعمال (ما)، والى لغة الحجازيين في إعمالها : «وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من زميلتها. لكنّ غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقويها على أختها».

وجَدَ النحويون لكثير من المواضع في البناء الذي أقاموه، لكلّ موضع أكثر من وجه، وجوها وردتْ عليهم من اللهجات المختلفة، فرتّبوا هذه الوجوه في منازل تتفاوت في درجة الإعتبار، ولكنّها جميعا مؤهّلة للقبول. وقد يقْوى أحَدُ الوجوه الى مستوى الغلبة المطلقة في مقاييس الإستعمال والمألوف في السماع، ولكن يبقى لسائر الوجوه مكانٌ على المستوى التاريخيّ النظريّ يتعلّق به منْ يشاء توسّعا أو مماحكة.

ولعلّ الطريقة التي أورد بها الأشموني حكم الوقف على الإسم المنوّن أن

تكون من خير الأمثلة بيانا عن هذه القضيّة. يقول الأشموني : «واعلم أنّ في الوقف على المنوّن ثلاث لغات، الأولى - وهي الفصحى - أن يوقَف عليه بإبدال تنوينه ألِفا إنْ كان بعدَ فتحة، وبحذفه إنْ كان بعد ضمّه وكسره بلا بدل، تقول : رأيت زيدا، وهذا زيْدْ، ومررت بزيْدْ. والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبَهَا المصنّف الى ربيعة، والثالثة أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمّة، وياءً بعد الكسرة، ونسبها المصنّف الى الأزد» وليس هذا المقام بمتّسع الإستقصاء الوجوه المتأديّة الينا من اختلاف اللهجات.

وهذا العامل الذي أسلفت عامل مكانيّ في المقام الأوّل، إذ هو يرتدّ الى أنّ العربية استوعبت نظما لغويّة (لهجات) متغايرة سادت في بيئات مكانيّة متعدّدة.

ولكنّ بناء العربيّة قام على اعتبار آخر زمانيّ. فالنصوص التي خُرّجتْ باستقرائها قواعد العربيّة تستغرق ثلاثة قرون ونيّفا، فيما ذكرنا قبلا، وتلك فترة طويلة في حياة لغة تتناقلُ شفاها. ويستقيم لنا أن نفترض أنّها اتسعت لمراحل من التطوّر جرت على الظواهر النحويّة في العربية. وقد أسلم تحكيم هذا الإعتبار الزمانيّ الى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وجه يمثّل الطور السابق، وآخر يمثّل الطور اللاحق. وهذه الوجوه المترتّبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار وجوه عربيّة لا سبيل الى ردّها، وهي عامل رئيس من عوامل التشعيب في قواعد العربيّة.

فقد سجّل النحويون، مثلا، على هذا الصعيد، ظاهرة الحذف والإيصال ؛ إذ لاحظوا أنّ الفعل اللازم يتعدّى بالحرف وأنّ الحرف يُحْذَفُ أحيانا فينتصب المجرور على نزْع الخافض، وهي مرحلة بين اللزوم والتعدّي فإنّه لم يكن الفعل يلبث أن ينتقل الى التعدّي، ولم يكن الإسم المنتصب بنزع الخافض يلبث أن يصبح مفعولا به صريحا.

ومن أمثلة هذه الظاهرة : شَكَرَ ونَصَحَ. فقد كان الغالب عليهما في طورهما الأوّل، على ما لاحظوا، أن يكونا لازمين يتعدّيان بالحرف، فلا نكاد نقول إلا : شكرت له، ونصحت له. وفي القرآن : (أن اشكر لي) و(أن اشكر لله) و(نصحت لكم). ولكنّ هذين الفعلين شهدا انتقالا الى التعدّي في بداياتٍ من إسقاط الحرف معهما، فأصبحنا نجد على قلّةٍ، مثْلَ :

سأشكر عمْرا إنْ تراخت منيّتي   أيادي لم تمننْ وإن جلّت

وتعاصر الطّوْران وتمخّض عنهما وجْهان في استعمال ذيْنك الفعلين وأضرابهما.

ولاحظوا أيضا أنّ الفعل ينتقل من التعدّي الى اللزوم. وأنت إذا أردت أن تقتصر من الفعل على الدلالة على الحدث لم تعبأْ أن تذكر له مفعولا. فأنت تقول مثلا : أخي يدرّس الفلسفة، أو : أخي يتعلّم الطبّ، وتقول في سياق آخر : أخي يدرّس و يتعلّم (من غير أن تذكر المفعول) لأن قصدك الى تسجيل الأحداث المستفادة من الأفعال حسب.

لقد انتهت مثلُ هذه الإتجاهات في استعمال الأفعال الى الإزدواج في استعمال بعض الأفعال لازمة ومتعدّية. وصرْنا نجد من أمثلة ذلك : وقف، وجاء... الخ.

ووجوهُ الإزدواج التي نجمت من خلال هذا العامل كثيرة مستفيضة لا مسوّغ لا ستقصائها هنا.

و ينضاف الى العاملين المتقدّمين عاملٌ ثالث، وهو عامل منهجيّ ترتّب على اختلاف طرائق النظرالتي اصطنعها النحو يون. فقد كانت المادّة اللغو ية التي وردت عليهم أو وردوا عليها واحدة أو تكاد، ولكن استقراءهم إيّاها في سبيل من رصْد الظواهر المطّردة فيها، واستخراج الأحكام (القواعد) التي تجري عليها كان يتفاوت، وخاصّة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها.

وردت عليهم، مثلا، جملة (ليس في تراكيب كهذه :

ليسوا سواء
لسْت مُرْسلا
ولا تقْفُ ماليس لك به علْم

فلاحظوا أنّ (ليس) تدخل على الجملة الإسميّة فتنفي إسناد الخبر الى المبتدأ

وترفع الإسم وتنصب الخبر.

فلما ورد عليهم قول العرب : ليس خلق الله مثله، اختلفوا في تفسيرها، فوَقَف قوم عند ظاهرة التركيب فرأوا أن (ليس) هنا تسْتعْمل استعمالَ (ما) وتدخل على الفعل فجعلوا (ليس) أداة نفي وحسب. ورأوا أنها لا تعْملُ، في مثل هذا التركيب، عَمَلاً إعرابيّا. وتجاوز آخرون، وعلى رأسهم سيبو يه، هذا الظاهر القليل المغاير للظاهرة الغالبة فتأوّلوه إليها متمسّكين بأنّ (ليس) في هذه الجملة جار ية على نسَقِها المعتاد. وأنّها داخلة عن جملة إسمية، وأنّها عاملة، وقدّروا لذلك أنّ اسمها ضمير شأن محذوف، وأن الجملة فعليّة بعده خبرُه.

ووردت عليهم (حتى) استعمالاتها، ووجدوا أنّ (حتّى) تدخل على الإسم فتجرّه في مثل : سلام هي حتى مطلع الفجر. و بدا لهم من وجوه أخرى أن هناك حروفا مختصّة، بعضها يختصّ بالدخول على الأسماء كحروف الجرّ، و بعضها يختصّ بالدخول على الأفعال كحروف الجزم، فوصلوا بين الإختصاص والعمل (عمل حروف الجرّ الجرَّ في الإسم، وعمل حروف الجزم الجزمَ في الفعل)، وجعلوا ذلك أصْلا ومقياسا.

فلمّا وردَ عليهم مثْلُ هذه الجملة : انتظرني حتى تطلع الشمس. ووجدوا (حتى) تدخل في الظواهر على فِعْلٍ... اختلفوا، فوقف الكوفيّون عند ظاهر التركيب وذهبوا الى أنّ الفعل منصوب بحتّى، وانضافت (حتى) عندهم الى حروف النصب. أما البصريّون فعمدوا الى تأو يل هذه الجملة وفْقا لمبدأ الإختصاص والعمل فرأوا أنّ الفعل بعد حتى منصوب بأنْ مضمرة، تكون هي والفعل مؤوّلة بمصدر (طلوع) و يكون المصدر في محلّ جرّ بحتّى، وهكذا تطرّد القاعدة في (حتّى)، وتبقى (حتّى) وفق ما رأوا لها، مختصّة.

والسُّبُل التي أفْضى إليها الخلاف بين النحو يين، على هذا الصعيد، متشعّبة متداولة.

و يصبح متعذّرا أن نتبيّن في جسم النحو ملامحه الأساسيّة وهيْكله الرئيس ؛

لما لحقه من اختلاف اللهجات، والأطوار، وآثارا النظرية على مدى القرون.

وما يزال درْسُ العربية وتعلّمها يقوم على عيّنة عشوائيّة من قواعدها تؤدي الى معرفة تقريبيّة منقوصة مختلفٍ على كثير من عناصرها.

وما نزال نسوّي، في تعليم النحو، بين قاعدة قد لا تعرض في الإستعمال مرّة في الكتاب الكامل، وقاعدة ذات دوران في كلّ صفحة بل في كلّ سطر.

إننا على مستوى النحو بحاجة الى فرز يميّز القواعد التي تصف ظواهر في مادّة اللغة حسب، و ينفي العلل والتأويلات والخلافات، ثم يقتصر من تلك القواعد على القواعد التي أجْمع عليها النحويون، بل يقتصر من القواعد المشتركة بين النحويين على تلك القواعد التي كُتِبَ لها دورانٌ في الإستعمال كبير، وحياةٌ في الإستعمال متّصلة. فإذا فَعَلنا فسنجد أن النحو قد اختُزل بين أيدينا الى العشْر وسيجد كلّ من يقرأ هذا النحو أنّه يقرأ شيئا له انعكاس وظيفيّ قريب يقرأ، وفيما يسمع، وفيما يحتاج أن يعبّر به.

وقد عمل (1) كاتب هذه السطور في درْس باب الإستثناء من النحو العربي في هذي هذا التوجيه وتحقّق من هذه النسبة في إمكان اختصار النحو العربيّ كما وجد أن اختصار النحو بالتقديرات الإنطباعية في مثل «تحرير النحو العربي مع التيسير الذي اقرّه مجمع اللغة العربيّة في القاهرة» يفارقُ اختصاره بمثل هذا المنهج في الفرْز وإعادة استقراء النصوص، مفارقة حاسمة.

فإذا ميزنا مستوى المعجم وجدنا معجما خصبا في إطاره التاريخيّ. ووجدناه يتنيّد ألفاظا كثيرة بعضها كانت مشتركة على مدى اللغة كلّها، و بعضُها من الغريب الذي لم يكن معروفا في أكثر من لهجة محدودة. ولكن الألفاظ اتّسعت ولم تتطوّر المعاجم لاستيعابها. وهُجرتْ بعض الألفاظ وولدت ألفاظ جديدة. ونحن الآن لا نعرف معجم العربيّة على التحديد. لا نعرف ما المفردات الأساسية في العربيّة التي

(1) في بحث عنوانه : النحو العربيّ بين النظرية والإستعمال : مثل من باب الإستثناء، نشر في مجلة (دراسات - العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية المجلّد السادس، العدد الثاني، كانون الأول 1979.

يحتاج إليها من يريد قراءة التراث الفصيح ونصوص العربيّة في الإستعمال الجاري قديما وحديثا. ولا نعرف ما المفردات التي تدور دورانا رئيسا في القرآن والحديث والشعر الجاهلي والإسلامي والأمويّ والعباسيّ ولغة التأليف في الفكر والحضارة قديما، وما المفردات الأساسية التي استمرّت في الحياة بعد ذلك كلّه، وما المفردات التي استحدِثتْ وأصبح لها دوران واسع وأصبحت الحاجة الى معرفتها أساسيّة ذات أولويّة.

وإذا صحّ أن في العربيّة 412 305 12 لفظة وأنّ المثقّف العربي المعاصر لا يكاد معجمه في الكتابة والتأليف والكلام يتجاوز 6000 لفظة...(1) أصبح تحديد هذا المعجم ذا جدوى بيّنة في اختصار الوقت وتكاليف الجهد في التعليم.

(20)

فإذا تمّ لنا فرز عيّنة ممثّلة للإستعمال الجاري في العربية على المستويات: الصوتي والصرفيّ والنحويّ والمعجميّ والأسلوبيّ جميعا، أمْكن لنا أن نسوّي للعربيّة صورة رشيقة، محدّدة الملامح، متدرّجة العناصر وفقا لنسبة دورانها في الإستعمال، ووفقا لمقاصدنا العلمية من درس العربية وتدريسها. وإذن لوجد أبناء العربيّة، ومن يسعون في تعلّمها كتابا رشيقا قاصدا، يُوْضع في هذي ذلك، يبلّغهم الغاية العمليّة المحوريّة من درْس اللغة بلا فضول ولا التفاف.

وإذا استوت المادّة بين أيدينا على هذه الصورة، وامتازت في ملامحها عناصِرُ كلّ مستوى أمْكن لنا أن نقيم كلّ مستوى نسقا يوفّق بين منطقه الداخليّ الخاصّ في «النظر»، ودرجة تواتر قواعده وظواهره في الإستعمال.

وبهذا يعرف للموضوع حقيقته بالتحديد، ونميّز فيه عناصره الذاتيّة، ونستطيع أن نعالجه معالجة محدّدة واضحة متدرّجة.

وهكذا نستطيع أن نعرف، مثلا، مسألة إثبات الألف بعد واو الجماعة: متى تَعْرِض، وأين تعرِض (في سياق تعليمِ الطالب الكتابة).

---

(1) حسن ظاظا: كلام العرب ص 119

ونستطيع أن نعرف نفْي الفعل في المستقبل : متى يعرض، وأين يعرض (في سياق تعليم الطالب نظام الإعراب ونظام التركيب الجمليّ).

ونستطيع أن نعرف نفْي الفعل في المستقبل : متى يعرض، وأين يعرض (في سياق تعليم الطالب نظام الإعراب ونظامَ التركيب الجمليّ).

ونستطيع أن نعرف أسماء نبات البيئة العربيّة : متى تعرض، وأين تعرض (في سياق تنمية معجم الطالب).

ونستطيع أن نعرف مسألة تبليغ الحدّ الأقصى من المعنى بالحدّ الأدنى من اللفظ : متى تعرض (في سياق تدريس الطالب الأنحاء الأسلوبية).

وبمثل هذا يكون مستوى الموضوع في تدريس العربيّة مستقرّا منضبطا، وتصبح طريق السير في تدريسها بيّنة المعالم، متتابعة المراحل تُفْضي بنا الى غاياتنا بلا نكُوص.

فإذا اعترضنا بعد ذلك ثغرةٌ في معرفة الطالب باللغة على هذا المستوى الموضوعيّ، أمْكن لنا أن نعيّن موْضِعها، وأن نحدّد ملابسات المسؤولية عنها، وأن نرسم نهْج معالجتها وتلافيها.

(22)
ومستوى وظيفيّ

نميّز فيه أوْجُهَ استعمالنا للّغة وتحلّياتها الوظيفيّة، وهي القراءة الجهرية، والقراءة الصامتة، والإستماع، والتعبير الشفوي، والتعبير الكتابيّ.

ثم نحلّل هذه الوظائف الى عناصرها البسيطة بالتفصيل، أيضا ؛ لكي نضمن لمعالجتها أنْ تكون محدّدة متدرّجة متكاملة، ولكي نتجاوز تلك التعميمات العائمة المتكرّرة عند القول في الأهداف من هذه المهارات، مثْل التعميم : أن يصبح الطالب قادرا على القراءة الجهريّة المعبّرة، والتعميم : أن يصبح الطالب قادرا على القراءة

الصامتة مع السرعة والفهم... الخ. التعميمات التي يُعْلنها المعلّمون في فواتح مذكراتهم، ولا يملّون إعلانها على هذه الصورة التقديرية الشاملة، ثم تكون ثمرتُها في الطلبة قبض الرّيح.

وإذن يتعيّن علينا أن نميّز ضمن كلّ واحدة من هذه الوظائف خطوات محدّدة متدرّجة متكاملة تفصيلية تؤدّي الى القيام بها قياما صحيحا في نهاية الأمر.

وتصبح القراءة الصامتة، مثلا، بابا وظيفيّا وعنوانا متداولا وتكون لها دروس في الكتاب ينتظمها هذا العنوان. ثم يكون لها تحت هذا العنوان الرئيس عناوين فرعيّة، مثل :

- وضْع عنوان دالّ على موضوع النصّ
- استخراج الأفكار التفصيلية التي يأتلِف منها موضوع النصّ
- تحرّي فكرة محدّدة في نصّ كامل، على وجْه الفرْز والبحث.
- تمييز استجابة ذاتيّة للنصّ (من قبل القارئ).
- السرعة في القراءة.
- ... الخ

و يكون العنوان على مثل النحو مدار الدرْس ابتداءً. يُخْتار له من النصوص ما يهيّئ لمعالجته وتدريب الطلاّب عليه تدريبا خاصّا قاصدا في إطار التعرّض الكلّي للّغة من خلال النصّ.

و يصبح التعبير الكتابيّ، كذلك، بابا وظيفيا مقرّرا له منهج مقدّر مرسوم، ينتظم فروعا أو فصولا يُعالج كلّ منها في ردس مخصوص. وتغدو مثلُ هذه العناوين التالية دروسا في كتاب اللغة الذي يتعاطاه الناشئة :

- تمييز الأفكار المترابطة
- تمييز الكلّي من الجزئيّ
- التسلسل
- وضع الألفاظ مواضِعها

ـ إحْكام الإستشهاد بالمأثور
... الخ.

و يُتّخذ لكلّ درس من الموادّ والتدريبات اللغوية ما يمكّن للطلبة أن يتمثّلون تمثّلا، وأن يحكموه إحكام.

ففي درس «تمييز الأفكار المترابطة» مثلا قد يؤتى بموضوع كلّي، ثم توضع تحته عشرة عناصر ؛ بعضُها ينبثق منه، وبعضها غريب عنه ليس منه بسبب. و يعمل الطلبة في فرْز العناصر ذات العلاقة بالموضوع عن العناصر غير ذات العلاقة. وربّما جيء بغيْر موضوع للتدريب على هذه المسألة... التي هي لبنة في ركْن الإنشاء والتعبير.

وهذا مثال حسب ؛ لكنّ القصد النهائي هو ألاّ يُترك أمرُ التعبير ليكون محصّلة تلقائية تتشكّل لدى الطلبة بالتراكم العفويّ لشروطها وأدواتها دون تخطيط منهجيّ مقدّر.

(23)

وإذن تصبح القراءة الصامتة والقراءة الجهرية والإستماع والتعبير الكتابيّ والتعبير الشفوي كلٌّ منها علمٌ بعناصر محدّدة متدرّجة متكاملة ؛ فيصبح معلوما، مثلا، متى يعْرض للطالب (في سياق تدريس القراءة الجهريّة) التدريب على أداء أسلوب التعجّب أداء متميّزا دالاّ، ومتى يعرض له (في سياق تدريس القراءة الصامتة) التدريب على استخلاص ما بين السطور، ومتى يعرض له (في سياق تدريس التعبير) التدريب على ترتيب عناصر موضوع معيّن ترتيبا متسلسلا منطقيّا، ومتى يعرض له (في سياق تدريس الإستماع) التدريب على تمييز الأفكار الرئيسة... الخ.

فإذا اعترضنا بعد ذلك ثغرة في استعمال الطالب للّغة في معرض وظيفيّ، أمْكن لنا أن نعيّن موْضعها من حلقات هذه السلسة، وأن نتبيّن أصل العلّة ونهج المعالجة.

(24)

ومستوى الطريقة
في التأليف والتعليم

وهو يستمدّ من مقولتين لسانيّتين :

أولاهما : وحدة الشكل والمضمون.

وذلك أننا إذا نظرنا في العناصر الذاتيّة التي يتشكّل منها النظام اللغوي و يتحقّق فيْ واقع الإستعمال ميّزنا، للخاطر الأوّل، عنصرين رئيسين هما : الشكل والمضمون (يتبيّن ذلك بالنظر في أيّ نموذج لغويّ : آيات من القرآن، أو قصيدة، أو خطبة أو رسالة...الخ).

وهذا العنصران، وإنْ لزمَ تمييزهما وتحليلهما الى بسائطهما لغايات الدرس النظريّ والضبط المنهجيّ، لا يمكن لأحدهما أن يقوم بغير الآخر في الواقع الطبيعيّ لاستعمال اللغة ؛ ذلك أنّ بينهما علاقة عضوية أو علاقة قائمة على التحقّق الجدليّ. فاللغة ليست رموزا مكتوبة وحسب، وهي ليست نسقا صوتيا وحسب، كما أنّها ليست معاني أثيرية أو مضامين مجرّدة مطلقة قائمة بذاتها.

إنّ اعتبار هذه المسألة، مسألة العلاقة العضوية بين الشكل والمضمون، يوجّهنا الى وجوب حضور هذين العنصرين معا في كلّ موقف من مواقف تعليم اللغة والتأليف فيها. وإلا بطل أن يكون الموقف لغويا، و بطل أن يكون إطارا طبيعيّا لتحصيل اللغة واكتسابها.

ولعلّ أحد أبرز المظاهر السلبيّة التي تهتزّ بها صورة التحصيل اللغوي لدى الطالب العربيّ يتمثّل في فصل ذينك العنصرين.

وكأنه لم يعدْ مستهجنا، نتيجة ذلك الفصل، أن يتّخذ المؤلّفون والمعلّمون مادّة لغوية قائمة على ملاحظة الشكل فقط بإغفال للمضمون، صارخ مرفوض.

ومن أمثلة ذلك، في المؤلّفين، أن أحدهم، وهو يريد أن يدرّب التلميذ على ملاحظة حكم العدد من 3 ـ 10 مع معدودة (وهو حكم يقوم على المخالفة في الجنس، كما هو معلوم)، يضع للتلاميذ هذه الجملة : أكلت... أرغفة، طالبا من التلميذ أن يملأ الفراغ بعدد يلاحِظُ فيه ذلك الحكم.

ومن المحقّق أن المؤلف يتوقّع من التلميذ أن يقول : أكلت تسعة أرغفة، مثلا، وأنه ين ينكر عليه ذلك، بقطع النظر عن الدلالة التي تستلزمها الجملة عندئذ، وفيها من الخروج على البداهة والعقل والعرْف ما فيها.

ومن أمثلة ذلك، في المعلّمين، معلّمة تريد أن تدرّس تلميذات الصف الأول الإبتدائي أحد حروف الهجاء (الياء المهملة)، فتتوسّل الى ذلك بكلمات فيها الحرف المراد، وتستخلص لذلك، فيما تستخلص، ثلاث كلمات هي : رأى ليلى أعمى. وتضعُ ذلك جملةً بين أيدي التلميذات يقرأنها...

إن طريقة الفصل هذه تورّث الطلبة تحصيلا لغويا شكليّا يقف من اللغة عند حدود السطح الخارجيّ، ويخلّف في كثير ممّن يستعملون العربيّة لفظيّة جوفاء مهزوزة.

ولعلّ هذا الإتجاه هو الذي يفسّر لنا ما نجد، بعد ذلك، عند طلبة الجامعة، إذ تصبح اللغة عندهم، في كثير من الأمر، رسما منقوشا أو صوتا منطوقا لا تعدوهما، ولا تشفّ عمّا ينطويان عليه، أو عمّا ينبغي أن ينطويا عليه وراء ذلك.

يعرض للطالب الجامعيّ المتخصّص في العربيّة، مثلا، تعريف المعرب والمبنيّ، على هذا النحو : المُعْرب ما اختلفت حركة آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه، والمبنيّ ما ليس كذلك. فيستظهر هذا التعريف على ظاهره، غيْر متجاوز ما وراء هذا الظاهر ولا ملتفت الى ما تحته من معنى مخْبوء يُسْتنتجُ. وحين يسأل على طريقة في التحصيل النحويّ تقليدية : ما المبني ؟ يجيب : المبنيّ ما ليس كذلك.

فإذا استقصينا ما يترتّب على هذه الظاهرة من آثار سلبيّة، وجدنا عيوبا فاجعة في تحصيل العربية لدى أبناء العربيّة، مرْجِعُها الى هذه الظاهرة.

وهل نكون الى المبالغة إذا قلنا إنّ الغالبيّة العُظْمى ممّن يقرأون بالعربية لا يصوّرون في قراءتهم الجهريّة ما تتضمّنه المادّة المقروءة من معان متنوّعة متمايزة، بل يقرأون كلّ ذلك على وتيرة واحدة رتيبة متشابهة تطْمِس فروق المعّاني، وتسوّي التقرير والتعجّب والإستفهام... في عبارة لفظيّة واحدة لا حياة فيها.

وهل لهذه الظاهرة، ظاهرة القراءة الجهريّة على وتيرة واحدة تغيرٌ غيْر أن أبناء العربيّة في تحصيل هذا الفنّ من فنون اللغة (القراءة) إنما يقفون عند حدّ تحويل الرسم المكتوب الى لفظ منطوق، مغفلين الشطر الثاني، شطر المضمون، على كلّ حال ؟

وهل نكون الى المبالغة إذا قلنا إنّ جلّ ما يكتب التلاميذ المتخرّجون في المدرسة الثانوية يساق على نحْو متتابع متراكب، وإنك تقرأ صفحة كاملة ممّا يكتب أحدهم، فلا تكاد تجده يفرق فقْرة عن فقرة، ولا تكاد تراه يشير الى نهاية جملة بنقطة، ولا الى علاقة تسبيب بين جملة وأخرى بفاصلة منقوطة... الخ، يغْفِل علامات الترقيم في كتابته إغفالا.

أليس هذا دليلا على أنّ الطالب الكاتب على هذا النحو ليس متبيّنا على وجه التحديد الواضح مضمونِ ما يكتب ؟ ولو كان يعي ما يكتب حقّا لما ساغ عنده أن يغفل أية علامة من تلك العلامات، لما يكون يرى لها من دلالة على مقاصده.

والثانية : وحْدة مستويات اللغة : الأصوات في حالتها المفردة المتميّزة، والأصوات في حال اجتماعها وما يكون من تأثير بعضها في بعض عند التشكيل، والأبنية التي تتّخذها هذه الأصوات على هيئات مخصوصة تمثّل كلّ منها لغوية صغرى (كلمة)، والدلالات التي يصطلح عليها لكلّ كلمة (المعجم)، ونظام التركيب الجمْليّ (النحو)، وأساليب أداء المعنى الواحد على أنحاء متفاوتة.

وهذه هي المستويات التي يتحقّق بها النظام اللغوي في هيئته المنطوقة وتتخذ، عند الكتابة، شكل الرسم، وهو يجري وفقا لقواعد (الإملاء) المتعارفة في كلّ لغة. و يتعيّن على منْ يسعى الى معرفة اللغة أن يعرف هذه العناصر جميعا.

وهذه العناصر، وإن وقع تمييزها لأغراض الدرس النظريّ والضبط المنهجيّ في مستويات يتناول كلاً منها علْم خاصّ، فإنها في جسم اللغة الحيّ لا تنفصل ولا يتوحّد أي منها أبدا.

بل إننا على الصعيد النظريّ نفسه نحتاج في كثير من الأحيان الى اعتبار كلّ عنصر منها في سياق سائر العناصر. (يتعذّر علينا أن نعرف معنى «قال» مفردة متوحّدة ؛ إذ هل تكون من القول أم من القيلولة ؟ و يتعذّر علينا أن نعرف طبيعة بنية «سائل» أفعل هي أم إسم، بل : أسْمُ فاعلٍ من «سال» هي أمْ اسمُ فاعل من «سأل»، إلا أن تردَ في سياق لغويّ كامل... وهكذا).

إن أدنى نظر في طريقة اكتساب الناس لغاتهم يكشف لنا أنّهم يتلقّون هذه العناصر كلاً واحدا، مجتمعة، وأنّ تعرّضهم الأمثلة النظام اللغوي وما يتهيّأ لهم من فرزها واستصفائها يحقّق لهم، عند أجل معلوم، معرفة تامّة باللغة. فترى الواحد منهم ينكر الكلمة فيها صوتٌ غريب لم يعهده في أصوات لغته، وتراه ينكر استعمال الكلمة في غير موضعها من الدلالة، و ينكر ان يخالف أحدٌ عن الطريقة المتعارفة لتركيب الجمل في تلك اللغة... على نحوٍ لا نملك معه إلا أن نقطع بأنّه يعرف اللغة معرفة عمليّة تامّة.

فإذا التمسنا أمثلة للتوجيه المستفاد من هذ المَلْحَظ فإنه يكفي أن نشير الى الطريقة السائدة الى تساق بها «المفردات» الجديدة في دروس اللغة العربيّة من الكتب المقرّرة.

إن كتب اللغة العربيّة ـ إذ تسوق هذه المفردات مفردة معزولة عن سياقها، جاعلةً بإزاء كلّ منها لفظا مفردا تظنّه مرادفا له ـ تكون تخزل المبدأ الذي ينطوي عليه الملحظ المتقدّم.

ولو امتحنّا قيمة هذه الطريقة فأحصينا المفردات الجديدة التي تميّزها الكتب المقرّرة في كلّ درس، ثم سعينا أن نعرف نسبة الألفاظ التي أصبحت جزءا فعليّا من معجم التلاميذ من تلك المفردات لوجدنا نسبة ضئيلة جدّا أو لم نكد نجد شيئا ؛ ذلك أن

هذه الطريقة في شرح المفردات ربّما تساعد، بشكل عامّ، على تقريب مفهومات المفردات الجديدة من تصوّر التلاميذ، غير أنها لا تبلغ بالتلميذ، على أيّ حال، درجة كافية من تمثُّل الدلالة الحيّة لها والتفطن لظلال تلك الدلالة، بلْه أن تمكّنه من طريقة استعمالها. وأن تجعلها جزءا من معجمه مسْعفا حاضرا.

ولعلّ ما يروج لدى بعض الناس أنّ أبناء العربيّة يستعملون الألفاظ استعمالا فضفاضا عائما مردّه الى هذه الطريقة التي تهوّن أمر معاني الألفاظ، وتهدر ما يكون لكلّ لفظ من خصوصيّة وظلال لا يشركه فيها لفظ آخر، وتعزل اللفظ عن سياقه اللغوي الطبيعيّ الحيّ.

إن شرح المفردات، وفقا للملحظ المتقدّم، يقضي بأن تصبح كلّ لفظة مفردة محورا لسياقات لغوية كاملة تتكرّر فيها على نحو تتبيّن معه دلالتها الخاصّة، وتتعيّن فيها للتلاميذ طريقة استعمالها.

وليت مؤلّفي الكتب المدرسيّة ومعلّمي العربيّة يلتفتون الى منهج لغويّ متقدّم في هذه السبيل، هو الزمخشريّ. فإنه - في معجمه أساس البلاغة - لا يكاد يشرح اللفظة بمرادفها، بل يأتي بها في سياقات حيّة متعدّدة تجلّي دلالاتها وطريقة استعمالها في آن معا، على نحو منسجم عم الملحظ المتقدّم في تحصيل اللغة جملة.

وضرْب الأمثلة على هذا المنهج من أساس البلاغة يدخل في باب الإستطراد والتكثّر. ولكن مثالا واحدا يبين ولا يضير.

يقول الزمخشري في شرح (الأمْت) : استوت الأرض فما بها أمْت، وامتلأ السّقاء فلم يبْق به أمْت... وهكذا.

(25)

ولعلّه أصبح ضروريّا عند هذه النقطة أن أحترس بالقول إنّ هذه المستويات الثلاثة (مستوى الضبط الموضوعيّ ومستوى الضبط الوظيفيّ ومستوى الطريقة الكليّة) منسجمة في منطلقها «اللساني» متوافية في غايتها العمليّة النهائية.

إذ يمكن لنا من خلال التحليل التفصيلي لعناصر المستويين : الموضوعيّ والوظيفيّ أن نضبط الظاهرة اللغوية في العربية (وهي مادّة التعليم) ضبطا منهجيّا، ضبط العلْم. وهو ضبط نستظهره على وجه الوعي عليه لدى المؤلفين والمعلّمين، فتصبح بنية المادّة، وعناصر نظامها، وجزئيات وظائفها بيّنة في نفوسهم على نحو محدّد محكم، و يصبحون متحقّقين ممّا يدرسون بابا بابا وفصلا فصلا ومسألة مسألة. وإذن فنحن نريد بذلك التحديد التفصيليّ المبوّب تبويبا صارما الى الوعي على عناصر «اللغة» حتى لا تضيع، ولا تتداخل، ولا يضير بعضها بعضا، أو يترك تعلّمها للتراكم العفويّ. أما على مستوى التأليف والتعليم فنحن نقدّر ابتداء أن كلّ واحدة من هذه الجزئيات ستعالج في سياق لغويّ كامل، أو موقف لغويّ وظيفيّ مقنع، أو نصّ لغويّ لطيف مشرق. وستأتي الجزئية أو العنصر المحدّد، عند ذلك، متلاحمة بغيرها في بنية اللغة أو صورة المهارة الوظيفيّة، لكنّ أصل القصد يكون الى تعليمها، ويحصل الى جانب ذلك من الفائدة العرضيّة غير المباشرة ما يحصل في العادة من التعرّض للنصّ الكامل.

بل نحن نحسب أن يكون التأليف، في هدْي هذا التوجيه، فرزا شاملا لنصوص الإستعمال الجاري في العربيّة، يميّز فيها، على حالاتها الطبيعيّة وأوضاعها التي صدرت عليها عند أصحابها، ما ينطق بإبانه جليّة لا تلتبس أو يتوهّج مشرقا بجزئية أو عنصر من جزئيات الكلّ اللغوي أو عناصر المستويين الموضوعي والوظيفيّ. فنحن نثقُ أن لوْ تمثّل المؤلفون مكوّنات البنية اللغوية بالتحديد المفصّل البيّن ثم جاسوا خلال النصوص المتاحة لوجدوها مسعفة على معالجة مكوّنات هذه البنية بصورة طبيعية غير متكلّفة ولا مقتسرة.

وإذن تبوّب النصوص على وفق تبويب المسائل التي ينتظمها عمود صورة اللغة، حسابا موافقا.

ومن نافلة القول أن نلْمح هنا إلى أنه يتعيّن، إذن، أن يكون النصّ موافقا مناسبا لطبيعة المهارة المقصود التدريبُ عليها، فالخطبة مرشّحة للقراءة الجهرية، والمعالجة العلمية المستفيظة مرشّحة للقراءة الصامتة، والحوار مرشّح للتدريب على مظهر من مظاهر التعبيريّة في القراءة الجهرية، والطرائف مرشّجة للتدريب على تعبيرية

الأداء حينا وعلى الإستجابة للمسموع حينا. و يكون التدر يب على المبنيّ للمجهول في نصّ مكتوب ثقافيّ أو رسميّ لا في حديث من أحاديث المشافهة بين تلميذين ؛ فإنه لا يكاد يعرض في هذا الموقف وإذن يؤدي الى مفارقة غير منسجمة... وهكذا.

وصفوة ما تقدّم أننا نستهدف، في التصدّي لأعراض الحال التي يعاني منها تدر يس اللغة العر بيّة، تدبيرا شاملا يجعل تدر يس اللغة العر بيّة منهجا علميّا منضبط المادة على المستوى الجزئي التفصيليّ (إذ يصبح لكلّ موقف تأليفي تعليميّ موضوع جزئي محدّد كما في النظام الر ياضيّ مثلا)، منضبط الطر يقة على المستوى الكلّي (إذ يتّخذ لتدر يس كلّ جزئية مظهر لغوي كلّي مكتمل).

و يصبح تدر يس اللغة العر بيّة، في هذا الأفق من الأمل، علما بأصول وفصول، و ينتفي عنه ما يلابسه من فرط التراكم والفضول. وإذن لا يستحيي من يشتغل به من الإنتساب إليه ؛ إذ يصبح قائما على معرفة خاصّة مقدّرة لا يمكن لكل أحد أن يهجم عليها أو يدّعيها.

(26)

ونحترس في هذا المقام بأن نقرّر أن التركيز على طبيعة اللغة لا يعني الإقتصار على طبيعة الموضوع دون طبيعة المتعلّم ونظام الإجتماع.

فالحق أنّنا تمسّكنا بهذا المنطلق اللغوي وصدرنا عنه بصورة مركز ية رئيسة لأننا نر يد لواضعي مناهج اللغة العربيّة، ومؤلفي كتبها، وراسمي طرق تعليمها، قاعدة علمية ورؤ ية شمولية خاصّة تنبثق من اللغة نفسها، يصدرون عنها. ثم يستفيدون بسائر الميادين على أنها فروع متمّمة، وذلك بعد أن رأينا، في المناهج والكتب ومراجع الأساليب المتداولة، أن الإنطلاق من بعض الأصول التربو ية والنفسية والإجتماعية غير المنسجمة يُميّع الموضوع، و يُفسد نسقه الخاصّ، ويجعله موادّ متراكمة، ويجعل تعليمه ملاحظات شتّى تائهة.

ونحن نعلم أنه يُستدرك، اليوم، على هذا المنهج القائم على النظرة اللغو ية

البنيوية المحضة، بحُجّة أن النظام اللغوي لا يقوم وحده، وأنه لا ينفك عن وظيفته المرتبطة بالمتغيّرات الخارجيّة التي تكتنفه، وأن الصيغة اللغوية الواحدة قد تفيد معاني متغايرة أو متعارضة وفقا لسياقها الزمانيّ أو المكانيّ.

فإذا نحن أنجزْنا هذه الخطوة اللغوية الخالصة نهدْنا الى خطوة تالية نضبط فيها العلائق بين تجلّيات الظاهرة اللغوية المحضة ومتغيّرات الموقف الإجتماعيّ ضبطَ العلم، أيضا.

وأظنّه يجملُ بي، عند هذه الخاتمة، أن أعترف، مرّة أخرى، أن هذا العرْض الذي بسطته هو بالضرورة نتاج مرحلة في درس العربيّة وتدريسها تدريس التراكم ؛ فهو لذلك يعاني من أعراض التقريبيةّ والتكرار ولم يبلُغْ أن يكون في صورته التي أضعها بين أيديكم مثالا مشخّصا لمضمون الدعوة الي يحملها. فلْيكن هذا الإعتراف عذْرا إنْ لم يكن دليلا على محاولة في تجاوز الذات وتجاوز «الحال».

المصادر:

استصفى الباحث هذه «المقدّمة» من أعمال وأبحاث ومقالات وملاحظات كان نشرها في دوريات ومجلاّت وصحف متنوّعة. وقد هيأت له ندوة اللسانيات واللغة العربيّة أن يستخرج من تلك التفاريق صورة جامعة.

وقد اجتزأ الباحث هنا بذكرَ هذه المصادر الخاصّة مقرّا بفضل مصادر المصادر، وقد ذكرت في مواضعها من كلّ بحث أو مقالة أو ملاحظة، فإذا عرضت الإفادة في هذه المقدّمة بمصدر غير ذلك ذكره الباحث في حواشِيه حسب ؛ إذ إنه يدخل في حدّ التفرّد أو الندوة وإذن لا يكون هذا الثّبت منسجما لو سلك فيه. وكذلك أنبهْت على ما كان عملا مشتركا بين الباحث وغيره بيانا وتحقيقا.

* نهاد الموسى :

1 ـ اتجاهات مناهج اللغة العربيّة في المرحلتين الإبتدائية والإعدادية، قدّم الى مؤتمر المناهج المنعقد بمسقط (تشرين الأول 1978) ونشر في جريدة

عمـان، السبت 25 ذي القعدة 1398هـ الموافق 28 أكتوبر (تشرين الأول) 1978، العدد 459.

2 ـ تعليم اللغة العربيّة بطريقة الوحدة، معهد التربية (اليونسكو)، بيروت 1970.

3 ـ تعليم اللغة العربيّة في ضوء طبيعة اللغة ونظريتها، مجلّة أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، عمّان، العدد الحادي والثلاثون، نيسان 1976.

4 ـ حُلْم أم عِلْم، جريدة الأخبار، عمّان، العدد 881، السنة الثالثة من ذي القعدة 1399هـ ـ 26 أيلول 1979م

5 ـ حوار في اللغة مع د. نهاد الموسى، أجراه عبدالله الشحّام، جريدة الرأي، عمّان، الرأي الأدبي، الجمعة 1976/12/10.

6 ـ خطوة حائرة بين العاميّة والفصحى، مجلّه أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، عمّان، العدد الثالث والأربعون، كانون الثاني 1979.

7 ـ رأي في رسم منهاج النحو، مجلّة التربية (قطر)، العدد الرابع عشر، صفر 1396هـ فبراير (شباط) 1976م.

8 ـ ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، مجلّة الأبحاث (الجامعة الأمريكية في بيروت) السنة 24، الأجزاء 1ـ4، كانون الأول 1971.

9 ـ في التطوّر النحويّ وموقف النحويين منه، مجلّة كليّة الآداب (الجامعة الأردنية)، المجلّد الثالث، العدد الثاني، آب 1972.

10 ـ فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدّد في وجوه العربيّة، مجلة أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، العدد الثامن والعشرون، عمّان، تموز 1975.

11 ـ لغة الطالب الجامعي، مشروع بحث قدّم الى عمادة البحث العلمي

والدراسات العليا (الجامعة الأردنية) 1972/1973.

12 ـ اللغة وعدم الإنحياز، جريدة الأخبار (عمّان)، العدد 988، 5 ربيع الأول 1400هـ ـ 22 كانون الثاني 1980.

13 ـ لماذا ؟
جريدة الرأي، عمّان، السبت 17 نيسان 1976

14 ـ اللهجات العربية والوجوه الصرفيّة، مجلّة اللسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب (الرباط)، المجلد الثاني عشر، 1395هـ ـ 1975م

*نهاد الموسى وعلي أبو هلالة :

15 ـ مذكّرة في قواعد الغة العربيّة، للصف الأول الثانوي، وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة التاسعة 1401هـ ـ 1981م.

16 ـ مذكّرة في قواعد اللغة العربيّة، للصف الثاني الثانوي وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة السابعة 1401هـ ـ 1981م.

17 ـ مذكّرة في قواعد اللغة العربيّة، للصف الثالث الثانوي، وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة السادسة 1401هـ ـ 1981م.

* نهاد الموسى
18 ـ مُسَكّن جديد لقلقٍ قديم، جريدة الرأي (عمّان) 1976.

19 ـ مشروع شامل جذريّ لحلّ المشكلة اللغوية في العربيّة، ملحق جريدة الأخبار، عمّان، السبت 26 صفر 1398 ـ 4 شباط 1978، السنة الثانية، العدد 32.

20 ـ معالم خطة في تطوير تعليمِ اللغة العربية، مجلّة الفيصل (الرياض)،

السنة الثالثة، العدد 29، ذو القعدة 1399هـ ـ أكتوبر 1979م.

* نهاد الموسى وآخرون

21 ـ منهاج اللغة العربيّة للمرحلتين : الإبتدائية والإعدادية، وزارة التربية والتعليم، عمان (روي) 1978 ـ 1979م

* نهاد الموسى

22 ـ النحو العربي بين النظرية والإستعمال، مجلّة دراسات، العلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، كانون الأول 1979.

23 ـ هوامش على كتابيْ «اقرأ» و«لغتي» للصف الأول الإعدادي، جريدة عمان، الثلاثاء 21 ذي القعدة 1398هـ 24 أكتوبر (تشرين الأول) 1978م، العدد 458.

من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي

د. رضا السويسي
أستاذ التعليم العالي
ورئيس قسم اللسانيات بالمركز

1 ـ المدخل
2 ـ وضع اللغة العربية الحالي في الأقطار العربية
3 ـ المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في تدريسها لأبنائها
4 ـ الخاتمة

1. المدخل

1.1 لا يعدو أن يكون عملنا البسيط هذا محاولة في وصف ملامح الوضع اللغوي حاليا في عالمنا العربي من جهة وفي تقديم بعض الآراء العملية ذات الطابع اللساني واللساني النفساني من جهة ثانية، مساهمة في وضع أسس علمية لطرق تدريس لغتنا لأبنائنا على مستوى التعليم الثانوي.

2.1. فيندرج بحثنا حينئذ في إطار ما عرفت به البحوث اللسانية التطبيقية المتعارفة لدى الجميع والخاصة بطرق تدريس اللغات،علما أن هناك فروعا عدّة أخرى تنتمي هي أيضا الى مجالات اللسانيات التطبيقية. فإن تمّ لبعضنا تقديم بحوث أو مؤلفات في الأسلوبية والنقد الأدبي الحديث عامّة ذات الطابع اللساني أو تأليف كتب في طرق تدريس اللغات وطرق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها انطلاقا من المعطيات اللسانية واللسانية النفسية فإن المجال ما يزال فسيحا للبحث في المنطلقات اللسانية لعلم الترجمة وطرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مختلف المستويات مثلا.

3.1. ومن البديه أنه بحكم وضع الباحث العلمي والعملي تتجه اهتماماته الى أقرب الميادين إليه سعيا الى تحديد أرضية صلبة يمكنه الإنطلاق منها للوقوف على معالم بحثه فيرسمها ويحاول الإلمام بمكوناتها ومعطياتها فيثبتها، فيكون بحثه ميدانيا ثم تنظير يا، تزداد به جدواه و يبتعد عن البحوث التجر يدية المجرّدة التي لا تتجاوز حدود المكتبة والمخبر. و يندرج في هذا الإتجاه المنهجي بعض المحاولات على مستوى ما قبل المدرسة فالتعليم الإبتدائي أو الأساسي لكننا لم نعثر فيما كتب من بحوث ومؤلفات على من اهتمّ بالمنطلقات اللسانية واللسانية النفسية فيما يخصّ تعليم اللغة العر بية لأبنائها على مستوى التعليم الثانوي وبها تبدو مشروعية بحثنا واضحة.

2. من ملامح الوضع اللغوي في الأقطار العر بية حاليا

1.2. كلّما اتجهت عناية الباحثين والمدرّسين الى اللغة العر بية إلا وتمحورت اهتماماتهم حول اللغة المكتوبة. ممّا لا شك فيه أن النصّ المكتوب له الى جانب القداسة التي اكتسبها بتعاقب الأجيال سهولة الإلمام به والوقوف على جزئياته عند الفحص والتحليل، في الحين الذي تعسر فيه نفس العمليات بالنسبة الى النصّ الشفوي ممّا حمل بعضهم، غيرالألسنين طبعا، على احتقار المقول واعتباره تشوها للمكتوب فسموه لغة دارجة أو لهجة عامّية نسبة الى العامّة ومقابلة باللغة الفصحى البليغة، لغة الخاصة.

2.2. والواقع أنّه يوجد في المنطوق من النصوص ما هو أفصح وأبلغ ممّا يكتبه بعض البلغاء أحيانا. وليست غايتنا هنا تجر يد المكتوب قداسته ولا إحلال المقول محلّه بل قصدنا تنز يل كليهما منزلته وإعطاء لغة التواصل العادي والتعامل اليومي نصيبها من الدراسة والتدر يس في تعليم الناشئة لغتهم الأصلية والأصيلة. حتى تسهل بذلك عملية الممارسة الحقيقية دون كلفة وعناء فليتكلّم الأكاديميون لغة الأكاديميين متميّزة الأسلوب غر يبة اللفظ والمصطلح وليستعمل المتعلّم الناشىء لغة سلسة مرنة فصيحة فصاحة المبلغ المعبّر لا فصاحة البلغاء، خالية من الدخيل والغر يب والإعراب أيضا، إذ لكلّ سجلّه.

3.2. كلنا يعلن أن اللغة مؤسسة اجتماعية موضوعة، و ينسى أو يتناسى أن واضعيها على ممرّ الأزمان وتعاقب الأجيال إنما أرادوا بها تواصلا وتعاملا، و بالتالي فهي وسيلة تبليغ وناقلة مفاهيم ومعرفة قبل أن تكون مفاهيم ومعرفة، والعيب في تدر يسها هو التركيز على كونها مادة دراسة تحليلية تفكيكية مفصّلة معمّقة منذ يوم أطفالنا المدارس، فنلقنهم القواعد الجافّة ونقيّدهم بحفظها وتطبيقها في حدود وننسى الممارسة الحقيقية للغة ودورها في التحصيل واتقان التعبير.

4.2. فينشأ عن هذا المنظور، منظور الكهل المعلّم المتفقّه في اللغة المحلّل لها، لا منظور المتعلّم الناشيء الذي هو في أشدّ حاجة الى وسيلة تعبير أكثر منه الى تبحّر في اللغة وتفقّه فيها، قلنا ينشأ عنه انشطار لغوي، حيث يجد المتعلّم نفسه ممزّقة بين لغة محيطه العادية التي يستعملها صباحا مساء بالمنزل والشارع والمدرسة يفهمها و يفقهها و يبرع في الإفصاح بواسطتها عمّا يكنّه و ير يده أو يخالج ذاته و يراود أحلامه، و بين لغة لا يعلم منها إلا قواعدها، فهو ممزّق بين لغة اعتادها واعتاد ممارستها بصفة عفو ية تلقائية ولغة لا يطالب بممارستها إلا بضع سو يعات في بعض أيام الأسبوع.

5.2. ورفعا لكلّ لبس تجدر الإشارة الى أنّ التمييز الجذري بين لغة التخاطب ولغة الكتابة، هو تمييز منهجي بحت، فإذا تميّزتا في حالة الإنجاز فإنهما في كنهما تخضعان لنفس القواعد والبناء تقر يبا مع مراعاة قواعد الكلام من حذف واختصار وقلب وتقديم وتأخير وإدغام وإعلال وتفخيم واقتصاد في المجهود الأدنى، على أنّه ثبت لدى الباحثين في طرق تدر يس اللغات أن المنطلق هو لغة التخاطب وأن الغاية هي لغة الكتابة، وعكس ذلك يعتبر جهلا بطبيعة الحدث اللغوي.

6.2. قد يكون من أسباب اعتماد لغة المكتوب في البحث والدراسة والتدر يس خاصّة ما أشرنا اليه من سهولة الإلمام بأطرافها وتيسّر «المرجع» في مفهومه اللساني. فتتولّد عن ذلك اختيارات تعليمية تتنافى تماما وطبيعة الحدث اللغوي من جهة واهتمامات المتعلّم ومستوى إدراكه ومدى قدرته على التجر يد والتنظير في المتسوى

الذي يعنينا هنا. وإن أحدث الطرق التربوية اعتبرت أنّ سنّ المتعلّم واهتماماته هو المنطلق الأساسي في كلّ عملية تعليمية قبل أي اعتبار لاهتمامات المعلّم وقدراته التربوية واللغوية معا.

2.7. فإن كان المنظور هو منظور الكهل وإن كانت الإهتمامات هي اهتماماته والإختيارات اختيارات المعلم والغايات غايات البرامج وواضعيها فإن العملية التعليمية في وضعها الحديث تراعي كعس ذلك تقريبا، انطلاقا ممّا قدّمنا، لا انحلال فيها ولا تفسّخ، وإنما هي تخشى وأشدّ ما تخشاه ذلك الإنفصام النفساني الحاصل لدى المتعلّم العربيّ للغته. يتجلّى بوضوح في إقباله على مختلف المواد الدراسية بما فيها اللغات الأجنبية باهتمام وتفوق ما عدا اللغة العربية، اشمئزازا منها وتنكرا لها ولمدرسيها، يتزايد هذا النفور بتزايد الضغوط المسلطة التي من شأنها أن تنفر ولا تشوق، تعقّد ولا تبسط تكبت ولا تحرّر، ومع هذا نريدهم أحرارا غدا !

2.8. وعندما تبرز ظاهرة ثانية طالما أشرنا إليها وطالبنا بحلّ معضلتها وهي تتمثّل في حصر اللغة العربية في مجال يضيق بها فيتضاءل نفعها بانعدام استعمالها في غير بضعة سويعات في بعض أيام الأسبوع كما أشرنا سلفا، والحال أن جميع الأمم المتقدّمة اعتمدت لغتها القومية في تدريس لغتها وكافة المواد الأخرى ما عدا اللغات الأجنبية بالنسبة إليها. فهي حينئذ لغة تدريس ولغة دراسة فيتسنى بها للتلميذ المتعلّم ممارسة اللغة طيلة يومه بالمدرسة، و يتولّد عن هذا الوضع التربوي الى جانب الإثراء في المكتسب اللغوي تكيّف فكري من شأنه أن يؤصّل و يقضي على كلّ أنواع الإغتراب والإنبتات. وبالتالي تنمو طاقته التعبيرية بلغته الأصلية دون عناء وجهد. فالتعريب في بعض الدول العربية قد أصبح ضرورة علمية وحتمية مصيرية.

2.9. ومن هنا تبرز أهمية الممارسة اليومية للغة الأصلية وقد صدق من قال: «إن اللغة سلوك قبل أن تكون ظاهرة تدرس وتدرّس، وقواعد تستنبط وتحفظ» فما هي مقومات هذه الممارسة علميا وما هي مناهجها عمليا ياترى ؟

فتشكّل هذه الوضعيات جميعها فرصا للممارسة اللغوية تكون نتيجتها بالطبع دربة كلامية فكتابية. وبالتالي فإن دراسة اللغة كظاهرة مستقلّة عن السلوك الكلامي والسلوك عامّة تبدو وكأنها عملية فصلٍ تعسفية اعتباطية لا مبرر لها في واقع الحدث اللغوي.

5.3. قد يتبادر الى ذهن البعض أن يتساءل عن كيفية التوفيق بين طبيعة الزاد اللغوي لدى المتعلّم للتحصيل عليه خارج فصل اللغة وحتى خارج المعهد نفسه وبين ما نسعى الى ترويضه عليه. إن طبيعة لغة المحيط لا تختلف كما قلنا اختلافا جوهريا عن طبيعة لغة الفصل، فلا يحتاج الإنطلاق منها الى مبررات حتّى لا نكون مصدر ذاك الإنفصام المرير الذي أشرنا إليه سلفا. فالمحافظة على هذا الزاد اللغوي المقترن بالسلوك الكلامي العادي هو من مقوّمات الممارسة اللغوية المنشودة ـ ودور المعلّم في تحقيقها هو دور المنشط الذي يسعى جاهدا الى خلق وضعيات تواصلية تلقائية داخل الفصل، تمارس اللغة خلالها ممارسة عفوية طبيعية لا كلفة فيها ولا تعنّت، لا ضغط ولا تعنيف. فتتمّ عملية الإكتساب أو التحصيل اللغوي وتتمحور حول تلك التمارين الشفوية منها والكتابية وتلك التدريبات المتواصلة المستمرة والمحاولات الفردية الجماعية قصد تنمية الزاد اللغوي وصقله وإثراء الرصيد اللساني والمخزون النحوي العفوي والصوتمي التلقائي. ومن شأن هذا السلوك التربوي أن يركّز الإهتمام على التحصيل الفردي في عمليات تواصلية تعاملية فتنشأ لدى المتعلّم الرغبة في الإكتساب وازآء هذه الرغبة يتمثّل في التعبير والإفصاح، إذ يتعذّر عليه فهم الحدث اللغوي خارج السياق والمقام الذي يُنجز فيه ذاك الحدث.

6.3. فيتغير بالطبع شكل الرسالة الكلامية إذ هي قد أصبحت في علاقة جدلية بهذه الطرق التعليمية، فلم تعد مجموعة قوالب جامدة تستعمل وقواعد صرامة تحفظ بل أصبحت وسيلة حيّة دوما، متطورة أبدا، تمكّن الباث من تقنيات تعبيرية متنوعة يتصرف فيها ويخترع، يتمكّن بواسطتها الحصول على أطُر لغوية يطوّعها كما شاء وأطره الفكرية، وصحّت بذلك قولة الجاحظ عندما قال : «كلما اشتدت الضرورة الى اللسان اختصرت النفس مسافات الزمان في التهيىء لقبوله من أعون الأسباب على

3. من مقومات الممارسة اللغوية ومناهجها

1.3. يكفينا أن نقرأ لابن خلدون قولته الشهيرة «والسمع أبو الملكات اللسانية» لنتصوّر مدى أهمية السمع في تحصيل الزاد اللغوي على مستوى الوحدات المعجمية والهياكل والبُنى ومنها الدربة الكلامية فالقدرة على التعبير والإفصاح والتواصل والإبلاغ. ولقد حاول الباحثون الوقوف على مختلف العلاقات بين الهياكل الفكرية والهياكل اللسانية.

2.3. كانت تحديدات اللغة سلفا تتضمّن دوما مفهوم الوعاء الحاوي والإطار الذي تنصهر فيه الإفرازات الفكرية، فكانت عملية إجلاء مضمون الفكر البشري تنطلق من هذا الوعاء وتتخذ هذا الإطار أرضية لها، فتنجلي عندها أبعاد هذه النظرة التي تعتبر اللغة في شكلها المجرّد هي الأصل والفكر هو الفرع واستعمال الإنسان لها عملية شكلية لا علاقة فيها بين الدال والمدلول.

3.3. فبالرغم عمّا في هذه النظرة من وجاهة وصواب فإنها لا تعدو أن تكون نظرة قد انطلقت من الوحدات المعجمية متجاهلة الهياكل اللسانية الأساسية التي هي الأخرى في أمتن العلاقات بالهياكل الفكرية، وقد أكّد هذا المنظور «هنري دي لاكروا» (H. Delacroix) بقوله : «وما اللغة والفكر سوى مظهرين لحياة معنوية واحدة، وما اللغة سوى الفكر في حالة تكوّنه»، فبقدر ما نروّض المتعلّم على اكتساب القدرة الكلامية للإفصاح عن أفكاره ومشاعره بقدر ما نروضه على المسك بزمامها والتحكّم في ترتيبها وتنظيمها تنظيما متسلسلا واضحا يدركه المتقبّل بداهة.

4.3. ويتمثّل هذا الترويض على التعبير الفصيح في ما يقوم به من ممارسة يومية للغة سواء في فصل اللغة أو غيره من الفصول الأخرى. وفيما يتعلّق بفصل اللغة خاصة فإن التمارين الشفوية المكثّفة تكون منطلقا لا غاية مهما تنوّعت واختلفت أهدافه على صعيد التنمية المعجمية أو البنيوية إذ أنّ مختلف الدروس الأخرى في فصل اللغة تكوّن مجالات متنوّعة لتحقيق وضعيات تسهل فيها عملية التواصل الحقيقي، سواء بين المتعلّم والمعلّم أو بين المتعلّمين أنفسهم، ومنها يفسح المجال للإفصاح والتعبير التلقائي .

تعلّم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة إليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها».

الخاتمة

وختاما فإن هذه الممارسة وهذه الدربة وهذه التنمية التي تتجاوز جميعها حدود فصل اللغة العربية كما قلنا بل حدود المدرسة تتحدّد أيضا بحاجة المتعلّم وإدراكه وقدرته على التجريد فالتنظير، كلّها رهينة العلاقات التواصلية المقترنة بالوضعيات التربوية والإجتماعية، وبالتالي فارتباط الممارسة بالحاجة الفردية هو ارتباط واع مقصود كما أن الممارسة نفسها هي عن رغبة وإدراك، فإدراك المتعلّم للحدث الواقعي يفترض البحث عن الواقع اللغوي المطابق له، واستخدامه للغة هو استخدام وظيفي يخضع الى التطلّع النفعي، فتصبح اللغة ممارسة لمختلف المواقف المتصلة بحياة المتعلّم.

رأي في بنية الكلمة العربية

د. عبدالقادر المهيري
كلية الآداب - تونس

قد يبدو من الغريب الحديث عن «الكلمة» واستعمال هذا المصطلح في بحث. يقدم الى ندوة تعقد في اللسانيات ولمناهج اللسانيات بعد أن قيل في هذا المفهوم ما قيل واعتبر تصورا غير ملائم يقتضيه منهج اللسانيات من ضبط ودقة لا يفي بجميع الوحدات الدنيا المفيدة التي تتكون منها الجملة و بصفة أعم سلسلة الكلام.

واستعمالنا لهذا المصطلح ولما يحمله من مفهوم ليس تحديا ولا هو ناجم عن اعتقاد منا بأنه مفهوم ناجع في كل الحالات يجب التمسك به أداة مثلى في تحليل الكلام. فمما لا شك فيه أن الإلتزام في تحليل الجمل لا يسمح باستيفاء كل مقوماتها المفيدة ولا يمكن من استجلاء جانب هام من الوحدات المفيدة فيها. لكن قصور مفهوم «الكلمة» عن مدنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلا يفي بكل مقوماته المفيدة لا يبرر في نظرنا الدعوة الى التخلي عنه تماما وتحريم استعماله له في كل الحالات وحتى في الحالات التي يقدم فيها طريقة عملية للنظر في بنية بعض الوحدات اللغوية وتناولها بالبحث والتحليل على انفراد لا في نطاق الجملة والكلام.

وعلى كل فنحن نفترض لمقتضيات بحثنا أن في اللغة كثيرا من الوحدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح كلمة ولو بصفة مؤقتة الى أن يظهر البحث بأنها أكثر من وحدة. ونقترح تعريفا مؤقتا ذا صبغة عملية نعتمده في بحثنا ومفاده أننا نسمي كلمة كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب،

انطلاقا من الفاء والعين واللام. فكل وحدة ذات معنى يتسنى قياسها بشكل من أشكال هذا الميزان يمكن اعتبارها كلمة وتحليلها على هذا الأساس.

والذي نريده من بحثنا الوجيز هذا هو إبداء رأي في خصائص الكلمة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلا يوازي بين العناصر البنيوية والمقومات المعنوية فيها.

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسماء ـ والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادرا التغافل عنها، يمكن حصرها في غير صعوبة تذكر وقد وفق النحاة منذ اقدم العصور الى ضبط قائمات لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن يوجد. وهكذا بفضل الميزات الصرفي أمكن نوع من الإستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة محدودة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي، لا يخرج عن حظيرتها الا ما نسميه بالكلمات الأدوات أي الحروف والضمائر وأشباه الضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جدا، أو عدد محدود أيضا من الكلمات الدخيلة احتفظت عامة بملامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملتها اللغة بدون أن تتبناها أي بدون أن تتخذ من شكلها أمثلة تحتذى تقيس عليها وتوجد كلمات أخرى على نمطها. و بعبارة اخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد اللغة بذاتها ولكنها لم تتجذر فيها.

وليس من داع لاستغراب هذه الظاهرة فمن المعلوم أن نظام اللغات الصرفي لا يفسح بسهولة المجال لدخول عناصر أجنبية من شأنها أن تشوشه وتدخل الخلل عليه، وهذا ما يفسر التغييرات التي تفرضها اللغات على الكلمات الدخيلة وهذه التغييرات هي غالبا عميقة جدا في العربية بما أنها لا تكتفي بالتكييف الصوتي (من حيث المخرج والصفات) بل تنفذ إن صح التعبير الى أعماق الكلمة نعني صيغتها.

وزيادة على هذه النزعة العامة في اللغات فصعوبة اندماج الدخيل في العربية راجعة أيضا الى طبيعة هذه اللغة فهي لغة أصول حرفية يضطلع فيها الأصل بدور أساسي في ضبط ملامح الكلمة وتحقيق توازنها، ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز بل تندمج في الأصل فتتخلل عناصره أو تكيفها تكييفا يحقق الإلتحام بين الأصل والزائد، وبهذا يحصل تفاعل بين الأصلي والزائد.

معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لنباء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد. ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالبا لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة و ينتج عن هذه الخاصية إن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقا من الأصل الواحد محدود نظرا من ناحية الى الضغوط المسلطة عليها من جراء الحركية للكلمة العربية (عدم الإبتداء بالساكن - اجتناب تتابع حركات كثيرة - اجتناب تتابع ساكنين...) أو من ناحية أخرى الى العدد المحدود للأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.

وهذا ما يفسر في نظرنا المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمة العربية و يسر ضبط الصيغ الممكنة أن نستغل كل واحدة منها الى أقصى حد وأن يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير عن المفاهيم الجديدة. وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة الصرف في العربية فظاهرة الإطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي الى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.

لا شك أن جانبا هاما من كلمات العربية لا يمكن تقنينه رغم عدم خروجه عن الأوزان التي يستعرضها النحوي. ذلك شأن العديد من الأسماء التي لا يمكن معرفتها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة. لكن يبقى جانب هام من الكلمات أسماء وأفعالا تُحتذى في بنائها أوزان معينة وهذا هو الصنف الذي سنخصص له بقية حديثنا. هذا الجانب يشمل ما يسمى عادة بالأسماء المشتقة كما يشغل كل الأفعال المزيدة فما الطريق في بنية هذا الصنف وكيف يمكن تأويل هذه البنية بالنظر الى ما تفيده من معنى ؟

أو ما نلاحظه هو ما تتميز به هذه الكلمات من اطراد في بنائها يصاغ كل صنف عنها حسب نمط واحد هو وليد تصرف في الحركات او في الحروف غير الأصول وغالبا في الإثنين معا ولذا أمكن تقنينها وأفراد أبواب لها في الصرف. وهذه الخاصية تكسب العربية طاقة خلاقة مرموقة فهذه الكلمات لا تثبت عادة في المعاجم وإنما يُوكل أمرها الى المتكلم يصوغ منها ما يريد و يستعمل منها ما يستجيب لحاجيات الابلاغ.

وظاهرة الإطراد هذه ما كانت ممكنة لو لم تقابل مجموعة من المفاهيم يمكن اعتبارها عنصرا معنويا قارا ماثلا في كل الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجمي المقترن بالحروف الأصول.

هذه المفاهيم هي في الأسماء :

- القيام بالفعل بصفة عادية أو مبالغ فيها.
- تحمل وقوع الفعل
- مفهوم الآلة
- مفهوم المكان
- مفهوم الزمان
- التفاوت في الصفة (التفضيل)
- مفهوم العدد (اسم المرة)
- مفهوم الهيئة.

ومنها في الأفعال :

- المبالغة أو التكثير
- المشاركة
- المطاوعة
- الطلب
- الوجود على صفة.
- التظاهر بالشيء
- السلب.

نجد أنفسنا هنا أمام طائفة من المفاهيم تقابلها عادة في اللغة وحدات معجمية ولكنها فيما يتعلق بالكلمات التي تهمنا عوملت كما تعامل المقولات النحوية عادة أي عبر عنها بصيغة الكلمة فكما أن الكلمة تستوعب في صيغتها مفهوم التذكير والتأنيث أو الأفراد والتثنية والجمع استوعبت هنا مفاهيم المكان والزمان والهيئة والطلب والمشاركة الخ... وهكذا انتقلت هذه المفاهيم من ميدان المعجم الى ميدان النحو بالمعنى الواسع إن هذه المفاهيم من شأنها أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل واحدة منها وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنية الى مقوماتها فتستعمل على الأقل وحدتين معجمتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض) وأزال العجمة (في أعجم) ومكان الجلوس (في مجلس) وزمان الوعد (في موعد) وآلة القص (في مقص) وكثير الكذب (في كذاب)... فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطريقة نحوية تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجمية مندمجة وأمكن هكذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طريقة تأليفية.

وقد يقال لنا أن هذا ليس خاصا بالكلمات المذكورة بل نجد في اللغة الكثير من الكلمات التي يقتضي تحليلها المعنوي أكثر من وحدة معجمية أي أنها هي أيضا تستوعب أكثر من مفهوم : من نوع قلم (آلة الكتابة) و بيت (مكان الإقامة أو السكنى) وحَطِب المكانُ (كثر حطبه) الخ... ولا نجادل في هذا الإعتراض ولكن الخاص بالكلمات التي نتحدث عنها من أسماء مشتقة وأفعال مزيدة هو :

- اشتراك وحدات كل طائفة منها في أداء نفس المفهوم مهما اختلفت دلالة الأصل.

- تضمنها خصائص شكلية متماثلة قارة يمكن تقنينها وهي بمثابة القالب الذي تبنى على غراره وحدات معجمية جديدة.

فالخاص بها هو في نهاية الأمر هذا التطابق التام الذي يوجد بين المبنى والمعنى فإزاء اتفاق المفهوم نجد اتفاقا في الشكل .

أما الكلمات التي من نوع قلم و بيت وحَطِب فدلالتها على مفهوم الآلة والمكان والكثرة لا يمكن تبريرها بخصائصها الشكلية وهي في الواقع محض اعتباط بخلاف الصنف الذي ندرسه فهو مشروط إن صح التعبير ولا مجال في شأنه للحديث عن دلالة اعتباطية.

والمهم في هذا المجال هو كيفية تكفل البنية النحوية بما هو عادة من مجال المعجم.

ومن المعلوم أن الكلمة مهما كانت ليست مجرد مادة خام ولا تعرض نفسها على المتكلم عنصرا عقلا وعلامة خالية من كل تحديد، فهي لا تستقر في اللغة إلا بعد أن تكون قد تحددت ملامحها وتهيأ لها من الأسباب ما يمكنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب بل وكذلك من الناحية النحوية وهذه الأسباب هي في العربية الإنتماء الى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتنكير وزمان... فهي في ذلك كالقطعة تستعمل في تركيب جهاز متشعب فتهيأ قبل أن توضع في مكانها من الجهاز أي تعد بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها فليست هي بعد ذلك مجرد مادة خام خشبية مثلا أو حديدية بل أصبحت عنصرا له سماته يحمل في نفسه ما يدل على دوره في الجهاز المعني.

كذلك الكلمة فهي تستوعب زيادة على معناها المعجمي قيما دلالية إضافية من انتماء الى قسم من أقسام الكلام واستعداد للتعبير عن مقولاته نحوية معينة وتأهلا للإئتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معينة وحسب علاقات محددة، فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للإستعمال مما يضيق من حريته في استعمالها كما يريد وفي نفس الوقت ييسر له استعمالها و يوفر له الإقتصاد في المجهود بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعددة وما توفره عليه من أجل ذلك من عناء للبحث عن علامة لكل مفهوم. ويمكن أن نقول أن كل الكلمات في العربية تستوعب هذه المجموعة من المفاهيم المعجمية وغير المعجمية وغير المعجمية أو بعضها.

لكن الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة التي تحدثنا عنها تستوعب هذه المفاهيم كغيرها وتستوعب زيادة عليها الدلالات المذكورة من زمان ومكان وهيئة وطلب مشاركة... ويجري الأمر فيها كما لو أصبحت هذه المفاهيم التي ينتظر أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل منها من قبيل المقولات النحوية أو ما يشابهها وذلك بفضل اطراد الطرق المعبرة عنها وهو اطراد يذكر باطراد الخصائص التي تمكن من التعبير عن المقولات النحوية.

ولا بد من الإشارة هنا أنه قد تراءى لبعض النحاة القدامى شيء من هذا القبيل وذلك عندما عقد ابن جني في خصائصه فصلا لما سماه : «الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية»، واعتبر أن صنفا من الكلمات تعددت فيه الدلالة فاعتبر أن الفعل يدل بلفظه على مصدره (أي معناه) و ببنائه على زمانه وبمعناه على فاعله. واعتبر أن إسم الفاعل يدل على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصبغته وأن فعّل يدل على الحدث بلفظه بينما، تفيد صورته شيئين الماضي وتكثير الفعل (1). وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات من المفاهيم المتعددة المتداخلة و بتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية.

أما هذا الصنف من الكلمات يحتاج الدارس الى طريقة تمكنه من تحليلها تحليلا يحاول فيه أن يبحث عن التوازي الموجود بين المبنى والمعنى، ولئن كان هذا النوع من التحليل مستحيلا بالنسبة الى الأسماء غير المشتقة والأفعال الثلاثية نظرا الى استحالة التمييز في المبنى بين العناصر المفيدة المكونة له فإنه ينبغي أن يتأتى في الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة لما يبدو فيها من خصائص شكلية منعدمة في النوع الأول.

ومن الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي الى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة الى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعا في العربية لأن

---

1 ـ الخصائص. ج 3 ص 98 الى 101.

الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر الى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها الى أجزاء مفيدة، والإلتجاء الى هذه الطريقة لا يفضي إلا الى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل.

ويجب كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات، كقولنا مثلا أن الهمزة والسين في استفعل تفيدان الطلب وأن التضعيف في تفعل يفيد التكثير الخ...

ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى. فعن طريق تصور الحروف الأصول نعزل المعنى البسيط وليس هو نهاية الأمر سوى الحدث أن معنى المصدر، وعن طريق اعتبار الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب، ذلك ان هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها لأنه كما سبق أن لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقات تلو أخرى وإنما بتصرف عميق في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أن يبقى على كيان الكلمة بتشخيصها في شكل نظري يرمز الى مفاهيم تستوعبها.

وبهذه الطريقة يمكن تقسيم كلمات العربية الي قسمين كبيرين يسايران تقريبا التصنيف القديم الى سماعي وقياسي. وفائدة هذه التقسيم هو التمييز بين صنفين:

- صنف يعسر تحليله على أساس الموازاة بين مقوماته المعنوية ومقوماته البنيوية فلا مجال بالنسبة الى أغلب هذا الصنف لتعيين ما في بنيته يحمل عنصرا من العناصر المكونة لمعناه.

- وصنف يتسنى تفكيك معناه بتعيين ما يوافق في بنيته كل عنصر من عناصر هذا المعنى.

وإذا ما اعتبرنا هذا التصنيف وجيها يجب أن نعتبر أنه يوجد في العربية نوعان من الوحدات مختلفان اختلافا جوهريا ولا يجوز وضعها على قدم المساواة ولا حشرهما

تحت مصطلح واحد : نوع نعتبره بسيطا لأنه يستعصي عن كل تحليل بنيوي، ونوع مركب هو وليد عمل واع إن صح التعبير حسب قوانين محددة فلا يمثل بحذافيره الوحدة الدنيا المفيدة بل أن الوحدة الدنيا المفيدة فيه هي من ناحية جزء من بنيته ومن ناحية أخرى الصورة التي تتشكل فيها هذه البنية.

واختم ملاحظاتي هذه بالعودة الى مصطلح الكلمة لأعترف بأنه يعسر استعماله ليشمل هذين النوعين المتباينين فإذا كان النوع الأول في نظرنا وحدة دنيا لا نجد فيها وحدة أصغر منها فإن النوع الثاني مركب من وحدتين مفيدتين وهو خلافا لما يبدو في الظاهر أقل بساطة من النوع الأول.

ولعله يحسن بالباحثين أن يراعوا هذا التنوع في بنية الوحدات المفيدة في العربية وأن يزودوا الجهاز الإصطلاحي الألسني بما يفي بهذا التنوع من التسميات.

دراسة في المنهج الصوتي عند العرب

د. أكرم عثمان يوسف
كلية التربية ـ جامعة بغداد

بدأ العرب بدارسة اللغة العربية دراسة منهجية منذ أن استقروا بعد أن نشروا رسالتهم السماوية هادين العالم الى الحرية والإنسانية وبدأوا هذه الدراسة بشكل أعمق يوم أحس العرب وغيرهم من المؤمنين برسالة العرب بخطر الدعوة الشعوبية القائمة على الإنتقاص من العرب وفي كل المجالات قادتها فارس ومازالت وتلك حقيقة تاريخية جليلة لذي عينين ترى ووذهن يعي.

وكانت البصرة المدينة العراقية المطلة على شط العرب هي المركز الأول في الإشعاع الثقافي العربي وفي كافة صنوف المعرفة العربية، وفيها ظهر علماء العربية وفيها قامت الدراسات واتسعت حلقات العلماء وازدهر التدوين، فكانت بحق مدينة العرب العلمية الأولى بعد الإسلام.

وفي هذه المدينة ظهر العلماء ولا أغالي إذا قلت أن العالم العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري تغمده الله برحمته، كان العالم الأول عند العرب وكانت أبحاثه الإستقرائية الميدان الواسع لإبراز مواهبه وقدرته في علوم شتى كان من أبرزها وضعه علم العروض وكتاب العين ويكفي في مجال النحو أن يقال هنا وهناك ان كتاب سيبويه ما هو إلا كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي، من جهود هذا العالم الجليل انبثقت العلوم العربية في اللسان، وأكبر الظن أن اختلاف لهجات القبائل العربية وتوحدها على لغة قريش بالقرآن الكريم كان السبب الأول في الدراسات اللسانية

العربية من جهة ولاختلاط العرب بأقوام أخرى من جهة ثانية فقد كان ولازال اللسان العربي أقدر الألسنة على نطق مخارج الحروف العربية وأكثرها قدرة على نطق غيرها من الحروف غير العربية وتلك ظاهرة معروفة ولذلك كان لسان العرب «لسان الظاد» وهذه ميزة لهم ينفردون بها على مساواهم من الأمم.

وقد ظهر هذا الإهتمام باللسان ومخارج الأصوات ليستقيم مع القراءات في القرآن الكريم لما في لفظ من حلاوة وعليه من طلاوة، سهولة من غير تدني وصميمية في العربية من غير تقعر ذلك أسلوب القرآن المعجزة فمنه وعليه كانت دراسات العرب وعلوم التربية، أفاض الله عليهم بكرمه علما وعلمهم ما لا يعلمون.

وقد أنصب جلّ اهتمام علماء العربية على دراسات القرآن وتفهم معانيه والخوض في أساليبه، ومن هنا تفرعت الدراسات، لأن من المعلوم، ان بدأ الجهود العربية كان يميزها التداخل وإن تغلب جانب على آخر و يطغى عليه، أما الجانب التخصصي في بحث العلوم وقيام المؤلفات المستقلة من أجل ذلك فبمضي زمن طويل بين عهد التدوين، والتأليف وعهد الإختصاص والإنصراف الى جملة واحدة من العلوم إن ذات الأسباب التي قامت لأجلها العلوم العربية من نحو وصرف و بلاغة هي ذاتها التي قامت من أجلها الدراسات اللسانية العربية، ومن هذا المنحى بدأ تاريخيا، يجد الدارس القول في الحرف والصوت ومخارج الحروف وتسلسلت هذه الدراسات لتقيد في بناء اللفظ العربي وجعله في الدائرة العامة للمنطق والتلفظ وبهذه الدراسات ووضع ضوابطها دفع عن العربية الكثير من الثقيل والمستكره من اللفظ مما لا يستقيم مع القدرة على النطق ومع الذوق وأظن أن جهود أهل البيان قد تتجلّى هنا وأثرهم يظهر بشكل واضح من خلال تحديدهم للبيان والفصاحة ونرى أن جهود هؤلاء العلماء تلتقي مع جهود اللسانيين العرب وإن اختلفوا في المنهج فهم يلتقون من حيث المبدأ والنتائج.

إن العرض التاريخي يظهر لنا بشكل واضح تسلسل الجهود التي قام بها الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو عمر بن العلاء وسيبو يه والجاحظ وابن قتيبة وابن سلام والخفاجي وابن جني والعسكري والجرجاني والرازي والسكاكي.

كما نجد المعاجم العربية بدأ بالعين للخليل وانتهاء بجهود اللسان لابن منظور المصري قد قامت على تتبع الكلمة العربية مفردة واشتقاقا ومعنى وكان ذلك حشدا هائلا لشواهد من النثر العربي والقصص تداخلت لبناء صحيح على سلامة الكلمة بناء وعروبة وفصاحة.

هذا العرض التأريخي الموجز يبين لنا أن الدراسات العربية إنما قامت للتعريف بالعربية وللحفاظ عليها يوم احتياج العرب لذلك تبعا للأسباب التي ذكرناها آنفا.

إن التراث العربي المتمثل في ماخلفه العرب من كتب علمية وعمارة هندسية رائعة يمثل صورة العرب العلمية في ميادين الحياة و يعمق الصلة والتواصل الإنساني بين العرب وغيرهم من الأمم كما يظهر أثر العرب وتأثرهم و يبرز دورهم الرائد في مضمار العلوم والمعرفة والعلاقات الإنسانية.

إن هذا التراث الضخم ما كان ليوجد لولا قدرة العقل العربي أن يبدع و يشق طريقه في عالم التأليف والبناء كغيره من عقول الأمم الأخرى، دونما ترفع أو عنصرية على عكس غيره من المتشبثين بالعنصرية والعنجهية، ذلك لأن العرب وهذا تأريخهم يشهد أنهم قوم إنسانيون، وقال عنهم أعداؤهم : « أرحم الفاتحين العرب».

والتراث العربي كبير لازال ليومنا هذا تعج به مكتبات العالم ولازالت الدراسات تقوم منذ بداية هذا القرن ولم تف إلا بجزء صغير، ومن هذا التراث الضخم تراث علم اللسان العلم الذي حضى باهتمام الباحثين العرب من وضعهم المشروط للخطيب ومن بيان الكلمة وأصالتها وعربيتها واستقامتها مع القواعد والضوابط العربية وصولا الى ضبط مخارج الحروف والبحث في الأصوات ووضع الرسوم التشريحية للسان ووضع الحروف على مخارج تلك الحروف عمليا وعلميا على اللسان بل الفم كله. وذلك لا يمكن أن يحدث بدون الإهتمام الواسع بعلم اللسان والدراية التامة بهذا العلم مع التكامل مع علم التشريح الذي يبين الموطن الحقيقي للحروف دون الإكتفاء بالمسميات النظرية.

وعلم اللسان كان الإهتمام به من عشق العرب للغتهم وحبهم لها والدفاع عنها لأنها لغة القرآن الكتاب المقدس عند العرب والحافظ للغتهم والمؤكد لوحدتهم القومية والمميز لهم عن غيرهم من الأمم كان ومازال لغة العرب ولغة المسلمين فن أحب العرب تم إسلامه وكمل إيمانه ومن كره العرب فهو ليس من الإسلام على شيء، وذلك أن اعلام العربية تنبهوا لهذا فقال الزمخشري يحمد الله لمعرفته العربية و يراها شرفا ما بعده شرف.

وهذا جانب آخر لاهتمام العلماء المسلمين بالعربية و بعلوم اللسان خاصة ففيه ما يعرّف العربي بالنطق والقول بلغة عربية سليمة بعيدة عن الأعاجم وما فيه من مخاطر على النطق ما قصة زياد بن أبيه مع غلامه إلا شاهدا على ما لهؤلاء الأعاجم من خطر على العربية الفصيحة وسلامتها، فكيف بعالم يدخله بفضل الإسلام أقوام شتى يحتاج الى وضع ضوابط وحدود نحوية وصرفية و بلاغية تلتقي من جهود لسانية كلها تهدف للحفاظ على العربية والمقارنة بغيرها من اللغات التي اطلع عليها العرب نتيجة لاختلاطهم على سبيل المثال الفارسية والاوردية والهندية والتركية ولغة أهل إسبانيا «الفاندال» واللغة اليونانية التي ترجم عنها العرب علوم كثيرة أهمها كتب المنطق والفلسفة.

ولم يكن هذا الإمتزاج بين الثقافات مبدأ ضياع للأمة العربية وإنما مبدأ خلق وإبداع وتجديد وإرساء قواعد ثابتة للعلوم ولإمكانيات التقدم العلمي وشهد العصر العباسي الثاني وحاضرته بغداد مجدا عظيما وعلما غزيرا وتقدما هائلا تحدثنا بذلك كتب التاريخ وتعطينا الشواهد والأدلة فالجامعة المستنصرية و بيت الحكمة أمثلة قليلة من كثير.

هذا الأمر في التراث ـ وكما قلنا سابقا ـ ينسحب على علوم اللسانيات عند العرب والإحصائيات التي يقوم بها الباحث توصله الى تراث ضخم في هذا المضمار تشعبت فيها الأراء واختلفت تناولا وتقريرا.

إن الباحثين العرب القدماء عندما اهتموا بعلم اللسانيات سبقوا غيرهم ووضعوا لذلك القواعد فكانت الحروف عندهم مجهورة ومهموسة والحروف كذلك

عـنـدهـم لها تـسـميات بحسب نماذج أصواتها، و بينوا الفروق الحاصلة عند النطق بها، وأفادوا في ذلك فائدة كبرى وعلى وجه التحديد في قراءة القرآن وتجو يده.

هـذه الحـروف الـتـي انـقـسمت على ضوء مخارجها، عمل العلماء العرب على استقرائها و وضعوا لها الضوابط التي استدلوا عليها من عملهم هذا فكانت :

نماذج عامة وتسمى (مواضع المخارج) وهي خمسة :

1 ـ الجوف، وتخرج منه أحرف المد الثلاثة : الواو والياء والألف.

2 ـ الحلق : وتخرج منه ستة أحرف جمعها بعضهم بـ همزة فهاء ثم عين حاء ثم غين خاء

3 ـ اللسان وتخرج منه ثمانية عشر حرفا أولها القاف وآخرها الثاء المثلثة.

4 ـ الشفتان وتخرج منها ثلاثة أحرف هي الياء والميم والواو المفتوحة.

5 ـ الخيشوم : وهو مخرج الغنة في الميم والنون المشددتين.

أما المخارج الخاصة فهي : وهو رأي الخليل

1 ـ الجـوف : وهـو الألـف والـواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وهي حرف المد واللين.

2 ـ أقصى الحلق : الهمزة والهاء

3 ـ وسط الحلق : العين والحاء

4 ـ أدنى الحلق الى الفم : الغين والخاء.

5 ـ أقصى اللسان مما يلي وما فوقه من الحنك وهو للقاف.

6 ـ أقـصـى اللـسـان مـن أسـفـل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك وهو الكاف.

7 ـ من وسط السان بينه و بين وسط الحنك وهي للجيم والشين.

8 ـ من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر للضاد.

9 ـ مـن حـافـة اللـسـان مـن أدنـاهـا الـى منتهى طرفه وما بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية الثنية اللام.

10 ـ من طرف اللسان بينه و بين.

11 ـ وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه و بين ما فوق الثنايا العليا الراء.

12 ـ من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا الى جهة الحنك للطاء والدال والتاء.
13 ـ من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى الصاد والسين والزاي.
14 ـ من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا للظاء والذال والثاء
15 ـ من باطن الشفه السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء.
16 ـ من ما بين الشفتين للواو غير المدية للباء والميم.
17 ـ الخيشوم وهو للغنة وهي تكون للنون والميم الساكنتين حاله الاخفاء (1) وهذا هو المشهور والمعمول به في بحوثنا اللغوية الصوتية ـ نحن العرب ـ وقد قامت في العصر الحديث دراسات جديدة في الدراسات الصوتية وهي علم الفونتيكا ذلك العلم الذي يهتم بالظواهر الصوتية وطبيعة هذه الظواهر على اعتبار أنها ظواهر فيزيائية موضوعية(physique de son) (2) 30/11.

وكذلك علم الفونولوجيا الذي لا يهتم ما يهتم به علم الفونتكيا وإنما ينصب اهتمامه الى العناصر الصوتية (3) 31.

والفونتيكا علم كما بين الأستاذ ريمون طعان أقسام هي :
1 ـ الفونتيكا الفيزائية والتشريحية وهي من اختصاص علماء الفيزياء والتشريح والأطباء.

2 ـ الفونتيكا التجريبية وهيَ تسعى بواسطة المختبر في تحويل الصوت اللامادي إن صح التعبير الى صورة مسجلة ومكتوبة تبين لها الصوت وطبعه.
3 ـ الفونتيكا التاريخية وهي تختص بالتحولات والتغيرات التي طرأت على صفات الحروف عبر التاريخ وعلى تطور الأصوات اللغوية وتحقيقها بصورة معينة في اللهجات القديمة والحديثة.

1 ـ النثر في القراءات ـ لابن الجزري ـ 1 : 199 ـ 201
3ـ2 ـ الألسنية ـ ريمون طعان 20 ـ 11

4 ـ الفونتيكا الوصفية وهي تهتم بالجهاز المصوت وتجاويفه ومخارج الحروف وعددها وصفاتها... الخ (1) 33

و يعدد عدد الآلة المصوتة وهي :

1 ـ الرئتين

2 ـ قصبة الرئة 33

3 ـ الحنجرة (2) 34

4 ـ الحلق

5 ـ التجويف الأنفي

6 ـ الحنك والفم (3) 34.

وبحثت فيها استوردت من مفاهيم الغرب ومستحدثاته العلمية ولابأس من الإطلاع والإفادة ولكن السكاكي ذلك العالم العربي المعروف الذي كتب مفتاح العلوم والذي الف في حدود عام 587هـ الى 590هـ كان قد رسم رسما تشريحيا للسان ووضع عليه مخارج الأصوات العربية، فكم من باحث عربي أطلع على ذلك وتمعن فيه وأفاد منه، إني أشك بأن يكون هناك إلا القليل قد اطلع على ذلك.



(1، 2، 3) الألسنية الدينية ـ ريمون طحان 22 ـ 24

وهـذا الـرسـم الـذي عزز مجهودات العلماء العرب في هذا المضمار يؤكد أن هذا الجانب من العلوم قد نمى واستمر في نموه في مجهودات العرب العلمية.

وصف اللغة العربية :

اللـغـة الـوسيـلـة الرابطة لأي أمة من الأمم والقاسم المشترك في بناء وجودها وكـيـانها واللغة العربية تحتل المقام الأول مع غيرها من الأسباب في ربط وشائج أمتنا وبـنـاء كيانها واللغة العربية لغة مطواعة، تضم في حياتها الآلاف من المفردات المعبرة عـن الحياة وحاجة الإنسان العربي، لغة للشعر والنثر ولغة للعلم ولغة للإجتماع، حوّت الـعـلوم وحوت المعرفة وألّف بها هذا التراث العربي الضخم، تنوعت وتفننت في إيجاد المفـردات، فـهـي لـغـة حـيّـة بكل ما فيْ هذه الكلمة من معنى، والدارس الباحث لا يـسـتـطيع بأن شكل من الأشكال أن يفيّ ببحثه تعريف هذه اللغة والإلمام تماما بكل خـواصـهـا وجـزئياتها في العلوم وهذا أمر طغى على الباحثين العرب القدماء رحمهم الله فـتـنـوعـت بحـوثـهـم وتـمـايزت اختصاصاتهم فالنحو والصرف علمان واسعان في حياة الـعـرب كما أن عـلـم الأصوات والبحث في اللسان ومخارج الحروف ومواطنها علم قائم بـذاتـه حـظـى باهتمام الباحثين العرب قديمهم وحديثهم وقد سبق العرب غيرهم (1) في هذا المضمار كسبقهم في غيره من العلوم والمعرفة.

إن لـغتنا العربية لما نقول عنها لغة حيّة فإننا نقول عين الحقيقة وذلك عند بحثنا نجد أمامنا سير تطور اللغة العربية من أصولها حتى يومنا هذا وكل ذلك يفيض عن جهد وعـلـم وتـطـور وإيجـاد للمصطلحات اللغوية التي تلائم التطور والتقدم كل هذا أنتبه له عـلـماؤها وسجلوه في بحوثهم وقرروا من خلاله القواعد واستنبطوا الحدود وبذلك تكون اللـغـة الـعـربية لغة عالمية حيّة فهي لغة الأدب ولغة العلم ولغة الحياة، من هذا الفيض الـكـبير والـعـلـم الـواسع نتجه للحديث عن تاريخ اللسانيات عند العرب وجهود علماء اللغة في هذا المضمار.

ونحن نقف كذلك نجد في وصفنا للغة العربية إنها لغة إنسانية ولغة كريمة فهي لغة القرآن ولغة رسالة العرب التي شعت منها أنوار العدالة وسطعت بها شمس العرب.

وإني أعتقد أن أي تجاوز لتراث أمتنا لا يحمل خيرا لأمتنا.

---

1 ـ النحو العربي ـ المستشرق

المراجع :

1 ـ النشر في القراءات، لابن الجزري المتوفي 833، 1/199 ـ 201. طبعة التجارية الكبرى ـ مصر.
2 ـ الألسنية العربية، ريمون كلمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت
3 ـ دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت
4 ـ دراسات الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الكويت
5 ـ المحيط في أصوات العربية نموها وصفها جـ 1، مكتبة دار الشرق، سوريا، بيروت
6 ـ التطور النحوي للغة العربية ـ سنة 1929 مطبعة السراج ـ مصر

الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية

بقلم : **أ. د. داود عبده**
جامعة الكويت

تضم القواعد الصوتية في العربية أنواعا مختلفة من القواعد التي سنشير اليها في ثنايا هذا المقال : من هذه القواعد :

1 ـ قواعد المماثلة :

وتشمل :

أ ـ مماثلة صوت صحيح لصوت صحيح آخر، كما في **عُدْتُ** أو **مُدَّثِر** :

عُـ د تُـ ← عُـ ت تُـ

مُـ ت دَ ثِـ ر ← مُـ د دَ ثِـ ر

ويمكن صياغة القاعدة التي تنطبق على المثالين السابقين وأشباههما كما يلي :

ص ← [∝ مجهور] / ـــ [∝ مجهور] (ص : صحيح)

وتعني أن الصحيح يصبح «ألفا» مجهور إذا وقع قبل صحيح «ألفا» مجهور، حيث يستعمل ∝ «ألفا» للدلالة على أي من العلامتين + و-. أي أن القاعدة السابقة تضم قاعدتين متشابهتين هما :

1 ـ ص ← [+ مجهور] / ـــ ص
[+ مجهور]

وتعني أن الصحيح يصبح مجهورا إذا وقع قبل صحيح مجهور

2 ـ ص ← [- مجهور] / ـــ ص
[- مجهور]

وتعني أن الصحيح يصبح غير مجهور إذا وقع قبل صحيح غير مجهور

ب ـ مماثلة صوت علة (حركة) لصوت صحيح، كما في **يطلب**، حيث تتحول الفتحة الى فتحة مطبقة (مفخمة) مماثلة للطاء (قانون: **يكتب**) أو **عن** (حيث تتحول الفتحة الى فتحة أنفية مماثلة للنون:

ي ـَ طـ ل ـُ ب ـ ← ي ـَ طـ ل ـُ ب (النقطة تحت الرمز علامة الإطباق)

ع ـَ ن ← ع ـَ ن (النون الصغيرة الى جانب الفتحة علامة التأنيف، أو «الغنة» المصطلح المستعمل في علم التجويد).

ويمكن صياغة القاعدتين اللتين تنطبقان على المثالين السابقين كما يلي على التوالي:

1 ـ ع ← [+ مطبق] / ـــ ص (ع: علة، أي حركة)
[+ مطبق]

وتعني ان العلة تصبح مطبقة إذا وقعت قبل صحيح مطبق

2 ـ ع ← [+ أنفى] / ـــ ص
[+ أنفى]

وتعني أن العلة تصبح أنفية إذا وقعت قبل صحيح أنفى (نون أو ميم).

ج ـ مماثلة صوت علة لصوت آخر، كما في **أُكتُب** (قارن: **إجلِس**)(1) أو الفعل الماضي المجهول **أُحتُرِم** (قارن الفعل المعلوم: **إحتَرَم**) حيث تتحول الكسرة الى ضمة مماثلة لضمة تالية:

ـِ ك ت ـُ ب ← ـُ ك ت ـُ ب

ـِ ح ت ـُ ر ـِ م ـَ ← ـُ ح ت ـُ ر ـِ م ـَ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي:

ـ ← [ـ أمامي] / # ـ ص ص ع (# = بداية الكلمة أو نهايتها).

---

(1) أنظر عبده (1979) ص56 ـ 58

وتعني أن الكسرة تصبح علة خلفية، أي ضمة، إذا وقعت في بداية الكلمة قبل صحيحين تليهما علة خلفية، أي ضمة.

د - مماثلة شبه علة (واو أو ياء) لعلة، كما في **ميزان** أو **موقن**، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لكسرة سابقة، وتتحول الياء الى واو مماثلة لضمة سابقة:

م ـِ و زَ ـَ ن ← م ـِ ي زَ ـَ ن (← م ـِ ـِ زَ ـَ ن)

م ـُ ي قِ ـِ ن ← م ـُ و قِ ـِ ن (← م ـُ ـُ قِ ـِ ن)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي:

ش ← [∝ أمامي] / ع ـــ ص (ش = شبه علة، أي واو أو ياء)

[+ مرتفع، ∝ أمامي]

وتعني أن شبه العلة تصبح أمامية أي ياء، إذا وقعت بين علة مرتفعة أمامية (أي كسرة) وصحيح، وتصبح خلفية، أي واوا، إذا وقعت بين علة مرتفعة (أي ضمة) وصحيح. أي أن القاعدة السابقة تضم قاعدتين متشابهتين هما:

1 - و ← ي / ـِ ـــ ص

2 - ى ← و / ـُ ـــ ص

هـ - مماثلة شبه علة لشبه علة، كما في **كيّ**، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لياء تالية لها:

ك ـَ و ي ← ك ـَ ي ي

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي:

ش ← [+ أمامي] / ـــ ش

[+ أمامي]

أي أن الواو تصبح ياء إذا وقعت قبل ياء. (1)

2 ـ قاعدة حذف شبه العلة حين تقع بين علتين قصيرتين مثلين، كما في **قال** (واصلها **قَوَلَ**)، وباع (واصلها **بَيَع**) **ودعا** (واصلها **دَعَوَ**) **وجرى** (واصلها **جَرَيَ**) :

ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ

ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

ش ← ∅ / ع1 ـ ع2 (حيث يكون ع1 = ع2)

وتعني أن شبه العلة تحذف (∅ = صفر) إذا وقعت قبل علتين مثلين (أي فتحتين أو ضمتين أو كسرتين). (2)

3 ـ قاعدة إضافة علة قصيرة (الأصل أن تكون كسرة ولكنها قد تتحول الى ضمة مماثلة لضمة تالية أو واو سابقة) تجنبا لتوالي ثلاثة صحاح («التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء»)، كما في **ذهبتِ البنت**، أو تجنبا لبدء المنطوق بصحيحين متواليين («البدء بساكن» حسب تعبير القدماء)، كما في **اِحترَم**، وفي الحالة الأخيرة تضاف همزة (سماها القدماء همزة وصل) لأن النظام الصوتي في العربية لا يسمح بالبدء بعلة :

ذ ـَ هـ ـَ ب ـَ ت ل ب ـِ ن ت ← ذ ـَ هـ ـَ ب ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت

ح ت ـَ ر ـَ م ـَ ← ـِ ح ت ـَ ر ـَ م ـ (← ء ـِ ح ت ـَ ر ـَ م ـَ)

---

(1) **يتوقع المرء أن تصبح الياء واوا إذا وقعت قبل واو وبذا تكون القاعدة عامة هكذا : ش ← [∝ أمامي] / ـ ش**
[∝ أمامي]

غير أن المثال الوحيد المعروف وهو أيام، يخالف هذه القاعدة، فقد تحولت الواو الى ياء بدلا من حدوث العكس، وهو تحول الياء الى واو (٭ أوّام)

(2) لا تنطبق هذه القاعدة على بعض الكلمات مثل **حوَل وعوَر** (قارن **حال** (فعل ماض) **وحال** (مفرد **أحوال**) حيث تحذف). وكذلك لا تنطبق إلا إذا كانت الواو والعلتان المثلان في كلمة واحدة. قارن (**أكل وشرب ألف وفدا**، حيث لا تحذف الواو.

ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

∅ ⟵ ـِ / ـــ ص ص   ص   (∅ = صفر أو لا شيء)

وتعني أن كَسرة تضاف (لا شيء يصبح كسرة) قبل صحيحين متواليين إذا وقعا أما في بداية الكلمة (1) أو بعد صحيح آخر.

أي أن القاعدة السابقة تضم فرعين متشابهين :

1 - ∅ ـــ ـِ / # ـ ص ص

2 - ∅ ـــ ـِ / ص ـ ص ص

4 - قاعدة تقصير العلة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متواليين، كما في **يَنَلْنَ** (قارن : **ينالون**) **وأجَبْنا** (قارن : **اجابَت**)، أو حين تقع قبل صحيح («ساكن») في نهاية الكلمة، كما في **دعَتْ** (قارن : **دعاها**) أو **عصاً** (قارن : **عصاك**) :

ءَـ ج ـَ ـَ ب ن ـَ ـَ ⟵ ـَ ج ـَ ب ن ـَ ـَ

دَ ع ـَ ـَ ت ⟵ دَ ع ـَ ت

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ⟵ ∅ ∅ / ع ـــ ص ص   (ع ع = علة طويلة) (2)

أي أن العلة الثانية من العلتين القصيرتين المتواليتين تحذف إذا وقعت قبل صحيحين متواليين أو قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة.

---

(1) إذا وقعت الكلمة التي تبدأ بصحيحين متوالين في بداية المنطوق. أما إذا وقعت الكلمة في درج الكلام فلا تضاف الكسرة إلا إذا وقع قبلها صحيح «ساكن».

(2) صيغت هذه القاعدة على هذا الشكل باعتبار أن العلة الطويلة تتألف من علتين قصيرتين متواليتين. أما إذا اعتبرت العلة الطويلة واحدة فتصاغ القاعدة كما يلي : عَ ⟵ ع / ـ ص ص (عَ = علة طويلة)

أي أن العلة الطويلة تصبح قصيرة إذا وقعت قبل صحيحين متواليين

5 ـ قاعدة حذف الهمزة إذا وقعت «ساكنة» في بداية الكلمة، أي إذا وقعت في بداية كلمة تبدأ بصحيحين متواليين، كما في فعل الأمر أُخُذْ (وهو مشتق من المضارع المجزوم تَأْخُذْ بحذف حرف المضارعة) : (1)

(ت َـ ء خ ُـ ذ) ← ءِ خ ُـ ذ ← خ ُـ ذ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ء ← ∅ / # ــ ص ــ ص

و بالإضافة الى القواعد الصوتية العامة، هناك قواعد صوتية خاصة مثل :

1 ـ قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل المضارع :

ي َـ + ف َـ ع َـ ل ــ ي َـ ف ع َـ ل (يفعل)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ /+ ص ــ ص] (+ = الحد بين السابقة
مضارع أو (اللاحقة) وجذع الكلمة)

وتعني أن العلة تحذف في المضارع بعد الصحيح الأول من جذع الكلمة.

2 ـ قاعدة حذف الواو في المضارع الواوي المجرّد عندما تكون «عينه مكسورة» :

ى َـ و َـ ع ِـ د ← (ي َـ و ع ِـ د) ← ي َـ ع ِـ د (يَعِد)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

و ← ∅ /+ ــ ص ِـ]
مضارع

وتعني أن الواو في المضارع تحذف إذا وقعت بعد سابقة («حرف المضارعة») وصحيح متلو بكسرة.

---

(1) قارن : (لا) تحاولْ ← حاولْ
(لا) تقمْ ← قمْ

3 ـ قاعدة تحول «حركة عين» المضارع من كسرة الى فتحة في الأفعال التي عينها أو لامها من أصوات الحلق :

ي ـَ ق ر ـِ ء ← ي ـَ ق ر ـَ ء (يقرأ)

ي ـَ ز ر ـِ ع ← ى ـَ ز ر ـَ ع (يزرع) (1)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي :

ـِ ← ـَ / + ص1 ص2 ـ ص3] مضارع (حيث يكون ص2 أو ص3 [+ حلقي] (2)

4 ـ قاعدة حذف العلة القصيرة بين صحيحين مثلين في الفعل ومشتقاته (3)

ح ـَ ل ـَ ل ـَ ← ح ـَ ل ل ـَ (حَلَّ)

ح ـَ ـَ ل ـِ ل ـُ ن ← ح ـَ ـَ ل ل ـُ ن (حالٌّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ـُ ن ← م ـُ ح ت ـَ ل ل ـُ ن (محتلٌّ)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ / ع ص1 ـ ص2 ع (4) (حيث ص1 = ص2)

---

(1) الأصل في «حركة عين» المضارع في مثل **يقرأ ويزرع ويسبح** الخ كسرة لأن «حركة عين» الماضي فتحة، ذلك أن القاعدة العامة هي المغايرة كما هو معروف :

فعَل / يفعِل، فعِل / يفعَل.

(2) [+ حلقي] تلخيص لمجموعة من الملامح المميزة التي تضم الهمزة والهاء والعين والحاء.

(3) لا تنطبق هذه القاعدة إلا على الفعل ومشتاقته، كما يلاحظ من كلمات مثل **عدَد وجَلَل** الخ (قارن : **عَدَّ وجَلَّ وعادّ وجالّ** الخ)

(4) يلاحظ من هذه القاعدة أن العلة القصيرة بين الصحيحين المثلين لا تحذف إلا إذا كان الأول منهما مسبوقا بعلة والثاني متلوا بعلة، أي إذا كان الحذف لا يؤدي الى توالي ثلاثة صحاح. فإذا كان الصحيح الأول من الصحيحين المثلين مسبوقا بصحيح فإن التخلص من العلة القصيرة يتم بالقلب المكاني بينها وبين الصحيح السابق لها («نقل حركة حرف الى الحرف السابق» حسب تعبير القدماء)، كما في **يحلّ** (واصلها **يَحْلِل**) و **استعد** (واصلها **استعْدد**) : ص ص ع ص ـــ 4231 (حيث 2 = 4)

4321

ي ـ ح ل ـ ل ـُ ـــ ي ـ ح ـ ل ل ـُ

أما إذا كان الصحيح الثاني من الصحيحين المثلين متلوا بصحيح فإن كلا من الحذف والقلب ←

5 ـ قاعدة القلب المكاني في وزن **افتعل** (واصله **اتفعل**)(1)

ت ف ـَ ع ـَ ل ـَ ← ف ت ـَ ع ـَ ل ـَ

ويمكن صياغة هذه القاعدة ـ وهي قاعدة تحويلية ـ كما يلي :

ت ص] ← 2 1

1 2 افتعل

أي أن تاء وزن **افتعل** والصحيح الذي يليها يتبادلان موقعيهما.

والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال هو : ماذا يحدث عندما تنطبق قاعدتان مختلفتان على مثال واحد ؟ هل تطبقان تطبيقا متزامنا (simultaneously)، أي معا في نفس الوقت كما يرى بعض اللغويين ؟ أم تطبقان على التوالي (sequentially)، أي الواحدة بعد الأخرى بحيث تطبق الثانية على المجال الجديد الذي ينشأ من تطبيق الأولى ؟ وفي مثل هذه الحالة ما الأسس التي يجيء عليها ترتيب هذا التطبيق ؟

لقد لاحظ كثير من اللغويين أن التطبيق المتزامن لا يؤدي الى النتائج الصحيحة في كثير من الأحيان، وهو أمر يتضح من الأمثلة العربية التالية : لنأخذ أولا عبارة مثل قد **اتخذ**. في هذه العبارة هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى قاعدة

• المكاني بين العلة والصحيح السابق لها يؤدي الى توالي ثلاثة صحاح. ولذا فالكلمة في مثل هذه الحالة تبقى على حالها (قارن : **حَلَلْتُ** (ح ـَ ل ـَ ل ت ـُ) الخ.

وقد سمى بعض اللغويين مجموعة القواعد التي تشترك في تحقيق هدف واحد مثل جعل الصحيحين المثلين متوالين أو الحيلولة دون توالي ثلاثة صحاح «مؤامرة» conspiracy أنظر Kiparsky (1976) ص 175ـ176.

وجدير بالذكر أن «المؤامرة» لجعل الصحيحين المثلين متوالين في العربية ليست كاملة. فليس هناك قاعدة قلب مكاني بين العلة والصحيح الثاني من الصحيحين المثلين، وإن كان ذلك ورد في بعض الهجات القديمة، فقد جاء في الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (74/1) : «فأما قول بعضهم **رَدَّتُ ورَدَّنا**، يريدون **رَدَدْتُ ورَدَدْنا**، فمن النادر...»

(1) انظر فصل «القلب المكاني ووزن افتعل» في عبده (1979.

المماثلة، أي تحول الدال الى تاء مماثلة للتاء التي تليها (قارن : **قدْ تعلم ← قتْ تعلم**) وقاعدة إضافة علة قصيرة بعد الدال منعا لتوالي ثلاثة صحاح (قارن : **قد انتصر ← قدِ انتصر**). إن تطبيق القاعدتين معا يؤدي الى * **قتِ اتخذ** :

قَ ـ د ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ ← قَ ـ ت ـِ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ.

ولكننا نعلم أن اللفظ الصحيح للعبارة السابقة هو **قدِ اتّخذ**، مما يدل على أن قاعدة إضافة الكسرة قد طبقت أولا، وأن تطبيقها قد حال دون تطبيق قاعدة المماثلة (لأن الكسرة التي أضيفت قد فصلت بين الدال والتاء :

قَ ـ د ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ ← قَ ـ د ـِ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ

ولنأخذ كمثال آخر على عدم صحة التطبيق المتزامن للقواعد كلمة **خذ**، وأصلها **أْخُذ** (بسكون الهمزة) كما أشرنا. هناك مجال لتطبيق قاعدتين على **أْخُذ** هما قاعدة حذف الهمزة (لوقوعها «ساكنة» في بداية الكلمة) وقاعدة إضافة علة قصيرة منعا لتوالي صحيحين في بداية الكلمة. ان تطبيق هاتين القاعدتين معا يؤدي الى نتيجة غير صحيحة هي * اُخُذ :

ء خ ـُ ذ ← ء ـُ خ ـُ ذ (الهمزة ا السابقة للضمة المضافة هي «همزة الوصل»)

أما اللفظ الصحيح **خُذْ** فينتج من تطبيق القاعدة الأولى وحدها :

ء خ ـُ ذ ← خ ـُ ذ

أي أن قاعدة حذف الهمزة قد طبقت أولا، فأدى تطبيقها الى حذف أحد الصحيحين المتواليين مما حال دون تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة لأن مجال تطبيقها قد ألغي. ولو حدث العكس لكانت النتيجة * **اُأْخُذ** ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الهمزة لأنها لم تعد «ساكنة» في أول الكلمة :

ء خ ـُ ذ ← ء ـُ ء خ ـُ ذ

(قارن : ك ت ـُ ب ← ء ـُ ك ت ـُ ب)

ومن الجدير بالذكر أن فعل الأمر من **أمر** ورد في الفصحى في صورتين : **مُرْ** و**اُؤْمُر**، وقد نتجت الصورة الأولى من تطبيق قاعدة حذف الهمزة ونتجت الصورة الثانية من تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة. وفي كلتا الحالتين حال تطبيق إحدى

* النجمة تعني أن الكلمة أو العبارة غير صحيحة.

القاعدتين دون تطبيق القاعدة الأخرى. وسنكتفي بذكر مثال ثالث على عدم صحة تطبيق القواعد تطبيقا متزامنا : في عبارة مثل **قصر الملك** في اللهجات المحكية، حيث لا توجد حركات اعرابية، هناك مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قصيرة منعا لتوالي ثلاثة صحاح في موضعين (بعد الصاد و بعد الراء) :

ق ـَ **ص رل م** ـَ ل ـ ك

(أ) رل م ← رـِ ل م

(ب) ص رل ← ص ـِ رل

أي أن العبارة يجب أن تلفظ : ق ـَ ص ـِ رـِ ل م ـَ ل ـ ك (*قصِرِ الملك، بكسر الصاد وكسر الراء) لو أن القاعدة طبقت في الموضعين معاً. ولكن اللفظ الصحيح للعبارة هو **ق ـَ ص رـِ ل م ـَ ل ـ ك** (قصْرِ الملك، بسكون الصاد وكسر الراء)، مما يدل على أن القاعدة طبقت أولاً على الصحاح الثلاثة الأخيرة مضيفة كسرة بعد الراء، مما حال دون تطبيقها بعد ذلك على الصحاح الثلاثة الأولى (لأن تلك الصحاح لم تعد متوالية بسبب إضافة الكسرة بين الراء واللام).

ولا يعني هذا أن جميع الحالات التي تنطبق فيها قاعدتان على نفس المثال يحول تطبيق إحداهما دون تطبيق أخرى. ففي كلمة **أجَبْتُ**، مثلا واصلها أجابْتُ (← أجَوَبْتُ)، هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين، والثانية تحول الباء الى نظيرها غير المجهور مماثلة للتاء. ولفظ الكلمة يدل على أن القاعدتين كلتيهما قد طبقتا :

ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ ← ءَ ـَ ج ـَ پ ت ـُ

غير أن هذا لا يعني أن القاعدتين قد طبقتا معا، ولكنه يعني أن ليس بين القاعدتين علاقة «تفاعل» interaction ، أي أن تطبيق إحداهما لا يؤثر على تطبيق الأخرى، فسواء قصرت الألف أولا ثم حولت الباء الى نظيرها غير المجهور، أو حولت الباء أولا ثم قصرت الألف بعد ذلك، فإن النتيجة تظل واحدة.

أما في أمثلة **قد اتخذ وخذ وأمر** فقد كانت هناك علاقة «تفاعل» بين القاعدتين اللتين تنطبقان على نفس المجال، أي أن تطبيق إحداهما يؤثر على تطبيق الأخرى.

وقبل أن نحاول استقصاء الأسس التي يقوم عليها ترتيب تطبيق قاعدتين بينهما علاقة «تفاعل»، سنلخص باختصار أنواع هذا التفاعل :

1 ـ هناك أولا النوع الذي لاحظناه في القاعدتين اللتين تنطبقان على مثال **مر** أو مثال **قد اتخذ**، وهو ما سمي bleeding order وسنطلق عليه إسم «الترتيب المقيِّد» (بكسر الياء)، لأن هذا النوع من الترتيب يقيّد تطبيق قاعدة كان يمكن أن يتم تطبيقها، وذلك بإلغاء المجال الذي تطبق فيه وقد يكون التقييد متبادلا كما في مثال **مر** (حيث يلغي تطبيق أي من القاعدتين مجال تطبيق الأخرى) أو في اتجاه واحد كما في مثال **قد اتخذ** (حيث يلغي تطبيق إحدى القاعدتين مجال تطبيق الثانية دون أن يكون للترتيب المعاكس تأثير مماثل).

ومن أمثلة التقييد المتبادل بين قاعدتين ما نجده في الفعلين **ينال** و **يَوْجَل** :

في **ينال**، واصلها **يَنوَل** (ي ـَ ن ـَ و ـَ ل)، تطبق قاعدة حذف الواو بين علتين مثلين ليحول ذلك دون تطبيق قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل (لأنها تصبح واقعة قبل علة قصيرة أخرى) :

ي ـَ ن ـَ و ـَ ل ← ي ـَ ن ـَ ـَ ل (ينال)

ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الواو :

ي ـَ ن ـَ و ـَ ل ← ي ـَ ن و ـَ ل (* يَنْوَل)

أما في **يَوْجل**، واصلها **يَوَجَل** (ي ـَ و ـَ ج ـَ ل) فيحدث العكس : تحذف «حركة فاء» الفعل، فيحول ذلك دون تطبيق حذف الواو (لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين) :

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ وج ـَ ل (يَوْجل)

ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الفتحة :

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ ـَ ج ـَ ل (* ياجَل)

2 ـ النوع الثاني من الترتيب سمي counter bleeding «الترتيب المضاد للمقيد» وهو الترتيب المعاكس للنوع السابق. فلو كانت عبارة **قد اتخذ**، مثلا، تلفظ « **قت اتخذ**» لكان الترتيب الذي يؤدي الى هذه النتيجة من نوع مضاد المقيد. ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب، عبارة **في الإنتظار**، حيث تقصر الكسرة الطويلة رغم عدم وجود صحيحين متواليين بعدها في اللفظ (قارن . **فيه**، حيث لا تقصر) : في عبارة **في الانتظار**، واصلها : **ف ــِـ ــِـ ل ن ت ــِـ ظ ــَـ ــَـ ر**، هناك مجال لتطبيق قاعدتين : تقصير العلة الطويلة، لوجود صحيحين متواليين بعدها، وإضافة علة منعا لتوالي ثلاثة صحاح. ولو كان ترتيب القاعدتين من النوع المقيد لطبقت قاعدة إضافة العلة أولا :

ف ــِـ ــِـ ل ن ت ــِـ ظ ــَـ ــَـ ر ← ف ــِـ ــِـ ل ــِـ ن ت ــِـ ظ ــَـ ــَـ ر

ولحَالَ ذلك دون تَطبيق قاعدة تقصير العلة الطَويلة لأنَ اللام بعدَها تكون متلوة بعلة. أما اللفظ الصحيح فينتج من ترتيب القاعدتين ترتيبا مضادا للمقيد (التقصير أولا ثم إضافة العلة) :

1 ـ ف ــِـ ــِـ ل ن ت ــِـ ظ ــَـ ــَـ ر ← ف ــِـ ل ن ت ــِـ ظ ــَـ ــَـ ر

2 ـ ف ــِـ لَ ن ت ــِـ ظَ ــَـ ــَـ ر ← ف ــِـ لَ ــِـ ن ت ــَـ ظ ــَـ ــَـ ر

ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب كلمة **يضع**، واصلها **يَ ــَـ وَ ــَـ ض ــِـ ع (يوَضِع)**، بفتح الواو وكسر الضاد) (1) :

في هذا المثال هناك مجال لتطبيق ثلاث قواعد، حذف الواو (لوقوعها بين علتين مثلين)، وحذف «حركة فاء» الفعل، وتحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين. أما القاعدتان الأوليان فبينهما علاقة تقييد متبادل كما لاحظنا من كلمة **ينال و يوجل**..

وقد طبقت قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل فحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الواو لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين :

ي ــَـ و ــَـ ض ــِـ ع ← ى ــَـ و ض ــِـ ع

(1) نستنتج هذا من قاعدة المغايرة بين الماضي والمضارع : إذا كانت عين الماضي مفتوحة فإن عين المضارع تكون مكسورة. انظر أنيس (1975) ص 49ـ61.

غير أن نتيجة تطبيق القاعدة السابقة فتحت المجال لتطبيق قاعدة رابعة هي حذف الواو (فاء الفعل المضارع) لأن عين الفعل المضارع) مكسورة. إن العلاقة بين قاعدة حذف الواو وقاعدة تحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين هي من نوع مضاد المقيد لأن حذف الواو يتم قبل تحول الكسرة :

1 - ي ـَ و ض ـِ ع ← ي ـَ ض ـِ ع (قارن : يعِد)

2 - ي ـَ ض ـِ ع ← ي ـَ ض ـَ ع (يضَع)

ولو كانت العلاقة بينهما علاقة مقيدة لطبقت قاعدة تحول الكسرة الى فتحة أولا والحال ذلك دون حذف الواو (قارن : **يوجل**) :

ي ـَ و ض ـِ ع ← ي ـَ و ض ـَ ع (* يوضَع)

3 - النوع الثالث من الترتيب هو الترتيب الذي سمي feeding order وسنطلق عليه إسم «الترتيب الممهِّد» (بكسر الهاء) وهو الترتيب الذي يخلق فيه مجال (لم يكن موجودا) لتطبيق قاعدة ما. ومن أمثلة ذلك قاعدة تقصير العلة الطويلة في بعض الحالات :

لقد سبق أن أشرنا الى قاعدة تقصير العلة الطويلة إذا تلاها صحيحان متواليان، مثل **في البيت** ← **فِلْبيت** (قارن : **فيه**)، **وأبو العلا** ← **ابُلْعلاء** (قارن : **أبوه**)، أو إذا تلاها صحيح «ساكن» في آخر الكلمة، مثل **دعا + تْ ← دَعَتْ (قارن : دعاك) وعصا + نْ ← عَصَنْ** (عصًا) (قارن : عصاها). **إن مجال تقصير العلّة الطويلة غير موجود في مثل *يَقْوُلْن** (يقلن) و ***أجوَبْتُ** (أَجَبْتُ). ولكن هذا المجال يصبح موجودا بعد تطبيق قاعدتي القلب المكاني (بين الواو والضمة) ومماثلة الواو للضمة في المثال الأول، وقاعدة حذف الواو لوقوعها بين علتين مثلين في المثال الثاني، ومن هنا فإن ترتيب القواعد في هذين المثالين هو من النوع الممهد.

يَقُلْنَ :

1 ـ ي ـَ ق و ـُ ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ (القلب المكاني)

2 ـ ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (مماثلة الواو للضمة)

3 ـ ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ ← ي ـَ ق ـُ ل ن ـَ (تقصير الضمة الطويلة)

القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية، والثانية مهدت لتطبيق الثالثة)

أجَبْتُ :

1 ـ ء ـَ ج ـَ و ـَ ب ت ـُ ← ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ (حذف الواو)

2 ـ ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ ← ء ـَ ج ـَ ب ت ـُ (تقصير الألف)

(القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية).

4 ـ أما النوع الرابع والأخير من ترتيب القواعد فهو ما سمي Center feeding «مضاد الممهد»، وهو عكس النوع السابق. ففي هذا النوع من الترتيب يحال دون تطبيق قاعدة ما بوضعها بالترتيب المعاكس للترتيب الذي يسمح بتطبيقها، و يكون ذلك بجعل القاعدة التي تخلق مجال تطبيقها تالية لها بدلا من أن تكون سابقة. إن هذا الترتيب يعني أن هذه القاعدة لا تغير شيئا في المثال الذي «طبقت» عليه لأن مجال تطبيقها لم يكن موجودا عندما جاء دورها. ثم يمضي دورها و يأتي دور القاعدة التي توجد ذلك المجال ولكن بعد فوات الأوان. فهذا النوع من الترتيب موجود في الحقيقة لتفسير الحالات الشاذة التي لا تطبق فيها قاعدة كان من المتوقع أن تطبق. ولذا فقد رفضه بعض اللغويين (1)، وطالبوا بتفسير آخر لمثل هذه الحالات الشاذة. ولعل المثال التالي من العربية يوضح هذا النوع من الترتيب. لقد أشرنا في غير موضع من هذا المقال الى قاعدة تقصير العلة الطويلة. إن هذه القاعدة لا تنطبق على كلمات مثل **سارّ وحاجّ وتحابّ** رغم وجود المجال الملائم لتطبيقها، فكيف نفسر هذا ؟ الذين يقبلون النوع الرابع من ترتيب القواعد، وهو مضاد الممهد، يجدون فيه التفسير المطلوب :

---

(1) أنظر Hooper (1976) ص 59 وما بعدها. وجدير بالذكر أن أصحاب الفونوجيا الطبيعية يدعون الى عدم وضع قيود خارجية على ترتيب القواعد.

بما أن أصل **سارّ**هو **سارِر** (قارن : كاتِب) وأصل **حاجّ** هو **حاجَج** (قارن : سافَر)، وأصل **تحابّ** هو تحابَبَ (قارن : **تعاوَنَ**)، فإن ترتيب القاعدتين الذي يؤدي الى النتيجة الصحيحة هو :

أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تغير شيئا لأن الألف ليست متلوة بصحيحين متوالين في هذه المرحلة) :

س ــَـَـ رــِ رــُ ن ← س ــَـ - رَــِ رــُ ن

ثانيا : قاعدة حذف العلة القصيرة لوقوعها بين صحيحين مثلين :

س ــَـَـ رــِ رــُ ن ← س ــَـَـ ر رــُ ن

وبما أن نشوء مجال تقصير الألف، وهو وجود صحيحين متوالين بعدها، قد نشأ بعد فوات دور تطبيق قاعدة التقصير فإن الألف تبقى دون تقصير.

ومثل هذا يقال في عدم تقصير العلة الطويلة قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة إذا كان هذا السكون قد نتج عن تطبيق قاعدة حذف العلة القصيرة الأخيرة في الكلمة للوقف، كما في **بابْ** (حيث لا تصبح **بَبْ**) **وسوزْ**(حيث لا تصبح **سُزْ**) **وفيلْ** (حيث لا تصبح **فِلْ**) الخ :

أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تنطبق لأن الألف ليست متلوة بصحيح «ساكن» في هذه المرحلة) :

ب ــَـَـ ب ــُـ ← ب ــَـَـ ب ــُـ

ثانيا : قاعدة الوقف :

ب ــَـَـ ب ــُـ ← ب ــَـَـ ب

إن هذا النوع من الترتيب مفروض خارجيا extrinsic order ولذا فهو يتناقض مع الدعوة الى الإقتصار على الترتيب الذاتي أو الداخلي intrinsic

Order الـذي تـفـرضه علاقة القواعد بعضها ببعض. فإذا كانت قاعدة ما تخلق المجال الـذي تـنطبق فيه قاعدة أخرى، فمن الطبيعي أن ترد القاعدة الأخيرة بعد أن يخلق مجال تـطـبـيـقـها وليس قبل ذلك. المشكلة هي أن الترتيب الذاتي أو الداخلي يؤدي أحيانا الـى نـتـيـجـة غير صحيحة كما في الأمثلة السابقة. وليس هناك طريقة مقبولة لصياغة الـقـاعدة صياغة تتفق مع آراء الداعين للإقتصار على الترتيب الذاتي (الداخلي) ومنع الترتيب الخارجي. (1)

قـد يـقـال لماذا لا نـرد عـدم تـقـصير الـعلة الطويلة في مثل **سارّ** الخ الى أن الـصـحـيحين المتواليين بعد العلة الطويلة صحيحان مثلان ؟ إن هذا الحل مرفوض لأن الأمـثـلـة الأخرى في العربية تدل على أن قاعدة التقصير لا تميز بين الصحيحين المثلين والـصـحـيـحـين المختلفين. قارن: **قالوا انتصرنا وقالوا اتخذنا.** كما أن القواعد الصوتية الأخـرى لا تـميز بين الـصـحـيـحـين المـثـلين والصحيحين المختلفين. فقاعدة إضافة العلة الـقصيرة، مثلا، لا تميز بين **قد انتصر وقد اتخذ** (2). وقد يقال لماذا لا تنص القاعدة على أن تقصير العلة الطويلة لا يتم إلا إذا كان الصحيحان المتواليان متواليين في أصل الـكـلمة، أي أنه لا يتم إذا كان توالي الصحيحين قد نشأ عن حذف العلة الواقعة بينهما (3). إن هـذا الحـل معناه في الواقع الإعتراف بأن القواعد الصوتية تستطيع أن تتحرى عـن أصـل المجـال الـذي تـطـبق فيه، أي عن نشأة الأصوات التي تطبق عليها. وقد دعا بـعـض اللغويين فعلا الى مثل هذا الحل وسموا القواعد التي تأخذ تاريخ المجال الذي تـطـبـق فـيـه الإعتبار «قواعد شاملة» global rules (3). وبناء على هذا الرأي تصاغ قاعدة تقصير العلة هكذا :

ع ⟵ ∅ / ــــ ع ص ص (شرط : عـدم وجـود علة بين الصحيحين المتوالين في الأصل)

---

(1) أنظر أيضا vago (1977) حيث يذكر أمثلة عدة من اللغة الهنغارية ليس لها حل سوى بالترتيب المفروض على القواعد خارجيا.

(2) انظر أيضا فصل «الصحيح المشدد صحيح واحد طويل أم صحيحان متواليان» في عبده (1979).

(3) كـان هـذا هو الـرأي الـذي تـبـنـيـتـه في **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973 (ص48).

(4) Kenstowiez and Kisseberth (1977) ص 202ـ229

غير أن القاعدة السابقة لا تفسر إعفاء العلة الطويلة من التقصير بعد أن أصبحت متلوة بصحيحين متواليين. وهذا الرأي لا يختلف في جوهره عن رأي قدماء اللغويين العرب الذي يدعو الى «اغتفار التقاء الساكنين» في مثل **سارّ ودابّة**.

ثم ان «القواعد الشاملة» لا تغني عن القيود التي توضع على ترتيب القواعد كما بين ذلك أصحاب هذا الرأي أنفسهم (1) . وهكذا نرى أن البديل الوحيد للنوع الرابع من ترتيب القواعد وهو مضاد الممهد، هو القول أن الأمثلة التي يفسرها ذلك النوع من الترتيب، مثل **سارّ وتحابّ وحاجّ** شاذة.

وجدير بالذكر أن ظاهرة عدم تطبيق قاعدة معينة على مجال نشأ بعد أن انقضى دور تطبيق تلك القاعدة ظاهرة شائعة في اللغات. وسأكتفي بذكر مثالين من اللهجات العربية المحكية تدلان على أن قاعدة ما تكون فاعلة active في مرحلة ما ثم تصبح غير فاعلة في مرحلة لاحقة :

المثال الأول :

هو تحول الجيم الى ياء في بعض لهجات الخليج :

الجمعة ← اليمعة

إننا نجد في هذه اللهجات جيما لا تتحول الى ياء، كما في **جدر** (قدر) **وجاسم** (قاسم) الخ. والتفسير المعقول الوحيد ـ فيما أرى ـ هو أن قاعدة تحول الجيم الى ياء سبقت قاعدة تحول الجيم المصرية (المنقلبة عن قاف) الى جيم.

أولا : ج ← ي (الجمعة ← اليمعة)

ثانيا g ← ج (قدر ← جدر)

إلا إذا افترضنا أن القاعدة الأولى تميز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن صوت آخر أي القبول بوجود القواعد الشاملة التي تعني ضمنا أن القواعد الصوتية عندما تنطبق على صوت ما ـ تستطيع أن تتحرى عن أصله ومنشئه.

---

(1) المرجع السابق ص 225ـ229.

المثال الثاني :

هو عدم تقصير العلة الطويلة في كثير من اللهجات المحكية (1) في الأمثلة التي ينشأ فيها الصحيحان التاليان للعلة الطويلة من حذف علة قصيرة كانت واقعة بينهما :

حالَتي ← حالْتي (وليس * حَلْتي)
دورُكم ← دورْكم (وليس * دُرْكم)
طريقُنا ← طريقْنا (وليس * طَرِقْنا)(2)

والأمثلة السابقة لا تختلف في شيء عن **سارّ** الخ من حيث المبدأ. وجدير بالملاحظة أن الصحيحين المتواليين في الأمثلة السابقة مختلفان، مما يؤيد أن عدم تقصير العلة الطويلة في **سارّ** الخ ليس له علاقة بكون الصحيحين التاليين للعلة الطويلة مثلين. كما أننا لا نستطيع أن نقول أن قاعدة تقصير العلة الطويلة غير موجودة في اللهجات المحكية التي لا تقصر العلة الطويلة في مثل **حالْتي ودورْكم وطريقْنا**، فهذه اللهجات تقصر العلة الطويلة في مثل : **في البيت وأردت** الخ.

لنعد الآن الى السؤال : ما الأسس التي يتم عليها ترتيب القواعد الصوتية في العربية ؟

من ملاحظة ترتيب القاعدتين في **ينال** و **يوجل** يتضح أن القاعدة الصوتية التي يكون مجال تطبيقها موجودا داخل جذع الكلمة stem تسبق قبل القاعدة التي يكون مجال تطبيقها عبر اللواصق، أي عَبْر سابقة prefix أو لاحقة suffix ، ومن هنا حذف الواو في **ينول** وعدم حذفها في **يوجل** وتفسير هذا الإختلاف يمكن رده الى أن مجال تطبيق قاعدة حذف الواو يقع داخل الجذع في المثال الأول (الفتحة التي تسبق الواو والفتحة التي تليها تقعان داخل الجذع)، ولكنه يقع عبر السابقة، وهي «حرف المضارعة»، في المثال الثاني (الفتحة السابقة للواو ليست جزءا من الجذع بل

---

(1) من اللهجات التي لا ينطبق عليها هذا اللهجة القاهرية.

(2) اللهجة القاهرية تطبق قاعدة التقصير، فتصبح **حالْتي : حَلْتي، ودورْكم : دُرْكم** الخ.

جزء من السابقة يـ). ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان هناك اختلاف في ترتيب القاعدتين، أي لكانت الكلمتان أما **ينال وياجل** أو **ينْول ويوْجل.**

وإذا كان ترتيب القواعد يتجه من داخل نواة الكلمة الى خارجها، فمن الطبيعي أن نتوقع أن تطبق القاعدة التي يكون مجال تطبيقها داخل الكلمة قبل التي يكون مجال تطبيقها عبر كلمة تالية. ففي عبارة **دعت البنت،** مثلا، نتوقع أن تطبق قاعدة تقصير الألف (الناتجة عن حذف الواو في **دعَوَت**) قبل قاعدة إضافة الكسرة بعد التاء منعا لتوالي ثلاثة صحاح (التاء واللام والباء) وهذا ما يحدث فعلا :

1 - دَ ع َ َ ت ل ب ـ ن ت ← دَ ع َ ت ل ب ـ ن ت

2 - دَ ع َ ت ل ب ِ نَ ت ← دَ ع َ ت ِ ل ب ِ ن ت

ولو حدث العكس لما قصرت الألف لأن التاء تصبح متلوة بكسرة بعد تطبيق قاعدة إضافة العلة.

ومثل هذا يقال في عبارة **في الانتظار.** ففي هذا المثال نتوقع أن يتم تقصير الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بعد اللام. وهو أمر يتم فعلا :

1 - ف ِ ِ ل ن ت ظ َ َ ر ← ف ِ ل ن ت ِ ظ َ َ ر

2 - ف ِ لَ ن ت ِ ظ َ َ ر ← ف ِ لَ ِ ن تَ ِ ظ َ َ ر

وكذلك يحدث مثل هذا الترتيب في عبارة مثل **عن الإقتصاد،** حيث تضاف أولا كسرة بعد النون ثم بعد ذلك كسرة بعد اللام :

1 - ع َ ن ل ق ت ِ ص َ َ د ← ع َ ن ِ ل ق ت ِ ص َ َ

2 - ع َ ن ِ ل ق ت ِ ص َ َ د ← ع َ ن ِ ل ِ ق ت ِ ص َ َ د

ولو حدث العكس لحال ذلك دون إضافة كسرة بعد النون (لأنها في تلك الحالة لا تكون متلوة بصحيحين متواليين، وهو أمر يحدث فعلا في اللهجات المحكية

حيث تلفظ **عن الاقتصاد** بسكون النون لا بكسرها :

ع ـَـ ن ل ق ت ـِـ ص ـَـ ـَـ د ← ع ـَـ ن ل ـِـ ق ت ـِـ ص ـَـ ـَـ د

غير أن هذا الترتيب الذي يبدو طبيعيا لا ينطبق على جميع العبارات. فهناك أمثلة تطبق فيها قاعدة عبر كلمة تالية قبل أن تطبق قاعدة على الكلمة السابقة مما يحول دون تطبيق هذه القاعدة الأخيرة، كما لاحظنا في العبارة السابقة في اللهجات المحكية.

ومثل هذا يقال في مماثلة النون للام أو الراء في مثل **أن لم** او **من ربك** وهو ما سمي في علم التجويد «إدغام بلاغنة»، حيث تتحول النون الى لام أو راء قبل تحول العلة السابقة للنون الى فتحة أنفية مماثلة للنون (قاعدة «الغنة») مما يحول دون تطبيق القاعدة الأخيرة : (1)

ء ـَـ ن ل ـَـ م ← ء ـَـ ل ل ـَـ م

ولو حدث العكس لنتج ما سمي في علم التجويد «إدغام بغنة»،(2)

ثم ان هناك قواعد يكون تطبيقها جميعا داخل الجذع، أو عبر اللواصق (السوابق أو اللواحق)، أو عبر الكلمات، فعلى أي أسس يكون ترتيبها ؟

لقد كانت كلمة **ينال** مثالا على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما داخل الجذع.

---

(1) عندما نلفظ **أنْ** أو **منْ** وحدهما فإن الفتحة في الكلمة الأولى والكسرة في الثانية تكونان علتين آنفتين، لأننا نتهيأ للفظ النون قبل نطق هاتين العلتين فنفتح المدخل الذي يؤدي الى الأنف في مؤخر الفم فيتسرب منه جزء من الهواء عند نطق العلتين. ولكن في عبارة **أن لم** أو **من ربك** نتهيأ لنطق لام أو راء (بدلا من النون)، فلا نفتح المدخل المؤدي الى الأنف فتنطق العلتان علتين فمويتين.

(2) يحدث «الادغام بغنة» عندما تتحول النون الى ياء أو واو أو ميم (أو تقع قبل نون أخرى) كما في **من يعمل ومنْ وليّ ومنْ ماء.** وتحوّل العلة الى علة أنفية قبل الياء أو الواو لا يحدث تلقائيا كما هو الحال قبل الميم أو النون، ولكنه يحتاج الى مجهود خاص لأن الناطق يتعمد فتح المدخل الى الأنف رغم عدم توقع نطق صوت أنفي بعد العلة. ومن هنا فإن الادغام بغنة (مع الياء أو الواو) لا يحدث في الكلام العادي.

وقد لاحظنا أن قاعدة حذف الواو قد طبقت قبل قاعدة حذف حركة فاء الفعل، والغت بذلك المجال الذي تطبق فيه القاعدة الأخيرة.

أما كلمة **ازدهر،** وأصلها **اتزهر،** فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر السابقة، ونلاحظ أن قاعدة المماثلة تسبق قاعدة القلب المكاني :

1 ـ اتزهر ← ادزهر

2 ـ ادزهر ← ازدهر

ولو حدث العكس لكانت النتيجة * **استهر** (لأن المماثلة بين الصحاح في العربية مماثلة خلفية، أي أن الصحيح الأول هو الذي يتغير مماثلة للذي يليه وليس العكس. قارن : فزتم ← فستم) (1) :

1 ـ اتزهر ← ازتهر

2 ـ ازتهر ← *استهر

وأما عبارة **قد اتخذ** فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر كلمتين، وقد لاحظنا أن قاعدة إضافة العلة تسبق قاعدة المماثلة بين الدال والتاء وتحول دون تطبيقها :

ق َ د ت ت َ خ َ ذ َ ← ق َ د ـ ت ت َ خ َ ذ َ

قد يبدو من المثالين الأول والثاني **(ينال وازدهر)** ان القواعد العامة تسبق القواعد الخاصة. فقاعدة حذف الواو بين علتين مثلين وقاعدة المماثلة قاعدتان عامتان. فالواو تحذف في الماضي والمضارع والإسم كما يتضح من الأمثلة التالية :(2)

د َ ع َ و َ ← د َ ع َ َ (قارن : **دعوْتُ**)

ي َ د ع ُ و ُ ← ي َ د ع ُ ُ (قارن : **لن يدعوَ**)

ب َ و َ ب ← ب َ َ ب (قارن : **أبواب**)

---

(1) أنظر «القلب المكاني ووزن افتعل» في عبده (1979).

(2) هناك حالات قليلة لا تحذف فيها الواو، مثل **حَوَل** (قارن : **حال**، مفرد **أحوال**، وأصلها **حَوَل**، حيث **تحذف الواو**).

أما قاعدة حذف حركة فاء الكلمة فلا تنطبق على الفعل الماضي ولا على الأسماء وكذلك قاعدة القلب المكاني لا تنطبق إلا على وزن **افتعل** وعدد محدود من الكلمات المتفرقة.

ولكن ماذا عن **قد اتخذ،** حيث كلتا القاعدتين عامة ؟ إن مبدأ العمومية لا يفيدنا في تفسير هذا المثال وغيره من الأمثلة التي تتنافس على نفس المجال فيها قاعدتان عامتان، كما في **لِكْتاب** في بعض اللهجات المحكية، حيث يوجد مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قبل اللام منعا للبدء بصحيحين متواليين وقاعدة إضافة علة بعد اللام منعا لتوالي ثلاثة صحاح (وهما في الواقع فرعان لقاعدة واحدة) (1) :

ل ك ت ـَ ـَ ب ← ل ـِ ك ت ـَ ـَ ب (لِكْتاب)

ولو طبقت القاعدة الأولى قبل الثانية لكانت النتيجة ***اِلِكتاب** :

1 - ل ك ت ـَ ـَ ب ← (ء) ـِ ل ك ت ـَ ـَ ب

2 - (ء) ـِ ل ك ت ـَ ـَ ب ← (ء) ـِ لِ ـِ ك ت ـَ ـَ ب

وقد يتبادر الى الذهن أن الحل المناسب يتعلق بمواقع مجالات القواعد من حيث قربها من آخر الكلمة أو العبارة أو بعدها عن بداية الكلمة أو العبارة. ففي بعض الأمثلة يتضح أن القاعدة التي يقترب مجالها أكثر من آخر الكلمة أو العبارة تطبق قبل منافستها، وإن التي يقترب مجالها أكثر من بداية الكلمة أو العبارة) تطبق بعد منافستها :

في كلمة **ينال،** مثلا، تطبق قاعدة حذف الواو قبل قاعدة حذف الفتحة الأولى (حركة فاء الفعل)، ونلاحظ أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى نهاية الكلمة أكثر من الثانية :

1 - ي ـَ ن ـَ **و** ـَ ل

2 - ي ـَ **ن** ـَ و ـَ ل

---

(1) هذه القاعدة هي :

∅ ← ـِ / ــــ ص ص **(أنظر: عبده (1979) ص58.**

أما في كلمة **يوجل**، فتطبق أولاً قاعدة حذف الفتحة، ونلاحظ أن مجال ف الواو أقرب الى بداية الكلمة :

1 - ي َـ **وَ**ـ ج َـ ل
2 - ي َـ **و**َـ ج َـ ل

ومثل هذا يقال في عبارة **قد اتخذ**. قارن مجال تطبيق قاعدة إضافة العلة منعا لتوالي ثلاثة صحاح بمجال تطبيق قاعدة المماثلة تجد أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى آخر الكلمة :

1 - ق َـ **د ت ت** َـ خ َـ ذ َـ
2 - ق َـ **د ت** ت َـ خ َـ ذ َـ

وهذا ينطبق أيضا على أمثلة مثل **الكتاب وقصر الملك** في اللهجات المحكية حيث تضاف الكسرة في المجال الذي يقترب أكثر من نهاية الكلمة :

1 - **ل ك** ت َـ َـ ب
2 - **ل ك** ت َـ َـ ب

1 - ق َـ ص **ر ل م** َـ ل ِـ ك
2 - ق َـ **ص ر ل** م َـ ل ِـ ك

غير أن هذا المبدأ أيضا لا يصلح لتفسير جميع الأمثلة. ففي عبارة **في الانتظار**، مثلا، تقصر الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بين اللام والنون

1 - ف ــ **ل ن** ت ِـ ظ َـ َـ ر
2 - ف ِـ ِـ ل ن ت ِـ ظ َـ َـ ر

كذلك في كلمة **يضع**، نجد أن حذف الواو يتم أولا ثم تتحول الكسرة الى فتحة رغم أن مجال القاعدة الأخيرة أقرب الى نهاية الكلمة.

1 - ي ـَ **وض ـِ** ع
2 - ي ـَ و ض **ـِ ع**

أما في مثل عبارة **عن الاقتصاد،** فنلاحظ أن هذا المبدأ يصلح لتفسير لفظ هذه العبارة في اللهجات المحكيةِ حيث تلفظ بسكون النون، ولكنه لا يصلح لتفسير لفظها في الفصحى، حيث تلفظ بكسر النون، مع أن قاعدة إضافة العلة القصيرة واحدة ومجال تطبيقها (في موقعين) واحد :

ع ـَ ن **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د
ع ـَ **ن ل ق** ت ـِ ص ـَ ـَ د

ففي اللهجات المحكية تطبق القاعدة أولا على المجال الأقرب الى نهاية العبارة مما يحول دون تطبيقها في المجال الثاني :

ع ـَ ن **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ل ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

امّا في الفصحى فتطبق القاعدة أولا على المجال الأبعد عن نهاية العبارة ثم على المجال الأقرب منه :

1 - ع ـَ **ن ل ق** ت ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ـِ ل ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

2 - ع ـَ ن ـِ **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ـِ ل ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

ثم ان هناك قواعد تتطابق مجالات تطبيقها، فلا يقترب احدها أكثر من غيره من نهاية الكلمة أو بدايتها. ونجد أن إحدى القاعدتين تطبق قبل الأخرى كما في **خذ،** أو تطبق قبل الأخرى في لهجة و بعدها في لهجة أخرى كما في **مروأمر.** ولذا فلا بد من البحث عن أسس أخرى لترتيب القواعد.

لقد أشار بعض اللغويين الى عدد من الأسس المختلفة بينها مبدأ الشفافية transparency ، (1) وينص على أن الترتيب المفضل للقواعد هو الذي لا يؤدي الى تناقض بين لفظ الكلمة أو العبارة ومجال تطبيق القواعد التي أدت الى هذا اللفظ. وعندما يحال دون تطبيق قاعدة ما فإن القاعدة التي يحال دون تطبيقها حسب هذا المبدأ تكون تلك التي يوجد تناقض بين ظاهر اللفظ ومجال تطبيقها. بكلام آخر: إن النتيجة الشفافة هي التي تحتفظ بمبرر تطبيق القواعد في ظاهر اللفظ والنتيجة غير الشفافة هي التي لا تحتفظ بمبرر تطبيق القواعد **في ظاهر اللفظ**، كما يتضح من الأمثلة التالية:

إن لفظ **قد اتخذ** (ق ـَ د ـــ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ)، مثلا، شفاف لأن المماثلة لم تتم ولكن النتيجة تكون غير شفافة لو كان اللفظ * **قت اتخذ** (ق ـَ ت ـــ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ) لأنه لا يبدو **من ظاهر اللفظ** وجود مبرر لتحول الدال الى تاء (لأنها مفصولة عن التاء بكسرة. قارن: **قدْ تعلم** ← **قتْ تعلم**، حيث تكون النتيجة شفافة).

كذلك يؤدي تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين الى نتيجة شفافة إذا ظل الصحيحان متواليين في ظاهر اللفظ كما في عبارة **في البيت**، ولكنه يؤدي الى نتيجة غير شفافة إذا فصل الصحيحان المتواليان بعلة كما **في الانتظار** (لأنه لا يبدو من ظاهر اللفظ وجود مبرر للتقصير). قارن:

ف ـــ ل ب ـَ ي ت ← ف ـِ **ل ب** ـَ ي ت

ف ـِ ـــ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

وهناك نوع آخر من عدم الشفافية، وهو عدم وجود التغير الذي تتطلبه القاعدة في ظاهر اللفظ رغم وجود المبرر، وهو عكس النوع السابق. فعدم تقصير الألف في مثل **سارّ** هو مثال على عدم الشفافية من النوع الثاني لأن الألف متلوة بصحيحين

---

(1) Kiparsky و Kenstowicz and Kisseberth, (1977) ص 168-176.

متواليين في ظاهر اللفظ ومع ذلك لم تقصر. فكلا المثالين **سارّ وفي الإنتظار** مثال على عدم الشفافية لأنها يناقضان قاعدة تقصير العلة الطويلة في ظاهر اللفظ، ولكن لسببين مختلفين. فأحدهما لم يقصر حيث كان من المتوقع أن يقصر والآخر قُصّر حيث كان من المتوقع ألا يقصر.

ومن الواضح أن المحافظة على الشفافية ليس أساسا كافيا لتفسير ترتيب القواعد بدليل وجود أمثلة مثل **سارّ وفي الإنتظار**. ولا تقتصر الأمثلة التي تناقض مبدأ الشفافية في العربية على تقصير العلة الطويلة. ففي مثال **يضع** نلاحظ في ظاهر اللفظ عدم وجود كسرة تبرر سقوط الواو. أي أن قاعدة تحويل الكسرة الى فتحة قد طبقت رغم أنها تؤدي الى عدم الشفافية. ومثل هذا يقال في بعض أمثلة «الادغام بغنة» في علم التجويد، مثل **من يعمل ومن وليّ**، حيث يوجد في ظاهر اللفظ علة أنفية رغم عدم وجود نون أو ميم.

وجدير بالذكر أن تطور اللهجات العربية المحكية يسير بشكل عام في اتجاه عدم الشفافية بعكس ما يرى أصحاب هذا المبدأ (1). فعدم تقصير العلة الطويلة في مثل **حالتي وباب**، وعدم تحول الجيم الى ياء في مثل **جدر** في بعض لهجات الخليج مثالان على ذلك. ولكن التطور في هذا الإتجاه ينسجم مع مبدأ آخر ذكره بعض اللغويين هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة أو العبارة (paradigm regularity) (2). فحسب هذا المبدأ لم تطبق قاعدة تقصير العلة الطويلة على **سارّ** أو **جارّ** حفاظا على صيغة إسم الفاعل (قارن **كاتِب، فاتِح** الخ). غير أن هذا المبدأ ـ كالمبدأ السابق لا يفسر جميع الحالات. فهو لا يفسر، مثلا، حذف الواو في المضارع الواوي مثل **يعد و يضع**. بل أنه لا يفسر حذف الكسرة بين الصحيحين المثلين في **سارّ وجادّ** الخ.

(1) أنظر Kiparsky and Menn (1977) ص 73.
(2) أنظر Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 164.

وقد يقال أن السماح يحذف الكسرة في مثل **جادّ وسارّ** أو حذف الواو في مثل **يعد ويضع** سببه أن هذا الحذف لا يحول دون تمييز هذه الكلمات عن غيرها بخلاف تقصير الألف في مثل **جادّ وسارّ**، على التوالي. غير أن هذا القول مرفوض لأن إزالة الفروق بين الكلمات لم يحل دون تغيرات صوتية كثيرة في اللغة، ففي بعض اللهجات المحكية تحولت القاف الى همزة، رغم أن ذلك يؤدي الى عدم التمييز بين **قيّد وأيّد** أو بين **قشّر وأشّر**، كما تغيرت الثاء الى سين رغم أن ذلك يلغي الفرق بين كلمات مثل **ثمر وسمر، وثائر وسائر**. وفي الفصحى تلفظ **بِدْتُ** (بسكون الدال) : **بِتُّ**، وتحذف الحركة الأخيرة للوقف في مثل **كتبْتْ** (بسكون الباء) فلا يعرف هل المقصود المتكلم أم المخاطب. كما حذفت العلة بين الصحيحين المثلين في مثل **محتلِل** (إسم فاعل) **ومحتلَل** (إسم مفعول) فأصبح كلاهما **محتلّ** الخ.

وفي محاولة لتفسير ترتيب تطبيق القواعد ميز بعض اللغويين بين القواعد (rules) والعمليات (Processes) . فالأولى هي التي لا يوجد لها مبررات نطقية كحذف الواو في مثل **يعد**، وأصلها **يوعد** (فنحن ننطق الواو دون صعوبة في مثل **موعد**). والثانية هي التي لها مبررات نطقية كتحول الدال الى تاء في مثل **عدْتُ**، بسكون الدال (حيث تتحول الدال الى تاء تلقائيا)، أو تحول النون الى ميم في مثل **جنْب** (حيث تتحول النون تلقائيا الى ميم) الخ. وقالوا أن القواعد تسبق دائما العمليات، وأن العمليات المقوية fortition processes مثل إضافة أصوات ليست موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل الاسماع تسبق دائما العمليات المضعفة (lenition processes) مثل المماثلة وحذف أصوات موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل النطق.(1)

وهذا الرأي يفسر أسبقية حذف الواو في مثل **يضع**، وهي قاعدة على مماثلة الكسرة للعين (تحولها الى فتحة)، وهي عملية. كما يفسر أسبقية إضافة العلة في مثل **قد اتخذ**، وهي عملية مقوية، على المماثلة، وهي عملية مضعفة ولكنه يتناقض مع أمثلة **ازدهر** حيث تسبق المماثلة (تحول التاء الى دال)، وهي عملية، القلب المكاني

---

(1) أنظر Donegan and Stampe (1979) ص 153 ـ 156.

(بين الدال والزاي)، وهي قاعدة. كما يتناقض مع أمثلة **في الانتظار** حيث تسبق عملية مضعفة (تقصير العلة الطويلة) عملية مقوية (إضافة العلة). و يتناقض كذلك مع أمثلة مثل **خذ** حيث تطبق أولا عملية مضعفة (حذف الهمزة) فتحول دون تطبيق عملية مقوية (إضافة علة).

كما أن هذا الرأي لا يفسر أمثلة «الإدغام بغنة» و«الإدغام بلا غنة» حيث توجد عمليتان مضعفتان إحداهما تسبق الأخرى في حالة وتليها في حالة. أما إذا اعتبرت مماثلة النون للياء أو الواو قاعدة لا عملية، باعتبار أنها تفتقر الى مبرر نطقي (قارن : **انياب، أنوار** الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو في الكلام العادي)، فإن الادغام بلاغنة يمكن أن يكون له تفسير لا يتناقض مع الرأي السابق (1) ولكن «الادغام بغنة» مع الياء والواو) يكون مناقضا له (لأن **قاعدة** تحول النون الى ياء أو واو تلت **عملية** مماثلة العلة للنون بدل أن تسبقها). كما أن هذا الرأي لا يفسر الفرق بين **ينال و يوجل** حيث توجد قاعدتان مضعفتان تطبق إحداهما في المثال الأول وتطبق الأخرى في المثال الثاني، و بالتالي فإنهما تقعان في ترتيبين مختلفين. كما لا يفسر لماذا أضيفت العلة القصيرة (وهي عملية مقوية) بين الصحيحين الثاني والثالث من الصحاح الأربعة المتوالية في مثل **قصر الملك** ولم تضف بين الصحيح الأول والثاني بدلا من ذلك، رغم أن مجال تطبيقها موجود في الحالتين. ولا يفسر كذلك اختلاف لهجتين في لفظ مصدر **كوى**، حيث يلفظ **كيّ** في إحداهما (نتيجة تطبيق عملية مضعفة هي المماثلة)، وتلفظ **كوي** (ك ـَ و ـِ ي) في الأخرى (نتيجة تطبيق عملية مقوية هي إضافة علة). ولا يفسر أيضا لماذا يطبق النبر قبل إضافة علة في مثل

---

(1) إن مماثلة النون للراء أو اللام لها مبرر نطقي، فالراء واللام صوتان اسنانيان كالنون، وتحول النون الى راء أو لام، حين تقع قبل راء أو لا شائ. ففي اللغات في الإنجليزية، مثلا، تجد كلمات مثل irregular (من : regular) و illegal (من : in + legal). وفي اللهجات العربية نجد كلمات مثل **بلاّحظ (بـ+نْلاحظ(وبرّوح** (بـ+نْروح). ونجد أن عبارة مثل **من راسك** تلفظ **مِرّاسك، ومن لَهفته** تلفظ **مِلّهته** الخ (قارن : **بنْيَمّم** (بـ+نْيَمّم) **وبنْوفّر** (بـ+نْوَفّر) **ومنْ يومك ومنْ وقتك** الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو. و يلاحظ كذلك أن أداة التعريف تتحول الى راء أو نون (الرئيس، النور) ولكنها لا تتحول الى ياء أو واو (اليوم، الوقت).

نفِسْها وجُرُحْكم في إحدى اللهجات العربية ويحدث العكس في لهجة أخرى رغم عدم وجود أي اختلاف في القواعد ذاتها في اللهجتين :

اللهجات السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية :

1 ـ قاعدة النبر : (1)

ع ⟵ عَ / ــ ص ص (الحرف البارز يشير الى أن العلة منبورة) (2)

نَ ف س هـَ ـَ ⟵ نـَ ف س هـَ ـَ

2 ـ قاعدة إضافة العلة :

∅ ⟵ ـِ / ص ــ ص ص (3)

نَ ف س هـَ ـَ ⟵ نـَ ف ـِ س هـَ ـَ

بعض لهجات الخليج والجزيرة :

1 ـ قاعدة إضافة العلة :

نَ ف س هـَ ـَ ⟵ نَ ف ـِ س هـَ ـَ

2 ـ قاعدة النبر:

نَ فَ ـِ س هـَ ـَ ⟵ نَ فِ س هـَ ـَ

وكذلك لا يفسر الرأي السابق اختلاف ترتيب القواعد (أو العمليات في لغتين مختلفتين. فهو يتناقض ـ كما أشرنا ـ مع أمثلة في **الانتظار** في العربية، حيث طبقت أولا عملية مضعفة هي تقصير العلة الطويلة ثم عملية مقوية هي إضافة علة قصيرة، وهذا عكس الترتيب في لغة Yawelmani (4).

---

(1) هذه القاعدة المبسطة للأمثلة التي أشرنا إليها فقط. أنظر تفصيلات قواعد النبر عبده (1979).

(2) لم استعمل علامة النبر المعروفة فوق العلة لأنها تشبه الفتحة و يصعب وضعها فوق رموز العلل العربية.

(3) الكسرة تتحول الى ضمة مماثلة لضمة سابقة في مثل **جُرُحْكم**. وقاعدة إضافة العلة لا تنطبق إذا كان الصحيحان الأول والثاني من الصحاح الثلاثة المتوالية مثلين، كما في **كلّهم وستّكم** الخ.

(4) انظر: Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 11.

العربية :

1 ـ قاعدة التقصير :

ف ـِـِ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر

2 ـ قاعدة الإضافة :

ف ـ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَـَ ر

ياولماني :

1 ـ قاعدة الإضافة :

ءـَـَ م ل هـ ـِ ن ← ءـَـَ م ـِ ل هـ ـِ ن «يساعد»

2 ـ قاعدة التقصير :

حيل دون تطبيقها لأن العلة الطويلة لم تعد متلوة بصحيحين.

(قارن : ءـَـَ م ل ـَ ل ← ءـَ م ل ـَ ل «قد يساعد». حيث تقصر العلة الطويلة)

وهكذا نستخلص أن ليس من الأسس السابقة أساس واحد يصلح لتفسير ترتيب القواعد في جميع الحالات. ولكن هل يعني هذا أن ليس هناك أسس للترتيب على الإطلاق ؟ مما سبق يبدو أن الأسس التي تفسر جميع الحالات في جميع اللغات لم تكتشف بعد، هذا إذا كانت مثل هذه الأسس موجودة. ولكننا نستطيع أن نقول أن ترتيب القواعد في اللغة العربية يخضع للأمور التالية (مع نوع من التأثير لمبدأ الشفافية في بعض الحالات ولمبدأ المحافظة على الصيغة الأصلية في بعض الحالات الأخرى) :

1 ـ القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواصق (السوابق واللواحق).

2 ـ تقصير العلل الطويلة يسبق إضافة العلل القصيرة

3 ـ إضافة العلل القصيرة يسبق قواعد المماثلة.

4 ـ الحذف يسبق قواعد المماثلة. (1)

5 ـ مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح (2)

ونستخلص من كل ما سبق أيضا أنه لا مفر من قبول الترتيب المفروض خارجيا في بعض الحالات. وقد اتضح هذا من عدم تقصير العلة الطويلة في مثل **سارّ**، واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لهجتين لا تختلف فيهما تلك القواعد، كما في **مروأمر** و(ن ـَـف ـِـ س هـ ـَـ ـَـ) و(ن ـَـ ف ـِـ س هـ ـَـ ـَـ) واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لغتين رغم عدم وجود اختلاف في تلك القواعد ذاتها (في الإنتظار في العربية و **ءـَـ ـَـ م ـِـ ل هـ ـِـ ن** في يولماني).

(1) قارن : مُتَدَثِّر ← مُدَّثِّر، يَتَذَكَّر ← يَذَّكَّر الخ.

(2) قارن : بنْروح ← برّوح (حيث العلة غير أنفية) مع بنْدنا ← بنّا (حيث العلة انفية). وقارن أيضا : يتْطلب ← (حيث تصبح العلة مطبقة). أما «الإدغام بغنة»، حيث تسبق مماثلة العلة للصحيح مماثلة الصحيح لشبه العلّة (الياء أو الواو) فلا يقع في اللغة العادية. وجدير بالذكر أن «الإدغام بغنة» في الأمثلة التي تتحول فيها النون الى ميم لا يتناقض مع ملاحظتنا أن مماثلة الصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح (لأن الميم كالنون ـ صوت أنفي. ولهذا نستطيع أن تقول أن النون تحولت الى ميم أولا ثم تحولت العلة السابقة الى علة أنفية مماثلة للميم).

المراجع :

1 - Danegan, P. and Stampe, D. "the study of Natural Phonology". In D. Dinnsen (Ed.), *Current Approaches to Phonological Theory,* Bloomington, 1979.

2 - Hooper, J. *An Introduction to Natural Generative Phonology,* Academic Press, N. Y., 1976.

3 - Kenstowitcz, M. and Kisseberth, C. *Topics in Phonological Theory, N. Y., 1977.*

4 - Kiparsky. P. "Abstractness, Opacity, and Global Rules". In A. Koutsoudas (Ed). The Application and Ordering of Grammatical ***Rules.*** **Mouton, The Hague, 1976.**

5 - Kiparsky. P. and Menn, L. "On the Acquisition of Phonologhy". In J. Macnamara, *Language Learning and Thought,* Academic Press, N. Y. 1977.

6 - Vago, R. "In Support of Extrinsic Ordering", *Journal of Linguistics,* N° 13, 1977.

7 - أنيس، ابراهيم. **من أسرار اللغة،** مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1975.

8 - عبده، دواد. **دراسات في علم الأصوات العربية،** مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.

9 - الفارسي، أبو علي الحسن. **الحجّة في علل القراءات السبع،** تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دون تاريخ).

ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية

محمد الشاوش
دار المعلمين العليا ـ تونس

1.0 لقد أصبح من الثابت لدينا أن ولوج دراسة لغة من اللغات ينبغي أن يكون من باب دراسة الجملة، وصرنا نعتبر هذا المبحث منطلقا ضروريا لا يمكن أن يستغني عنه من يروم وصف اللغة أو من يشتغل بتعليمها، حتى أن الإشارة الى هذه الضرورة كادت تصبح من فضول القول.

وقد تتالت المدارس والنظريات المتعلقة بالدراسة اللغوية (من بنيوية توزيعية وأخرى وظائفية الى إنشائية توليدية) وقدمت في غضونها حلول متنوعة لدراسة الجملة، وحاول اللاحق منها أن يتمم ما رآه في السابق من نقص أو أن يتناول الجملة من زاوية لم تتناول منها من قبل، أو أن يغلب جانبا لم يكن مغلبا. فكان التجاوز تارة وكان التواجد تارة أخرى.

وواكبت هذه الدراسة النظرية محاولات تطبيقية عديدة، تناولت بالوصف والتحليل لغات شتى وخاصة منها تلك التي ظهرت بها تلك الدراسات (الفرنسية والإنقليزية) وسرعان ما اقتحمت ميدان التدريس فوضعوا الكتب المدرسية بالإعتماد على ما جد في ميدان الألسنية من نظريات، فكان لها في ذلك فرصة للتثبت من درجة ملاءمتها للواقع، وغنم من ذلك المنظّر والمتعلّم.

2.0 إلا أن الناظر في ما انجز من ذلك في نطاق اللغة العربية يلاحظ شغورا كبيرا

سـواء فـي مـستوى التنظير أو في مستوى التطبيق. ويمكن إرجاع ما جاء متصلا بالجملة الى أحد الأصناف التالية :

- إشـارات عـرضـيـة تمثلت في تناول بعض أنماط الجمل بالتحليل (1) وجاء ذلك في غضون فصول تعرضت الى عَلَم أو مدرسة بالتعريف.
- مؤلفات عامة خصصت للجملة بابا أو فصلا.
- مقالات تناولت بالدراسة جانبا خاصا من جوانب الجملة (2).

أمـا في مجال التطبيق فتجدر الإشارة الى مجموعة من الأعمال الجامعية انجزت فـي نـطـاق شـهادة الكفاءة في البحث، (3) وقد تناول فيها أصحابها الجملة من خلال آثـار أدبـيـة قـديمـة فـي معظمها **ودرسوها** دراسة إحصائية وصفية. إلا أن هذه الأعمال بقيت مرقونة ولم تنشر فحد ذلك من إمكانية الإفادة منها.

وكـان مـن نـتـائج قلة المؤلفات النظرية والمحاولات التطبيقية إن حدثت شبه قـطـيـعة بين مجال دراسة اللغة ومجال تدريسها، فلم تواكب الكتب المدرسية ما جد في مـيـدان الـدراسـة الـلغوية من حداثة وتجديد. فما يطالعنا بين الفينة والفينة من مؤلفات جـديـدة وضـعـت فـي الـنـحـو اقـتصر **بعضها** على جمع المادة المتصلة بالجملة من كتب الـتراث، (4) و بعضها الآخر اخرج بعناوين مغربية (من قبيل النحو الوظيفي أو النحو الـتطبيقي)(5) توهم بتجديد في الطريقة أوإضافة في المادة، لكنها في الحقيقة لم تخرج الـبـتة عن نحو المفردات وتغليب ظاهرة الإعراب. أما كتاب «النخو العربي من خلال الـنـصـوص : نحو الجمل» فبالرغم من أن مستعمله لا يكاد يشعر فيه بخروج عن النحو العربي فإن مؤلفيه قد جددوا فيه بالتعديل والزيادة والطرح، الشيء الكثير.

---

(1) المرجعان عدد 8 و12
(2) المرجعان عدد 13 و14
(3) المراجع عدد 9 و11 و15
(4) المرجع عدد 10
(5) المراجع عدد 3 و5 و7

1. المنهج والطريقة

1.1 ليست دراسة الجملة بالأمر الغريب عن القدامى. فقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة وحللوا الجملة الى مختلف مكوّناتها وضبطوا وظائفها ووضعوا لها أنواعا ارجعوا إليها مختلف الأنماط. لذلك فإننا لن ننطلق من لا شيء، بل سنعتمد على هذه المادة (كمفهوم الإسناد ومختلف الوظائف التي جعلوها لمكونات الجملة)، نعدّل منها تارة ونضيف إليها بحسب ما نراه لازما تارة أخرى.

من ذلك أن القدامى جروا في دراساتهم على تغليب ظاهرة الأعراب فادخلوا بذلك الضيم على سائر الجوانب وخاصة منها الوظيفة أو جانب المعنى ويجدر بنا أن لا نرى في الإعراب سوى علامة أو قرينة من جملة قرائن أخرى تدل على الوظيفة.

ومن ذلك أن تحليلهم للجملة كان تحليلا خطيا يقوم على اتباع ترتيب الكلمات وهو تحليل لا يمكن دائما من إدراك العلاقات القائمة بين مكونات الجملة على حقيقتها إذ ليس هناك بالضرورة تناسب بين صور ائتلاف المباني وصور ائتلاف المعاني.

ومن ذلك أيضا ما نلاحظه من تعدد المنطلقات وتداخلها في تحديد وظائف مكوّنات الجملة، مما أدى الى الجمع في مستوى واحد بين وظائف راجعة الى المبنى أو صورة التركيب وأخرى راجعة الى المعنى. وهما جانبان يحسن الفصل بينهما، ودراستها بصورة متوازية باعتبار الأول حاملا للثاني ودالا عليه. إذ ليست اللغة مبنى صرفا ولا هي معنى صرفا إنما هي الشكل الذي بمقتضاه نؤلف بين المبنى والمعنى. (1) وكما أنه لا يتوصل الى إدراك المعنى إلا بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلا الدلالة على المعنى.

ولتجاوز هذه العقبات أضفنا الى ما احتفظنا به عن القداسي بعض الطرق والمفاهيم المتصلة بوصف تركيب الجملة وقد استقيناها مما جد في ميدان الدراسة

(1) ف. دي سوسير: «اللغة شكل لا مادة» دروس في الألسنية العامة. بايو. بار يس 1976 - ص 157 وص 169.

اللغوية. وأهمها : مفهوم المكونات المباشرة ومفهوم مستويات التركيب. لكننا تعمدنا ترك بعضها الآخر كالتزام مبدا تقسيم الجملة تقسيما ثنائيا والركون الى القواعد التحويلية (1).

2.1 أما مفهوم المكونات المباشرة والتزام التدرج في مستويات التركيب فهما مبدآن متكاملان بهما نتجنّب نقائص التحليل الخطي للكلام فلا نخطيء مفاصل الجملة ولا نعلق عنصرا بتركيب ليس منه ولا نفصل عنصرا عن تركيب هو منه (كعزل الإسم الموصول أو إسم الإشارة أو المضاف... وحصر الوظيفة فيها). ويحلل كل مكوّن مباشر يقع عزله في المستوى الأول من التحليل، بدوره، الى مكوناته المباشرة في المستوى الموالي. وهكذا دواليك إلى أن نصل الى وحدات لا تقبل مزيدا من التجزئة.

ولم يحصر الدارسون عدد المكونات المباشرة في التركيب الواحد في اثنين فقط (2) ولكن لما كان التحليل الذي اختاروه لجميع الجمل (فيما طبق على الإنقليزية والفرنسية خاصة) ذا منطلق ثنائي (ج ←—— م. اسمي + م، فعلي) ولما كانت معظم التراكيب الأخرى كالإضافة والنعتية قائمة على مكونين اثنين خيل الى بعضهم ان التقسيم الثنائي مبدا ضروري يجب تطبيقه على جميع الجمل في جميع اللغات. (3)

ولم يبد لنا التزام هذا التقسيم في تحليل الجملة العربية ضرورة متأكدة وذلك لأنه لئن لاءم بعض اللغات التي يمثل فيها تقدم المركب الإسمي على المركب الفعلي قاعدة تكاد تكون مطردة، فإنه أقل ملاءمة للغة العربية التي يمثل فيها تقدم المركب الفعلي (أو جزء منه باعتبار أن المركب الفعلي لا يعني الفعل وحده إنما يمتد الى جميع العناصر التي ليست المركب الإسمي) (4) حالات ليست بالقليلة ولا الثانوية.

---

(1)) أنظر الملاحظة عدد 2 هامش ص د

(2) عرف قليسن المكون المباشر بما ترجمته : «هو أحد المكونين (أو أكثر من اثنين) اللذين يصاغ منهما تركيب ما» مدخل الى الألسنية ص109.

(3) أنظر تحليل جملة : رمى الولد الكرة. الفكر العربي عدد 8-9 ص129

(4) وقريب من مفهوم المركب الفعلي هذا تعريف الفعل المنسوب الى علي ابن أبي طالب ، وصورته «الفعل ما أنبأت به»، عن أحمد أمين : ضحى الإسلام ج 2 ص258.

ولقائل أن يقول انه بإمكاننا أن نتجاوز هذه العقبة، وأن نحتفظ بالتقسيم الثنائي للجملة وذلك بالإلتجاء الى مفهوم المركب المتقطع، كأن نقول : إن المركب الفعلي قد يرد متقطعا بأن يفصل المركب الإسمي بين عناصره. يبدو هذا الحل مغريا مقبولا. لكن عدم ملاءمة التقسيم الثنائي لا يرجع الى مجرّد انعدام الإتصال بين أجزاء بعض المكوّنات، إذ نلاحظ، من ناحية أخرى، أن تقسيم الجملة في المستوى الأول الى مكونين فحسب يوقعنا في حشر عناصر لا تجتمع بالضرورة في مكون واحد (كالظرف، والمفعول به، والحال...) و ينجرّ عنه طمس العلاقات القائمة بين مكونات الجملة. كما أن هذا التقسيم يضفي، بصورة غير مباشرة، على المركب الإسمي، بجعله مقابلا لجميع المكوّنات الأخرى مجتمعة في مكوّن واحد، مكانة وقيمة ليستا له بالضرورة. (1)

3.1 ولم نعتمد على ما جاءت به المدرسة الإنشائية وما اقترحته من قواعد سياقية وأخرى تحويلية (2). لأن غايتها أكثر طموحا من تلك التي جعلناها لهذا العمل. فهي ترمي الى تفسير قدرة الإنسان على الكلام أما نحن نريد وصف ما يصدره المتكلم باللغة العربية وما يتلفظ به. وقد بدت لنا بعض منطلقاتها غير متماشية مع المنهج الوصفي. (ولا غرابة في ذلك إذ أننا نعلم أن هذه المدرسة قامت على تجاوز مستوى الوصف والتبويب الذي وقفت عنده المدرسة التوزيعية).

من ذلك أن الإنطلاق من البنى العميقة، واستعمال اللغة لتمثيل تلك البنى - يفضيان الى اختلاق أشكال لغوية ليس لها وجود في الواقع (3). ثم أن اعتبار بعض

(1) يلتقي هذا بما يسنده بعضهم الى المسند اليه من قيمة وأهمية.

(2) يجدر بنا أن نميّز بين تلك العمليات التعويضية الإستبدالية التي تقوم على تعويض عنصر بآخر، وبين العمليات التحويلية بالمعنى التي لها في النحو التوزيعي (كالإنتقال من المبنى للمعلوم الى المبنى للمجهول) أنظر دي كرو وتودروف : معجم. ص 308 - 309 وبين القواعد التحويلية بالمعنى الذي لها في النحو الإنشائي وهي القواعد التي تستعمل للإنتقال من البنى العميقة الى البنى السطحية.

(3) أنظر الفكر العربي : ص 126 : دفع المال من زيد.
الحياة الثقافية : ص 19 : أخت علي مضروبة من طرفه.
الحياة الثقافية : ص 24 : تفاحة مأكولة من طرف عليّ.
مبادىء في الألسنية الفرنسية : ص 26 : .Pierre voit le *
* La mettez dans la voiture!

البنى أصلا تتولد عنه تراكيب أخرى قد يفضي بنا الى مقولة الأصل والفرع في اللغة، والى اعتبار بعض التراكيب أهم من غيرها (من ذلك إرجاع صيغة المبنى للمجهول ونائب الفاعل الى صيغة المبنى للمعلوم والفاعل في العربية وكذلك إرجاع صيغ المطاوعة الى صيغ التعدية réflexivisation أو إرجاع بعض المركبات الى قسم الأسماء nominalisation الخ...).

ثم إن قولنا : إن تعدد المعاني والمبنى واحد يوافق تعددا في مستوى البنى العميقة أو قولنا ان اتحاد المعنى والمباني يوافق اتحادا في مستوى البنى العميقة هو مجرد ملاحظة قيام تناسب بين هذين الامرين لكنه لا يمكننا من ترجيح معنى على آخر و يظل التأويل موكولا الى اختيارنا أو إلى الإستعانة بالمقام والسياق أو الى تقدير عنصر ما دون سواه.(1)

2. المصطلحات المتعلقة بالجملة ومكوناتها :

إن من يباشر دراسة الجملة في نطاق النحو العربي يلاحظ فقرا في المصطلحات المتصلة بهذا المفهوم إذ تطلق كلمة جملة على التراكيب التي يتوفّر فيها شرط الإستقلال (أي ما يوافق مفهوم phrase في الفرنسية و sentence في الإنقليزية) كما تطلق على تراكيب أخرى) لا يتوفر فيها ذلك الشرط كقولنا جملة موصولة وجملة شرط وجملة واقعة فاعل الخ (وهو ما يوافق مصطلح proposition في الفرنسية و clause في الإنقليزية). على أنه توجد تفريعات تحد من هذا الشمول من ذلك قولنا جملة أصلية (2) وجملة فرعية، وجملة كبرى وجملة صغرى.

---

(1) إن فهم العبارة التالية : في قاعة المحكمة الكبرى (الطيّب صالح : موسم الهجرة الى الشمال ط 2 بيروت 1969 ص35) لا يتسنى إلا بمعرفة المكان نفسه أو باختيار أحد التقسمين : في قاعة | المحكمة الكبرى - أو في قاعة المحكمة | الكبرى. وقريب من ذلك عبارة : خوف الشرطي أو قولهم : "Le magistrat juge les enfants coupables" عن مبادئ في الألسنية الفرنسية ص28

(2) من قولهم في الفرنسية : .proposition principale

وبإزاء هذا التعدد في معنى المصطلح الواحد في مستوى الجملة نلاحظ ترادفا في المصطلحات المتعلقة بنوع آخر من التراكيب يكون أكبر من اللفظ الواحد ودون الجملة. فلنا : التركيب الجزئي ومجموعة الألفاظ وشبه الجملة : ثلاثة مصطلحات تدل على معنى واحد دلالة بدت لنا متفاوتة من حيث الإصابة.

1.2 فأما قولنا «مجموعة ألفاظ» فعيبه الإطلاق. إذ يمكن أن يشمل كل ما ليس لفظا واحدا بما في ذلك الجمل بل وحتى ما فوق الجمل. وبالإضافة الى هذا فإن كلمة «مجموعة» لا توحي بمعنى التنسيق والتركيب على نحوما إنما توحي بنقيض ذلك أي الإضطراب والفوضى وهي كما لا يخفى اقتباس عن النحو الفرنسي.(1)

2.2 وأما قولنا شبه جملة فإن في اطلاقه على هذا النوع من التركيب كثيرا من التجوّز إذ يخشى أن يفهم من هذا المصطلح معنى ليس فيه. وذلك انه لما كان متضمنا لكلمة «جملة» فهذا يقتضي وجوه شبه بينهما ونقاطا مشتركة يلتقيان فيها. فترى ما هي وجوه الشبه بينهما ؟ إن الجملة وما سمي بشبه الجملة لا يجتمعان إلا في خاصية واحدة هي قيام كل منهما على أكثر من عنصر واحد. أي أن وجه الشبه هذا كمّي. أما فيما عدا ذلك فهما مختلفان، فلا اتحاد في نوع العلاقة القائمة بين عناصر كل منها ولااشتراك في توفر شرط الإستقلال أو انعدامه. وليس الجانب الكمي وحده كافيا للتقريب بين الجملة وشبه الجملة من حيث المصطلح.

3.2 وأما قولنا تركيب جزئي فإنه يبدو أشد ملاءمة للتعبير عن هذا المفهوم لتضمنه كلمة تركيب المعبرة عن نوع العملية ذاتها ولورود كلمة جزئي التي تجعل منه شيئا تابعا لغيره لا يمكن أن يستقل بذاته هو ما يتوفر دائما في التراكيب الجزئية.

4.2 وإذا قبلنا مبدأ إخراج «شبه الجملة» من حيز التراكيب الجزئية أمكننا أن نقترح الإنتقال بها الى صنف آخر من التراكيب ليس له مصطلح مستقل وهو ما يطلق عليه إسم الجملة الصغرى أو الجملة الفرعية (clause-préposition) وهذه

---

(1) من قولهم في الفرنسية : groupe de mots.

العملية لا تضر بمرادفات شبه الجملة، إذ ستقل عناصر الترادف وستضعف المنافسة وسيختار المتكلم بين مصطلحين لا ثلاثة (قد أشرنا الى يسر الإختيار) ونحن بذلك نوفر لمستوى الجمل متنفسا به نقلل من التعميم والشمول اللذين يكتنفانه. فتكون شبه الجملة تركيبا يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الإستقلال بخلاف الجملة التي يتوفر فيها الشرطان معا.

وعلى هذا الأساس يكون بيان النوع بالنسبة الى مختلف مكوّنات الجملة على النحو التالي :

لفظ واحد

تركيب جزئي : التبعية / انعدام الإسناد

شبه جملة : التبعية / وجود الإسناد

جملة : الإستقلال / وجود الإسناد

وتكون الجملة : بسيطة متى خلت من أشباه الجمل (1)

مركبة : متى تضمنت شبه جملة أو أكثر.

كما تكون : إسمية

فعلية

ولا تكون موصولة أبدا،

وتكون شبه الجملة : إسمية

فعلية

موصولة (؟) (2)

ولشبه الجملة في نطاق الجملة وظائف متعددة منها :

شبه جملة فاعل

شبه جملة نائب فاعل

شبه جملة مبتدأ الخ...

(1) بهذه الصورة نتجنّب التعريف الموالي للجملة المركبة : الجملة المركبة جملة ورد أحد عناصرها جملة.

(2) أنظر آخر الفقرة 5 ـ 2.

3. حد الجملة :

1.3 لقد تعددت المنطلقات في تعريف الجملة بتعدد الجوانب التي وقع التركيز عليها، ولعل هذا التعدد راجع الى عسر حصر الجملة بتحديد صارم. فقد ذهب بعضهم الى تحديد الجملة انطلاقا من خط النغمة الذي يرافق عملية التلفّظ وربطوا بداية الجملة بتصعّده ونهايتها بتنزله. وقد أشار بعض الدارسين الى ما في هذه الطريقة من غموض مأتاه عسر إدراك الخصائص النغمية وقيام النغمة بوظيفة التمييز بين أساليب أخرى كالإخبار والإستفهام.

2.3 واشار بعضهم الى أن المتكلم غالبا ما يكون قادرا على فصل الجمل بعضها عن بعض وعلى التمييز بين التام منها والناقص (1) بالفطرة والحدس، إلا أن هذه العملية - وكذلك الإعتماد على النغمة - يدخلان ضمن طرق عزل الجمل بعضها عن بعض وبيان بدايتها ونهايتها لكنهما لا يمثلان تعريفا لها.

3.3 وصاغ أصحاب معجم المعهد الأمركي للجملة تحديدا ينطلق من مبدأ مستويات التركيب، فقد عرفوا الجملة بما يلي : «تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منه» (2). ويفهم من هذا التعريف أن كون التركيب جملة ليس بالصفة الثابتة فيه إنما هي حالة قد تتوفر في سياق وتنعدم من آخر، فالمركب التالي «يجري» منعزلا يمثل جملة، وهو ليس بجملة في سياق آخر من قبيل «جاء الولد يجري»، وإذا فهمنا من النفي المتقدم امتناعا مطلقا غير مقيد بسياق، دلّ التعريف على استحالة وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة وهو التأويل الذي غلبه مارتني(3).

(1) من ذلك ما يروى أن أعرابيا سمع مؤذنا يقول: «أشهد أن محمدا رسولَ الله» فقال : ويحك، يفعل ماذا. (باعتبار أن نصب «رسول» يجعل العبارة نعتا فتظل الجملة مفتقرة الى خبر. ذكره سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص 11 (عن ابن قتيبة)

(2) ذكر هذا التعريف ا. مارتني في كتابه : La linguistique synchronique ص 229 وصورته "a linguistic form which is not part of any larger construction."

(3) ترجم مارتني التعريف السابق بقوله : "une construction qui n'entre jamais dans une construction plus vaste." المرجع السابق ص 229.

4.3 وحدد أصحاب المدرسة البنيوية الوظائفية الجملة اعتمادا على مفهوم الملفوظ الأدنى وعلى توفر شرط الإستقلال، كما رجعوا عند تحديد عناصر الجملة وضبط العلاقات القائمة بينها الى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية.

5.3 أما المدرسة التوليدية فإنها قد حددت الجملة بكونها «قرنا [يحصل] على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة (تسمى البنى العميقة)»(1)، والملاحظ أن صياغة هذا التعريف تعتبر الجملة عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى.

6.3 ولما كنا سنباشر من الجملة جانبا خاصا هو جانب التركيب فإننا نقترح تعريفا يقترب من ذلك الذي ورد في معجم المعهد الأمركي فنقول : إن الجملة ملفوظ (أو تركيب) جاء مستقلا عما قبله وعما بعده استقلالا صناعيا تركيبيا. فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزا وهي تركيب باعتبار الجانب الشكلي الذي يخضع إليه بناؤها وأما عبارة ما قبله وما بعده فإشارة الى خطية الملفوظ، وأما شرط الإستقلال الصناعي فهو يقتضي علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها استيفاءها لجميع عناصرها وكونها ليست في حاجة الى ما يتممها.

0.4 مكونات الجملة ومستويات التركيب فيها :

إن استقراء سريعا لما نجده في النحو العربي من تسميات أطلقت على مختلف عناصر الجملة يفضي بنا الى وضع القائمة التالية :

	نائب فاعل	
فعل	**فاعل**	
	مبتدأ	**خبر**
	إسم ناسخ	
مسند	**مسند إليه**	**مسند**

(1) شومسكي : الألسنية الديكرتية ـ طبيعة الكلام الشكلية ص 137ـ138.

ـ مفعول به أول وثان وثالث، ـ مفعول معه، ـ مفعول مطلق، ـ مفعول لأجله، ـ مفعول فيه للمكان والزمان، ـ حال، ـ تمييز (1)، ـ توكيد (1).

منعوت	جار	مضاف	مستثنى منه(2)	معطوف عليه	مبدل منه
نعت	مجرور	مضاف إليه	مستثنى	عطف	بدل

مؤكد (1)	مميز (1)
توكيد	تمييز

إلا أن هذه التسميات ليس لها نفس المنطلق ولا هي راجعة الى نفس المستوى من التركيب، ويمكن أن نقوم بترتيبها بأن نوزعها الى مجموعات نراعي فيها مستوى التركيب الذي تظهر فيه ونوع العلاقة القائمة بينها و بين سائر العناصر الواردة في الجملة.

1.4 مكونات المستوى الأول من التركيب

تضمّ هذه المجموعة المكوّنات المباشرة التي تعزل في المستوى الأول من تحليل الجملة. وتشترك هذه المكونات جميعا في كون وظيفتها قائمة على منطلق معنوي منطقي. وهي تنقسم بدورها الى :

1.1.4 مكونات المستوى الأول الضرورية :

عددهما إثنان ووجودهما لازم لقيام الجملة (3)، وتقوم العلاقة الرابطة بينهما على الإسناد. وهما : المسند إليه : وهي تسمية تشمل الفاعل ونائب الفاعل والمبتدا واسم الناسخ،والمسند : وهي تسمية تشمل الفعل والخبر. و يطلق على هذه المكونات اسم العناصر الأصلية.

(1) تكرر ذكر التمييز والتوكيد لا تصالهما له بنوعين من التراكيب

(2) أنظر الملاحظة المتعلقة بالإستثناء ص16.

(3) يخرج عن ذلك بعض الجمل «المقامية» أي التي يحدث فيها اختزال وحذف عناصر يغني السياق عن ذكرها: كجواب الإستفهام والإغراء، والتحذير ـ الإستغاثة، لكن النداء ليس منها.

و يرجع سبب تعدد تسميات العناصر المتصلة بالمسند اليه والمسند الى اختلاف المنطلقات المتعمدة في هذه التسميات وتباينها. فمنها ما يغلب جانب الرتبة كالمبتدأ (1) ومنها ما يغلب جانب المعنى كالفاعل والفعل، ومنها ما يغلب دور العنصر في عملية الإبلاغ كالخبر، ومنها ما يقوم على الإنتماء الى قسم من أقسام الكلام كالفعل واسم الناسخ، ومنها ما يوهم بأنه قائم على المعنى كنائب الفاعل.

إلا أننا نلاحظ أن النحاة لم يلتزموا من هذه المنطلقات إلا طرفا واحدا كما أنهم جمعوا بين أزواج من الوظائف لا ترجع بنا الى منطلق موحّد. والحال أنه يجب أن ننطلق في تحديد هذه الوظائف من منطلق واحد وأن نلتزم طرفي ذلك المنطلق.

- فاعتماد الاسناد يقتضي التزام وظيفتي المسند إليه والمسند.
- واعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ يعين التزام (المخبر عنه) والخبر.
- واعتماد الرتبة يفرض التزام المبتدأ (أو المقدم) و(المؤخر).
- **وأعتماد المعنى يعين التزام «الفعل» و«الفاعل» و«المفعول».**
- واعتماد أقسام الكلام يحتّم التزام : الفعل، الإسم الصفة...
- واعتماد نوع العنصر من حيث البساطة والتركيب يقتضي التزام : اللفظ المفرد والتركيب الجزئي وشبه الجملة.

ومتى عممنا هذا التحليل وحاولنا تطبيقه على جميع النو يات الدنيا كانت لدينا النماذج التالية :

(1) على أن مفهوم المبتدأ في نظر النحاة لا يتصل بالرتبة فحسب إذ قد يرد متأخرا.

		الاسناد	الاخبار	الرتبة	المعنى	قسم الكلام	نوع التركيب
جاء زيد :	جاء : زيد :	مسند مسند إليه	خبر مخبر عنه	مبتدأ مؤخر	«فعل» فاعل	فعل إسم	لفظ مفرد لفظ مفرد
قُتل الإنسان :	قُتل : الإنسان	مسند مسند إليه	خبر مخبر عنه	مبتدأ مؤخّر	«فعل» مفعول	فعل إسم	لفظ مفرد لفظ مفرد
زيد جاء :	زيد : جاء :	مسند إليه مسند	مخبر عنه خبر	مبتدأ مؤخر	فاعل «فعل»	إسم فعل	لفظ مفرد لفظ مفرد
في القاعة زيد :	في القاعة : زيد :	مسند مسند إليه	خبر مخبر عنه	مبتدأ مؤخر	ظرف مظروف	- إسم	تركيب جزئي لفظ مفرد

ملاحظة بشأن «نائب الفاعل».

كثيرا ما خامرتنا فكرة تعو يض هذه التسمية بأخرى وذلك نتيجة ما توحي به من لبس وغرابة. وقد سبق أن أشرنا الى أن قولنا «نائب فاعل» يوهم بكون هذه التسمية قائمة على تغليب جانب المعنى ومصدر ذلك الوهم اعتمادنا المعنى اللغوي لهذه العبارة وظننا أن النيابة عن الفاعل تقع في مستوى الوظيفة والمعنى، والحال أن تلك النيابة - إن صح أنها بالفعل نيابة - تتصل بعلامة الإعراب ويمكن أن نلتمس لها وجوها أخرى من حيث التركيب والإسناد.

فما سمّي بنائب الفاعل يشترك مع الفاعل في علامة الإعراب وفي كونه مثله مسندا إليه وعنصرا ضرور يا به تتم النواة الإسنادية لكنهمايفترقان من حيث الوظيفة المعنو ية إذ يمثّل الأول فاعلا والثاني مفعولا.

فإذا اعتبرنا أن علامة الرفع و وظيفة المسند إليه ليستا مقصورتين على الفاعل وأن الجمل التي تتضمن «نائب فاعل» لها في اللغة وجود حقيقي وتمثّل كيانا قائم الذات لا نمطا متفرّعا عن أصل أعمّ، جاز لنا أن نسند الى هذه النواة الإسنادية من الإستقلال والأهمية ما نسنده الى سائر النو يات وأن نرى فيها نموذجا من الجمل نلتجىء اليه للتعبير عن تجارب معينة باسناد الفعل الى المفعول، وعدم التصر يح بالفاعل، وقد يكون ذلك لجهله أو لتجاهله. وإذا قبلنا ما تقدم استطعنا أن نقترح لاسم الفاعل إسما نقتبسه مما أطلقه عليه النحاة الأوائل وهو مفعول المجهول (1)، ونعوض نموذج النواة الإسنادية القائم على الفعل ونائب الفاعل بالنموذج التالي : فعل + مفعول المجهول.

2.1.4 مكوّنات المستوى الأول غير الضرور ية :

هي مكونات تتحدد وظيفتها لا بعلاقتها بالمسند أو بالمسند إليه كل على حدة، إنما بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية. ولذلك يقع عزل هذه المكونات في المستوى

(1) أطلق القدامى على نائب الفاعل عبارات من قبيل «المفعول الذي لم يسمّ فاعله» المقرّب لابن عصفور ص79 و«المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل» سيبو يه ص14.

الأول من التحليل أي في نفس المرحلة التي نعزل فيها المسند والمسند إليه. وما لم تتصل هذه المكونات بنواة إسنادية فإنها لا تكون كلاما مستقلا أي جملة (1). على أنها ليست بالعناصر الضرورية لقيام الجملة. ويدخل بعضها ضمن ما أطلقوا عليه ـ اقتباسا من النحو الفرنسي ـ إسم العناصر المتمة. و ينطبق عليها مفهوم التوسعة كما ورد عند مارتني : «كل عنصر لم تنل زيادته من العلاقات المتبادلة القائمة بين العناصر الموجودة قبل دخوله، ولا من وظيفتها»(2). وتضم هذه المجموعة سائر الوظائف التي اعتبرها النحاة مفاعيل أي المفعول به الأول والثاني والثالث والمفعول معه والمفعول المطلق والمفعول فيه للزمان وللمكان وكذلك الحال والتمييز والتوكيد متى اتصلت بالنواة الإسنادية. ولما كان اتصال هذه العناصر بالنواة الإسنادية شرطا لازما جاز أن نطلق عليها إسم متممات الإسناد أو توسعاته.

والملاحظ أن كون بعض هذه العناصر من مكونات المستوى الأول من التركيب ليس بالصفة القارة الثابتة فيها إنما هو رهين اتصالها بالنواة الإسنادية، ومتى اتصلت بعنصر واحد خرجت من هذه المجموعة. فليس كل مركب دلّ على الظرف أو على الحال أو التمييز من مكوّنات المستوى الأول. فالظرف في قولنا : «في بيته يؤتى الحكم» من مكونات المستوى الأول، وهو ليس كذلك في قولنا : «وصلنا الى قنصلية مصر في مرسيليا»، والحال في قولنا : «جاء الولد ضاحكا» من مكونات المستوى الأول وهي ليست كذلك في قولنا : العسل صافيا دواء لا مثيل له «والتمييز في قوله تعالى : «اشتعل الرأس شيبا» (3) من مكونات المستوى الأول وهو ليس كذلك في قوله تعالى : «إني أرى أحد عشر كوكبا» (4)

4. 1. 3. ملاحظتان بشأن توسعة الإسناد المسماة مفعولا به

ـ هل المفعول به عنصر أصلي أم توسعة ؟

لقد سبق أن رأينا أن توفر النواة الإسنادية شرط كاف لقيام الجملة. لكننا إذا انطلقنا من أمثلة تتضمن أفعالا من قبيل : «أرغم ولقي ومكن» لاحظنا أن الكلام

(1) باستثناء تلك الجمل المقامية التي سبق أن أشرنا اليها. أنظر الملاحظة عدد 1 هامش ص12
(2) مارتني : مبادئ في الألسنية العامة ص128
(3) سورة مريم الآية 4
(4) سورة يوسف الآية 4.

يبقى مفتقرا الى عنصر لا يتم المعنى إلا به هو المفعول به. فهل يعني هذا أن المفعول به ليس من العناصر المتممة وأن العناصر الأصلية قد تكون ثلاثة لا إثنين ؟

يجدر بنا أن نشير في البداية الى أن قولنا عنصر متمم أو توسعة لا يعني بالضرورة ما ليس له قيمة معنوية أو ما كان ذا قيمة ثانوية إذ قد يكون للتوسعة من حيث الكمية الإخبارية قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية كما في قولنا : «ذبح الجزار إبنه» أو في قولنا : «حضر الطبيب بعد فوات الأوان» أو في قوله تعالى : «ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون» (1).

وإذا انطلقنا من تحديد التوسعة (2) لاحظنا أن انعدام المفعول به أو وجوده لا يغيران من طبيعة العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه ولا من وظيفتها. فهو إذا ليس شرطا ضروريا لاستقامة الجملة من حيث التركيب ولئن بدا وجوده في بعض الحالات ضروريا لتمام المعنى فذلك راجع الى خصائص معنوية في بعض الأفعال. على أنه ليس من المستحيل، حتى بالنسبة الى أشد الأفعال اقتضاء للمفعول به، وجود سياق يمكن فيه الإستغناء عن هذا العنصر أنظر قولنا : (إن أرغمت أرغمت وإن مكّنت مكنت) واستعمال فعل obliger .في قولهم بالفرنسية : noblesse oblige فكأنّ هذه الضرورة راجعة الى كثرة الإستعمالات التي يرد فيها ذكر مفعول به بعد تلك الأفعال.

ـ تعدد المفاعيل :

إن الفرق بين المفعول به الأول والثاني والثالث لا يقوم على الموقع والترتيب إنما يقوم على اختلاف في العلاقات بين كل واحد منها و بين سائر عناصر الجملة أي أنه فرق من حيث الوظيفة. وتظل تلك العلاقات هي هي لا يؤثر فيها الترتيب ولا الحذف ولا نوع المركّب الذي ترد فيه. وهو ما يتضح من خلال الأمثلة التالية :

---

(1) سورة الماعون الآية عدد 4

(2) أنظر تعريف التوسعة ص14

كسا الأمير الشاعر(1) حلة (2)
خلع الأمير على الشاعر (1) حلة (2)

كسا الأمير جميع من حضر (1) حللا (2)
كسا الأمير حللا (2) جميع من حضر بين يديه (1)
وهب الأمير جميع ما لديه من المال (2).
وهب الأمير جميع الحاضرين (1)

ولعله يحسن تعويض هذه المصطلحات القائمة على مجرّد الترتيب (أول وثان وثالث) بأخرى تراعي جانب الإختلاف في الوظيفة لأن الترتيب قد يتغيّر بالحذف أو بالتقديم والتأخير. أما تعدد المفاعيل الذي من قبيل «إني أترك زوجتي وولدي وكل مالي...» (1) فهو راجع الى باب العطف لا إلى باب المفعول به الأول والثاني والثالث.

2.4 مكوّنات المستوى الثاني من التركيب

في الجملة عناصر ليست من مكوّنات الإسناد ولا هي من توسعاته أو متمماته المباشرة أي أنها ليست من المكوّنات المباشرة التي تظهر في المستوى الأول من التحليل إنما هي مكوّنات لتلك المكوّنات ولا تظهر إلا في المستوى الثاني من التحليل وتشمل هذه المجموعة العناصر التي تتألّف منها التراكيب الجزئية والوظائف التابعة لها وهي :

المنعوت والنعت
المضاف والمضاف إليه
الجارّ والمجرور
المؤكد والتوكيد
المبدل منه والبدل
المعطوف عليه والعطف
المستثنى منه والمستثنى (2)

(1) الطيب صالح : موسم الهجرة الى الشمال ط بيروت 1969
(2) يمكن أن نرى في الإستثناء ضربا من ضروب العطف يقوم على الجمع بين عنصرين يتفقان من حيث الوظيفة النحوية ويختلفان من حيث القيمة المعنوية.

المميز والتميز (متى لم يكن التمييز متصلا بالنواة الإسنادية)
صاحب الحال والحال (متى لم تكن الحال متصلة بالنواة الإسنادية)
المظروف والظرف (متى لم يكن الظرف متصلا بالنواة الإسنادية، مع إمكانية إرجاعها الى علاقة المنعوت بالنعت).

وهي من قبيل العناصر المتممة و ينطبق عليها تعريف التوسعة إلا أنها لما كانت لا تتمم النواة الإسنادية من حيث هي كلّ بل تتمم أحد عنصريها أو توسعاتها أمكن ان نطلق عليها إسم توسعات الدرجة الثانية من التركيب. والملاحظ أن بين كل زوج من هذه المكوّنات تلازما متبادلا وثيقا فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولا نعت بدون منعوت وكذلك الأمر بالنسبة الى جميع الأزواج، ثم أن جمعنا بين هذه المكوّنات ليس له مبرّر سوى عدم ظهورها في المستوى الأول من التحليل وكونها توسعات من الدرجة الثانية. أما فيما عدا ذلك فهي تمثل تراكيب شديدة الإختلاف من حيث المبنى، غالبا (1) ما تقوم بين عناصرها علاقات شديدة التباين من حيث المعنى.

3.4 تعدد المكونات المباشرة بواسطة العطف : التعدد الأفقي.

قد تتضمن المكونات المباشرة عناصر متعددة تجمع بينها علاقة العطف. والعطف علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة أي أن بين كل واحد منها و بين بقية مكونات المركب نفس العلاقة (2). و يقتضي اعتماد مستويات التركيب في التحليل أن نعتبر كل مركّب تعددت وعناصره بواسطة العطف تركيبا جزئيا يحلل الى مكوناته في المستوى الموالي من التحليل، لا أن نعتبر كل عنصر

---

(1) غالبا لا دائما إذ نلاحظ أن بعض المباني المختلفة تشترك في أداء نفس المعنى كالإضافة والنعت والجارّ والمجرور والتمييز في قولنا : «خاتمٌ فضيٌّ» و«خاتمُ فضةٍ» و«خاتم من فضّة» و«خاتمٌ فضّةٌ»

(2) على أن التعبير عن التعدد لا يكون بأسلوب العطف إلا متى اختلفت العناصر ذات الوظيفة الواحدة من حيث دوالها. أما إذا اتحدت الدوال فإنه يقع التعبير عن التعدد بأساليب أخرى تتصل بالعدد. واختيار هذه الطريقة أو تلك ـ متى كان الإختيار بينهما ممكنا ـ قد تكون له قيمة أسلوبية لا تخفى.
أنظر قولنا «انتظرته ساعة وساعة وساعة» بإزاء قولنا : «انتظرته ساعات» أو «إنتظرته ثلاث ساعات».

علـى حدة ونسند اليه وظيفته منفردا. ولما كانت هذه العملية تقوم على اجتماع عناصر متعـددة ذات وظـيفة واحدة أمكن أن نطلق عليها اسم التعدد الأفقي. وليس هنالك عدد أقصى تنتهي اليه إمكانيات تعدد العناصر بواسطة العطف. كما أنه يمكن أن يحصل ذلك بين عنـاصر ليسـت مـن نفس النوع من حيث التركيب (أي بين اللفظ المفرد والتركيب الجزئي وشبه الجملة).

وللعطف قيود تركيبية ودقائق معنوية لا يمكن الإلمام بها وإدراكها على حقيقتها إلا من خلال دراسة هذا الأسلوب، دراسة شاملة نتتبع فيها اختلاف وجوهه وإمكانياته باختلاف وظيفة العناصر المعطوفة ونوعها ونقارن بينه و بين أساليب أخرى قريبة منه.

من ذلك على سبيل المثال قضية امتناع بعض إمكانيات العطف أو جوازها بالنسبة الى المضاف وقد عده جمهور النحاة ضرورة قبيحة (1) و بالنسبة الى الأفعال المتعلقة بفاعل واحد (قضية التنازع). ومن ذلك أيضا قضية العلاقة بين المنعوت والنعوت متى تعددت فقد تكون تلك العلاقة قائمة على العطف كما في المثال الموالي : «مسألة شائكة صعبة» وقد تكون قائمة على علاقة نعتية لكن في مستوى آخر من التركيب كما في المثال الموالي :

شاعر	إنقليزي	مغمور
منعوت	نعت	
منعوت		نـــعت

فترتيب النعوت متى تعددت ليس اعتباطيا كما يبدو في المثال السابق، إنما هو خاضع لمعطيات معنوية (كتقديم النعت الدال على صفة الصق) وأخرى تركيبية (كتقديم النعت الوارد لفظا واحدا على النعت الوارد شبه جملة).

4. 4. تكاثر المكونات المباشرة من حيث النوع : التكاثر الرأسي :

قد ترد المكونات في شكل عناصر بسيطة (لفظ مفرد) لكنه ليس من النادر أن ترد في شكل تراكيب جزئية أو اشباه الجمل. وهو ما نقترح التعبير عنه بالتكاثر

(1) أنظر : نهاد الموسى: اللغة العربية بين الثبوت والتطور- حوليات الجامعة التونسية عدد 13 سنة 1976 ص 44

الـرأسي لأن ذلك يقوم على وجود مكوّن واحد يحلل في مستو يات لاحقة الى مكونات بينها علاقات نحو ية مختلفة، نرجع في تحليلها الى تحليل مختلف أنواع التراكيب الجزئية وأشباه الجمل.

5.4 التعدد الأفقي والتكاثر الرأسي ظاهرتان تكرار يتان :

سبق أن أشرنا الى أن عدد العناصر القائمة على العطف يمكن أن تتعدد الى ما لا نهـاية له في نطاق كل مكوّن، و بالإضافة الى ذلك فإن هذه العملية يمكن أن تتكرر فـي جميع المكونات وفي جميع مستو يات التركيب. وكذلك الشأن بالنسبة الى عملية التكاثر الرّأسي، إذ يمكن أن يتكرر حدوثها في غير مكونات المستوى الأول. والى صفة التكرار ية هذه تعزى درجة تشعب المركبات وتعدد مستو يات التركيب فيها.

0.5 شبه الجملة

لـقـد سبـق أن عرفنا شبه الجملة بكونها مركبا لفظيا توفر فيه شرط الإسناد ولم يـتـوفـر فـيه شرط الإستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه، لذلك لا تحلل شبه الجملة فـي المسـتوى الأول مـن التحليل أبدا إنما يقع ذلك في مستوى موال (ثان أو ثالث أو غيرهما).

1.5 شبه الجملة والقرائن الدالة على وظيفتها أي علاقتها ببقية العناصر :

تصحب المركبات قرائن سياقية لفظية تدل على وظيفتها، ومن تلك القرائن ما يـتـصل بالموقع ومنها ما يتصل بالتلازم (أو التضام) (1) ومنها ما يتصل بعلامة الإعراب ومنها مـا يـتـصـل بـالمـطـابقة (من حيث الجنس والعدد والتخصيص والإعراب). وقد حـظـيت هذه الظواهر ـ وإن بشكل متفاوت ـ بعناية خاصة في مستوى المركبات القائمة عـلـى اللـفـظ المـفـرد (نحو المفردات) وخاصة منها ظاهرة الإعراب والمطابقة. ويمكن أن نـتـنـاول هـذه الـقرائن واحدة واحدة لنرى إن كان هناك مبرّر للإعتناء بها في مستوى اشباه الجمل.

(1) تمام حسان : اللغة العر بية معناها ومبناها ص 216 ـ 217

علامة الإعراب : لئن كانت علامة الإعراب قرينة لفظية تعيننا على تبين وظيفة المكونات في الجملة متى كانت لفظا واحدا (أو تركيبا جزئيا) فإننا لا نجد في مستوى اشباه الجمل أثرا لها أو لما يمكن أن يلحق بها إذ لا يصيب شبه الجملة أي تغير بتغيّر وظيفتها. والغريب الطريف أن النحاة القدامى انطلقوا من علامة الإعراب أو بالأحرى من المحلّ الاعرابي لاقامة أهم تقسيم طبقوه على الجمل وهو : الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل. وهو تقسيم تعددت الإشارات الى وجوب تجاوزه ومن المؤلفات ما تجاوزه بعد في التطبيق ولم تقرأ له حسابا (1)

التلازم او التّضام : تتصل هذه الظاهرة بما نلاحظه بين عناصر بعض المركبات من تلازم كالذي بين المضاف والمضاف إليه و بين المنعوت والنعت وليس لظاهرة التّضام بين عناصر بعض المكوّنات فيما يبدو علاقة بنوع تلك العناصر فالتضام يتواصل سواء ورد العنصر لفظا واحدا أو تركيبا جزئيا أو شبه جملة.

الموقع : ينطبق على شبه الجملة من حيث القيود والقواعد الموقعية ما ينطبق على اللفظ الواحد والتراكيب الجزئية. فما يجوز تقديمه وتأخيره في العناصر الواردة لفظا واحدا أو تركيبا جزئيا يجوز في شبه الجملة وما لا يجوز في الأولى لا يجوز في الثانية.

المطابقة : لقد اعتبر بعضهم المطابقة ضربا من الدوالّ المتقطعة (2) أي هي دوال ذات قيمة واحدة ترد في شكل علامات تتصل بعناصر متعددة، وتكون المطابقة من حيث الجنس (1) والعدد (2) والتخصيص (3) وعلامة الإعراب (4) وهي تجري بين بعض العناصر دوما سواها وتختلف وجوهها باختلاف وظيفة العناصر التي تقوم بينها فهناك مطابقة المسند للمسند اليه (1ـ2) هنالك مطابقة العطف للمعطوف عليه عطف نسق (4) وهناك مطابقة المنعوت للنعت (1ـ2ـ3ـ4) وسنقتصر على تحليل المطابقة بين المنعوت والنعت واختلاف صورها باختلاف نوع النعت (لفظ مفرد أو شبه جملة) وذلك لتوفّر مظاهر المطابقة الأربعة في التركيب النعتي.

(1) النحو العربي من خلال النصوص : نحو الجمل حيث لا نجد أي إشارة الى هذه القضية.

(2) مارتني مبادئ في الألسنية العامة ص 105

أما المطابقة في علامة الاعراب فنعدمة وذلك راجع لانعدام ظهورها على أشباه الجمل، ولئن بدا الجنس والعدد مقولتين لا تنطبقان على الجمل أو أشباه الجمل (إذ ليس هناك جمل مذكرة وأخرى مؤنثة ولا جمل مفردة وأخرى مثناة وأخرى جمع) فإن المطابقة من هاتين الزاويتين تتم بواسطة ما في شبه الجملة النعتية من ضمائر تعود الى المنعوت و بصيغة إسم الموصول، متى تضمنت شبه الجملة النعتية إسما موصولا.

والتخصيص كذلك مقولة لا تنطبق على الجمل وأشباه الجمل فليس هنالك جمل معرفة وأخرى نكرة. ولكننا نلاحظ أن شبه الجملة النعتية - إسمية كانت أو فعلية - تتصل مباشرة بالمنعوت متى كان نكرة بينما تكون مبدوءة باسم موصول متى كان المنعوت معرفة. ويمكن أن نرى في الإسم الموصول قرينة لفظية تدل على أن المنعوت معرفة أو علامة مطابقة من حيث التخصيص بين المنعوت وشبه الجملة النعتية وهو من هذه الزاوية شبيه بدخول الألف واللام على النعت السببي في مثل قول البحتري : «يامن رأى البركة الحسناء رؤيتها».

2.5 أنواع أشباه الجمل والربط بينها وبين بقيّة عناصر الجملة :

انطلاقا من هذه الملاحظة الخاصة المتعلقة بشبه الجملة النعتية وبالإسم الموصول يمكن أن نبحث عن وظيفة إسم الموصول الحقيقية سواء في نطاق شبه الجملة النعتية أو خارج هذا النطاق وأن نتساءل عن قيمة تقسيمنا أشباه الجمل إلى أنواع ثلاثة : إسمية وفعلية وموصولة، وسننطلق للبحث في هذه النقطة من قضية الربط بين أشباه الجمل و بقية عناصر الجملة. تخضع أداة الربط (1) من حيث نوعها ومن حيث وجودها وانعدامها لوظيفة شبه الجملة ولنوع الكلمة التي تبتدئ بها شبه الجملة (إسم أو فعل).

1) ويكون الرابط اللفظي منعدما وجوبا (2) (لا تتصدّر شبه الجملة أداة ربط) متى وقعت خبرا لمبتدإ أو ناسخ باستثناء خبر أو شك.. أو مفعولا به لفعل قال (3) أو جملة حالية فعلها مضارع غير مسبوق ببعض الأدوات أو نعتا لمنعوت نكرة، أو

(1) لا يهمّنا من مظاهر الربط في هذا السياق إلا الأداة التي تتصدر شبه الجملة.

(2) الوجوب بمعنى التواتر لا بالمعنى الفلسفي.

(3) أنظر ما يتعلّق بفعل قال وبمقول القول ص 24.

مضافة الى بعض أسماء المكان والزمان، أو مسبوقة بلام التعليل وكانت مبدوءة بفعل...

2) و يكون الرابط اللفظي موجودا وجوبا متى وقعت شبه الجملة فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو مفعولا به أو نعتا لمنعوت معرفة أو مسبوقة بأحد حروف الجر التالية : من الى - عن - على - في - بـ - كـ - ولام التعليل (متى بدئت شبه الجملة باسم)

ومن حيث نوع أداة الربط : تربط الواو على السواء أشباه الجمل المبدوءة بالفعل أو اشباه الجمل المبدوءة باسم أما أنّ فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة باسم وأما أنْ فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة بفعل.

إن وظيفة هذه الأدوات أنّ وأنْ والواو تتمثل في كونها عناصر لولاها لتعذر اتصال شبه الجملة المبدوءة باسم شبه الجملة المبدوءة بفعل ببقية عناصر الجملة، ويمكن أن نرى في المرور من المركب خاليا من أداة الرابط (الولد لجاء) أو (لم يره أحد) الى المركب متضمنا لأداة الربط (أنّ الولد جاء) أو (أن لم يره أحد) (1) عملية تحويلية أو تعديلا تصبح بمقتضاه بعض المركبات صالحة لأن تدخل في تركيب أكبر أو هو بعبارة أخرى يمكننا من الإنتقال بالعبارة من باب الجمل الى باب أشباه الجمل. و يقترب هذا مما ذهب إليه القدامى لمّا أسندوا الى الجملة الفعلية المسبوقة بأنْ قيمة المصدر.

أما أشباه الجملة المبدوءة باسم موصول فإن طرق الربط فيها تختلف عن أشباه الجمل المبدوءة باسم أو بفعل. و يتمثل وجه الإختلاف هذا في إمكانية استغناء الأولى عن الرابط اللفظي المتمثل في أن واستحالة ذلك بالنسبة الى الثانية أي أن اشباه الجمل الموصولة يمكن أن تكون فاعلا أو نائب فاعل أو مفعولا به أو مبتدأ أو خبرا أو مسبوقة بحرف جر بدون أن نقترن (بأداة الربط أن) وهو ما يمكننا أن نسند الى الأسماء الموصولة وظيفة أخرى هي وظيفة الرابط أو أن نرى فيها طريقة أخرى في نقل المركبات من باب الجمل الى باب أشباه الجمل. و بالتالي نفهم من عبارة «إسم

(1) من قوله تعالى : «أيحسب أن لم يره أحد» سورة البلد الآية 7

موصول» اتصال هذه الأداة بالجملة التي بعدها لتكوّن منها شبه جملة تدخلَ في تركيب أوسع.

ومتى قبلنا القول بأن الأسماء الموصولة أدوات ربط أمكن أن نرجع أشباه الجمل لا إلى ثلاثة أنواع بل الى اثنين وهما : شبه الجملة الفعلية، وشبه الجملة الإسمية وأن نعتبر الأسماء الموصولة أدوات ربط (من قبيل أنْ وأنّ) تدخل على الجملة الإسمية والفعلية على السواء (بينما تختص أن بالفعلية وأنّ بالإسمية) فتنقلها من باب الجمل التي يتوفّر فيها شرط الإستقلال الى باب أشباه الجمل التي لا تكون إلا جزءا من تركيب آخر.

6 الربط بين الجمل

إذا كان المتكلم كما أشرنا في بداية هذا العمل قادرا على تحسس حدود الجمل فمن باب أولي وأحرى أن يكون الدارس المحلل أكثر استعدادا في هذا المجال لتسلحه بآلات لا تتوفر لدى المتكلم الذي يستعمل اللغة استعمالا عاديا.

1.6 وهذه العملية عملية ضمنية يقتضيها كل تحليل للجمل. إذ لكي نحلل الجملة ينبغي أن نعرف بدايتها ونهايتها. وقد تعرض النحاة الى هذه المسألة في أبواب الإستئناف والإعتراض والإبتداء خاصة، وليس اعتبارهم للجمل الإبتدائية والإستئنافية والإعتراضية ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب من قبيل الصدفة إذ هي توافق جملا يتوفّر فيها شرطا الإسناد والإستقلال، بخلاف الجمل التي لها محل من الإعراب فإنها تفتقر الى الشرط الثاني أي أنها أشباه جمل. لكن تناولهم لقضية بيان حدود الجمل جاء بصورة عرضية من خلال بحثهم في المحلّ الإعرابي ولم يكن مبحثا في حدّ ذاته.

أما المحدثون فلما كانوا ينطلقون من تلك المسلمة القائلة : «إن الجملة تركيب لا يدخل ضمن تركيب أكبر منه» فقد اعتبروا هذا المبحث أي ما فوق الجملة خارجا عن نطاق التركيبية وارجعوه الى دراسة الخطاب واللفظ.

وأنت تجد في طريقة كتابة بعض اللغات علامات وقرائن تعين على تعيين حدود الجمل كاستعمال النقط والفواصل وحروف التاج ولئن وجدنا طريقة التنقيط مستعملة في كتابة النصوص العربية الحديثة فهي - كما قال بعضهم - دخيلة عن الكتابة العربية ولا تخضع لقواعد ثابتة يطمئن اليها الدارس بل هي راجعة الى ضرب من التخمين والصدفة، هذا إن لم تكن تطبيقا لقواعد استعمال تلك العلامات في كتابة لغات أخرى. وبالاضافة الى ذلك فإن التنقيط لا يوافق بالضرورة تقسيم الخطاب الى جمل. لذلك وجب علينا أن نعتمد على أسس أخرى نعول عليها لبيان حدود الجمل أهمها مبدأ الإستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصرا من عنصار مركب أكبر.

2.6 ويمكن أن نرجع الربط بين الجمل الى مبدا العطف في أعم وجوهه (1) والعطف كما رأينا «ربط بين مكونات لها ببقية العناصر نفس العلاقة ونفس الوظيفة». وأن نقول أن هذه الجملة معطوفة على تلك معناه أنهما تشتركان في نفس الوظيفة المتمثلة في كون كل واحدة منهما مكونا مباشرا من مكونات الخطاب. وقد جعل النحاة القدامى للربط بين الجمل المستقلة مصطلحا خاصا وهو الإستئناف. ويجدر بنا أن نحتفظ بهذه التسمية للتمييز بين هذا الضرب وضروب أخرى من الربط. فيكون لنا :

- الإستئناف وهو اجتماع جمل مستقلة في مستوى الخطاب ذات وظيفة واحدة تتمثل في كونها مكونات مباشرة للخطاب. و يقع ذلك بواسطة أدوات استئناف.
- الإعتراض : وهو ضرب من الخروج عن مبدا الخطية في تسلسل الجمل وهو أن تكون الجملة متقطعة العناصر وذلك بأن يفصل بين مكوناتها مركب أو جملة أخرى ليسا منها.
- الربط : وهو عملية اجتماع مكونات ذات وظائف مختلفة في نطاق المركب الواحد أو الجملة الواحدة. و يكون ذلك بواسطة أدوات الربط.

---

(1) يؤيد ذلك اشتراك الإستئناف والعطف في نفس القرائن اللفظية. فأدوات العطف هي أدوات الإستئناف.

ـ العطف : وهو عملية اجتماع مكونات ذات وظيفة واحدة في نطاق مركب واحد. و يتم ذلك بواسطة أدوات العطف. ويمكن إن نقول أن العطف والإستئناف يجتمعان من حيث اشتراك العناصر في نفس الوظيفة لكنها يختلفان من حيث النطاق الذي تحدث فيه كل عملية. إذ يتصل العطف باجتماع عناصر لها نفس الوظيفة في مستوى الجملة الواحدة بينما يتصل الإستئناف بجمل مستقلة لها نفس الوظيفة في مستوى الخطاب.

إلا أنه قد تعترضنا في ميدان التطبيق بعض المشاكل نذكر منها :

3.6 ـ قضية «الإشتراك في الأدوات»

لئن اختلفت طرق الربط هذه من حيث جوهرها فإنها كثيرا ما تشترك في استعمال نفس القرائن اللفظية أو بعبارة أخرى إنّ معظم الأدوات مشترك يستعمل للعطف والإستئناف على السواء و بعضها يستعمل للربط والعطف، و بعضها مشترك بين الربط والعطف والإستئناف (كالواو مثلا). لذلك وجب أن نعتبر تلك الأدوات قرائن لفظية تتحدد وظيفتها بحسب السياق الذي ترد فيه وأن لا نسند إليها في حدّ ذاتها قيمة ثابتة وأن نتخلى عن طريقة تقديمها في شكل قائمات لأدوات الإستئناف وأخرى للعطف.

4.6 ـ تحليل الملفوظ المبدوء بقال :

ليس من النادر في العربية أن يبدأ الكلام بفعل قال مسندا الى القائل، وو روده على هذا النحو يقتضي اعتبار ما جاء بعد ذلك توسعة أو مفعولا للنواة الإسنادية. فينجز عن ذلك ما يلي :

ـ اتساع بعض الجمل اتساعا عظيما يعسر معه عمليا تقديم تحليل كامل لها إذ قد تكون الجملة عندئذ سطرا أو فقرة أو فصلا من كتاب أو كتابا.

ـ يصبح الكلام الذي بعد قال شبه جملة أو أشباه جمل متعددة بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف (وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة أي مقول القول).

على أننا إذا انطلقنا من وظيفة فعل قال في هذه السياقات لاحظنا أنها تتصل بالصورة التي يقع بها الأخبار. إذ كل كلام إنما هو مقول قائل، وقد لا تكون ضرورة أو فائدة في نسبة الكلام الى قائله فلا نجد في اللفظ ما يدل على ذلك وقد تكون تلك الضرورة أو تلك الفائدة فيذكر الكلام منسوبا الى قائله. (1) فيكون ذلك بمثابة الإخبار عن الإخبار. ومما يؤكد اختلاف علاقة مقول القول بفعل قال مسندا الى القائل عن علاقة المفعول به بالمسند والمسند اليه عامة «اختصاص الأول بقرائن لفظية تتوفر في الجمل المستقلة واستحالة دخول تلك القرائن في شبه الجملة الواردة مفعولا به. فقول القول يرد جملة إسمية أو فعلية خالية من أدوات الربط. ويمكن أن تدخل عليه أداة التأكيد الخاصة بالجمل المستقلة إنّ (2) أما شبه الجملة الواردة مفعولا به فهي ترتبط دائما بأداة ربط هي أنّ متى بدئت باسم أو أنْ متى بدئت بفعل أو اسم موصول.

5.6 ـ العلاقة القائمة على الظرفية وبيان حدود الجملة :

لقد سبق أن أرجعنا تعدد المكونات التي لها نفس الوظيفة الى مبدا العطف بما في ذلك المكونات التي ترد في شكل اشباه جمل وذلك لارتباطها بنواة اسنادية في نطاق جملة واحدة. لكن قد ترد مكونات عديدة توفر فيها مبدا الإسناد مرتبطة بعنصر واحد هو الظرف كما في المثال الموالي : «لما لم يبقِ من السير في يده الا يسير أمر متعلما له فتعلق به وصعد في الهواء...» (3) فهذه المركبات «أمر متعلما له» و«تعلق به» و«صعد في الهواء» قد توفر فيها شرط الإسناد، لكن الى أي حدّ توفر فيها شرط الإستقلال المعنوي والتركيبي حتى تعدّ جملا لا أشباه جمل ؟

لقائل أن يقول إنّ الظرف لما كان عنصرا مشتركا متصلا بكل مركب من هذه المركبات قد وقع ذكره في البداية مرة واحدة اختزالا واجتنابا للتكرار فهو توسعة تابعة للجمل الثلاث.

---

(1) ومرد ذلك عادة الى خصوصية الكلام أو إلى ما فيه من غرابة (أهمية الكمية الإخبارية) أو إلى اكساب الكلام قيمة خاصة (كتصدر آيات القرآن بعبارة «قال تعالى» والأحاديث بسندها).

(2) إنّ : أداة توكيد لا علاقة لها بالربط تدخل على الجملة المستقلة. أما أنّ فهي أداة ربط لا تدخل إلا على أشباه الجمل (أي الجمل الصغرى) ولا علاقة لها بالتوكيد.

(3) ابن بطوطة.

لكن يمكن أن نحلل هذا الملفوظ تحليلا آخر وذلك بأن نعتبر أن المكونات المباشرة في المستوى الأول من التركيب ليست المسند والمسند إليه في كل عبارة على حدة إنما نقسم العبارة بأكملها الى مكونين مباشرين هما :

لما لم يبق من السير في يده الا يسير || أمر متعلّما فتعلق به وصعد في الهواء
(مكوّن مباشر) (مكون مباشر ثان)

ونعتبر العلاقة الرابطة بينهما قائمة على الظرفية فيكون للمكوّن الأول وظيفة الظرف و يكون للمكون الثاني وظيفة «المظروف» ويحلل كل مكون في مستوى لاحق الى مكوناته المباشرة، و يفضي ذلك الى اعتبار العبارات «أمر متعلما له» و«تعلق به» و«صعد في الهواء» مكونات بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف. على أنه يمكننا أن نرجع هذه العلاقة القائمة على الظرفية الى علاقة الإسناد، وذلك باعتبار الظرف مسندا والمظروف مسندا إليه.

7 . إننا لم نتناول في هذا العمل جميع الجوانب التي تتصل بتركيب الجملة في اللغة العربية. ومن المعلوم أن دراسة الجملة دراسة تركيبية لا تتسنى إلا بالتمهيد لها بدراسة صوتية صرفية تكون لها بمثابة المنطلق والعماد. كما أن عدم الإنطلاق من المستوى الملفوظ واعتماد المستوى المكتوب قد يفضيان الى نتائج لا تتصل بالنظام اللغوي إنما بنظام كتابتها وهما أمران متوازيان لكنهما ليسا متفقين دائما.

ويجدر بنا أن ننتبه عند مباشرة تراكيب الجملة الى ما في اللغة العربية من خصوصية تميّزها عن سائر اللغات - والخصوصية والإختلاف ظاهرتان طبيعيتان إليهما يرجع تعدد اللغات وتنوعها - فعلينا أن نحترز، فلا نطبق على اللغة العربية ما جاءت به المدارس الألسنية الحديثة من نظريات ومناهج في التحليل، تطبيقا يقوم على انتقاء الأمثلة وسلخ الشواهد حتى توافق بعض الأمثلة من لغات أخرى. فبوسعنا أن ندرس تركيب الجملة العربية دراسة يمكن أن تكون بنيوية وظائفية أو توزيعية أو توليدية بشرط أن يكون عملنا شاملا وأن يتناول اللغة العربية بذاتها ولذاتها وإلا كان ما نقوم به ضربا من المسخ للنظرية التي نريد عرضها ولتراكيب اللغة التي نريد وصفها.

قائمة المراجع :

1 ـ سيبويه : الكتاب، ط بولاق 1316 هـ

2 ـ ابن عصفور : المقرب ط بغداد 1971

3 ـ عبدالعليم إبراهيم : النحو الوظيفي ط دار المعارف مصر 1970

4 ـ سعيد الأفغاني : من تاريخ النحو ط دار الفكر بيروت د ت

5 ـ محمد حجي : النحو النموذجي في أحدث الطرق ط 1963

6 ـ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973

7 ـ عبده الراجحي : التطبيق النحوي ط 1971

8 ـ جون سيرل : شومسكي والثورة اللغوية، مقال صدر بمجلة الفكر العربي عدد 8 ـ 9، مارس 1979 ص 123ـ143

9 ـ صلاح الدين الشريف : الجملة عند المسعدي ـ مرقونة كلية الآداب ـ تونس 1973

10 ـ فخر الدين قباوة إعراب الجمل وأشباه الجمل ط حلب 1972

11 ـ الباجي القمرتي : الجملة العربية من خلال كليلة ودمنة ـ مرقونة ـ كلية الآداب تونس 1974.

12 ـ الحبيب اللويزي : إسهام في دراسة شومسكي، مقال صدر بمجلة الحياة الثقافية عدد 2 نوفمبر 1977

13 ـ عبدالقادر المهيري : الجملة في نظر النحاة العرب، مقال صدر بحوليات الجامعة التونسية عدد 3 1966 ص 35ـ46

14 ـ عبدالقادر المهيري : مساهمة في تحديد الجملة الإسمية، مقال صدر بحوليات الجامعة التونسية عدد 5 1968 ص 7ـ16

15 ـ مهذب ولد الطيب : الجملة عند ابن المقفع، مرقونة كلية الآداب توس

16 ـ النحو العربي من خلال النصوص ج 3 «نحو الجمل».

17 - N. CHOMSKY : La linguistique cartésienne, Paris 1969.

18 - J. DUBOIS & F. DUBOIS CHARLIER : Eléments de linguistique française, Paris 1970.

19 - O. DUCROT & T. TODOROV : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris 1972.

20 - H. A. GLEASON : Introduction à la linguistique, Paris 1969.

21 - M. GROSS : Les bases empiriques de la notion de prédicat sémentique, revue Langage n° 63 Sept. 81, pp 7-52.

22 - A. MARTINET : Eléments de linguistique générale, Paris 1970.

23 - A. MARTINET : La linguistique synchronique, Paris 1965.

إطار التطبيق في الأسلوبية العربية

د. محمد الهادي الطرابلسي
كلية الآداب ـ تونس

دأب الدارسون على الفصل بين ما يسمى بالعلوم الأساسية أو النظرية والعلوم التطبيقية. ولئن كان هذا التقسيم مقبولا من الناحيتين العملية والبيداغوجية فإنه قد يحدث اشكالا من الناحيتين العلمية والتاريخية. ذلك أن بين التنظير والتطبيق جدلية يشهد بها واقع الدرس تجعل الحد بين الوجهتين مرنا والتقسيم مفتعلا. فإذا لم يتوج التطبيق دائما بخلاصة نظرية فإن الاستفادة من نتائجه لا تتم إلا بحد أدنى من التقويم، وإذا لم يعقب الجهاز النظري بعمليات تطبق مبادئه أو تختبر مقرراته في كل حالة فإنه لا يكون إلا بحدّ أدنى من العمل يسبقه أو يصحبه، بل انه أكثر ما يكون جهازا يتوج حياة طويلة من العمل والممارسة كما هو الشأن في الحضارة العربية.

ومهما كان الأمر فلا غنى عن التطبيق. فهو مطلب عملي أول من يحتاج اليه الباحث نفسه، يطلبه لتعميق المعرفة و يتخذه ميزانا يتثبت به من مدى سداد الفكرة وطاقة الإقناع فيها. وهو مطلب تعليمي أيضا يحتاج إليه المتعلم للترقي في ميدان المعرفة. وهو مطلب حضاري يحرص عليه رواده لنشر العلم وترويجه. وهو ـ علاوة على ذلك ـ مطلب اقتصادي إن صح التعبير يطالب به الساهرون على حظوظ الأمة المادية المربين والباحثين عموما ولا سيما إذا كان للتطبيق أثر مباشر في الحياة.

والتطبيق في الأسلوبية التي هي ميداننا ربما أكثر مما في غيرها من العلوم مطلب منهجي أيضا. ذلك أنه يرتبط فيها بالنص الأدبي، والنص إجراء عملي لا رصيد

معرفي مخزون ومعرض لاستعمالات محققة لا متصورة، ولأن الهمة متعلقة بوظيفة الظاهرة اللغوية أي بدورها في بناء صورة الجمال في الكلام أكثر مما هي متعلقة بعناصرها المكونة في حد ذاتها

وفي الوقت الذي نلحظ فيه الأسلوبية في الثقافات الغربية تزداد تبلورا من يوم الى آخر والأسلوبية العربية تتكون شيئا فشيئا يجدر بالباحث في هذا الميدان أن يتساءل عن طبيعة التربة التي سينبني عليها علمه وعمله فيجديه أن يعرف الصور التي خرج فيها النص الأدبي ومدى مساعدتها الباحث على الخوض فيه أسلوبيا وأن يلم بالطابع المميز للطرق التي توخاها العرب في ممارسته.

* * *

إن ثقل الماضي في الحضارة العربية الإسلامية كبير. فإذا كان الأدب قد بدأ عندهم ـ كما تفرض البديهة ـ من ممارسة الكتابة والإنشاء، فإن مقومات الأدب وعيارات نقده الأولى لم تنشأ من قراءات تقويمية ولا من اعتبارات نظرية بل تولدت عن ممارسة الكتابة والإنشاء أيضا. فقد وعى المتأخر منهم مفهوم الأدب وتعلم صورته من نصوص أدبهم الأولى وما خضعت له من ظروف رواية وملابسات اختيار وإشارات بيان، وما كانت تحمله هي في نفسها من عناصر مشتركة قارة تنبىء بحقيقة الأدب العربي ضمنية بحيث أمكن للمتأخر أن يمارس الكتابة دون أن تظهر حاجة في نفسه الى رأي ناقد يأمر بصالح و ينهى عن فاسد. وقد استمرت هذه الوضعية الى عهد غير بعيد وإن صحبها وأثر في توجيهها في أطوار الأدب العربي المختلفة بعد ذلك نقد النقاد ونظريات العلماء عندما ظهر النقد المنهجي وأمكن الحديث عن نظريات في الأدب.

لقد نشأ العرب على أن الأدب يُتعلم من الأدب. ولذلك كانت صورة الأدب في أذهانهم إنما هي ما كان منه لا ما يمكن أن يكون. وكانت نقطة الإنطلاق عندهم عهد العربية الزاهر الذي يرجع الى قرن ونصف قبل الإسلام تقريبا.

وقد قوت هذه النزعة في أنفسهم صبغة القداسة التي جاءت تميز الكتاب وطابع الكمال الذي خص به القرآن. وهكذا استقر عند العرب أن للنص حرمة يجب

أن تتقى وشمل ذلك نص القرآن طبعا ومختلف نصوص الأدب التي يتوسطها القرآن في التاريخ وتمتد على ثلاثة قرون تنتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

إن الناظر في الحضارة العربية الإسلامية يتبين أن في بدئها كان النص ويقتنع بأن ختامها ينبغي أن يكون النص أيضا. وهذه المعطيات تؤكد على أهمية النص عند العرب وتفسر الحظ الكبير الذي كان له من عنايتهم وتنبه الباحث عن الصورة المثلى لممارسة النص، الى أدب العرب ونماذجه كما تشهد بأن العرب أهل عمل وتطبيق وأرباب ممارسة وتحقيق. فما تجد الأسلوبية في حظيرة العربية ؟

* * *

تجد الأسلوبية في حظيرة العربية أرضية صالحة تتغذى منها أعراقها وجوا ملائما تتنفس فيه أعرافها. فالذهنية العربية بمقتضى ما بينا سلفا متشبعة بروح لتطبيق طبعا ولم تكن صورة الجمالية التي أفرزتها الحضارة العربية في تاريخها الطويل سوى حصيلة مظاهر تطبيقية مشتركة أثبت صلاحيتها الزمان. ولا يكاد الناظر يعدم أثر التطبيق في أي ميدان من ميادين المعرفة عند العرب. فقد وطن العرب أنفسهم عليه حتى كادت أنفاسهم في إجراء العمل تطول وتطول. فهؤلاء شراح القرآن مثلا يأخذ الشارح منهم في تفسير آخر ما ورد من آياته بنفس الجد والتوسع اللذين يكون فسر بهما أوائلها، وبدون أن يلحق عمله ضعف أو فتور. وكذلك شراح الشعر ولا سيما عندما نضجت ظاهرة الشرح وذلك في القرن الخامس الهجري (1) فإن الشارح منهم يعطي مختلف أبيات الديوان الذي يتصدى له نفس الحظ من العناية والتمحيص والتنقيب. فطول النفس وحده كاف للتدليل على الأهمية التي يعلقها العرب على تشريح الأثر واستقصاء جزئيات الكلام وتعقبها بالتعليق. فليس علماء العرب ممن يكتفون بالإستشهاد والتمثيل وهم حتى فيما ألفوه من كتب ذات صبغة نظرية - لا تهمنا في هذا البحث - يتوسعون إذا استشهدوا ويطنبون إذا مثلوا وكثيرا ما يسكتون حيث وجدوا الشاهد ناطقا بذاته.

1 - أنظر «الوعي النقدي في ممارسة النص الأدبي عند العرب» وهو بحث لنا مرقون بالمعهد القومي لعلوم التربية - تونس 1981.

وروح التطبيق تظهر أيضا فيما يبدو عندهم من عدم خشية التراكم في الأعمال، على صعيد الآن وعلى صعيد الزمان سواء وإلا فكيف نفسر إقبال الكثيرين منهم على شرح الديوان الواحد في فترات مختلفة وأحيانا في فترة واحدة ؟ نفسر ذلك لا محالة باختلاف مناهجهم وبما يلحظه المتأخر من تقصير في عمل سابقه، ولكننا نفسر ذلك أيضا بنزعتهم الى التراكم، مهما كانت المواد متنوعة معه أو متشابهة، وبهذه النزعة أيضا نفسر معارضة بعض القصائد من قبل شعراء متعاصرين كثيرين أو كثير من الشعراء المتعاقبين. ذلك أنه استقر في الذهنية العربية أيضا أن النص مصدر حركة في التحليل والتأويل لا تنقطع وعين لا تنضب.

ولعل روح التطبيق أبين ما تكون عندهم في مظاهر الحوار التي كانوا حريصين على عقدها بين النص والآخر. فإن آثارهم على اختلاف أجناسها تجسم مفهوم تضافر النصوص (2)، وهو مفهوم رئيسي في أسلوبية التطبيق والمقارنة. فنصوص الأدب العربي يستند بعضها الى البعض الآخر ولا قطيعة بين قديمها وحديثها ولا نثرها وشعرها، بل لا قطيعة بين انشائها ونقدها كما لا فرق بين باثها ومتلقيها أيضا.

إن علم العرب تطبيق، ولذلك نرى من الأولى في حظيرة العربية اليوم أن يبسط للبحث مشكل علم التطبيق عند العرب فتدرس مقوماته وموضوعه ونتائجه على أن يتمادى الناس في بسط مشكل تطبيق العلم ومداه ومنهجيته بصورة ليست بالضرورة مهمة لهم بالدرجة الأولى الآن.

* * *

والتطبيق يأخذ عند العرب معنى ممارسة النص للإستفادة منه على صعيد الإنشاء وعلى صعيد التوجيه العلمي والتعليمي معا. فهذا الضرب من التطبيق يأخذ النص منطلقا لمحاكاته أو مجاورته بنص إنشائي مثله أو للرجوع إليه بالبيان والتبيين. أما

2 - Intertextualité ، أنظر جون كوهين (Jean Cohen) «الكلام السامي» (le haut langage) ص

التطبيق الذي يتخذ من النص نقطة وصول لاختبار مدى صلاحية المناهج المختلفة في مباشرة النص أو لتحسس مدى مطابقة المواقف النظرية للإجراءات العملية أو لملاحظة ما يحدث عند تطعيمها بفصول من النثر أو أبيات من الشعر فإنه محدث في حظيرة العربية لأن العمل سبق عندهم العلم كما بينا ولأن بدء نشاطهم الفكري والفني كان النص كما وضحنا.

فعلى صعيد الإنشاء تمثل تطبيق العرب في جملة من أجناس الأدب لعلها لم تخصب في الحضارة الغربية إخصابها في الحضارة العربية وأبرز هذه الأساليب الإنشائية أو الأجناس الأدبية : النقائض(1) والمعارضات(2) والموازنات(3). في جميع هذه الأجناس كان الإنطلاق من نص إنشائي أصلي وكان الوصول الى نص إنشائي متولد عنه هو الوليد الذي ما كان ليكون لو لم يكن هذا النص الأصلي في البدء. وجملة النصوص الداخلة في هذه الأساليب تكون مدونة تضم نصوصا متقابلة تصلح أن تكون موضوع مقارنة في مستويات عدة : على مستوى المعاني في النقائض التي مناطها المدلولات وعلى مستوى المباني في المعارضات التي مناطها الدوال(4) وعلى مختلف المستويات في الموازنات التي مناطها المفاضلة العامة.

وعلى صعيد التوجيه العلمي تمثل تطبيق العرب في الشروح(5) والمختصرات(6) وهي ضروب من ممارسة النص للإلمام بما فيه والوقوف على معانيه

1 ـ الأصل في المناقضة : «أن يتجه شاعر الى آخر بقصيدة هاجيا أو مفتخرا، فيعمد الآخر الى الرد عليه هاجيا أو مفتخرا ملتزما البحر والقافية والروي الذي اختاره الأول» «أحمد الشايب» تاريخ النقائض في الشعر العربي. مصر، ط2 1954 ص 3

2 ـ «المعارضة في الشعر أن يقول شاعر قصيدة في موضوع ما من أي بحر وقافية فيأتي شاعر آخر فيعجب بهذه القصيدة لجانبها الفني وصياغتها الممتازة، فيقول قصيدة من بحر الأولى وقافيتها، وفي موضوعها أو مع انحراف عنه يسير أو كثير» ـ المصدر السابق ص 6

3 ـ الموازنة قريبة من المعارضة في هذا المعنى لأن مناطها بنية الكلام، وقد أطلق اللفظ على معنى المقارنة التفاضلية أيضا وبهذا المعنى الثاني نجدها في مثل كتاب «الموازنة بين أبي تمام والبحتري» للآمدي ـ القاهرة 1944، بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

4 ـ المصدر السابق ص 4 ـ 6.

5 ـ نركز حديثا في هذا البحث على شروح الدواوين فحسب.

6 ـ عملية الاختصار أكثر ما طبقها العرب على النصوص غير الأدبية.

والوقوع على خفاياه رغم طول الطريق وعسر السير كما في الشروح، وبتقصيرها واستصفاء كبريات مسائلها كما في المختصرات

* * *

ويقدم الأدب العربي للأسلوبية التطبيقية مادة من تحليل الجزئيات غزيرة فقد أظهر العرب في مختلف أطوار أدبهم اهتماما بجزئيات الكلام وعناية كبيرة بالتحقيق فيها وتقليب أحوالها حملتهم على ذلك نزعتهم التعليمية ومنهجهم التحليلي ووعيهم بأن الجزئيات بداية الطريق الى الكليات. فإذا ما صح القول بأن العرب لم ينظروا الى أدبهم نظرة الجزء من الكل، النظرة التي تنزله منزلة الأدب من آداب أخرى أو التي تدل على أنهم نظروا إليه من موقع خارج عن دائرته دائما، بل نظروا اليه من داخل فشرحوه وعرفوا من عناصر تكونه أكثر مما عرفوا من أطوار حياته فإنهم بذلك توسطوه ونظروا اليه من قلبه وهم فيه. وفي هذا غنم كبير لمن يريد أن يحكم استنادا على العمل ويختصر الطريق الى النظر.

ولقد كانوا الى جانب ذلك وهم يتفحصون النصوص انتقاء واختيارا شرحا واختصارا يتوقفون في الغالب على مظاهر التجوز للقاعدة النحوية أو البنية الصرفية أو الصورة البلاغية أو الوجهة الدلالية أو للسنة أو الهيئة المنتظرة، بحيث يصح لأسلوبيتهم النعت بأسلوبية التجوز(1).

ويجدر أن نشير الى أن الوضعية ذاتها التي خرج فيها شعرهم ونثرهم تسهل عملية التطبيق وتشجع على إجرائها. وذلك بفضل الأشكال المحدودة التي خرجت فيها مؤلفاتهم النثرية بحيث بلغنا كل نص منها مشفوعا بسياج محكم: تنظر في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع أو في كتاب البخلاء للجاحظ أو في أدب الأيام والأخبار أو في قصص العرب التي تحفل بها مجاميعهم أو في المقامات، بل حتى في مثل رسالة الغفران للمعري، فتجدها تمثل مجموعات من فصول النثر مستقل كل فصل منها بذاته

1 ـ شروح المعرّي للشعر مثلا أساسها مفهوم التجوز.

بحيث يكاد يقدم الفصل منها أو يؤخر عن مرتبته أو يقحم بين فصول أخرى دون أن يحدث ذلك اضطرابا على المؤلف الى حد يجوز معه أن يسقط الفصل أو الفصلين منه من غير إخلال كبير بالهيكل الباقي.

وقد يبسط هذا الإعتبار مشكل مدى قصر النفس في كتابات العرب النثرية القديمة ولكن المشكل يزول إذا علمنا أن العرب برهنوا على طول النفس بفضل الإستطراد الذي كان له شأن كبير في نثرهم و يصبح التفكير منصرفا الى أهمية السياج(1) عندهم ودوره في الإعانة على قراءة نصوص العربية قراءة أسلوبية آمنة من كل حد اعتباطي.

وكذلك الشأن عندهم في الشعر حيث كان للسياج معالم مادية دالة. لم يصلنا جميع الشعر العربي مقطوعات بل جله وصلنا قصائد تتجاوز الأبيات السبعة وهو حد أغلب العروضيين في تصور القصيد، ولكن النظر في مطولاتهم من الشعريين أنها كانت بمثابة السلاسل المتكونة من موضوعات كالحلقات القابلة للانفصال والتغيير في الترتيب والحذف والزيادة، ناهيك أن بيت الشعر نفسه كان يمثل وحدة مستقلة بذاتها غالبا في مستوى التركيب النحوي على الأقل. ولم تكن أحكام العرب المأثورة التي خصوا بها البيت من القصيد حيث قالوا هذا أشعر بيت قالته العرب أو هذا أهجى بيت... من باب الحكم على جزء مقتطع من كل، وإنما كانت من باب الحكم على الكل اعتمادا على الجزء الذي يمثل مركز الثقل فيه.

والى جانب مفهوم السياج الذي أشرنا اليه ينضاف الى شعرهم في هذا المقام مفهوم الحدة(2) الشعرية ذلك أن أحكامهم وقراءاتهم تبين أنهم واعون بأن الحدة الشعرية لا تظهر في أجزاء النص الواحد المختلفة بنفس المستوى، وأنها لا تبلغ قمتها إلا

---

1 ـ la clôture (du texte) ، أنظر جون كوهين، المصدر المذكور آنفا، ص

2 ـ L'Intensité ، أنظر جون كوهين، المصدر المذكور آنفا، ص.

مرة واحدة في النص الواحد وذلك في قطعة محدودة منه أو في بيت يكون «بيت القصيد».

* * *

وتجد الأسلوبية في حظيرة العربية الى جانب ذلك إطارا خصبا لأعمال التطبيق المقارنية بفضل ترابط آثارها الأدبية متعاصرة كانت أو متعاقبة وانبناء بعضها على البعض الآخر انبناء تسلسل وافضاء وخاصة بفضل الأجناس التي تولدت فيها عن المقابلة أو المطابقة بين النصوص كأجناس النقائض والمعارضات والموازنات. إلا أنه يتحتم علينا قبل المضي في البحث تحديد المقصود من لفظ المقارنة، لأنه وإن كان واضح المدلول لغة فإنه غير مستعمل اليوم دائما ليفيد معناه اللغوي الموضوع له في الأصل. ولسنا نريد به نحن على كل حال معنى المفاضلة التي يتوصل إليها من معاينة مواطن التشارك بين الأسلوبين المجردين ومواطن الإنفراد وإنما نريد بالمقارنة تتبع الاسلوب المعين في سياقات مختلفة من كتابات المنشىء الواحد ورصد الوظائف المختلفة التي قد تكون له بين سياق وآخر حتى ندرك كيفية عيشه في النصوص أو تتبع الأسلوب المعين في نصوص مختلفة في زمن الكتابة لعديد من الكتاب طبعا، وتقدير مدى التطور الذي يكون له من عهد الى آخر قصد التعرف على ما في الكلام من ثابت وما فيه من متحول.

فالمشكل بالنسبة الينا يبسط كليا في نطاق اللغة الواحدة ولا دخل له بما يمكن أن يحصل من مقارنات بين أساليب لغة وأساليب الكلام في لغة أخرى. فالعنصر الأجنبي لا يدخل له في اعتباراتنا بحيث ليس من مشاغلنا هنا الخوض في مثيلات قضايا ما يسمى اليوم بالأدب المقارن. وليس معنى المقارنة الذي نذهب اليه هو المعنى الذي يقول به مقارنو الأدب بالضرورة. ومهما كان الأمر فإذا أمكن للعلماء أن يؤسسوا علما مقارنيا سموه بالأدب المقارن اعتبارا للعنصر الذي يداخل لغة من أخرى، فإنه يصعب أن نتصور قيام أسلوبية مقارنة انطلاقا من نفس الإعتبار.

فمن الموقع اللساني الذي هو موقعنا لا نعتبر العنصر الأجنبي يعمل في المباني

ودوال اللغة بالقدر الذي يعمل في المعاني ومدلولات اللغة اللهم إلا أن نوسع مفهوم الدال فنجعله يشمل النماذج الرمزية والأجناس الأدبية أو أن نعتبر اجتهاد المنشئ في الحالات التي تسمح الترجمة خاصة بمعاينتها في أن يسمو نصه المترجم في لغة الى مستوى النص الأصلي في لغة أخرى، من باب الترجمة البحت لا من باب الإنشاء الشخصي. ذلك أننا نعتقد أننا نستطيع أن نترجم كل شيء في النص ما عدا أسلوبه، فالأسلوب عندنا هو مالا تتسنّى ترجمته بحال. والذي يتصوّر من ترجمة الأسلوب إنما هو في رأينا إنشاء جديد في اللغة المنقول إليها(1). هذا ما بقينا في نطاق النص الأدبي، وقصرنا اهتمامنا على معالجة الأساليب أما إذا أخرجنا الأدبية من اهتماماتنا وشغلنا النفس بغير الأساليب أمكنت الترجمة إذاك وأمكن الحديث عن النص المقارن لا الأدب المقارن(2) - إذ نرفض حتى استعمال كلمة الأدب في العنوان الدال على هذا العلم - وما يصح الحديث عن الأسلوبية المقارنة بحال.

نقول هذا اعتبارا منا لعلاقة الدال بالمدلول، فإن هذه العلاقة اعتباطية في النص العادي مبررة في النص الأدبي. فالنص العادي في عملية تحوله من لغة الى أخرى إذا كانت ترجمته أمينة يفارق دواله الأولى و يكتسب دوال جديدة فلا يكون قد خسر شيئا يذكر، أما النص الأدبي فيفارق دواله الأولى ويخسر في نفس الوقت بموجب اكتسابه دوال جديدة ما فيه من تبرير، والتبرير أثمن شيء فيه من حيث هو نص إنشائي.«إن الأسلوب صراع متواصل مستميت ضد اعتباطية الدال»(3). فإذا ترجم النص الأدبي توقف الصراع وامحى الأسلوب. ولقد يعوضه صراع في وضعيته الجديدة في اللغة المنقول إليها ولكنه لا يكون إذاك الا على شاكلة جديدة بمقتضى تغير العوامل.

هذه الاعتبارات تضطرنا أن نعود الى معنى المقارنة كما نتصورها للتدقيق ودفع

---

1 - ما ينتمي الى باب دخيل الأساليب من التراكيب الجاهزة لا تختلف وضعيته في نظرنا عن وضعية الألفاظ الدخيلة التي مهما كثرت في لغة من اللغات لا يتسنى الحديث بشأنها عن معجمية مقارنة.

2 - إذا تجاوزنا مقولة الشكل والمضمون التي تقسم مكوّنات النص بحسبها وأمكننا أن نقترح بدلها محورا ثلاثيا يتكوّن من المضمون والشكل (الجامع للأجناس الأدبية والنماذج البشرية) والأسلوب، كان الشكل محور ما يسمّى بالأدب المقارن، والذي قد تحسن له أكثر من هذا العنوان، التسمية بالشكلانية المقارنة.

3 - انظر كتابنا «خصائص الأسلوب في الشوقيات» تونس 1981 ص 518.

الالتباس. إنما المقارنة عندنا عملية ربط بين استعمالات الأسلوب المختلفة على صعيد المكان (في النصوص المتنوعة للكاتب الواحد) وعلى صعيد الزمان (في نصوص مختلفة لكتاب عديدين) ورصد حركتها ورسم خط التطور فيها لتبين مدى مساهمتها في بناء النص من الناحية الفنية. وبهذا المعنى تستوي المقارنة أخيرا في معنى الإنطلاق في البحث من مفهوم تضافر النصوص وتركيزه على مظاهرها، وقد سبق الحديث عن هذا المفهوم ومظاهره في الأدب العربي.

* * *

إن معارف العربية تبين لمتعاطيها المجازفة الكبيرة التي في أحكام من دأب على التأصيل والتفريع في نشأة العلوم وآلى على نفسه أن يسمي هذا العلم محدثا وذاك قديما وهذا أصيلا وذاك دخيلا. وبدون أن يصل الأمر بالباحث الى القول بأن العرب عرفوا كل علم ومارسوا كل معرفة، يستطيع أن يؤكد أن بعض العلوم المحدثة ليست في كثير من الحالات إلا صورة جديدة لما كان قد ظهر من معارف في حظيرة العربية في صورة أخرى. فالعنصر المتغير هو زاوية النظر وطريقة العمل ومدى الاختيار وحد الإنتشار، بحيث تتضاءل الحاجة الى معرفة ترتيب العلوم في سلم الزمان وتوزيعها في رقعة المكان، حيث تضعف الحجة فيتضح أن مقولة القديم والمحدث ككثير من مقولات الثقافة العامة زائفة إذ تبدو ضعيفة المردود أمام قضايا أخرى أكثر جدوى كقضايا الأشكال التي تتخذها جوانب الإشكال، والصور التي يوضع بها السؤال، والطرق التي تتخذ له في الحل والأساليب التي تتبع في العمل.

وهذا الاقتراح يتجاوز التعديل الشكلي في تحديد العطاء المعرفي الى التغيير الجوهري في مقومات التفكير وأسس التقدير ذلك أنه يمكّننا من إعطاء كل ذي جق حقه مع إدراكنا طبيعة العطاء وحجمه وأثره كما يمكننا ـ وهذا هو الأهم ـ من الوقوع على مميزات حضارة اللغة المدروسة والظفر بالملامح التي تحدد شخصيتها والمظاهر التي تنبىء بعبقريتها، كما تبين لنا «المحلات الشاغرة» فيها بالنسبة الى حضارات أخرى بما قد يقودنا الى رتق الفتق أو الإعلان ـ بدون أي مركب ـ بأن لا حاجة بذلك لأن اللبنة التي تساهم في بناء حضارة قد لا تصلح في بناء حضارة أخرى.

إن خصائص الحضارة التي ندرس لغتها تتحدد بما في غيرها من حضارات وليس فيها، ولكنها تتحدد أيضا بما فيها من مميزات ليست في حضارات أخرى. ولقد بيّنا ونحن ندرس الأسلوبية العربية ما فيها من طرافة في التطبيق ومن مؤهلات لتوسيع نطاقه فيها، فإذا لم يكن حظ التنظير فيها على قدر حظ التطبيق فلأن الذهنية العربية عملت بما تقتضيه تقاليد البحث فيها وهذه لا تقل إيجابية عن تقاليد البحث في الآداب الغربية التي توجهت عناية أهلها الى التنظير أكثر من التطبيق.

فإن ما كان للنص من سلطان عند العرب ظهر فيما خصوه به من حرمة وحضور وأولوية في مختلف مشاغلهم وما في كتاباتهم من اعتبار لمفاهيم مهمة تهون خطب ممارسته كمفهوم السياج الذي حدوا به مداه ومفهوم الحدة الذي عينوا به مركز الثقل فيه ومفهوم التضافر الذي نبهوا به الى العلاقات الممكنة بينه و بين غيره من نصوص وما برهنوا عليه في أعمالهم من نزعات اختبارية كنزعاتهم الى إطالة النفس في شرح النص وتشريحه والاعتناء بمظاهر التجوز فيه واستقصاء جزئياته دون خشية تضخم المادة الحاصلة أو تراكم النتائج، يبين أن إطار التطبيق في الأسلوبية العربية واسع رحب، ثري المادة خصب.

ولذلك ينبغي على الباحث في اللغة العربية وأدبها من زاوية لسانية حديثة وانطلاقا من مناهج في مباشرة النص جديدة أن يراعي الواقع الثقافي العربي حتى لا ينتهي الى مضاربات غير مجدية. فإذا كانت العربية اليوم مفتقرة الى كثير من معطيات العلوم الحديثة ولا سيما الى بعض المستخلصات النظرية فإن فيها من المعطيات الطريفة و«الدروس» التطبيقية ما يجعل هذه العلوم تغنم غنما كبيرا بتعاطي المعارف العربية والاستفادة منها.

دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية

مجيد الماشطة
الجامعة المستنصرية - بغداد

من الأمور التي ستواجه عملية تأليف كتب اللغة العربية لغير الناطقين بها وهي في بداية مراحلها - أو ربما بدأت تواجهها - هي موقف المؤلف أو المدرس من مسألة الدراسات المقارنة، أي مقارنة اللغة الأجنبية - العربية في حالتنا هذه - بلغة الطالب الأصلية، لغرض الخروج بنتائج تطبيقية تخدم عملية تدريس العربية للأجانب وتأليف كتبها.

وتهدف هذه الدراسة الى تقييم ثلاثة أراء بشأن مدى الفائدة التطبيقية لهذه الدراسات، رأي يتحمس لها ورأي يرفضها وثالث يتقبلها بعد أن يجرى عليها تعديلات جذرية. ورغم أني أقف مع الرأي الثالث فسأحاول عرض هذه الآراء بشكل موضوعي قدر الإمكان.

وقد اخترت هذا الموضوع للكتابة عنه لأنه يثير اليوم نقاشا حادا في مجال تدريس اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية... كلغات أجنبية. ونظرا لعدم اطلاعي على ما كتب في هذا الميدان في اللغات الأخرى فإني سأقتصر في الحديث عما هو مكتوب في اللغة الإنكليزية.

1 - **ظهور الدراسات المقارنة :** رغم أن جذور الدراسة المقارنة تمتد الى أواخر القرن

التاسع عشر (5ـ2)* فإن بداية هذه الدراسات بشكلها الحديث تقترن عادة بظهور كتاب Robert Lado, Linguistics Across Cultures, 1957

الذي يكاد يكون أول جهد مبرمج يحدد أهداف الدراسة المقارنة وكيفية اجراءها على أسس علمية دقيقة. يرى لادو ومن معه أن اللغة الأم تتداخل في عملية تعلم اللغة الهدف بشكل لا يمكن إهماله أو إغفال دوره، وأن نقاط الشبه والإختلاف بين اللغتين تحدد مواضع السهولة والصعوبة في تعلم اللغة الهدف :

تكون العناصر المشابهة لمقابلاتها في اللغة الأم سهلة في تعلمها وتكون العناصر المختلفة أصعب مها (7ـ2) وللوصول الى هذه النتائج يقترح لادو إجراء المقارنات المفصلة للغتين في كافة المجالات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية :

نبدأ بتحليل اللغة الأجنبية ونقارنها تركيبا بتركيب باللغة الأصلية. ونحتاج لأن نعرف عن كل تركيب فيما إذا كان هناك تركيب في اللغة الأصلية (1) يُرمز إليه بنفس الطريقة، أي يعبر عنه بنفس الصيغة اللغوية (2) له نفس المعنى (3) يتوزع بشكل مشابه في نظام اللغة (7ـ66)

و يعني لادو بذلك أن الشبه والإختلاف بين التركيب أو العنصر اللغوي وما يقابله في اللغة الأم ليسا مطلقين بل يمكن أن يدرسا من ثلاثة جوانب : 1ـ الشكل، نلاحظ مثلا ان الصوت / R / في الإنكليزية يشابه صوت /ر/ في العربية إلا أنهما يختلفان في شكلهما أي في طريقة نطقهما 2ـ المعنى، أي قد يكون التركيب مشابها لما يقابله في الشكل ولكن يختلف عنه في المعنى. فجملة (She gaves him a kiss) تشابه جملة (هي أعطته قبلة) في شكلها إلا أنها تعطي معنى معاكسا لمعناها. 3ـ التوزيع، أي تحديد مواضع ورود العنصر في اللغة إضافة الى التعرف على شكله ومعناه، فنقول أن الصوت الإنكليزي (/ D / قد يظهر في نهاية الكلمة ولكن ليس في بدايتها. وان اللام المفخم (dark l) موجود في اللغتين العربية والإنكليزية ولكن يتوزيع مختلف يتحدد بخصائص كل من اللغتين.

---

* يشير الرقم الأول من جهة اليسار في مثل هذه الحالة الى رقم المصدر، و يشير الرقم الثاني الى رقم الصفحة.

وكان لصدور هذا الكتاب وغيره صدى كبير في ميدان تدريس اللغة الإنكليزية - وغيرها - كلغة أجنبية. وانبرى الباحثون لإجراء المقارنات الدقيقة على كافة الأصعدة الصوتية والصرفية والنحوية... وقد لا نغالي إذا قلنا أن أكثر الرسائل الجامعية في ميدان تعليم الإنكليزية كلغة أجنبية والتي كتبت في الستينات بصورة خاصة قد اختارت طريق الدراسة المقارنة... ووصل الحماس في هذا الأمر الى حد أن الباحثين لم يجهدوا أنفسهم في مقدمات ابحاثهم لتبرير اختيارهم لهذا الطريق، الذي اعتبر - ولا يزال يعتبر اليوم ولو على نطاق أقل - أسلم اسلوب لتطوير تعليم اللغة الأجنبية. يقول بولتزر:

لم تظهر لعلم اللغة تطبيقات أقل إثارة للجدل والإعتراض من نتاجات الدراسات المقارنة (204-9) كما يقول هاس:

يبدو أن المطلوب هو عدد كبير من الدراسات المقارنة المتخصصة في الإنكليزية والبنغالية، في الإنكليزية واليابانية، وفي الإنكليزية والهوسية... الخ لمعالجة كل هذه الجوانب بعدد من البحوث: في المجال الصوتي والجانب النغمي والمؤشرات الصوتية وتركيب الكلمات والأنواع الرئيسية للعبارة وهكذا... وبهذه الطريقة سنتغلب حتما على العقبة التي تنجم عن تقديم إنكليزية موحدة لكل الأجانب. ففي الوقت الحالي نميل الى معالجة طلبتنا كما يفعل الطبيب الذي يجد نفسه أمام مريض يتألم من ظهره ومريض يتألم من ساقه وآخر يتألم من رقبته فيعطيهم جميعا نفس التمرين العلاجي (221-1).

إن الدراسة المقارنة كما هو واضح لحد الآن طريقة أو أسلوب وهي بحاجة الى نظرية تنير لها دربها وتعتمد عليها في التحليل والإستنتاج والتطبيق التربوي. وقد اصطبغ هذا الأسلوب في مرحلته الأولى أي في الستينات بالنظرية التركيبية Structural Grammar التي كانت سائدة آنذاك، حيث اعتمد الطريقة التركيبية في التحليل اللغوي ومعالجة المشاكل الناجمة عن الإختلافات وحيث اقترن هذا الأسلوب بهذه النظرية وظن البعض على حق أن مصيره قد إرتبط بمصيرها.

وجاءت المدرسة التحويلية لتطعن بشكل غير مباشر الدراسات المقارنة ولكن الطعنة لم تكن قتالة بالنسبة لهذه الدراسات كما كانت بالنسبة للمدرسة التركيبية

نفسها. إن انحسار المدرسة التركيبية قد ترك هذه الدراسات لفترة من الزمن أسلوبا بلا نظرية وجسدا بلا رأس. المشكلة الأولى التي ظهرت أن المدرسة الجديدة - أي المدرسة التحويلية - لم يتوفر لها المجال الكافي - وخاصة في مراحلها الأولى - للإلتفاف أساسا الى التطبيقات التربوية لنظرياتها، لذلك فإنها لم تكترث بالدراسة المقارنة بل ركزت على شرح وتطوير الجانب النظري من مفاهيمها التي تتميز بشدة التعقيد والتجريد. يقول جومسكي Chomsky رائد هذه المدرسة في مستهل حديثه في مؤتمر تعليم اللغات الأجنبية في أمريكا عام 1966 :

أود أو اوضح منذ البداية بأني أساهم في هذا المؤتمر لا كخبير في أي جانب من جوانب تعليم اللغات ولكن كشخص همّه الأساس تركيب اللغة وبشكل أعم طبيعة العمل الإدراكي هذا وانني بضراحة أشكك الى حد ما بفائدة هذه النتاجات والدراسات التي ظهرت في علم اللغة وعلم النفس في مجال تعليم اللغات. من المؤكد أنه يجدر بمدرس اللغة أن يلم بالتقديم والنقاش في هذه الحقول وان جهود اللغويين وعلماء النفس لمعالجة مشاكل تعليم اللغة من وجهة نظر أساسية قيمة جدا من الناحيتين الفكرية والإجتماعية ومع ذلك فمن الصعب الإعتقاد بأن علم اللغة أو علم النفس قد وصل الى مستوى من الفهم النظري الذي يمكنه من أن ينفع في تطوير تعليم اللغة (4-234)

أما المشكلة الثانية فهي أن المدرسة التحويلية لم تتمتع بالإستقرار الذي تمتعت به المدرسة التركيبية في الخمسينات حيث استقرت في قالب واضح بلوره لها فريز Fries وتريكر Trager وسمت Smith وسلد Sledd وغيرهم ممن تأثروا كليا بنهج اللغوي المعروف بلومفيلد Bloomfield الذي يعتبر كتابه 1933 Language أهم كتاب يصدر في علم اللغة الإنكليزي في الثلاثينات. أما المدرسة الجديدة فقد بدأت عندما فجر جومسكي قنبلته الأولى Syntactic Structures عام 1957 (أي نفس السنة التي صدر فيها كل من كتاب لادو المذكور أعلاه، وكتاب Verbal Behavior للعالم النفسي سكنر Skinner الذي طبق فيه النظرية التركيبية على علم النفس والذي هاجمه جومسكي بعنف عام 1959). وبمعونة بعض اللغويين الذين انطلقوا من كتاب Syntactic Structures ونشروا وألفوا في

السنوات السبع التالية مثل كاتس Katz وفودر Fodor وبوستال Postal ... ألف جومسكي كتابه الخطير الثاني Aspects of the Theory of Syntax 1965 مبتدئا به الصيغة الثانية من المدرسة التحويلية وجاعلا منه ما يعتبر الى اليوم حدا فاصلا بين ما كتب في علم اللغة قبل صدوره وبعد صدوره pre-Aspects و post - Aspects وجاءت الصيغة الثالثة للنحو التحويلي التي تسمى بعلم الدلالة التوليدي Generative Semantics عندما تمرد بعض المتشبعين بكتابات جومسكي عليه مثل فلمور Fillmore ومكولي Mc Cawley ولكوف Lakoff وروس Ross ... الذين عاشوا عصرهم الذهبي في بداية السبعينات والذين اختلفوا مع جومسكي في بعض القضايا أهمها العلاقة بين المعنى والنحو (meaning and syntax) ويبدو أن الوقت يسير الآن ـ ونحن في بداية الثمانيات ـ لصالح لصيغة الثانية، أي نموذج كتاب Aspects ولا أحد يستطيع أنْ يتنبأ بما ستسفر عنه الثمانيات، وكل ما نستطيع قوله أن النحو التحويلي وصل الى درجة من التشعب والفرق الى الحد الذي يصح أن نسميه بالمدارس التحويلية وأن جومسكي لم يعد سوى أحد رؤوس هذا النحو.

في مثل هذا الجو المحموم، لم تعد تلعب الدراسة المقارنة نفس الدور الذي لعبته أيام احتظان المدرسة التركيبية لها، ومع ذلك فقد ظهرت بعض المحاولات الجدية وجاءت المبادرة هذه المرة من أوربا، لا من أمريكا (3-5)، وتميزت بصورة خاصة مؤتمرات الدراسات المقارنة التي تعقد منذ سنوات وبصورة دورية في بوزنان في بولندة، والتي تغلب عليها الصيغة التحويلية الثالثة التي غيرت الهدف الرئيس من مادة تطبيقية تعمل على تطوير طرق تدريس اللغة الى حقل نظري يسعى الى استخدام الدراسة المقارنة بالدرجة الأولى لتطوير البحوث النظرية واستكشاف العموميات اللغوية language universals (3-5).

وكلمة حق لا بد أن تقال، ليس من العدل أن نقارن بين المدرستين التركيبية والتحويلية في هذا المضمار، بين مدرسة تحليلية analytic اختطت من التطبيقات التربوية هدفا أساسا لها، وبين مدرسة شمولية synthetic عنيت بالدرجة الأولى بدراسة مفهوم اللغة وبعلاقة علم اللغة بالعلوم المجاورة مثل علم النفس والفلسفة

والمنطق والفسلجة... ولم تكترث فيما إذا كانت لاستنتاجاتها تطبيقات تربوية أم لم تكن، متهمة المدرسة التركيبية بالخلط الساذج بين النحو النظري والنحو التطبيقي، وبالإعتقاد الواهم أن النحو النظري لن يكون مجديا أو نافعا إلا إذا كانت له تطبيقات تعليمية مباشرة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالدراسة المقارنة فإن الفرق بين المدرستين يتلخص في أن المدرسة التركيبية ركزت على الإختلافات الموجودة بين اللغتين المطلوب مقارنتها لتحديد نقاط السهولة والصعوبة في تعلم اللغة الأخرى. إن مقارنة العربية بالإنكليزية مثلا تبين أن الصوت العربي /م/ أسهل نطقا للمتعلم الإنكليزي من الصوت /خ/ نظرا لوجود ما يشبه الأول في الإنكليزية وعدم وجود ما يشبه الثاني فيها. كذلك تبين المقارنات ان المثنى في العربية أصعب لهذا المتعلم من الجمع، مما يجعلنا نتنبأ أنه ربما يقول ـ وبتأثير من لغته ـ (رأيت رجالا اثنين)... بدلا من (رأيت رجلين) أي سيقول ما يشبه ما هوموجود في اللهجة العامية العراقية ! وانطلاقا من هذين المثالين تنصح الدراسة المقارنة المدرس باعطاء تمارين أكثر على تلفظ /خ/ وعلى استعمال المثنى.

أما المدرسة التحويلية فإن هدفها الأساس هو العمل على تكوين نظرية شاملة تنظم عموم للغات والتمييز بين ما يخص لغة معينة language specific وبين ما يخص اللغات بصورة عامة، لذا فإن هذه المدرسة تركز على نقاط الشبه وليس الإختلاف بين اللغات لتحديد النقاط المشتركة بينها مثل الخطوات اللاشعورية المفصلة التي تمر بها عملية تكوين أو فهم الجملة في ذهن الإنسان والمكونات الثلاثة لقواعد grammar كل لغة : المكون النحوي syntactic component والمكون الدلالي semantic component والمكون الصوتي phonological component ودور كل من هذه المكونات الثلاثة في إنتاج أو توليد الجيل في اللغة. يقول جومسكي :

إن المكون الصوتي للقواعد يحدد الشكل الصوتي لجملة تولدها القوانين النحويه، أي أنه يوصل تركيبا ولّده المكون النحوي يرمز ممثل صوتيا. و يقرر المكون الدلالي التفسير الدلالي للجملة، أن يوصل تركيبا ولّده المكون النحوي بتفسير دلالي

معين. إن كلا من المكونين الصوتي والدلالي إذن تفسيري بحت، و يستخدم المعلومات التي يهيؤها له المكون النحوي بخصوص عناصر التركيب والخواص الكامنة لهذه العناصر وعلاقاتها فيها بينها ضمن جملة ما. ونتيجة لذلك فإن المكون النحوي للقواعد يجب أن يحدد لكل جملة تركيبا عميقا يقرر تفسيرها الدلالي، وتركيبا سطحيا يقرر تفسيرها الصوتي، التركيب الأول يفسره المكون الدلالي والتركيب الثاني يفسره المكون الصوتي (3-16).

و يتلخص الخلاف ـ على تعقيده ـ بين جومسكي والدلاليين التوليديين في جومسكي يرى القوة التوليدية ـ الداينمو ـ في عملية إنتاج الجملة في (معمل) القواعد هي المكون النحوي الذي يبدأ الخطوة الأولى في الإنتاج و يضيف المكونان الآخران ـ الدلالي والصوتي ـ الى ما ينتجه المكون النحوي ما هو ضروري لتحو يله من تركيب خام الى جملة بشكلها النهائي أو الإعتيادي. أما الدلاليون التوليديون فيذهبون الى أن القوة التوليدية أو الدينامية تكمن في المكون الدلالي الذي يتصرف كنقطة شرارة و يبدأ عمليات تكو ين الجملة في ذهن الإنسان ثم يتحرك المكونان النحوي والصوتي لاضفاء السمات الضرور ية لتحو يل التركيب الخام الذي صنعه المكون الدلالي الى جملة بشكلها النهائي.

وإذا عدنا الى الخلاف بين التحو يليين ككل والتركيبين نلاحظ أن المدرسة التركيبية تختار عنصرا لغو يا معينا أو تركيبا معينا لتقارنه في كلتا اللغتين، كأن تختار في مقارنتها العربية والإنكليز ية أسماء الإشارة مثلا (..... ,this, that, these) وتقارنها بـ(هذا وتلك وهؤلاء...) من ناحية الإستعمال والمعنى والإشتقاق والتوز يع. تبدأ المدرسة التركيبية في مقارنتها إذن بتركيب معين أو شكل لغوي معين وتنطلق من هذا الشكل الموجود في كلتا اللغتين أو الذي يفترض وجوده فيهما لإجراء المقارنة. والواقع أن المدرسة التركيبية قد أجادت فعلا في تصنيف الإختلافات وتبو يب الإستنتاجات وجدولة نقاط السهولة والصعو بة.

وتعيب المدرسة التحو يلية ـ وخاصة في صيغتها الثالثة وهي الصيغة السائدة حاليا في الدراسة المقارنة ـ على التركيبين انغلاقهم على اللغة أكثر مما ينبغي وعدم

الربط الصحيح بين الخواص اللغوية وغير اللغوية. تقول البولندية ماريا لبنسكا :

إن تفوق التفكير التحويلي على آراء التركيبين يعود الى طريقته في الربط بين اللغة والظواهر الأخرى المرتبطة باللغة. لقد حلل التركيبيون اللغة كظاهرة مجردة ووصفوا وحداتها وأنماطها دون أية إشارة الى أي شيء خارج اللغة. أما النظرية التحويلية فإنها لا تؤكد على الربط بين اللغة والفكر وعلى العلاقة الحتمية بين الإدراك البشري واللغة فحسب، لكنها تحاول أيضا كهدف لها أن تحدد هذه العلاقة بوضوح وموضوعية (8ـ47)

لهذا السبب فإن الدلاليين التوليديين لا يبدأون في مقارنتهم بالتركيب أو الشكل كما يبدأ التركيبيون بل يصرون على أن يكون المعنى أساس المقارنة :

إن المطلوب هو مقارنة الطرق التي نعبر بها عن نفس المعنى بلغات مختلفة، ونجد التشابه والإختلاف في العمليات الإشتقاقية التي تحول التراكيب الدلالية العامة الى تراكيب سطحية مختلفة. ويمكن التعبير عن الإختلاف والتشابه بتحديد أنواع القوانين المطلوبة لاشتقاق الجمل وأنواع التحديدات المفروضة على هذه القوانين (8ـ47).

وتلخص لبنسكا الفرق بين المدرستين في هذين الشكلين اللذين أنقلهما بتصرف (8ـ51) :

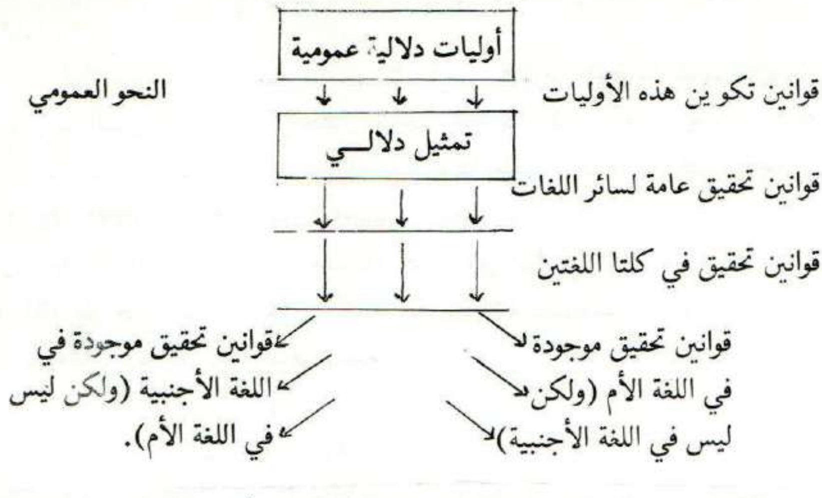
1 ـ المدرسة التركيبية

قواعد اللغة الأم		قواعد اللغة الأجنبية
أسماء الإشارة	←	أسماء الإشارة
الضمائر	←	الضمائر
.....	←	......

	قواعد اللغة الأم		قواعد اللغة الأجنبية
أو	التركيب 1	←	التركيب 2
	التركيب 2	←	التركيب 2

(تشير الأسهم الى قوانين التداخل).

2 ـ الصيغة الدلالية التوليدية :



(المقصود بالتحقيق realisation هنا تحويل الأوليات الدلالية semantic primes أي الفكرة المجردة الى شكل لغوي أي الى جملة.)

2 ـ **سلبيات الدراسات المقارنة :** تعاني الدراسة المقارنة من نقاط ضعف عديدة تعيق حركتها واستمرايتها :

1 ـ إن أغلب الدراسات المقارنة التي أجريت في الستينات والسبعينات لمقارنة العربية والإنكليزية ـ سواء كان ذلك على شكل رسائل جامعية أو بحوث علمية ـ قد نفذها باحثون متخصصون بالإنكليزية بهدف تحديد نقاط السهولة والصعوبة في تعلم الناطق بالعربية للغة الإنكليزية. وأول مشكلة عانى منها هؤلاء الباحثون أن قسما منهم لم يكونوا متضعلين بالعربية الى الحد الذي يؤهلهم فعلا لإجراء هذه المقارنات. ولا أريد هنا أن انتقص من جهود زملائي المتخصصين بالإنكليزية ـ وأنا واحد منهم ـ ولكن يبدو أن المقارنة تكون أفضل لو أشترك فيها متخصص بالعربية وآخر بالإنكليزية. أما المشكلة الثانية فإن الدراسات قد بالغت بالإفتراض بإمكانية إجراء المقارنات في كل المجالات وبالشكل الذي أجريت فيه فعلا. يقول اللغوي الإنكليزي المشهور F. Palmer :

أنا لا أحبذا شخصيا، كما يفعل الكثيرون، إجراء المقارنات بين الإنكليزية

وإحدى اللغات الإفريقية أو الآسيوية، إذ يبدو أنها غير قابلتين للمقارنة (1ـ221)

لتوضيح ما يقصده بالمر، نلاحظ أن الكثير من هذه الدراسات قد تبنت النظرية التركيبية التي يختار الباحث بموجبها تركيبا أو جانبا معينا من اللغة الإنكليزية يقارنه بما يقابله في العربية، أو بما يعتقد أنه مقابل له. ففي دراسة الـ indirect object قد يتصور الباحث أنه يقابل، أو أنه يمكن ترجمته الى المفعول به الأول دون أن ينتبه الى أنهما غير متطابقين دائما. وفي دراسة اداتي التعريف والتنكير the, a قد يخرج الباحث الى أن العربية أداة التعريف (الـ) المطابقة لـ the وان العربية تخلو من علامة التنكير بدعوى عدم وجود مايقابل فيها :

الكتاب the book

كتاب a book

مع إغفال علامات التنكير الموجودة في العربية التي ليس لها مقابل في الإنكليزية كالتنوين.

2 ـ إن رواد الدراسة المقارنة يبالغون أحيانا في اعتبارهم تداخل اللغة الأم السبب الرئيس أو الأساسي في ارتكاب الأخطاء في تعلم اللغة الأجنبية. يقول سمث G.Smith عن دراسة أجريت عام 1966 لتحديد مدى تداخل الإسبانية بالإنكليزية : «إن تداخل الإسبانية لم يكن عاملا رئيسا في طريق تكوين المتعلمين للجمل واستعمالهم للغة». (9ـ204)

والواقع ان التركيز على عامل التداخل وتحميله مسؤولية أكبر من فعله قد جعل المربين يغفلون عوامل أخرى لا يقل دورها في إعاقة التعلم عن دور التداخل، مثال ذلك أن متعلم اللغة الأجنبية يرتكب أحيانا أخطاء هي أيضا شائعة ـ ولو الى حد أقل ـ عند متكلمي تلك اللغة أنفسهم، ويمثل أفوليان على ذلك بالكلمات hurt, forty, using للزمن الماضي) إذ يغلب على بعض الأطفال الإنكليز كتابتها (hurted, fourty, useing) على التوالي (1ـ222)، مما يجيز تسميتها بالمشاكل اللغوية العامة التي تواجه أي متعلم بغض النظر عن طبيعة لغته الخاصة، والتي لا يمكن أن تفسر بقانون التداخل اللغوي. ومثال ثان لهذه المشاكل، الكلمات المشتركة في اللغتين

الأصلية والأجنبية. فصوت العلة في الكلمة **cut** جديد على المتعلم العربي، وبعد أن ينجح المعلم في تدريب طلبته على نطق هذا الصوت بصورة صحيحة يعودون الى نطقه خطأ عندما ينتقلون من cut الى كلمة bus والسبب في ذلك أن كلمة **bus** موجودة في العربية بشكل صوتي مختلف، وهي بالتالي أصعب على المتعلم العربي من كلمة cut وهذا ما لا تستطيع المقارنة التنبؤ به.

3 - إن استنتاجات الدراسة المقارنة هي عموما مطلقة أو جامدة الى حد ما، في أنها لا تراعى الحالات الفردية أو التفسيرات الإستثنائية. فهى تفترض أن الجوانب المتشابهة هي دائما أسهل من الجوانب المختلفة في حين أن من الممكن أن لا يكون ذلك صحيحا. يقول بيرد :

من الممكن ان نقول أن صوتين في اللغة الأم واللغة الهدف متشابهان تماما وأن صوتا آخر من اللغة الهدف ليس له مقابل في اللغة الأم. فإن هذا لا يعني بالضرورة أن الصوت الأول الموجود في اللغة الهدف سهل في تعلمه وأن الصوت الثاني صعب. إن الصوت الغريب غالبا ما يكون أسهل في تمييزه وتلفظه من الصوت الذي يبدو مألوفا (2-131).

نلاحظ مثلا إن الصوت الإنكليزي /v/ very ليس له ما يشابهه في العربية، بخلاف الصوت /r/ (room) الذي يشابه الصوت /ر/، مما قد يجعل الدراسة المقارنة تتنبأ منطقيا ان الصوت /v/ أصعب على المتعلم العربي من الصوت /r/ في حين أن الواقع يناقض ذلك. إن مثل هذه الحالات تبين أن على الدراسة المقارنة أن تعطي اهتماما أكبر لمسألة تحديد درجات للشبه ودرجات الإختلاف في المقارنة. كما أن الكثير من نتائج الدراسات المقارنة هي معروفة سلفا عن المعلم المتمرس وقبل إجراء المقارنة، ففي مجال مقارنة الأسماء الموصولة العربية والإنكليزية قد تستنتج ان whom أصعب في استعمالها على المتعلم العربي من who وأن تداخل العربية قد يجعل المتعلم يضيف خطأ ما نسميه بعائد الموصول أو الضمير: This is the man whom I saw him yesterday

لكن هذا الإستنتاج لن يفاجيء المعلم ذا الخبرة الكافية الذي يتعرف على مثل هذه

الأخطاء الشائعة عن طريق ممارساته الشخصية. على أن هذا لا يعني طبعا أن نتاج الخبرة يعوض عن نتاج البحث العلمي الصحيح وأسوأ طعنة توجه للدراسات المقارنة ان مبدأها الأساس نفسه (تحدد نقاط الشبه والإختلاف مواضع السهولة والصعوبة) قد أضحى مشكوكا فيه وان التجارب عليه لم تكن على ما يبدو لصالحه ! يقول اللغوي البولندي كرزوسكي :

أجريت المحاولات لربط مستويات الصعوبة ببيانات الدراسات المقارنة بخصوص درجات الإختلاف بين اللغات.. واثبتت التجارب بسرعة عدم صحة نسبة كبيرة من مثل هذه التنبؤات... وبدأت تشكك أساسا في جدوى الدراسة المقارنة في تصميم المناهج لتعليم اللغات الأجنبية وقوى هذا التشكك بملاحظة أن التداخل (أو التأثير السلبي) لا يرتبط كليا بالإختلافات بين اللغات، وأن بالإمكان استعمال نتائج الدراسات المقارنة الى مستوى محدود جدا في التنبؤ بالأخطاء، مما حمل الباحثين على الإعتقاد أن أسلوب تحليل الأخطاء error-analysis هو مصدر أفضل للمعلومات عن الصعوبات في تعلم اللغة الأجنبية. وبالتالي فإن ما قصد به أصلا وسيلة لاختبار تنبؤات الدراسة المقارنة وتطوير نتائج هذه التنبؤات في التطبيقات التربوية قد أصبح حقلا خاصا بنفسه أكثر فائدة في تصميم المناهج وإعداد المواد التدريسية لتعليم اللغة الأجنبية من الدراسات المقارنة نفسها (6-6)

الغريم إذن هو أسلوب تحليل الأخطاء الذي بعث من جديد في السبعينات ليقيم التنبؤات المقارنة وليأتي بنتائج سلبية الى حد ما في التقييم، الأمر الذي مكّنه من الوقوف على قدميه، وبذلك أصبح حقلا مستقلا يتعمق في الدراسة الإحصائية للأخطاء وفي تحليلها وردها الى اسبابها اللغوية وغير اللغوية، مما شجع بعض المؤلفين الجدد على العودة الى أسلوب تأليف كتب تعليم اللغة الأجنبية لعموم الناطقين باللغات الأخرى، ووفر عليه عناء تأليف كتب متخصصة بناطقي هذه اللغة أو تلك.

3 - **التعديلات المقترحة على الدراسة المقارنة :** إن ما ذكر لحد الآن عن مزايا كل من الدراسات المقارنة و«تحليل الأخطاء» قد يعطي الإنطباع بأنهما خيارين لا وفاق بينهما. لكن نقاط الضعف المتعددة في الدراسة المقارنة لم تمنع بعض الباحثين من

التوفيق يشكل ما بينها و بين أسلوب تحليل الأخطاء، أو العمل على تطوير الدراسات المقارنة جذريا. فبدلا من مقارنة اللغتين بصورة مجردة أو مطلقة أي بغض النظر عن الأشخاص الذين يتكلمون احديها و يتعلمون الأخرى، يمكن «جرد الأخطاء الشائعة ومحاولة تفسيرها بقوانين المقارنة (10-151)، أي نبدأ بدراسة مستوى اللغة الأجنبية كما ينطقها أشخاص معينون. يقول افوليان في حديثه عن ناطقي اليروبا في تعلمهم الإنكليزية :

يمكن للإنكليزية اليروبية أن تكون أساسا للدراسة المقارنة ويمكن لخواصها بالإشارة الى كيفية ومدى انحرافها عن اللغة الإنكليزية الإعتيادية أن تفسر بموجب نظامي وتركيبي اليروبا والإنكليزية. ومن وصف كامل للإنكليزية اليروبية نستطيع أن نرى أية عوامل غير لغوية تحدد خواصها... (1-226)

وواضح أن ما يقصده أفوليان هو البدء بجرد مستوى نوعية اللغة الأجنبية ضمن حالة تعليمية معينة - الإنكليزية كما ينطقها المتعلمون اليروبيون، ثم تحليل الإختلافات بين هذه الإنكليزية والإنكليزية الصحيحة ورد الفروقات الى مسبباتها اللغوية - أي تداخل اليروبا - وغير اللغوية كالعوامل الحضارية والنفسية وطبيعة اللغة الإنكليزية نفسها.

ومن التعديلات الأخرى ما يقترحه كرزوسكي في بلورته لآراء نمسر Nemser وسلنكر Selinker وودوسن Widdowson حيث يمكن رؤية عملية تعلم اللغة الأجنبية على شكل مراحل في الكفاءة تقترب تدريجيا من مستوى الناطقين بتلك اللغة ويمكن دراسة كل مرحلة بصورة مستقلة عن اللغة الأم واللغة الهدف. تتميز هذه المراحل بالحركة الدائمة باتجاه اللغة الهدف وبإمكانية تحديد من العوامل التي تشرح شكل هذه المراحل. والعوامل هي :

أ - التداخل اللغوي

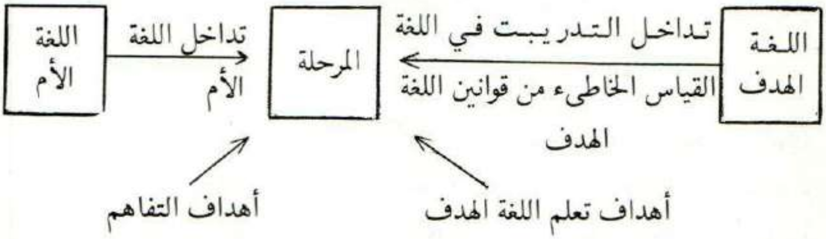
ب - تداخل التدريب

ج - أهداف تعلم اللغة الأجنبية

د - أهداف التفاهم باللغة الأجنبية

هـ ـ القياس الخاطىء في المادة اللغوية للغة الأجنبية

و يضع كرزوسكي هذا الشكل لتوضيح العلاقة بين أية مرحلة (أي المرحلة الشخصية التي يمر بها متعلم في فترة معينة) و بين هذه العوامل : (11ـ6).



وانطلاقا من الصيغة الثالثة للنحو التحويلي يقترح كرزوسكي أن تأخذ الدراسة المقارنة شكلا عموديا بدل الشكل الأفقي المالوف، على أن تبنى على بعض الأسس الدلالية العمومية. و يقوم الباحث بمقارنة العمليات أو التحويلات المطلوبة لنقل نفس الفكرة الى جملتين متاكفئتين في كلتا اللغتين. وبهذا يمكن فرزما يسمى بالصعوبات العمومية أي الصعوبات التي تواجه متعلمي أية لغة أجنبية بصورة عامة والصعوبات الناجمة عن طبيعة تركيب اللغة الهدف أي الصعوبات التي يواجهها عموم متعلمي تلك اللغة بغض النظر عن خصوصيات لغاتهم الأصلية، والصعوبات الناجمة عن طبيعة اللغة الأم، أي الصعوبات التي يواجهها المتعلم نتيجة خصوصيات لغته الأم، و بذلك تكون المقارنة أكثر علمية ودقة من أسلوب المقارنة التقليدية الذي يبالغ في دور تداخل اللغة الأم و ينطلق من مقارنة تركيب أو شكل معين، مما يجعله يقلل من القيمة الحقيقة للعوامل الأخرى و يتخبط في عشوائية غير ضرورية.

4 ـ **الخـــــلاصة :** قامت هذه الدراسة بتقييم الأسس المتعددة التي اعتمدتها الدراسات المقارنة في مجال تعليم اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية منذ نشوئها بشكلها الحديث في أواخر الخمسينات ولحد الآن، و بتعليل المتاعب التي بدأت هذه الدراسات تعاني منها منذ أوائل السبعينات. ولأن تواجه هذه الدراسات اليوم بعض

السلبية والإنكماش في أمريكا بصورة خاصة، فهذا لا يعني بالضرورة أنها لم تعد نافعة، أو أنها أصبحت عقيمة، بقدر ما يعني أن عليها أن تجاري التغيرات السريعة التي ظهرت في ميدان على اللغة وأن تكيف نفسها لهذه التغيرات في أهدافها وأساليبها..

وفيما يخص ميدان تعليم العربية لغير الناطقين بها، فإن الدراسة الحالية لا تهدف الى تقديم نصيحة معينة أو تزكية أحد الأراء الثلاثة الورادة في البحث، لكنها تأمل في أنها قد حفزت المتخصصين في هذا الميدان على إبداء رأيهم في مدى إمكانية الإستفادة من المقارنات اللغوية، وفي طرق توجيهها بشكل يمكننا من الإستنارة بتجارب اللغات الأخرى دون التعرض لخصوصيات لغتنا ومن ومواكبة التطورات الحديثة في مجال علم اللغة بشكل عام.

References

1. Afolayan, A., Contrastive Linguistics and the Teaching of English as a Second Language *English Language Teaching,* June 1971.

2. Baird, A., Contrastive Studies and the Language Teacher *English Language Teaching,* January 1967.

3. Chomsky N., *Aspects of the Theory of Syntax* (Massachusetts : The M.I.T. Press, 1965)

4. Chomsky, N. The Utility of Linguistic Theory to the Language Teacher *Readings for Applied Linguistics* Volume One (Oxford : OUP, 1975)

5. Fisiak, J. (ed.) *Theoretical Issues in Contrastive Linguistics* (Amsterdam : John Benjamins, 1980)

6. Krzeszowski, T., Contrastive Analysis in a New Dimension, *Papers and Studies in Contrastive Linguistics* Volume Six (Poznan : Adam Mickiewicz University, 1977), pp. 5-15.

7. Lado, R., *Linguistics Across Cultures* (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1964).

8. Lipinska, M., Contrastive Analysis and the Modern Theroy of Language, *Papers and Studies in Contrastive Linguistics* Volume Three (Poznan : Adam Mickiewicz University, 1975), pp. 5-62.

9. Richards, J., A Non-Contrastive Approach to Error Analysis *English Language Teaching* June 1971.

10. Rivers W. and Temperley M., *A Practical Guide to the Teaching of English as a Foreign Language* (New York : O.U.P., 1978).

المحتويات

التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات

عشاري أحمد محمود
معهد الخرطوم الدولي للغة العربية

1) مقدمة :

إن الموضوع الأساسي الذي نسعى الى تناوله بالتحليل والتقويم في هذه الورقة هو التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية. وهذه قضية تشغل الباحثين اللغويين والعرب وهم يدرسون شتى الظواهر اللغوية المتعلقة باللغة العربية في أشكالها الفصيحة واللهجية المتباينة. ونختار اللهجات العربية كمحور يدور حوله مشروع التوحيد. فموضوع اللهجات يطرح نفسه اليوم كمشكل حيوي في الوطن العربي لتداخله وتشابكه مع مشكلات سياسية ـ قومية وتعليمية، وتراثية معاصرة. فعلى سبيل المثال، تعرضت الجزائر في العامين السابقين الى أزمة سياسية حادة حينما طرحت بعض الشرائح البربرية اللهجة العربية الجزائرية كلغة رسمية ـ قومية بدلاً عن اللغة العربية الفصحى. وعلى المستوى التعليمي، يشكل التباعد اللغوي بين اللهجات العامية واللهجة الفصحى مشكلة بداڤوجية معقدة خاصة في تدريس التلاميذ في المناطق ذات التعدد والتداخل اللغوي حيث تتسارع وتائر التباعد بين اللغة الأم (العامية) ولغة التعليم (الفصحى) بدرجة تكاد تنفصم فيها الصلات اللغوية بين اللهجتين العامية والفصحى. هذه المشكلات وغيرها لا يمكن التصدي إليها واستبصار حلول لها دون اعمال النظرة المنهجية العلمية الصارمة لسبر غور الاشكالية اللهجية، وكشف منطقها الداخلي، ورصد أشكال تفاعلها مع القضايا الملحة في حياة الشعوب العربية.

نحاول في هذه الورقة معالجة قضية المنهج وفق رؤية تقول بضرورة بلورة منهج متجذر في التراث اللغوي العربي ومستشرف لآفاق الإتجاهات الحديثة في اللسانيات

العالمية. فنعرض للخصائص النظرية والمنهجية في اللسانيات الحديثة والعربية، ونناقش الأسس الموضوعية والشروط اللازمة للتوحيد بينهما.

اللسانيات الحديثة ودراسة اللهجات :

عندما نتحدث عن اللسانيات الحديثة ونحن بصدد تناول الاشكالية النظرية والمنهجية لدراسة اللهجات بالتحليل والتقويم، فإننا نقصد علم اللسانيات الإجتماعية Sociolinguistiscs ، وبتحديد أكثر دراسات وليام لابوف William Labov ، والذين حذوا حذوه، حول التباين والتطور اللغوي (1). ونضيف نظريات أخرى لا تندرج تحت المدرسة اللابوفية بصفة مباشرة وان تأثرت ببعض مرتكزاتها الفلسفية والمنهجية.. مثل نظرية الإنسياح اللفظفي Lexical Diffusion (2) ونظرية الأمواج Wave Theory (3).

ويأتي انتقاء هذه الدراسات بالذات لعلاقتها المباشرة بموضوع اللهجات والتباين والتطور اللغوي. وسوف أعرض الخصائص النظرية والمنهجية لكل منها ناظرا الى توحيدها مع نظريات اللغويين العرب والإفادة منها في توصيف اللهجات العربية.

أ ـ نظرية التباين والتطور اللغوي :

1 ـ الأسس النظرية :

لقد شكلت دراسات وليام لابوف حول التباين والتطور اللغوي، التي تزامنت مع بوادر علم اللسانيات الإجتماعية في منتصف الستينات ثورة نظرية ومنهجية تركت آثارا بعيدة المدى في علم اللسانيات الحديثة. فقد رفض لابوف النظريات المهيمنة التي كان قد طورها ناعوم شومسكي حول طبيعة اللغة، وشكل النمو الواجب توصيفه، وأدوات البحث المستخدمة للوصول الى المقدرة اللغوية التي يمتلكها الإنسان. فبينما نظر

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns (University of Pennysylvania Press, 1972)
(2) Matthew Y. Chen and William S-Y Wang "Sound change : A Actuation and Implimentation", Language 51 (1975) : 255-281.
(3) Charle - James Bailey, Variation and Linguistic Theory, (Center of Applied Linguistics, 1973).

شومسكي الى اللغة نظرة سكونية مجردة تهدف الى توصيف لغة منسجمة يتحدثها شخص في ظروف مثالية، طرح لابوف رؤية ديناميكية تنظر الى اللغة كظاهرة اجتماعية وفق الأسس التالية :

أ ـ اللغة ظاهرة غير منسجمة وغير مطردة، وتتصف بالتباين كصفة لازمة.

ب ـ اللغة في تباينها محكومة بعوامل لغوية واجتماعية

ج ـ اللغة ظاهرة متغيرة ومتطورة باستمرار.

وقد تبعت هذه الرؤية الجديدة ضرورة البحث عن أدوات بحثية تمكن من توصيف وتفسير الظاهرة اللغوية المتباينة عوضا عن أدوات البحث المستوحات من النظرية السكونية والمتمثلة في استبصار الباحث لقواعد اللغة ونظامها اعتمادا على حدسه الشخصي أو الحدس اللغوي لشخص منتقى وفق معايير تتصل بإجادته للغة وخلو حديثه من اللحن. وقبل أن أبين طبيعة الأدوات البحثية التي طورها لابوف والباحثون المتأثرون بنظريته، أعرض بالتفصيل للأسس النظرية الثلاث السابق ذكرها.

أ ـ التباين صفة لازمة في اللغة : لقد لاحظ اللغويون قبل لابوف ظاهرة التباين اللغوي، ولكنهم فسروا هذا التباين على أنه نتيجة للخلط بين لهجتين مختلفتين، ولذا فهو لا يشكل جزءا عن النظام اللغوي الذي كانوا بصدد توصيفه. وحتى في الأحوال التي لم يقدروا فيها على رده الى الإختلاط بين لهجتين اعتبروه تباينا حرا ولم يعطوه أهمية خاصة.

والتباين اللغوي الذي نتحدث عنه هو وجود شكلين لغويين أو أكثر للتعبير عن معنى واحد. وقد جعل لابوف رصد هذا التباين وتوصيفه وتفسيره جوهر الإشكالية اللغوية، وذهب الى القول بأنه يستحيل العثور على لغة منسجمة مطردة، وأن التباين حتمي في اللغة وجزء ملازم لها في كل أحوالها. فالمنطق الداخلي لتطور اللغة عن طريق تغيّر خاصية معينة فيها يفرض بالمثل حدوث تغييرات بنيوية أخرى للتعويض عن المعلومات النحوية أو الصرفية التي تضيع نتيجة اكتمال التغيير في تلك الخاصية.

ب ـ التباين اللغوي محكوم بعوامل لغوية واجتماعية : يسعى لابوف الى التأكيد بأن التباين اللغوي الذي نلاحظه في اللغات واللهجات المختلفة ليس حرا، بل يتحدد

وجوده وتوزيعه بالظروف اللغوية المباشرة التي يقع فيها، و بالعوامل الإجتماعية المختلفة كالعمر، والنوع والمرتبة الطبقية، والمجموعة العرقية التي ينتمى إليها المتحدث. وتشكل هذه العوامل اللغوية والإجتماعية ضوابط Constraints محددة لطبيعة ونسبة التكرار الكمي للأشكال المتباينة والتي تدخل في علاقة تبادلية وفق هذه الضوابط.

والنقطة الرئيسية في هذا الشأن هي أهمية توصيف الإتساق بين التباين اللغوي من جهة و بين التباين الإجتماعي من جهة أخرى، وإدراج هذا الإتساق في القواعد اللغوية:

ج - التطور اللغوي : يحدث التطور أو التغير اللغوي عندما تستخدم جماعة لغوية نمطا لغويا جديدا على أحد مستويات اللغة الصوتية أو النحوية أو الدلالية للتفاهم فيما بينها. و يكون هذا الإستخدام باستحداث شكل لغوي وسريانه بين أفراد الجماعة في اتجاه متوقع.

يربط لابوف ربطا وثيقا بين التطور اللغوي والتباين اللغوي و يرفض الفصل التقليدي بين المستوى التزامني Synchronic والمستوى التعاقبي diachronic . فبالنسبة اليه فان التباين اللغوي هو الوجه التزامني للتطور اللغوي، والتطور اللغوي هو الوجه التعاقبي للتباين اللغوي. وهذا يعني أنه بالإمكان تقسيم المتحدثين في وضع لغوي ما الى ثلاث فئات، إحداها تستخدم الشكل اللغوي أ فقط، وأخرى تستخدم الشكل اللغوي ب فقط، والثالثة يتعاقب في حديثها الشكلان أ و ب. بالنسبة لهذا الوضع اللغوي التزامني يمكن أن نفترض أن النمط اللغوي الأول أ يمثل مرحلة مبكرة، ويمثل النمط الثاني ب مرحلة متأخرة من تطور اللغة، بينما يمثل النمط الثالث أ و ب المرحلة الإنتقالية التي لابد من وجودها لاستحالة التطور مباشرة من المرحلة المبكرة الى المرحلة المتأخرة بصورة انقطاعية لا تدريجية (1).

استنادا على هذه الرؤية قدم لابوف مساهمته العلمية الرائدة القائلة

(1) Dereck Beckerton, Dynamics of Creole System, (Cambridge University Press. 1975) P. 16.

بالإمكانية الإجرائية لدراسة التطور اللغوي آنيا عبر الزمن الظاهري « apparent time » المتمثل في متحدثين ذوي أعمار مختلفة. فبدراسة الأنماط اللغوية المعاصرة، في مرحلة معينة من مراحل اللغة، للأطفال والشباب ومتوسطي العمر يمكن استقراء التطور اللغوي.

بهذه المساهمة ألغى لابوف الفصل التقليدي بين المستويين التزامني والتعاقبي في الدراسات اللغوية، كما بين خطل النظريات ومناهج البحث السائدة حول الطبيعة الإنقطاعية للتطور اللغوي. والإستحالة المنهجية لمراقبة مباشرة، والسعي الى توصيفه عن طريق المقارنة السكونية لمراحل تزامنية متباعدة.

طرح لابوف في دراسته للتطور اللغوي مسائل منهجية محددة تتصل باشكاليات ثلاث. أولا : إشكالية الإنتقالية وتدور حول كشف مسار التطور اللغوي والكيفية التي يتم بها انبثاق أو توليد مرحلة من أخرى. ثانيا : إشكالية التأصيل أو التجذير، وهي تتعلق بالقوالب اللغوية والاجتماعية التي تحمل التطور اللغوي. وحل هذه الإشكالية يكمن في كشف الإرتباط والإتساق بين الوحدات اللغوية المتباينة و بين العوامل الإجتماعية التي تحكم تغير الظواهر اللغوية. هنا نجد أن كل تغيير في المتغيرات الإجتماعية المستقلة يكون مصحوبا بتغيير في المتغير اللغوي في اتجاه متوقع يمكن التنبؤ به. ثالثا : إشكالية التقويم، وتتصل باستبصار المعنى الإجتماعي والمعادلات الشعورية الذاتية الكامنة للتغيير أو التطور اللغوي الواقع. وهذا يتم بالدراسة المباشرة أو غير المباشرة لاتجاهات ومشاعر المتحدثين حيال الممارسات اللغوية المتباينة.

بعد تبيان طبيعة الإشكاليات النظرية والمنهجية لرصد التطور اللغوي يستخدم لابوف النتائج المستقرأة لكشف الميكانيزمات التي يتم عن طريقها التطور اللغوي. ثم يعرض لتفسير العوامل التي تخلق التطور اللغوي بالرجوع الى الظروف الإجتماعية والديمغرافية التي تميز المتحدثين عن بعضهم البعض.

2 ـ الأسس المنهجية :

إن المحور الأساسي لمنهج لابوف هو التقييس، ومن جاءت تسميته بالمنهج الكمي. فبالتقييس حول لابوف دراسة اللهجة أو اللغة من الطابع الكيفي الى طابع

إحصائي دقيق، و بدل استراتيجية اكتشاف كنه اللغة من النهج السجالي الغالب على المدرسة الشومسكية الى نهج اثباتي النزعة.

يستند المنهج الكمي لدراسة التباين اللغوي على جمع المادة اللغوية من عينة تمثل المتغيرات اللغوية والأسلوبية والإجتماعية الأساسية وتصنيف هذه المادة عن طريق التقييس بتحديد المتغيرات اللغوية ونسب تكرارها. ثم التحليل وكتابة القواعد اللغوية التباينية.

أ ـ جمع المادة اللغوية : إن خطوة منهجية لدراسة التباين هي جمع مادة لغوية تمثل السلوك اللغوي للجماعة اللغوية المراد دراستها و يتم ذلك عن طريق إنجاز مجموعة من التسجيلات اللغوية تشتمل على عناصر التباين اللغوي الموجودة في حديث الجماعة اللغوية.

وأول ما يقدم عليه الباحث في جمع المادة للغوية هو تحديد العينة وفق الأساليب العلمية المتبعة في علوم الإجتماع. فيقوم بتعيين الحدود الجغرافية والإجتماعية للمجتمع اللغوي الذي ينوي دراسته. ثم يعزل المحاور الديمغرافية والإجتماعية ذات الصلة بالتباين اللغوي في المجتمع : كالطبقات الإجتماعية، والخلفيات العرقية، والعمر، والنوع والمجال الأسلوبي. و بعدها حجم العينة بحجم المادة اللغوية المقرر جمعها. وقد أضحت القاعدة في مثل هذه الدراسات أن يتم تسجيل ساعة واحدة على الأقل لكل متحدث على حدة.

ركز لابوف على حل الإشكالية المنهجية الدائرة حول التناقض بين محاولته تسجيل اللهجة الحقيقة الخالصة التي يتحدثها الشخص دون الإحساس بأن حديثه تحت المراقبة و بين استخدام المراقبة كأداة بحث أساسية لرصد هذه اللهجة الخالية من التأثيرات التي قد يخلقها جو المقابلة والمراقبة وحضور أجهزة التسجيل. هذه الاشكالية المنهجية، بين لابوف أن حلها عن طريق التسجيل دون معرفة الشخص الذي ندرس حديثه عمل لا أخلاقي، وأنه يستوجب على الباحث ابتداع طرق ووسائل أخرى تجعل المتحدث ينسى، نسبيا، أن حديثه تحت المراقبة والرصد. و يكون ذلك بخلق نوع من

الألفة بين الباحث والمتحدث المختبر، و بطرح أسئلة ذات طبيعة مثيرة للمشاعر الشخصية كالأسئلة عن المواقف الصعبة التي كاد المتحدث أن يتعرض فيها الى الموت، و باجراء التسجيل في بيئة طبيعية بعيداً عن المختبرات ذات الجدران العازلة للصوت.

ب ـ تصنيف المادة اللغوية : تستند الدراسات التباينية على فهم يقول بأن أي معنى أو مفهوم لغوي واحد قد يتم تمثيله عن طريق شكلين لغويين أو أكثر، وان مجموعة من الضوابط والظروف اللغوية والإجتماعية تتداخل لتحدد درجات تواتر أو تكرار أي من هذه الأشكال اللغوية. و يعتبر هذا الوضع المتعلق بالضوابط اللغوية وغير اللغوية خاصية أساسية في اللغة أو اللهجة يتوجب توصيفها كجزء من عملية كتابة وانتظام القواعد اللغوية في النظام النحوي لتلك اللغة أو اللهجة.

والخطوة الأولى في تصنيف المادة اللغوية هي عزل واستخلاص أمثلة متعددة للمتغيرات اللغوية ذات الشكلين اللغويين أو أكثر. وهذا يعني بالطبع أن تكون كل المادة المسجلة قد كتبت كتابة صوتية مفصلة. و يرصد الباحث كل أمثلة ورود الأشكال اللغوية للمتغير اللغوي ويحصى عدد المرات التي كان يمكن أن يرد فيها كل منها على حدة ولكن دون أن يحدث ذلك. وهكذا حتى يكتمل إحصاء تكرار الأشكال اللغوية المغايرة ونسبة هذا التكرار من مجموع عدد المرات التي كان يمكن أن ترد فيها.

ج ـ التحليل باستخدام القواعد اللغوية التباينية : إن الأداة النظرية ـ المنهجية الرئيسية في دراسات لابوف هي القاعدة التباينية «Variable rule» [٣٢] وبحكم الاختلاف النظري والمنهجي بين المشروع اللابوفي والمدرسة التحويلية التوليدية (شومسكي) فقد جاءت القواعد الجديدة مختلفة بشكل أساسي عن القواعد التقليدية وان أخذت منها بعض الرموز وطرق التمثيل.

لتبيين الفرق بين القواعد اللغوية التباينية و بين القواعد الإختيارية «Optional rule» التي كانت تستخدمها المدرسة التحويلية التوليدية لتمثيل

1) الزمان 2) المكان 3) المتحدثون والمستمعون 4) الأصوات المتصارعة 5) الظروف الفونولوجية والنحوية التي تحكم التغيير الصوتي.

6) الظروف الإجتماعية التي تحكم التغيير الصوتي

7) الألفاظ التي تتوفر فيها الظروف الفونولوجية والنحوية والإجتماعية التي تحكم التغيير الصوتي.

وبما أن التطور الصوتي ذا طبيعة تدريجية فإنه يمكن أن يستمر بصفة مستقلة في اللهجات المختلفة بعد أن تنفصل عن بعضها البعض.. بشرط أن يكون هذا التطور أو التغيير قد بدأ في اللهجة الأم. فإذا اختلفت لهجتان، يمكن أن نستخلص بأن التطور الصوتي قد بدأ مشتركا ونفذ بصفة مستقلة في كل منهما.

إن الإسهام الحقيقي لنظرية الإنسياح اللفظي بالنسبة لمشروع دراسة اللهجات العربية القديمة والمعاصرة يكمن في إمكاناتها الإجرائية لتنميط الظواهر اللغوية المتباينة التي لاحظها وسجلها اللغويون العرب الأوائل في مسارات تطورية تعكس الحياة التاريخية للغة العربية. وسوف نعرض لهذا في موقع آخر من هذه الورقة.

ج) نظرية الأمواج :

إن نظرية الأمواج التي ارتبطت باسم العالم قد تم تطويرها من قبل شارلس جيمس بيلي بهدف توصيف التباين اللغوي ليس في لهجة بعينها ولكن في مجموع اللهجات المندرجة تحت لغة واحدة. والرأي الأساسي الذي تنادي به هذه النظرية في حدودها الأساسية كما بينها شمدت في دراسته للغات الهندوأوربية هي «أن كل ظاهرة لغوية، تمتد على سطح القطر إمتداد الأمواج، وأن كل موجة في تقدمها التدريجي غير المحسوس، ليس لها حد معين» (1). وقد حدد بيلي المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الأمواج كالآتي :

1) ينتج التطور اللغوي من استحداث شكل لغوي واستخدامه بدرجة تكرار

(1) أنظر رمضان عبدالتواب في فقه اللغة. (مكتبة الخانجي، القاهرة ـ الطبعة الثانية) ص 71

التباين اللغوي، يعطي لابوف مثالا لظاهرة تباينية في اللهجة الانجليزية التي يتحدثها السود في أمريكا، وهذه الظاهرة هي حذف الصامت الأخير فى الكلمة إذا جاء بعد صامت آخر دون أن يفصل بينهما صائت (أو حركة) : consonant cluster simpli-fication وتتبدى هذه الظاهرة على الشاكلة التالية بالنسبة للفرد أو الجماعة على السواء من مجموعة السود في أمريكا :

1) لا يوجد متحدثون تنعدم في حديثهم هذه الظاهرة ـ ظاهرة حذف الصامت الأخير الذي يعقب صامتا ساكنا. كذلك لا يوجد متحدثون يحافظون دائما على هذا الصامت الأخير. فهذه حالة تباين لازم.

2) بالنسبة لكل متحدث ولكل شريحة اجتماعية يرد حذف الصامت الأخير بنسبة تكرار أكبر إذا بدأت الكلمة التالية بصامت مما إذا بدأت بصائت.

هذه الظاهرة يتم تمثيلها في المدرسة التحويلية التوليدية عن طريق كتابة قاعدة اختيارية كالآتي :

أ) قاعدة ختيارية : (+ صامت) ← صفر/ (+ صامت) ← وهذا يعني أن الصامت الأخير في الكلمة يحذف اختياريا إذا ورد بعد صامت ساكن. وكل ما تشير إليه القاعدة هو أن حالات حذف الصامت الأخير وإبقائه تعتبر اشكالا متعاقبة (أو متبادلة) للتعبير عن نفس المعنى. فالقاعدة يمكن أن تطبق أو لا تطبق.

و يرفض لابوف هذه القاعدة باعتبارها لا تمثل الواقع اللغوي ففكرة «الإختيارية» قاصرة عن تمثيل واقع التباين المنتظم الذي يتواجد حتى في حديث شخص واحد. وهي لا تسمح بإدخال النسبية أو الإرتباط المتبادل بين وجود ظواهر معينة في البيئة اللغوية لتطبيق القاعدة و بين تكرار تطبيق القاعدة. فمقولة «الإختيارية» التي تستند عليها القاعدة تهمل الضوابط الفونولوجية التي يكثر أو يقل في حالة وجودها، حذف الصامت الأخير. وإذا اعتبرنا القواعد اللغوية بصفة عامة تمثيلا للمقدرة اللغوية، فإن هذه القواعد الإختيارية تشمل ضمنيا الفهم بأن الضوابط اللغوية ليست جزءا من المقدرة اللغوية لدى الشخص.

و يقترح لابوف تحو يل القواعد الإختيار ية الى قواعد تباينية وذلك بالحاقها دالة كمية تمثل نسبة الحالات التي تطبق فيها القاعدة من عدد كل الحالات التي كان يمكن أن تطبق فيها. وإذا كانت هذه الدالة الكمية تتأثر وجود أو غياب خاصية لغو ية مجاورة، فهذه الخاصية تشكل ضابطا تباينيا variable constraint يحلق بالقاعدة

(+ صامت) ← ‹صفر› / (+ صامت) ← ## - صائت

وتوضح هذه القاعدة التباينية أن الصامت الأخير المجاور لصامت ساكن يتم حذفه بصفة تباينية (تشير الأقواس المعقوفة لظاهرة التباينية) بدرجة **أكبر** إذا لم تبدأ الكلمة التالية بصائت مما إذا بدأت بصائت.

ولكن لا تقف القاعدة التباينية عند هذا الحد. فالتباين ليس لغو يا فحسب، ولكنه اجتماعي فوق ذلك. و يسعى لابوف الى أن تشمل القاعدة العوامل المؤثرة مثل الوضع الطبقي، الخلفية العرقية، العمر، النوع، الموقع الجغرافي، ومجال الحديث : كضوابط اجتماعية « social constraint » . وهكذا تذوب الحدود الفاصلة بين اللسانيات والإجتماعيات في الطبيعة الصياغية للضوابط التباينية.. وهي بالطبع حدود لا وجود لها في واقع الأمر، وإنما جاءت نتيجة لعملية التجر يد التي تصاحب التنظير في اللغة واستخلاص قواعدها.

ولقد تم تطو ير القواعد التباينية من قبل الباحثين في كندا مثل جيليان سانكوف وديفد سانكوف وهتر يتا سدرقر ين في اتجاه تحو يل النسب التكرار ية التي تشمل عليها هذا القواعد الى توقعات أو ميول احتمالية. كذلك تم تطو ير القواعد باستخدام الرتابة في استخلاص وترتيب النسب التكرار ية ودلالاتها الإحتمالية.

ب) نظر ية الإنسياح اللفظي :

في محاولاتها الإجابة على السؤال الملح عن الكيفية التي تم بها إنجاز التطور الصوتي في 21 لهجة صينية، طور الباحثان ماثيوشين Mathewy chen وولـيام وانج **William S-Y wang** نظر ية الإنسياح اللفظي

« Lexical Diffusion » وتـذهـب هـذه الـنظر ية الى أن التطور الصوتى يـنداح تـدريجيا عبر الفاظ اللغة من مورفيم الى مورفيم. فالقاعدة الفونولوجية المستحدثة تشرع في التـأثير على أعداد متزايدة من ألفاظ اللغة بصفة تدريجية حتى يتم تغيير كل هذه الألفاظ عبر الزمن. وأحيانا يتوقف مفعول القاعدة بعد أن تكون قد أثرت على أغلب الألفاظ أو إذا تم إجـهـاض مـفـعـولها بقاعدة فونولوجية أخرى معاكسة. و يذهب الكاتبان الى أن الإنسياح اللفظي هو الميكانيزم الأساسي لتحقيق التطور اللغوي.

والـفـرق الأسـاسـي بين نـظـر ية لابوف حول التباين والتطور اللغوي من جهة و بين نـظـر يـة الإنـسـيـاح اللـفظي من جهة أخرى هي أن التباين، من منظور النظر ية الأخـيـرة، يـقـع و يتم تـوصـيـفـه في الألفاظ بينما يكون موقعه، وفق نظر ية لابوف، في القواعد التباينية. كذلك يفارق شين و وانج لابوف حينما يصران على أن التطور الصوتي ذو طـبـيـعة انقطاعية من الناحية الصوائتية « Phonetic » ولكنه تدريجي فيها يتعلق بـانـسـيـاحـه وسـر يـانـه في الفاظ اللغة. ولكن النظر يتان تلتقيان في تصورهما لطبيعة الـتـطـور اللغوي إذ تفترض نظر ية الإنسياح اللفظي وجود التباين كصفة لازمة للغة في كل المراحل التزامنية في حياتها نتيجة لعملية التطور اللغوي المستمرة.

وهذا التباين يتبدى في اللغة في مرحلة ما كالآتي :

1) وجـود ألفاظ ذات أشكال فونولوجية مستقرة. فهي لم تتعرض للتغيير بعد أو تغيرت بعد أن شملتها القاعدة الفونولوجية.

2) وجود ألفاظ ذات أشكال متصارعة.

وانـطـلاقـا من هذا الفهم نجد أن مسار التطور الصوتي للفظ معين يشتمل على النمـط الأصـلي للنطق، والنمط المستحدث، والنمط التبايني المتزامن. وفي هذا يتفق شين و وانج مع نظر ية لابوف حول التطور اللغوي.

لـقـد ربـط كرشنامورتي « Khrishnamurti » بين نظر يات لابوف ونـظـر يـة الإنـسـياح للفظي في دراسته عن تطور اللغات واللهجات الدرافيدية، وحدد سبعة متغيرات ترتبط بصفة أساسية بالتطور الصوتي :

منخفضة من نقطة زمانية ومكانية محددة. و ينداح هذا الشكل اللغوي المستحدث الى نقاط جديدة عبر المجالين الجغرافي والإجتماعي على نفس وتائر درجات التكرار المنخفضة في هذه النقاط الجديدة، ولكن تزداد نسبة وروده في النقاط التي احتلها لفترة زمنية أطول.

2) للتطور اللغوي اتجاه يسير من الأشكال اللغوية المعقدة الى نظائرها المبسطة.

3) التباين اللغوي التزامني نتيجة لاختلاف وتائر التطور اللغوي الزمنية.. وهي اختلافات تنتج بدورها عن طبيعة الضوابط الديمغرافية واللغوية للتطور اللغوي.

تختلف نظرية الأمواج عن نظريات لابوف في أنها تهدف لكتابة قواعد كلية موحدة للغة المعنية بكل لهجاتها المنتشرة في أرجاء العالم بينما تستند دراسات لابوف على كتابة قواعد تباينية لمجتمعات محدودة جغرافيا واجتماعيا ولهجيا. والقواعد الكلية التي يقترحها بيلي تنتظم في نسق تدرجي في الزمان والمكان. فإذا وجدت القاعدة جـ، فإننا نجد القاعدة ب بصفة ضمنية، وإذا وجدنا القاعدة ب فكذلك نجد القاعدة أ. ذلك أن القاعدة أ تسبق زمنيا القاعدة ب، والقاعدة ب تسبق القاعدة جـ.

وفي حالة انتشار هذه القواعد الثلاث بصفة تباينية، فإن الخطوة التالية هي أن يكتمل مفعول القاعدة الأولى أو تصبح قطعية. نخلص إلى أن نظرية الأمواج تنطلق من رؤية لغوية مشابهة ومتأثرة برؤية لابوف ولكنها تختلف عنها في بعض المفهومات كما أنها لا تقدم إجراءات منهجية مفصلة مثلما نجد في دراسات لابوف.

وتأتي ملاءمة هذه النظرية لدراسة واقع اللهجات العربية في أنها، كما بينا، تسعى لكتابة قواعد شاملة لتوصيف اللغة بشتى لهجاتها. وفي إطار الرؤية الوحدوية التي تصبغ أهداف الدراسات اللهجية العربية، فإن نظرية الأمواج تكون لها قوة جذب متميزة بالنسبة للباحث العربي. كما أن استبصار هذه النظرية للكيفية التي يتم بها التطور اللغوي على طريق انداح الموجات اللغوية.. هذه أيضا تجعلها مثيرة لاهتمام اللغوي العربي الذي يبقى فهم وتفسير تأثير الحواجز السياسية في خلق لهجة

عربيه موحدة عن طريق تأثير الحواجز السياسية في خلق لهجة عربية موحدة عن طريق موجات لغوية تغرق الظواهر اللغوية الإقليمية وتحل محلها ظواهر لغوية موحدة.

3) اللسانيات العربية ودراسة اللهجات :

في هذا الجزء من الورقة أعرض الأسس النظرية والمنهجية لدراسة التباين والتطور اللغوي في أعمال بعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين منهم. وحتى أعطي صورة أكثر عمقا لهذه الأسس فسوف لا أتعرض للكثير من الدراسات اللهجية العربية. بل أختار عينات منها لأبين خصائصها النظرية والمنهجية. وقد اخترت من اللغويين العرب الأوائل ابن جني، ومن فترة متقدمة نسبيا على فترته اخترت الزبيدي وابن مكي في توصيفهما للحن العامة. ومن الفترة المعاصرة اخترت الدكتور إبراهيم أنيس ودراساته حول اللهجات العربية، هذه الصيغة تفي بالغرض الأساسي، والمحدود، لهذه الورقة... وهو محاولة استكشاف محاور للتلاقح والتوحيد بين اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية بهدف اللهجات العربية.

أ) التباين والتطور اللغوي عند ابن جني :

يشتمل كتاب **الخصائص** لأبي الفتح عثمان ابن جني (المتوفي سنة 392هـ) على إشارات متعددة للتباين والتطور اللغوي تماثل تلك التي تحتوي عليها الدراسات اللسانية الحديثة التي بيناها في الأجزاء الأولى من هذه الورقة. وإذ نعرض لهذه الإشارات بالتحليل والتقويم فذلك لنبين استشراف ابن جني لآفاق اللسانيات الحديثة... الأمر الذي يشكل الأساس الموضوعي لإمكانية التوحيد والتلاقح النظري والمنهجي بين اللسانيات الإجتماعية من جهة و بين اللسانيات العربية في بعدها التراثي التاريخي من جهة أخرى.

لقد كان ابن جني في زمانه واعيا بوجود فهم اطرادي السجامي النزعة لظاهرة اللغة، لا من منطلق المعيارية وتقعيد قواعد النحو العربي فحسب، ولكن أيضا من منطلق فلسفي وتجريبي (قاصر) ينكر وجود التباين في اللهجة الواحدة ولا يعترف بوجوده إلا بين اللهجات العربية المختلفة.

فلما ركز لابوف على كون التباين ظاهرة لازمة للغة في كل مراحل تطورها، سبقه ابن جني الى نفس الفهم المنبني على ملاحظة تجر يبية دقيقة انكرت الانسجام والاطراد حتى على لغة البدو : «لا نكاد نرى بدو يا فصيحا. وان نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسح ذلك و يقدح فيه و ينال منه» (1).

وكذلك اشار ابن جني الى وجود التباين اللغوي جتى في حديث «انسان واحد» :

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك، وكما **تنحرف الصيغة واللفظ واحد** كقولهم رغوة اللبن، ورغْوته، ورِغاوته كذلك مثلنا. وكقولهم جئت من عَلِ ومن عَلُ ومن علا وعُلْو ومن عِلْو ومن عَلْو ومن عالٍ ومن مُعالٍ. فكل ذلك لغات لجماعات وقد تجتمع لانسان واحد (2).

لاحظ ابن جني أن التباين اللغوي (أكثر من شكل لغوي لمعنى واحد) منتشر بدرجة كبيرة في اللغة وأنه يتوجب تقبله كظاهرة طبيعية ملازمة للغة ومؤشر الى حيو يتها :

ووجدت في اللغة من هذا الفن (التباين) شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طر يقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العر بية لطيف، حسن يدعو الى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وحبس، و بين زراع وساعد (3).

وهنا نلاحظ العلاقة التنبؤ ية بين كلمات ابن جني من جهة وتركيز لابوف على وجود التباين اللغوي كظاهرة حتمية في اللغة حينما يقول أن غياب التباين، لا

(1) ابن جني، الخصائص : الجزء ص 5
(2) نفس المصدر
(3) ابن جني الخصائص : الجزء الثاني ص

وجوده، هو الذي يعتبر ظاهرة غير طبيعية، وأن هذا الغياب يعيق إمكانية الإتصال والتفاهم (1). و يتبدى عمق إدراك ابن جني للتباين اللغوي حينما يقول «إن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف...(2).

وكما فعل لابوف بتحديد الضوابط اللغوية التي تحكم استخدام شكل لغوي دون آخر للمعنى الواحد، اتخذ ابن جني نفس المنحى حين رفض فكرة التباين الحر أو العشوائي. وأورد في باب «استعمال الحروف بعضها محل بعض «أمثلة للتباين اللغوي بين الحروف كما في الآية «ولأصلبنكم في جذوع النخل».. يريد على جذوع النخل. و يفسر ابن جني هذه الظاهرة بالنسبة لهذين الحرفين وللحروف الى ومع، وب وعلى بردها الى طبيعة الفعل وتأثيره في اختيار حرف دون آخر رغم الإمكانية النحوية لاستخدام الحرف الآخر. وإن كان في تحليل ابن جني بعض المغالاة والتعقيد في هذا الجانب إلا أن نظر العامة صحيحة وتتفق مع نتائج دراسات لابوف :

إنه (الحرف) يكون في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا...(3)

لقد كانت الروايات التي يتلقاها اللغويون من الرواة مادة أساسية اعتمدوا عليها في كتابة قواعد اللغة. ولكن ابن جني بنظرته الثاقبة أدرك الثغرة المنهجية والمترتبات النظرية في هذا المنحى. ونادى ضمنا بانتهاج أسلوب بحثي تجريبي يجمع المادة اللغوية مباشرة في سياق استخدامها في الحياة اليومية وذلك عوضا عن، أو بالإضافة الى، الحكايات والروايات :

فليت شعري اذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق، و يونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجود العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns P. 203

(2) الخصائص الجزء الثاني ص

(3) ابن جني الخصائص الجزء ص 306.

أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات... (1).

و يذهب ابن جني هنا الى أن «قصد» المتحدث «وغوامض ما في نفسه، تد تدل عليها إشارات لغوية يصعب تفسيرها خارج المجال الموقف المحدد. وفي هذا الرأي يقترب ابن جني من نظرية الدلالة التوليدية في منحاها المنحاز الى استقراء المعاني من السياق والمعرفة المسبقة بالشخص والمعرفة المشتركة بين المتحدث والمستمع، وهي النظرية التي أضحت تعرف بالبراجماتيكا ..«**Pragmation**» وان اختلفت هذه النظرية عن نظريات التباين اللابوفية في بعض النواحي الفلسفية والإجرائية البحثية، إلا أنها تلتقي معها في تحديد طبيعة المادة اللغوية التي يكون الأساس الموضوعي للدراسة اللغوية.:. المادة المستخلصة من الحديث اليومي ذي الوظيفة الإجتماعية المباشرة.

هذا ما كان من أمر التباين اللغوي، أما فيما يتعلق بموضوع التطور اللغوي فقد شكل أحد اهتمامات ابن جني أيضا. فهو يلتقي مع أسس نظريات التطور اللغوي والإنسياح اللفظي في إشاراته الى الطبيعة التدريجية للتطور الصوتي. وفي حديثه عن هذا «التدريج» يورد ابن جني المسار التطوري للفظتي «صبيان» و«صبية». فقد كانتا صُبوان وصُبية، ثم كسرت الصاد الى «صبوان» و«صِبوة»، و بعد أن ألف هذا واستمر تدرجوا منه الى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وأن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضا «صُبيان» و«صُبية» (2).

واهتم ابن جني بارجاع الألفاظ الحالية الى أصولها. وفي هذا الجانب انتهج مسارا علميا بحيث رفض أعمال قواعد الإشتقاق إذا أوردت أصلا لكلمة يصعب نطقها مثلا. وفي هذا يستشرف ابن جني جانبا نظريا أساسيا في البحث اللغوي الحديث وهو الواقع **السيكلوجي** «**Psychological reality** » للفظة الأصل من حيث إمكانية اكتسابها ونطقها.

---

(1) ابن جني، الخصائص : الجزء الأول ص

(2) ابن جني الخصائص الجزء ص 297.

ولكن على الرغم من ملاحظاته الدقيقة وآرائه الجريئة حول التطور اللغوي، فإن جني لم يطور رؤية كاملة للكيفية التي يتم بها هذا التطور اللغوي، كما لم يحدد أو يفسر اتجاه التغيير اللغوي.

ب) الزبيدي وابن مكي :

إن من أهم الآثار اللغوية العربية التي عالجت الظواهر اللهجية العربية هي كتب لحن العامة التي انتشرت في فترة حركة «تنقية اللغة العربية» بهدف التنبيه الى خطورة تفشي اللحن في اللغة العربية. وقد اخترت كتابين من هذه الكتب نالتا حظا طيبا من الإهتمام والتحقيق من جانب الدكتور عبدالعزيز مطر (1). وهما **لحن العامة** لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت 379 هـ)، **وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان** لأبي حفص عمر ابن خلف بن مكي الصقلي (ت 501هـ)، و يعرضان الخصائص اللغوية للهجة الأندلس في القرن الرابع ولهجة صقلية في القرن الخامس.

يمكن القول بأن المنطلق النظري الأساسي لكتاب الزبيدي وكتاب ابن مكي هو اعتماد مقاييس صوابية محددة للغة العربية يتم على ضوئها تحديد اللحن، أو الخطأ في اللغة، والصواب. وقد أثر هذا الأخذ بالمقاييس الصوابية على طبيعة المنهج المتبع في جمع المادة وعلى تحليلها، كما أثر بصفة أولية على المفاهيم النظرية حيال طبيعة اللغة.

سوف أعرض بقدر من الإيجاز للخصائص النظرية والمنهجية وطريقة تحليل المادة اللغوية في كتابيّ الزبيدي وابن مكي من منظور معطيات المدارس والنظريات اللسانية الحديثة التي بينتها في فصل سابق في هذه الورقة.

ولقد أثر الأخذ من جانب كل من الزبيدي وابن مكي بمستوى صوابي معين للغة العربية، أثر في اتباع نظرة معيارية تجاه ظاهرة التباين اللغوي. فقد اعتبرا كل ما

---

(1) عبدالعزيز معطر، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.

حاد عن هذا المقياس الصوابي لحنا أو خطأ لغويا. هذا الإتجاه المعياري، بالإضافة الى محدودية أدوات البحث المتوفرة آنذاك، أديا الى خلق مشكلات نظرية ومنهجية معقدة أمام إنجاز توصيف متكامل ودقيق للهجتي الأندلس وصقلية.

فالمقياس الصوابي للغة العربية لم يكن موضع اتفاق تام بين اللغويين كما لم يكن محددا بصفة قطعية ثابتة. وقد اختلف اللغويون والنحويون حول حدوده. وأدى هذا الى أن الخصائص اللهجية التي تعتبر أخطاء قد تختلف من لغوي الى آخر وفق تصوره لحدود المقياس الصوابي. فعند المتشددين نجد توصيفا لقُدر أكبر من الخصائص اللغوية في اللهجة المعنية، بينما يهمل المتساهلون عدة خصائص باعتبارها صوابا لا داعي للإشارة اليه.

ومن جهة أخرى، فإن المعيارية وأعمال مقياس صوابي محدد جعلا من إهمال الكثير من الظواهر اللغوية شيأ ختميا باعتبار أن هذه الظواهر تقع خارج نطاق البحث. أي أنها ليست أخطاء لغوية.

كذلك يأتي عدم اكتمال الصورة عن الوضع اللهجي من أن الإحساس بوجود الخطأ اللغوي، وبالتالي ملاحظته يحددهما تقويم الجماعة اللغوية لهذا الخطأ. فهناك خصائص لهجية يلاحظها الناس مباشرة لأن المجتمع عامة يستقبحها. وهذه تكثر في المستوى الصوتي للغة بالذات. ومن ناحية أخرى نجد خصائص لهجية تحيد عن المقياس الصوابي ولكن لا يعي بها المتحدثون أو السامعون ولا تتعرض لأي نوع من التقويم. وهذه تتصل في أغلب الأحيان بالمستوى الدلالي للغة وبالتراكيب. و يتعذر رصدها عن طريق الملاحظة الشخصية المباشرة دون استخدام أجهزة التسجيل والكتابة الصوتية ثم البحث الدقيق في النص. وبما أن هذه الأدوات البحثية لم تكن متوفرة للزبيدي وابن مكي ولغيرهم من اللغويين المهتمين باللحن آنذاك، فقد كان حتميا انفلات بعض الظواهر اللغوية من ملاحظاتهم.

لهذه الأسباب لا نأمل في صورة **مكتملة** لطبيعة لهجة الأندلس ولهجة صقلية. وفي هذا تفارق الدراسات اللهجية العربية القديمة الدراسات اللهجية الحديثة التي تركز على تناول الظاهرة اللغوية كلها في المجتمع اللغوي بالتوصيف والتفسير.

ومن الناحية المنهجية، بنى الزبيدي وابن مكي دراستها على ملاحظة وتسجيل اللغة المستعملة في المجتمع اللغوي. ولكنهما اختلفا في أن الزبيدي كان انتقائيا في منهجه حين اهتم بحديث الخاصة وتجاهل حديث «الدهماء والسقاط» كما سماهم . أما ابن مكي فقد التقى مع اللغويين المحدثين في منهجه لجمع المادة اللغوية إذ تمثلت مادته اللغوية في «الأغاليط التي وقع فيها أهل صقلية على اختلاف طبقاتهم من العامة، والخاصة، والفقهاء، والقراء، والمحدثين، وأهل الوثائق، وأهل السماع، وأهل الطب» (1). فجاءت دراسته أقرب الى إعطاء صورة أكثر تفصيلا وواقعية عن الوضع اللهجي في صقلية، مقارنة مع دراسة الزبيدي عن لهجة الأندلس.

أما فيما يتعلق بمسار تحليل المادة اللغوية، نجد أن كلا من الزبيدي وابن مكي قد انتهجا طريقة وصفية. فاستنادا على المقياس الصوابي التي افترضه، تناول الزبيدي الظواهر اللغوية المختلفة في لهجة الأندلس بالوصف، ثم حاول وضع قواعد مطردة لصياغة هذه الظواهر مثل : «يقولون فيما كان على فَعْل مسكنا إذا وقفوا عليه، بتحريك وسطه بالفتح، نحو أمر وقصر وحفص ورمل» (2) . ويمكن أن نفترض أن هذه القاعدة تطبق فقط على **أغلب** الأسماء لا كلها من هذا النوع، وإن هناك عددا من الأسماء لا تشملها القاعدة. ونحن في هذا الإفتراض ننطلق من فهم مسبق يقول بأن هذه الظواهر الغوية تميل إلى أن تكون تباينية في توزيعها ولا تكون قطعية أو نهائية. وإن كثرتها، والوعي بها، وتقويمها على أساس أنها لحن. كل هذه العوامل تجعلها ظاهرة بارزة للملاحظة ولذا قد يظن المرء أنها مطردة بصفة شاملة. كذلك، نجد أن الدراسات اللغوية الحديثة قد بينت أن التطور اللغوي في أغلب الحالات لا يشمل كل الحالات المرشحة للتأثر به نتيجة مفعول قاعدة فونولوجية معينة. بل في نهاية التطور اللغوي يضعف مفعول القاعدة و يبقى جزء قليل نسبيا من الحالات المرشحة دون أن يصله ذلك التأثير الفونولوجي.

ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر الى القواعد التي يستخلصها الزبيدي وابن

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص

(2) الزبيدي، **لحن العوام**. ص 26.

مكي بأنها ليست بالإطراد الذي يدعيه لها المؤلفان. ذلك أنه إذا كانت هذه الظواهر اللهجية نتيجة تطور لغوي مستمر أو مكتمل فإنه لابد من وجود تباين لغوي تزامني. لأن التطور اللغوي لا يحدث فجأة ولا يكتمل بصفة شاملة.

إن المنهج القطعي في تحليل المادة الغوية عند الزبيدي وابن مكي يأتي نتيجة للنظرة السكونية الإنسجامية النزعة للغة. وهي نظرة لا ترى أن التطور اللغوي ظاهرة **حتمية وآنية الوجود في كل مراحل اللغة التزامنية. ولذا نجد أن ابن مكي في تحليله للمادة اللغوية حول لهجة صقلية يقطع الظاهرة اللغوية الى مراحل أو أنواع سكونية دون أن يحاول الربط بينها في نسق ديناميكي. فهو يورد الأنواع التالية من الأخطاء على كل حدة :**

1) ما العامة فيه على صواب والخاصة على خطأ.
2) ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر.
3) ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط.

فإذا أمعنا النظر في هذه الأنواع في ضوء نظريات التباين والتطور اللغوي كما فصلها لابوف، ووانج وشين، وبيلي نجد أنها تندرج في ظاهرة واحدة متصلة الحلقات. إذ بالإمكان دمج النوعين 1 و2 من هذه الأخطاء على أساس أن الخاصة قد استخدموا شكلا لغويا جديدا يعد لحنا وفق المعايير الصوابية، وان موجة هذا الإستحداث لم تصل بعد الى العامة الذين لا زالوا مستمرين في استخدام الشكل اللغوي القديم «الصحيح». فهنا العامة على صواب والخاصة على خطأ (النوع 1). ولذا «تنكر» الخاصة على العامة هذا الإستخدام (النوع 2). وتحت ضغط هذا الإنكار والإستقباح من جانب الخاصة، قد يضطر العامة الى تغيير الشكل اللغوي القديم الصحيح في اتجاه الشكل المستحدث عند الخاصة، أو استحداث شكل لغوي مغاير لذلك الذي تستخدمه الخاصة. وهذا الإحتمال الأخير قد يكون نتيجة قياس خاطىء. وإذا حدث هذا نجد النوع الثالث من الخطأ.

ج) إبراهيم أنيس :

يبين كتاب الدكتور ابراهيم أنيس **في اللهجات العربية** أنه ينطلق من مسلمات نظرية مسبقة تقول باطراد وانسجام اللهجة وتوحد خصائصها (1). وإذ يعترف الفوارق اللغوية بين اللهجات المختلفة فهو يرفض وجود التباين اللغوي كصفة لازمة في اللهجة الواحدة. وفي هذا المنحي يأخذ إبراهيم أنيس مسارا نظريا انكفائيا بالمقارنة مع رؤية ابن جني المستندة على الملاحظة التجريبية حول وجود وحتمية التباين في كل لهجة. بل يعيب إبراهيم أنيس على ابن جني «زعمه» في «أن الفصيح قد يجمع بين لهجتين في كلامه» و يقول : «ونحن نؤثر أن ننسب لكل لهجة صفات خاصة بها وليس من المرجح أن يجتمع في اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان في أمر واحد» (2).

وأيضا لتأكيد دعواه بأن الأشكال اللغوية المتبادلة للدلالة على معنى واحد يجب أن تكون منتمية الى أكثر من لهجة من لهجات العرب، يرفض الدكتور ابراهيم أنيس انتماء الروايات العشر لكلمة «أصبع» الى لهجة واحدة : **إِصْبَع، إِصْبِع، أَصْبَع، أُصْبُع، أُصْبُع، أُصْبَع، أَصْبِع... الخ.**

و يقول بأن «ما صح من هذه اللهجات العشر (إذ أن بعضها من اختراع الرواة) ينتمي الى لهجات مختلفة بعضها أفصح من بعض» (3). و يسوق حديث الأستاذ علي الجارم بأنه «لا يصح في الرأي أن قبيلة واحدة تنطق بكلمة الأصبع إلا على صورة واحدة» (4) .

هذا الموقف الرافض لوجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة انعكاس للفلسفة اللغوية لإبراهيم أنيس الذين يفترض «أن شرط اللغة الإطراد والتوحد في الخصائص» (5) ، وهي التي تجعله يرفض، بصفة تعسفية أحيانا، الأمثلة التجريبية

(1) إبراهيم أنيس، في اللهجيات العربية. القاهرة : مكتبة الانجلو - امريكية
(2) المصدر السابق ص
(3) المصدر السابق الهامش ص 16
(4) المصدر السابق الهامش ص 159
(5) المصدر السابق ص 48

التي تؤكد وجود التباين في اللهجة الواحدة إذ يقول بأن أمثلة آبن جني حول بغداد و بغدان ومغدان، وأيم وأين - يقول بأنها «إنما تنتمي الى لهجات متعددة» (1). ولكن إبراهيم أنيس يعود و يعدل ذلك بالقول بأنها «قد تنتمي الى لهجة واحدة، **ولكن في جيلين مختلفين من أبناء هذه اللهجة**».

وهنا يقع الدكتور إبراهيم أنيس في مشكل نظري ومنهجي أشد خطلا. فهو في هذه العبارة الأخيرة حينما يعترف بالتطور اللغوي إن هو إلا الوجه التعاقبي لتباين تزامني واقع. كما أن التطور اللغوي عبر جيلين لا يحدث بطريقة انقطاعية وإنما عن طريق انسياج استحداث لغوي عبر الحواجز الإجتماعية والديموغرافية (المتعلقة بالعمر مثلا) داخل الجماعة اللغوية الواحدة. ففي حاضر كل لهجة نجد تمثيلا تزامنيا لمراحل تطورها عبر الأجيال المختلفة.

وفي نظرته القطعية تجاه النظام الداخلي للهجة الواحدة يفارق الدكتور إبراهيم أنيس آبن جني، كما يفارق المنحى النظري المهمن في الدراسات اللهجية الحديثة المستندة على فهم تبايني للغة.

هذه النظرة الإنسجامية النزعة للهجة بالإضافة الى المشكل النظري الذي وقع فيه إبراهيم أنيس حول طبيعة التطور اللغوي وعلاقته بالتباين اللغوي - انعكستا على مسار تصنيفه للمادة اللغوية بصدد استقراء أو استنتاج قواعد لغوية منها. فقد جاءت قواعده اللغوية سكونية ومجافية للطبيعة المعقدة للواقع اللغوي الذي يسعى الى توصيفه. إذ يورد إبراهيم أنيس عشرات الأشكال اللغوية المتباينة تحت عناوين مثل «الهمزة والهاء، والهمزة والعين»، و«الباء والميم»، و«الزاي والسين» و«الطاء والتاء» الخ... وتحت كل باب يورد أمثلة لنطق الكلمة المعنية بهذا الصوت أو ذاك، فتحت باب «الراء واللام» نرى :

الرّخف الزبد : اللّحف. رمقه لحظة : اللمق النظر
ربكه خلطه : اللّبْك الخلط. الرمز واللمز الإشارة.

---

(1) المصدر السابق ص

رَعَلّ : لعلّ. تَبَرّص : تَبَلّص (1).

هذا المسار التحليلي المتسم بالسكونية لا يلائم تصنيف مادة لغوية ذات طبيعة ديناميكية متغيرة ومتباينة في كل أشكالها. كما أنه يحجب اتجاه التغيير اللغوي. فالعلاقة بين الراء واللام جزء من تغيير فونولوجي يحول إحداهما الى الأخرى تحت تأثير ظروف لغوية وغير لغوية محددة. ولا بد أن تكون احداهما الأصل (الراء ؟) والثانية الإستحداث الجديد (اللام ؟). وسوف نرى في جزء آخر من هذه الورقة إمكانية تنميط مثل هذه الأشكال اللغوية في نسق تطوري اتجاهي.

نخلص الى أن مساهمة الدكتور إبراهيم أنيس تستند على فهم نظري يرفض وجود التباين في اللهجة الواحدة. و ينجم عن هذا الفهم خلط نظري حول طبيعة التطور اللغوي وتصوره كعملية انقطاعية. وقد انعكست هذه النظرة الإنسجامية للغة وخطل النظرة الى التطور اللغوي على مسار تحليل المادة اللغوية بطريقة سكونية تحجب الطبيعة التباينية للغة وتهمل المنحى الإتجاهي الكامن من كل تباين لغوي تزامني.

وقد صبغت هذه الخصائص النظرية والتحليلية التي بيناها عدة دراسات حول اللهجات العربية تم إنجازها تحت إشراف أو تأثير الدكتور إبراهيم أنيس (2).

4 - الأسس الموضوعية للتوحيد بين للسانيات الحديثة والعربية :

في هذا الجزء من الورقة نتناول بالتحليل الأسس الموضوعية والمحاور الرئيسية لمشروع التوحيد والتلاقح بين معطيات اللسانيات - الإجتماعية الحديثة و بين مساهمات اللغويين العرب القدامى والمحدثين في دراسة اللهجات. ولكن قبل تبيين طبيعة هذه الأسس والمحاور نورد مشكلات ينطوي عليها هذا المشروع التوحيدي، فمن جهة نجد أن **اللسانيات الحديثة ليست وحدها** متماسكة متناسقة، ولكن تدور فيها صراعات نظرية ومنهجية حادة. ومن جهة أخرى، تتسم اللسانيات الحديثة بالتطور على وتائر سريعة بصفة أكبر مما نجد في أي علم آخر من العلوم الإنسانية. وفي خضم هذه الصراعات

(1) المصدر السابق ص 184 - 192

(2) أنظر دراسة عبدالعزيز مطر حول لهجة ساحل مريوط، ودراسة عبدالمنعم سيد عبد العال لهجة شمال المغرب (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968).

ووتائر التطور السريعة تتبدل المناهج المعرفية أحيانا بصورة جذرية. كذلك نلاحظ أن أحدث النظريات والإستحداثات المنهجية في اللسانيات الحديثة يصل من الغرب الى الأقطار العربية (كجزء من العالم الثالث) بعد فترات زمنية تطول أحيانا.

إن الوعي بهذه المشكلات **يعين** على الحذر من مغبة الأخذ بنظريات أو أساليب بحثية ربما تم دحضها أو بينت مواطن ضعف نظري أو منهجي فيها من قبل اللغويين في الغرب. وعلى سبيل المثال، فإن منهج لابوف في دراسة التباين والتطور اللغوي، والذي ندعو الى الإفادة منه في دراسة اللهجات العربية ـ هذا المنهج يتعرض لتبديل وتطوير نظري مستمر على أيدي الباحثين في الكثير من الجامعات الأمريكية وفي جامعة مونتريال بكندا بالذات.

تدور الأسس الموضوعية لإمكانية الإفادة من اللسانيات الحديثة وتوحيدها مع اللسانيات العربية حول مسائل ثلاث: التباين اللغوي، التطور اللغوي، ومنهج جمع المادة اللغوية. إذ تتوفر أرضية مشتركة بين اللسانيات الحديثة والعربية حيال هذه المسائل الأساسية.

أولا، يلتقي اللغويون العرب، بصفة عامة، مع اللغويين الغربيين مثل لابوف، ووانج وشين، وبيلي في رؤيتهم للتباين اللغوي كظاهرة لازمة للغة أو اللهجة في كل مستوياتها. ورغم أن الدكتور إبراهيم أنيس يرفض وجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة إلا أن رفضه لم ينبن على نظرية متماسكة وصلبة كنظرية شومسكي مثلا. ولذا تشكل نظرياته ودراساته حاجزا هشا أمام إمكانية الإفادة من نظرية لابوف. فهذه النظرية التي قدمها لابوف بديلا للنظريات المهيمنة القائلة باطراد وانسجام اللغة تجد صدى مباشرا في أعمال اللغويين والنحويين العرب القدامى أمثال ابن جني والثعالبي وابن فارس وسيبويه والزبيدي والجوزي وابن مكي وغيرهم. فهؤلاء، وإن سعوا الى تقعيد وقولبة اللغة بصورة منطقية واطرادية، رصدوا طبيعتها التباينية وحاولوا تفسيرها.

ثانيا، إن دراسة التطور اللغوي التي هي جوهر الدراسات اللهجية في اللسانيات الحديثة تشكل بالمثل اهتماما رئيسيا عند اللغويين العرب القدامى

والمحدثين. فبينما شكل البحث عن **الأصل** شاغلا كبيرا عند النحويين العرب القدامى، جاء السعي للبحث والكشف عن الجسور التي تربط عن اللهجات القديمة والمعاصرة ليكون السمة الأساسية للبحث اللهجي العربي الحديث. وإذا لا ترقى دراسات التطور اللغوي عند اللغويين العرب الى مشارف النظريات والمناهج في اللسانيات الحديثة، فإن ذلك قد اشترطته أدوات البحث القاصرة المتوفرة آنذاك. ولكن اللغويين العرب سبقوا اللسانيات الحديثة حينما تنبهوا الى الطبيعة التدريجية لسريان التطور اللغوي.

ثالثا، يشارك اللغويون العرب القدامى اللغويين الغربيين المحدثين (مثل لابوف) في انتهاجهم منحى شموليا تجاه جمع المادة الغوية. فقد ركز اللغويون العرب على شتى المصادر اللغوية : القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث، الشعر، النثر، اللغات المتخصصة، والحديث اليومي. وفي الدراسات اللهجية القديمة، جمع اللغويون العرب مادتهم اللغوية وفق إدراك منهجي للعلاقة التي تربط بين اللغة من جهة وبين النظام الإجتماعي والبيئة الجغرافية من جهة أخرى. فكتاب المقدسي **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** الذي يحاول تمييز أقاليم العالم الإسلامي من الوجهة اللغوية قد انبنى على منهجية بحثية ميدانية لرصد جغرافية الكلمات وتوزيعها الإجتماعي داخل المنطقة الجغرافية الواحدة. كما أن بعض كتب لحن العامة استندت في جمعها للمادة اللغوية على تصور واقعي للعلاقة بين اللحن والمرتبة الإجتماعية للمتحدث.

إن اشتراك اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية في إطار المسائل الثلاث التي بيناها يجعل استيعاب اللسانيات العربية للتقنيات التي أصبحت ملازمة **للسانيات العالمية، مثل التقييس الكمي واستخدام الرتابة، أمرا سهلا جذريا في النظريات والمناهج اللغوية العربية. ذلك أن هذه التقنيات قد مهدت الى استخدامها طبيعة النظريات اللغوية ذاتها التي تعترف بوجود التباين ونسبيته وباتساقه مع الضوابط اللغوية والإجتماعية. وقد بينا أن هذه الطبيعة قد صبغت بالمثل النظريات اللسانية العربية.**

اللسانيات ودراسة تطور اللهجات العربية :

بعد أن تناولنا الأسس الموضوعية للتوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية، نبين إمكانية الإفادة من النظريات اللهجية الحديثة كما حددها لابوف، ووانج وشين، وبيلي في دراسة العلاقات اللغوية التي تربط بين اللهجات العربية القديمة، وبين هذه اللهجات القديمة واللهجات العربية المعاصرة.

أ ـ الخصائص المشتركة بين اللهجات العربية :

يقول لابوف أن التطور اللغوي **التزامني** الذي نلاحظه في اللهجات المعاصرة تميل نتائجه الى التطابق والإتساق مع نتائج التطور اللغوي التاريخي الذي تظهره اللهجات القديمة في تعاقبها عبر الزمن. لذا تتشابه اللهجات القديمة والمعاصرة في كثير من الخصائص اللغوية. وعند ملاحظتهم لهذا التشابه في اللهجات العربية، يتوهم كثيرون من اللغويين العرب أن هناك علاقة **تاريخية** تربط بين هذه الخصائص. ويفسرون وجود خاصية لغوية مشتركة بين لهجة العراق ولهجة تميم، على سبيل المثال، بأن الأولى تتجذر بصفة عضوية في الثانية. ولكن لابوف يفسر هذا الإشتراك أو التطابق في الخواص اللغوية على أنه ينتج، لا من علاقة تاريخية عضوية بين اللهجتين القديمة والمعاصرة، ولكن من كون العوامل المسببة للتطور اللغوي في اللهجة المعاصرة اليوم هي من نوع وحجم العوامل التي تفاعلت قبل آلاف السنين لتخلق التغيير اللغوي في ذلك الوقت.

إن نظرة خاطفة للمعاجم العربية القديمة وكتب اللغويين العرب الأوائل وكتب لحن العامة ومعاجم وتوصيف اللهجات العربية المعاصرة ـ نظرة كهذه تبين لنا أن العمليات الفونولوجية التي كانت سارية في اللهجات العربية القديمة هي نفس العمليات الفونولوجية التي نلاحظ اليوم مفعولها في اللهجات العربية المعاصرة : كقلب العين ألفاء هاءا، والراء لاما، والخاء كافا، الطاء تاءا، والصاد سينا... الخ.

هذا التماثل ناتج من أن العمليات والقواعد الفونولوجية محكومة بضوابط فيزيولوجية تتعلق بتركيب جهاز النطق، وبضوابط مخية ـ أعصابية تتصل بالعلاقة العضوية بين النظام الصوتي والبنية المخية الأعصابية التي تتحكم في هذا النظام

والقدرة على اكتساب جزئياته المختلفة، وهناك ضوابط أخرى متعلقة بطبيعة التكوين الاكوستيكي للأصوات المختلفة مما يؤثر في إمكانية وكيفية إدراكها سمعيا ـ هذه الضوابط تجعل العمليات الفونولوجية تعمل في أطر محددة يمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، تتفاعل الخصائص النطقية والاكوستكية والسمعية والمخية ـ الأعصابية لصوت الصاد وتجعله يتحول في وجهة متوقعة هي السين، ولكن لا يمكن أن نتصور أو نتوقع تحول الصاد الى باء.

انطلاقا من هذه النظرة لطبيعة العمليات الفونولوجية وإعادة توليد مفعولها كلما توفرت الظروف الإجتماعية التي تخلق التطور اللغوي نخلص الى أن اشتراك اللهجات القديمة والمعاصرة في بعض الخصائص الصوتية لا يعني وجود **علاقة تاريخية خاصة** بين هذه الخصائص خارج إطار العلاقة **العامة** التي تربط اللهجات العربية القديمة والمعاصرة مع بعضها البعض.

ب ـ اتجاه التطور اللغوي :

تتفق معظم الدراسات اللغوية والمعاجم العربية، قديمها وحديثها، التي ترصد التباين اللغوي ـ تتفق في أنها لا تسعى الى توصيف وتنميط التباين اللغوي التزامني في مسارات تطورية اتجاهية. وفي أغلب الأحيان لا يفرق اللغويون تفريقا تعاقبيا بين الأصل وبين الشكل اللغوي المستحدث ونصادف كثيرا عبارة «يقلبون الصاد سينا.. ويقلبون السين صادا» وأحيانا تعطي الأشكال اللغوية دون إشارة الى اتجاه القلب.

هنا يمكن الإفادة من نظرية الأمواج التي تقول بأن اتجاه التغيير الطبيعي (أي غير المتأثر بعوامل جذب من لهجة نموذجية) يسير من الصعب أو المعقد **marked** الى السهل أو البسيط « **unmarked** » . فعندما نرى تباينا أو تعاقبا بين العين والهمزة، أو بين الصاد والسين يمكننا أن نتبأ بأن اتجاه التغيير يسير من العين الى الهمزة ومن الصاد الى السين. هذا إذا كان التغيير من النوع الطبيعي. أما إذا كان التغيير أو التطور يتم تحت تأثير الجذب من قبل اللهجة الفصحى (غير طبيعي) فإن اتجاه التطور اللغوي بالنسبة لتلك الأصوات يكون معكوسا ويسير من الهمزة الى العين ومن السين الى

الصاد وبما أن هذين الإتجاهين موجودان في اللهجات العربية، يجب أن تتوفر لدينا المعلومات الإجتماعية حول طبيعة العوامل التي تخلق التطور اللغوي في كل حالة على حدة.

في سعينا لاستنباط مسارات التغيير واتجاهات التطور اللغوي من أمثلة التباين المتفرقة في الكتب والمعاجم العربية التي تصف الظواهر اللهجية القديمة - في هذا السعي يمكننا الإفادة أيضا من نظرية الإنسياح اللفظي لوانق وشين. فنحن نجد، على سبيل المثال، كلمات كانت تنطق بالصاد مرة و بالسين مرة أخرى وأخيرا استقرت على النطق بالسين : صراط - سراط، صعوط - سعوط وصنط - سنط. وسوف نستخدم هذه الحالة لتبيين كيفية تطبيق نظرية الإنسياح اللفظي لإعادة تركيب مسار التطور اللغوي وكيفية تنميط الأشكال اللغوية المتباينة في نسق تطوري ذي اتجاه عبر الزمن.

'إن النقطة الأساسية في نظرية الإنسياح اللفظي هي أن العملية الفونولوجية (ص - س) تعمل تدريجيا وتنتقل عبر الزمن من لفظ الى آخر. وتكون أسبقية اختيار الألفاظ وفق كثرة ورودها ومعناها الإجتماعي، وحقلها الدلالي، وووظيفتها النحوية، وموقع الصوت المتغير فيها... الخ.

يبين الجدول التالي، بصفة افتراضية مسار التطور اللغوي ص - ص في الألفاظ صراط، وصعوط، وصنط عبر الزمن :

	الزمن صفر	الزمن 1	الزمن 2	الزمن 3	الزمن 4
صراط	صراط	صراط - سراط	سراط	سراط	سراط
صعوط	صعوط	صعوط	صعوط - سراط	سعوط	سعوط
صنط	صنط	صنط	صنط	صنط - سنط	سنط

- ففي الزمن صفر، نجد أن كل الكلمات صراط، صعوط، صنط ثابتة على نطقها الأصلي بالصاد.

ـ في الزمن (تبدأ كلمة صراط في التغير باتخاذ شكل نطقي جديد : سراط، ولكن يظل نطق الكلمة بالصاد موجودا، وهذه مرحلة التباين التزامني لهذه الكلمة ـ صراط ـ سراط.

ـ في الزمن 2 يسقط عن الإستخدام الشكل النطقي بالصاد الموجود في مرحلة التباين التزامني و يبقى فقط الشكل النطقي المستحدث : سراط.

ـ في نفس هذا الوقت تبدأ الكلمة الثانية «صعوط» في دخول مرحلة التباين التزامني : صعوط ـ سعوط.

ـ في الزمن 3 تتطور مرحلة التباين التزامني الى مرحلة الشكل النطقي الجديد فقط : سعوط.

في هذا الوقت تبدأ الكلمة الثالثة «صنط» في دخول مرحلة التباين التزامني.

ـ في الوقت 4 يكون التطور الصوتي ص ـ س قد اكتمل بالنسبة للألفاظ الثلاثة.

فبمحاولة تطبيق نظريات لابوف ونظرية الأمواج ونظرية الإنسياج اللفظي يمكننا إعادة تركيب وكشف ميكانيزمات تطور اللهجات العربية من المادة اللغوية والأوصاف اللهجية العربية القديمة. وبما أنه لا يمكن اخضاع المادة اللغوية من اللهجات العربية القديمة للتقييس الكمي، كما يفعل لابوف و بيلي ووانج وشين، وكذلك يتعذر التحديد بدقة للظروف والضوابط الإجتماعية التي صاحبت هذا التطور اللغوي فإنه ينبغي الحذر في تطبيق هذه النظريات الحديثة على المادة اللغوية العربية القديمة. كما يصبح ضروريا البحث عن مؤشرات وأدلة خارجية أخرى، وهذه نجدها في معطيات علم الفونولوجيا الطبيعي (ستامب Stampe وهوبر Hooper) وعلم النفس اللغوي ودراسات اللغات الهجين. إذ تبحث هذه العلوم في مسارات التطور اللغوي في عملية اكتساب الطفل للغة، وفي فقدان واستعادة اللغة تدريجيا من

قبل المصابين بعطب في المخ، وفي عملية تهجين اللغات المعاصرة ثم تطور الهجين المولد في اتجاه اللغة الأصل. فهذه الدراسات قد بينت مسارات حتمية يأخذها التطور اللغوي محكوما بالمكونات الصوتية للأشكال اللغوية المتعرضة للتغير والتطور وبالكيفية التي تتوزع فيها هذه الأصوات داخل النسق الفونولوجي للغة.

بعض شروط التوحيد بين اللسانيات العربية والحديثة :

في هذا الجزء الأخير من الورقة نطرح ثلاث شروط لإنجاز التوحيد والتلاقح بين نظريات ومناهج اللسانيات الحديثة وبين النظريات والمناهج اللغوية العربية. وتتعلق هذه الشروط بتدريب جيل جديد من اللغويين العرب، وبتوسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية، وبالتخلي عن نهج تقديس اللغة العربية في مجال البحث العلمي.

أولا : تدريب جيل جديد من اللغويين العرب متجذرة في معرفته المنهجية باللسانيات العربية القديمة ومستشرف لآفاق اللسانيات الحديثة في غياب هذا النوع من التدريب يتعذر إنجاز مشروع التلاقح والتوحيد ويتكرس بقاء ثنائية معرفية انقطاعية تتمثل في وجود مجموعة من اللغويين العرب متمكنة من التراث اللغوي العربي فقط، ومجموعة أخرى تدربت على مدارس اللسانيات العالمية الحديثة وتنقصها المعرفة المتمكنة بالتراث العربي في مجال اللسانيات. وتوجد قناعة تامة في المؤسسات العلمية العربية بضرورة التخلص من هذا الوضع وبإنجاز تدريب متكامل. ولكن تبقى الخطوات الإجرائية لتحويل القناعة الى واقع ملموس - وتغيير مقررات اللسانيات في الجامعات والمعاهد العربية، تنشيط حركة الترجمة في مجال اللسانيات وتكثيف اللقاءات العلمية بين اللغويين العرب ورصفائهم في الدول الأخرى. وهذا في حد ذاته لا يمكن أن يتم إلا في حضور نوع من التماثل النسبي في موضوعات ونظريات ومناهج البحث اللغوي عند هؤلاء اللغويين العرب وغير العرب.

ثانيا : توسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية. إن الصراع بين العامية

والفصحى في العالم العربي والأحاسيس والمشاعر التي يثيرها هذا الصراع قد آلت الى نوع من التحديد المعرفي لهدف وحيد (يتفرع أحيانا) لدراسة اللهجات العربية : الارتداد بها الى أصولها القديمة في الفصحى أو في اللهجات القديمة. هذا التحديد ضار من الناحية المعرفية ومن الناحية التطبيقية. فاللهجات العربية المتباينة هي اللغات الأم للسواد الأعظم من الأطفال في الوطن العربي، وأحيانا تشكل لغات ثانية لعدد كبير من الأطفال المنحدرين من المجموعات العرقية غير العربية في السودان وموريتانيا والجزائر والمغرب وجيبوتي والعراق. وهذه اللهجات، في أوضاعها كلغات أم أو كلغات ثانية تبتعد بدرجات متفاوتة من الفصحى المستخدمة في التعليم العام. وتنجم عن هذا الإبتعاد والإختلاف مشكلات بداقوجية حادة أمام تدريس هؤلاء الأطفال باللهجة الفصحى. وهنا لا يكون المشكل البحثي هو الإرتداد بهذه العاميات الى الفصحى كحل للمشكلة الطارئة. ولكن يتوجب إخضاع الظاهرة نفسها في حدودها اللغوية والبداقوجية المباشرة لا الإيديولوجية التراثية للتوصيف والتفسير.

كذلك يمكن توسيع نطاق البحث العلمي في اللهجات العربية المعاصرة بمحاولة استبصار علائقها بالتركيب الإجتماعي في الأقطار المختلفة و بدراسة أوضاعها التناقضية مع اللغات المحلية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة و بتقصي استخداماتها الوظيفية المتباينة وفق علاقات القوى بين المتحدثين وتباين أشكال مجالات الإستعمال اللغوي.

ثالثا : التخلي عن تقديس اللغة العربية. ولا نقصد بهذا التخلي عن تقديس اللغة العربية من حيث هي وعاء للفكر الإسلامي وحاملة لرسالة القرآن الكريم. بل نتحدث عن تقديس منهجي معرفي وغرضي يتمثل في تحزب تعسفي مطلق للغة العربية. و يتبدى هذا التحزب في أكثر أشكاله عمقا وشوفينية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة حيث تتداخل المسألة اللغوية بصورة معقدة مع مشكل القوميات غير العربية (الأفارقة السود في موريتانيا، البربر في الجزائر والمغرب التركمان والأكراد في العراق، القبائل غير العربية في السودان). فبينما تكون لطرح مسألة اللغة العربية في هذه الدول أبعاد سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى تجد أن

التحزبين للغة العربية يقحمون القدسية الدينية في تناول هذا المشكل. هذا الإقحام من منطلق تقديسي لا يتفق ومبدأ مساواتية اللغة الذي يشكل ركيزة أساسية في علم اللسانيات ـ الإجتماعية الذي نزمع توحيده مع اللسانيات العربية في مشروع دراسة اللهجات العربية. خاصة أن دراسات لابوف حول لهجة السود في أمريكا مستوحاة في خطوطها النظرية والمنهجية العريضة من مبدأ مساواتية اللغة ورفض تقديس اللهجة النموذجية.

المراجع العربية :

1) القاسم بن علي الحريري. **درة الغواص في أوهام الخواص** تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر : 1975.

2) ابراهيم أنيس. **في اللهجات العربية.** القاهرة : مكتبة الانجلو أمريكية. الطبعة الرابعة 1973.

3) أبو الفتح عثمان بن جني. **الخصائص.** تحقيق محمد على النجار. بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر.

4) أبو الحسين أحمد بن فارس. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق وتقويم مصطفى الشومي. بيروت : بدران للطباعة والنشر 1963.

5) أبو العباس ثعلب. **فصيح الكلام**

6) الزبيدي. **لحن العوام**

7) أبو إبراهيم الفرابي. **الألفاظ والحروف**

8) أنيس فريحه. **معجم الألفاظ العربية.** بيروت : مكتبة لبنان 1973م

9) ابن مكي. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**

10) ابن دريد. **الجمهرة.**

11) ابن سيدة الأندلسي. **المخصص**

12) المقدسي. **أحسن التقاسيم في دراسة الأقاليم**

13) جلال الدين السيوطي. **المزدهر في علوم اللغة وأنواعها.**

14) رمضان عبدالتواب. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة : مكتبة الخانجي - الطبعة الثانية 1980.

15) عبدالعزيز مطر. **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1967.

16) عبـدالمنعم سيد عبدالعال. لهجة اشمال المغرب «نطوان وما حولها» القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968.

17) يوهـان فك. العـربـية : **دراسات في اللغة واللهجات والأساليب.** القاهرة : مكتبة الخانجي بمصر ـ 1980.

المراجع الأجنبية :

1 - Dailey, C - J.N. Variation and Linguistic Theory - Arlington; center for Applied Linguistics, 1973.

2 - Berdan, Robert Homer. "On the Nature of Linguistic Variation" unpublished Ph. D. Dissertation. Austin : University of Texas at Autin, 1975.

3 - Bicherton Derek, "Inherent Variavility and Variable Rules Fondations of Language 7 (1971) : 457-492.

4 - Bickerton, Derek. Dynamic of a Creole System. Cambridge : Cambridge University Press, 1975.

5 - Chambers, J.K. and Trudgill, Peter. Dialectology. Cambridge : Campbridge University Press. 1980.

6 - Chen, M.Y. and Wang. W.S.Y. "Sound Change : Actuation and implimentation" Language 51, N°2 (1975) : 255-281

7 - Khrishnamurti, BH. "Areal and Lexical Diffusion of Sound change Evidence from Dravidian", Language 54, N°1 (1978).

8 - Labov, William. The Quantitative Study of Linguistic Variation. Pennysylvania Working Papers, Vol. 1. 3. Philadelphia; n. d.

9 - Labov, William. Socilolinguistic patterns Philadelphia : Pennsylvania University Press, 1972.

10 - Sankoff, David. ed. Linguistic Variation : Models and Methods. New York : Academic Press, 1978.

11 - Sandoff, Gillian. "Quantitative Paradigm for the Study of Communicative Competence". In Explorations in the Ethnography of speaking. Edited by Richard Bauman and Joel Sherzer. London, New York : Cambridge University Press.

الدراسات اللغوية بكلية الآداب
(قسم العربيّة)

د جمعة شيخة
كلية الآداب - تونس

مقدّمة :

كنّا قد قدّمنا في الملتقى الأول للدّراسات الألسنية المنعقد بتونس سنة 1978 القسم الأول من البحوث اللغوية. وكانت جلّها ان لم نقل كلّها قدّمت في نطاق شهادة الكفاءة للبحث العلمي.

وسنحاول في هذا الملتقى الثّاني التعريف بهذا الصّنف من البحوث وقد أصبحت من حيث الدّرجة العلمية المسندة إليها، على ثلاثة أنواع :

1 - شهادات الكفاءة للبحث العلمي.
2 - شهادات التعمّق في البحث
3 - أطروحات دولة.

النوع الأول

وهي البحوث المقدّمة في نطاق شهادة الكفاءة للبحث العلمي. وكان عددها . 24 بحثا من بين حوالي 100 بحث قدّمت في الفترة المتراوحة بين 1975 و1980. وهذا يدلّ على تراجع نسبي في هذا الصّنف من الدّراسات، إذ أن عدد البحوث اللغوية في القسم الأول كان 33 بحثا من بين 100 بحث قدّمت فيها بين 1970-1975.

والبحوث في القسم الثاني على صنفين - أ - **دراسات**، - ب - **تحقيق** وقد تغيّرت النّسبة بين الصنفين : كانت في القسم الأول 19٪ دراسات مقابل 14٪

تحقيق، فأصبحت في هذا القسم 22٪ دراسات مقابل 2٪ تحقيق. وهذه الأرقام تدلّ بوضوح على تغيّر جذري في اتّجاه الدّراسات اللّغوية بقسم العربية، فقد أصبحت أميل الى المعاصرة والنّظريات الحديثة منها الى دراسة التّراث وتحقيقه.

واحتفظت بحوث القسم الثّاني بنفس المحاور التقليدية تقريبا فكانت موزّعة كالآتي :

- نحو 9٪ مقابل 13٪ في القسم الأول.
- صرف 7٪ مقابل 6٪ في القسم الأول.
- صوتيات 1٪ مقابل 3٪ في القسم الأول.
- معجميات 4٪ مقابل 5٪ في القسم الأول.
- بلاغة 1٪ وكانت 1٪ أيضا في القسم الأول.
- مشاكل عامّة 2٪ مقابل 5٪ في القسم الأول.

وهذا تعريف موجز بمحتوى كلّ بحث منها مرتّبة حسب تاريخ مناقشتها :

1) الباحث : الطاهر المتّاعي
2) عنوان البحث : ابن عبّاس وقضيّة الغريب
3) نوعه : معجميات
4) الأستاذ المشرف : رشاد الحمزاوي
5) تاريخ تقديم البحث : 1975
6) التعريف بمحتوى البحث.

يرى الباحث أن ما نسب لابن عبّاس (3 قبل الهجرة - 68هـ) في العديد من كتب التفسير والحديث من آراء في اللغة عامّة وفي الغريب خاصّة جاءت متضاربة متناقضة فهي بالتّالي في حاجة الى دراسة علميّة موضوعية قصد المساهمة في ضبط مراحل المعجم العربي. ولهذا السّبب قام بهذا البحث وقسّمه الى 4 فصول :

1) الفصل الأول : ترجم فيه لابن عبّاس
2) الفصل الثاني : عرّف فيه بآثاره
3) الفصل الثالث : درس فيه مظاهر الغريب.

4) الفصل الرّابع : حاول فيه أن يجدّد مكانة ابن عبّاس في المعاجم اللّغوية حتى يتّضح هل كانت تلك المكانة زمنية محدودة وملفّقة أو أنها حقيقة واكبت تطوّر التفسير اللغوي (؟ +).

- 2 -

1) الباحث : إبراهيم بن مراد.

2) عنوان البحث : طرق العلماء المغاربة المسلمين القدامى في نقل الأصوات الأعجمية الى العربية.

3) نوعه : معجميّات

4) تاريخه : 1975

5) الأستاذ المشرف : رشاد الحمزاوي

6) التعريف بمحتوى البحث.

بدأ الباحث عمله بمقدّمة تعرّض فيها لطرق المحدثين في معالجة قضية المعرب ثم ترجم فيها للأعلام المغاربة الثلاثة الذين اختارهم في دراسته مع وصف لكتبهم وهم :

1) ابن الجزّار في سياسة الصّبيان وتدبيرهم

2) الشريف الإدريسي في نزهة المشتاق.

3) ابن البيطار في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية

ثم قسّم بحثه الى قسمين :

1) القسم الأول : نظر فيه في الطرق التي كان يتبعها المغاربة الثلاثة في نقل الأصوات الأعجمية الى العربية.

2) أما القسم الثاني : ففيه وصف وتحليل لتلك الطرق التي اتّبعها ابن الجزّار والأدريسي وابن البيطار في كتبهم.

- 3 -

1) الباحث : منصف الجزّار

2) عنوان البحث : النظم والمصطلحات في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ت 471هـ

3) نوعه : بلاغة.
4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
5) تاريخ تقديم البحث : سبتمبر 1976.
6) التعريف بمحتوى البحث:

اعتمد الباحث في دراسته على كتاب (أسرار البلاغة) ط 1954 باسطنبول تحقيق المستشرق هلموت ريتر وأقامها على تجريد المصطلحات الواردة في الكتاب وتبويبها حسب أغراض معيّنة ثم دراستها دراسة تفصيلية وذلك ليبيّن مدى علاقتها بفلسفة النّظم التي يدين بها عبدالقاهر والتي شرحها في كتاب كامل وضعه تحت عنوان (إعجاز القرآن) وقسم عمله الى خمسة فصول :

1) الفصل الأول : قضيّة النّظم.
2) الفصل الثاني : علاقة النّظم بالمصطلحات النّحوية.
3) الفصل الثالث : علاقة النّظم بالمصطلحات البلاغية.
4) الفصل الرابع : علاقة النّظم بالمصطلحات النقدية.
5) الفصل الخامس : علاقة المصطلحات الفلسفية والمنطقية بفكرة النّظم.

وختم بحثه بمحاولة تأليفية بين مختلف الفصول وناقش فكرة النظم مبيّنا مدى قيمتها في العصر الحديث.

- 4 -

1) الباحث : الهادي الجطلاوي
2) عنوان البحث : الجملة من خلال كتاب البخلاء
3) نوعه : نحو
4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
5) تاريخ تقديم البحث : جوان 1976
6) التعريف بمحتوى البحث :

اختار الباحث أن يدرس الجملة من خلال جزء من كتاب البخلاء المتمثّل في :

1) نوادر أهل خراسان
2) قصّة أهل البصرة من المسجدين.
3) قصّة الحزامي.
4) قصّة الكندي.

واختياره للجاحظ راجع الى أن هذا الكاتب يعدّ من أقدم الناثرين في الأدب العربي ويمثّل مرحلة أساسية في تاريخ النثر العربي وتطوّره.

وقد عمد الى تجريد هذه النصوص وتشريحها الى جمل فكان مجموعها 1327 جملة. وكان مقياسه في استخراج الجمل هو الإفادة بانتهاء المعنى وقام بتقسيم عمله الى قسمين كبيرين درس في الأول الجملة البسيطة بنوعيها الإسمية والفعلية. ودرس في القسم الثاني الجملة المركّبة بنصفيها الإسمية والفعلية.

وكان منطلقه في تحديد الجملة هو وجود فعل أو انعدامه خلافا لنظرية النّحاة القدامى، فلا تعتبر الجملة إسميّة إلا إذا خلت من الفعل أما الجملة الفعلية فهي كلّ جملة تضمّنت فعلا بقطع النّظر عن مرتبته.

- 5 -

1) الباحث : علي السّعداوي
2) عنوان البحث : لغة الإشهار من خلال بعض الصّحف في المشرق والمغرب العربيين.
3) نوعه : لغوي (مشاكل عامّة)
4) الأستاذ المشرف : محمّد رشاد الحمزاوي
5) تاريخ تقديم البحث : أكتوبر 1976
6) التعريف بمحتوى البحث.

بدأ الباحث عمله بمقدّمة تعرّض فيها لتاريخ الصّحافة العربية منذ دخول

الطباعة الى البلاد العربية في القرن التاسع عشر الى اليوم. كما أشار في هذه المقدّمة الى مشكل رئيسي في لغة الصّحافة وهو الدّخيل وقضية المعرّب.

ثم تولّى دراسة لغة الإشهار بالنظر في خصائصها الصّوتية والصّرفية والنّحوية والبلاغية والفنية من خلال بعض الصّحف كالصّباح والعمل من تونس والشعب من الجزائر والرّياض والندوة والجزيرة والمدينة والبلاد من السعودية والأنوار من لبنان وأخبار اليوم والأهرام من مصر وأخيرا الأنباء والعلم من المغرب.

وقد توخّى في ذلك منهجا يقوم في مرحلة أولى على جمع النّصوص الإشهارية وترتيبها حسب مواضيعها من آلات وعطورات وسيّارات وألبسة مسجلا مصدرها وتاريخها وفي مرحلة ثانية على ترتيب المواد وإحصائها وفي مرحلة أخيرة على الوصف والتحليل.

- 6 -

1) الباحث : المنصف عاشور
2) عنوان البحث : دراسة التركيب عند ابن المقفع في مقدّمات كتاب كليلة ودمنة.
3) نوعه : نحو
4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
5) تاريخ تقديم البحث : أكتوبر 1976.
6) التعريف بمحتوى البحث

اعتمد الدّارس في بحثه على مقدّمات كتاب (كليلة ودمنة) لعبدالله بن المقفع وقد رأى الباحث في لغة ابن المقفع وطرافة تعبيره ما يبرّر هذا الإختيار. وهي دراسة وصفيّة إحصائية تنصبّ أساسا على الجملة العربية وتأخذ بعين الإعتبار نظرية النحاة القدامى في الجملة ولكنّها لا تغفل ما أضفته الدّراسات الألسنية ونظريات الإبلاغ من تطوّر وتجديد في هذا الميدان.

وقد قسّم الدّارس عمله الى قسمين :

1) خصص الأول لدراسة الجملة البسيطة بنوعيها الفعلية والإسمية.

2) ودرس في القسم الثاني : التراكيب الفعلية ذات عمليات إسنادية متعدّدة وهي الجملة المركّبة كما نظر في التراكيب الإسنادية المبدوءة باسم وختم بحثه بالتعرّض للتراكيب المتلازمة.

- 7 -

1) الباحثة : دلندة الفقي.

2) عنوان البحث : كتاب سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي (حرفا الألف والياء)

3) نوعه : صوتيات.

4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

5) تاريخ تقديم البحث : سبتمبر 1976

6) التعريف بمحتوى البحث.

هذا العمل هو تتمة لما قامت به لجنة من الأساتذة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية بمصر، من تحقيق قسم من الكتاب يحتوي على المقدّمة الصّوتية ووصف لعدد من الحروف من حرف الهمزة الى الكاف. وقد طبع هذا الجزء المحقّق سنة 1954 بمصر. وقامت الباحثة بتحقيق ما تبقّى من الحروف وهما : الألف السّاكنة والياء.

واعتمدت الباحثة على نسختين مصوّرتين أمدّها بهما الأستاذ عبدالقادر المهيري :

1) النّسخة الأولى مصوّرة لمخطوط تركيّا

2) النسخة الثانية : مصوّرة لمخطوط باريس الموجود تحت رقم 3988.

- 8 -

1) الباحث : مصطفى مدائني

2) عنوان البحث : الجملة المركّبة في نثر سهل بن هارون من خلال كتاب النّمر والثّعلب.

3) نوعه : نحو

4) الأستاذ المشرف : عبدالسلام المسدّي

5) تاريخ تقديم البحث : نوفمبر 1976.

6) التعريف بمحتوى البحث.

لقد ركّز الباحث دراسته على الجملة المركّبة في نثر سهل بن هارون من خلال كتاب (النّمر والثّعلب) الذي تولّى تحقيقه وترجمته الأستاذ عبدالقادر المهيري.

ويحتوي البحث على قسمين كبيرين :

1) القسم الأول : درس فيه الجملة المركّبة ذات الفرع الواحد فنظر في الجملة التي ورد عنصرها الأساسي جملة وفي الجملة التي ورد عنصراها الأساسيان جملتين. وفي الجملة التي ورد بها عنصر أو عناصر متمّمة جملا. وأخيرا في الجملة التي ورد بها عنصر أساسي جملة مع عنصر متمّم جملة.

2) القسم الثاني : خصصه للجملة المركّبة ذات الفرعين فدرس أولا الجملة الشرطية وثانيا الجملة الظرفية.

- 9 -

1) الباحث : الصّادق الميساوي

2) عنوان البحث : دراسة إحصائية لصيغ الفعل المزيدة

3) نوعه : صرف

4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

5) تاريخ تقديم البحث : 1977

6) التعريف بمحتوى البحث

بدأ الدّارس بحثه بمقدّمة نقد فيها واضعي (المنجد) من ناحيتين :

1) أنهم لم يضيفوا شيئا في طبعات كتابهم المتعددة سوى إعادة تكرار النصّ بكل ما فيه من عيوب.

2) أنهم ضبطوا أول الأمر منهجا ليتّبعوه ولكنّهم عند التطبيق أخلّوا بذلك. ففي كتابهم من الإضطراب والتفكّك ومن الإسراف والتعسّف ما يجعلك تشكّ حتى توقن أنه عمل يكاد يكون بلا منهج.

(ولهذه الهنات - كما يقول الدّارس في مقدّمته ص 10 - وغيرها نقول أننا اعتزمنا طريقا مغايرة لخطّة المنجد حيث أخذنا التّفس بتجريد المادّة ملتزمين منهجا يقرّ بتجميع الصّيغ الثلاثة دون الأخذ بمعانيها وحيثما اتّفقت صيغ الثلاثي بين ماضيها ومضارعها اعتبرناها واحدة وحملنا الفروق المعنوية محمل المجازي) وقد قسّم بحثه لتحقيق هذا الغرض الى 4 أبواب :

1) الباب الأول : خصّصه لصيغ الثلاثي المجرّد.
2) الباب الثاني : درس فيه المزيد الثلاثي.
3) الباب الثالث : نظر فيه في الرّباعي المجرّد
4) الباب الرّابع : تعرّض فيه **للمزيد** الرّباعي

- 10 -

1) الباحث : خالد ميلاد
2) عنوان البحث : المصدر في اللغه العربية - دراسة إحصائية من خلال نصوص للجاحظ مع مقارنة بين الإستعمال والقواعد.
3) نوعه : (صرف)
4) الأستاذ المشرف : الطيّب العشاش
5) تاريخ تقديم البحث : 1977
6) التعريف بمحتوى البحث.

اعتمد الدّارس في بحثه على عينات من كتابي الجاحظ (رسالة الجدّ والهزل وكتاب الحيوان) تبلغ في جملتها 100 صفحة. وركّزه على مصادر الثلاثي المجرّد بصفة خاصّة لأن سائر أنواع الصّيغ المصدرية ترضخ للقياس إلا في حالات صوتية تعاملية.

وقسّم بحثه الى 4 فصول : تناول في الفصل الأول منها علاقة الصّيغ المصدر ية بعضها ببعض.

وفي الفصل الثاني تطرّق الى علاقة الصّيغ المصدر ية بالصّيغ الفعلية. وخصّص الفصل الثالث لعلاقة الصّيغ المصدر ية بالتضعيف والهمزة وحروف العلّة. أما الفصل الرّابع فقد عرض فيه علاقة الصّيغ المصدر ية بمدلول الأفعال.

- 11 -

1) الباحث : الطّاهر بوهلال

2) عنوان البحث : جموع القلّة وجموع الكثرة : مقارنة القواعد بالإستعمال (دراسة إحصائية)

3) نوع البحث : لغوي

4) الأستاذ المشرف : محمّد الهادي الطّرابلسي

5) تار يخ تقديم البحث : 1977

6) التعر يف بمحتوى البحث

قام الباحث في مرحلة أولى بعرض موجز للقواعد الكلاسيكية المتعلّقة بموضوع البحث وحاول نقدها داخليا لبيان ما فيها من نقص و بيان أسباب ذلك النّقص محاولا تفهّم الأسباب الموضوعية التي جعلت النحاة يسلكون هذا المسلك أو ذاك رغم ما فيه من عيوب

وفي مرحلة ثانية قام بدراسة استعمال الجموع لمقارنة ذلك الإستعمال بالقواعد وقد قسّم المادّة الى قسمين : قسم قديم يتمثّل في جزء من رسالة الغفران وقسم حديث يتمثّل في جزء من كتاب (سبعون) لنعيمه ثم قابل بين النتائج المستخرجة من النّصين بعضها ببعض بحثا عن خطوط التطوّر اللغوي إن وجد ثم قابل ذلك كلّه بالقواعد.

- 12 -

1) الباحث : نورالدين الجربي

2) الموضوع : التّركيب الظرفي في القرآن
3) نوعه : نحو
4) الأستاذ المشرف : عبدالسلام المسدّي
5) التاريخ : 1977
6) التعريف بمحتوى البحث.

ذكر الباحث في مقدّمته أنه قسّم عمله الى قسمين :

1) القسم الأول : (الدّراسة البنيوية) ويخصّ دراسة مظاهر بنية التّركيب الظرفي وفي هذا المجال اعتمد أساسا على كتابي (شرح المفصّل) لابن يعيش و(مغنى اللّبيب) لابن هشام في التّعريف بالأدوات وتقديمها تقديما ضافيا ومركّزا وقد استقرأ النص القرآني الذي اعتمده كأرضية للبحث فنظر في الأدوات :ما ـ كلّما ـ بعدما ـ لمّا ـ إذا ـ إذ.

2) القسم الثاني : خصّصه للدّراسة الوظائفية وهو جانب يمكن اعتباره مستحدثا بالنسبة الى تراث العرب النّحوي. وقد اعتمد على الاستقراء في ضبط نسب الوظائف التي قام بها التّركيب الظرفي كالإبتداء والإستئناف والمسند ومقول القول الخ.

وقد يتولّى الباحث أحيانا القيام بتمهيدات نظرية أو استطرادات تعريفية في التمهيد لكل وظيفة ومعتمدا في ذلك على نفس المراجع.

ـ 13 ـ

الباحث : عامر الحلواني
الموضوع : التركيب التلازمي في قصّة (قرية ظالمة) لمحمّد كامل حسين (1901 ـ 1977)
الأستاذ المشرف : محمّد الهادي الطرابلسي
التاريخ : 1978
نوعه : نحو
محتوى البحث :

جعل الدّارس بحثه في ثلاثة أقسام :

1) خصّص القسم الأول للدّراسة البنيوية وتتعلّق بدراسة مظاهر بنية التّركيب الشرطي في مرحلة أولى وبنية التركيب الظرفي في مرحلة ثانية، وانطلق الباحث في هذا المجال من كتابي (شرح المفصّل) لابن يعيش و(مغني اللّبيب) لابن هشام في التعريف بالأدوات واستقرأ المدوّنة التي اعتمدها كأرضية للبحث.

2) **أما القسم الثاني فوضعه تحت عنوان (الدّراسة الوظائفية) وهو قسم مستحدث في الحقيقة بالنّسبة الى تراث العرب النّحوي. وقد اعتمد الدّارس على** الإستقراء في ضبط نسب الوظائف التي قام بها كلّ من التركيب الشرطي والتّركيب الظرفي.

3) وفي القسم الثالث قام بمقارنة، سعيا وراء تبيّن مسالك التطور اللغوي في صلب التراكيب النّحوية نوعية وتواترا انطلاقا من هذين النّوعين من التّراكيب التلازمية وهما التركيب الشرطي والتركيب الظرفي وذلك بمقارنة النتائج التي وصل إليها الأستاذان عبدالسلام المسدّي ومحمّد الهادي الطّرابلسي في كتابها الشرط والظرف في القرآن والنتائج التي وصل إليها هو من خلال هذه الدّراسة.

- 14 -

الطالب : محمّد البحري

البحث : لغة التفكير السياسي في كتاب الإمتاع والموءانسة لأبي حيّان التوحيدي.

نوعه : لغة (مشاكل عامّة)

الأستاذ المشرف : محمّد الهادي الطّرابلسي

التاريخ : جوان 1978

التعريف بالبحث :

يتناول هذا البحث دراسة المصطلحات السّياسية في اللغة العربية في القرن الرّابع الهجري من خلال كتاب (الإمتاع والموءانسة) الجزء الثالث لأبي حيّان.

وقد بدأ الباحث بمقدّمة حدّد فيها هدفه من هذه الدّراسة نظرا الى تطوّر العلوم اللغوية وكثرة تفرّعها، ثم قسم عمله الى مراحل ثلاث :

1) تجريد المصطلحات واعتمد في هذا القسم على الترتيب الأبجدي للمصطلحات فقام أولا بذكر المصطلح كما ورد وثانيا بذكر المادّة التي اشتقّ منها المصطلح.
وثالثا بذكر مواضع ورود المصطلح برقين : الأول رقم الصّفحة والثاني رقم السطر ثم معانيه والسياقات التي ورد فيها كاملة.
ورابعا بضبط المعاني التي يفيدها المصطلح في المعجم الوسيط
وخامسا بالتعقيب على المصطلح عامّة ومقارنة معانيه بما ورد في المعجم الوسيط.

2) دراسة للمصطلحات : نظر في هذا القسم في المصطلح من حيث المعنى كدلالة المصطلح على معان متعدّدة ودلالة عدّة مصطلحات على معنى واحد. ثم تطرّق الى الغموض الذي يحيط ببعض المصطلحات كما نظر في المصطلح واللغة فبحث عن مصادر المصطلحات السياسية في كتاب الإمتناع وفي آخر هذا القسم حاول أن يدرس نفسيّة المؤلف من خلال مصطلحاته.

3) الجداول : ثم وضع في نهاية بحثه جدولين الأول للمصطلحات السياسية عند التوحيدي وما يناسبها من المصطلحات الحديثة. والجدول الثاني لتوزيع المصطلحات حسب محاور تنتمي إليها وبه نتبيّن جوانب من الحياة السياسية في عصر أبي حيان.

وفي الخاتمة انتهى الى أن لغة السياسة عند أبي حيّان شبه مسطحيّة إذ هي تقريرية فقط وهي مصطلحات لم تخرج عن دائرة مصطلحات الإسلام السياسية الأولى فهو في نهاية الأمر يعبّر عن مفاهيم سياسية معاصرة بلغة قديمة.

- 15 -

الباحث : الطاهر شعيري

عنوان البحث : صيغ الفعل المزيد في استعمال الصّحافة

الأستاذ المشرف : عبد القادر المهيري
التاريخ : سبتمبر 1978
نوعه : صرف

التعريف بمحتوى البحث :

ذكر الباحث في مقدّمته أنه اعتمد في دراسته على صحيفة العمل التونسية فرجع الى السّداسيّة الأولى من سنة 1975 في المقال الإفتتاحي والتعليق السياسي والتقرير الرّياضي والإجتماعي. وهي أبواب كتبها عدد من الصّحفيين يزيد على العشرة. وقسّم عمله الى 3 أبواب :

الباب الأول : اعتنى في الفصل الأول من هذا الباب بإحصائية عامّة ومقارنة لصيغ الفعل الثلاثي المزيدة واعتنى في الفصل الثاني بكلّ صيغ المزيد على حدة فأحصى جذورها واستعمالاتها وقارنها بجذور واستعمالات القرآن واستعمالات المنجد وخصّص الفصل الثالث لبعض الإحصائيات المقارنة الأخرى التي تبيّن بعض خصائص الفعل الثلاثي المزيد. واعتنى في الفصل الرّابع بإحصائيات الرّباعي ومزيده.

وقد عمد في كلّ فصول الباب الأول الى المقارنة بين الصيغ المزيدة في الصّحافة وفي القرآن وفي المنجد ورجع في ذلك الى مدوّنته والى نتائج عملين : 1- دراسة لمصطفى السّويسي بالفرنسية بعنوان (الفعل في القرآن) - 2- بحث للصادق الميساوي بعنوان (دراسة إحصائية لصيغ الفعل المزيد من خلال المنجد)

الباب الثاني : خصّصه لمعاني المزيد وأفرد الفصل الأول منه لمفهوم الزّيادة واعتنى في الفصل الثاني بمعاني الصّيغ المزيدة في استعمال الصّحافة مع التقديم لكلّ صيغة. ورجع ليبين معاني المزيد الى المنجد فتحقّق من المعنى اللغوي لكل فعل ثم ردّه الى أحد معاني صيغته.

الباب الثالث : أفرده للغة الصّحافة وركّز الحديث فيه على الإستعمالات الجديدة للصيغ المزيدة في مبناها ومعناها..

ولقد أردف لكلّ إحصائية قام بها في هذه الأبواب بملاحظات واستنتاجات وقدّم لأغلبها (الأبواب) وخصّص لها خاتمة.

الباحثة : فاطمة الدّريدي

الموضوع : الأسس النّظريّة في تحديد الظاهرة اللغوية عند بعض الألسنيين من العرب المعاصرين

نوعه : مشاكل عامة.

الأستاذ : عبدالسلام المسدّي

التاريخ : سبتمبر 1978.

محتوى البحث :

قسمت الدّارسة بحثها الى أبواب :

الباب الأول : وقع التعرّف فيه على مفهوم الظّاهرة اللغوية كتمهيد الى تعاريفها المختلفة وما يتّصل في ذلك بين اللغة واللهجة، ثم تعرّضت الى علاقة اللغة بالفكر وتطوّرها ودلالتها وأخيرا كيفية اكتسابها معتمدة في بحثها أحيانا على بعض ما يوضّح في علم اللغة الحديث في الغرب.

الباب الثاني : فيه وصف للأسس التي اعتمدها علماء الغرب في تحديد الظاهرة اللغويّة وحصرتها في خمس أسس :

- أساس وظيفي فيه بيان سبب وجود اللغة والغاية منه، ثم بيان انقساماتها وروابطها.
- أساس أصولي : وفيه بيان اختلاف أراء الألسنيين حول اللغة وضبط تلك الآراء.
- أساس نفساني : ويختصّ بعلاقة اللغة بنفسية الإنسان.
- أساس اجتماعي : و يطرح فيه خاصّة مشكل اللغة في خدمة المجتمع.
- أساس حضاري : فيه العناية أولا بدور اللغة في الرّبط بين الحضارات آنيا وزمانيا ثم العلاقة بين اللغة والحضارة.

الخاتمة : فيها تقييم لما جاء في التمهيد وفي المرحلة الوصفية إذ تطرح مدى مواكبة الألسنيين العرب للتقدّم اللغوي في العصر الحديث.

- 17 -

الطالب : يوسف العثماني
البحث : تأثير الفقه في المنهج النحوي من خلال كتاب الخصائص لابن جنّي.
الأستاذ : عبدالقادر المهيري
التّاريخ : 1978
نوعه : نحو
محتوى البحث :

بدأ الباحث في مقدّمته بتبيان السبب الذي جعله يهتمّ بهذا الموضوع فهو يرى أن ابن جنّي بالرّغم من طرافة بحوثه واستنتاجاته اللّغوية فإن عمله في كتاب الخصائص لم يخل من هنات ناتجة أساسا عن استعماله منهج أصحاب الدّراسات في أصول الفقه وما يتّصل به من مصطلحات وهو منهج يبدو أنه قد أغرى ابن جنّي فاعتمده في عمله اللغوي واستغلّه استغلالا واسعا دون مراعاته للخصائص النّوعية لهذا المنهج الدّخيل على العمل اللغوي الذي يختلف مادّة وأسلوبا عن الفقه وأصوله وقضاياه.

فاعتمده في عمله اللغوي واستغلّه استغلالا واسعا الذي يختلف مادّة وأسلوبا عن الفقه وأصوله وقضاياه.

وقسّم بحثه الى عدّة فصول خصّص بعضها للنظر في :

1) علاقة النّحو بالدّين
2) الفقه ومصادره
3) النّحو وأصوله
4) السّماع والقياس
5) تكوين ابن جنّي ا لفقهي

6) تأثر ابن جنّي بالفقه في مستوى المصطلحات.

فنظر في كثرة تواتر المصطلحات، وفي المصطلحات التي دخلت في عرف النّحو والمصطلحات التي ما زالت خاصّة بالفقه.

7) التزام ابن جنّي بمنهجية الفقه، ومحاكاته لعلماء الأصول وذكره لبعض مشاهير الفقهاء، وأصحاب المذاهب ومحاولته تعريف النّحو بالإعتماد على الفقه.

8) الأهمية التي يوليها ابن جنّي للعلل : كيفية تناول العلل عند الفقهاء، كيفية تناول العلل عند ابن جنّي.

- 18 -

الطالب : تيجاني بوريقة

الموضوع : اسم الإشارة في القرآن

الأستاذ : عبدالقادر المهيري

التاريخ : 1978

نوعه : نحو

محتوى البحث :

هذا البحث يتعلّق باسم الإشارة في القرآن الكريم. وقد اختاره الباحث لأسباب من أهمّها :

1) أن هذا الموضوع لم يحظ - حسب علمه - بدراسة خاصّة به.

2) تشعّب اسم الإشارة من حيث الصّيغ وتنوّع استعمالها من حيث التّركيب والوظيفة وقسّم بحثه الى ثلاثة فصول :

1) الفصل الأول : إسم الإشارة وبيان النّاحية النّظرية فيه واعتمد فيه على التّراث النحوي باستغلال ما قرّره النحاة من قواعد في استعمال اسم الإشارة.

2) الفصل الثاني : اسم الإشارة في القرآن الكريم وإحصائه وبيان صيغه، وقام الباحث بتجريد كلّ أسماء الإشارة في القرآن الكريم لاتّخاذها مادّة أساسية يستخرج منها خصائصها في القرآن لمقارنتها بالأحكام النّظرية الواردة في كتب النّحو.

3) الفصل الثالث : وظيفة اسم الإشارة وعلاقته بالسّياق وحكم المشار اليه وتنوعه.

- 19 -

الباحث : حامد المهيري

الموضوع : تحقيق قسم من غريب المصنّف لأبي عبيد القاسم الهروي 154/770 ـ 223/837.

الأستاذ : رشاد الحمزاوي

التاريخ : 1979.

محتوى الكتاب :

هذا العمل هو تتمّة لعمل السّادة الهادي عيّاد والمختار العبيدي ومحمّد البرهومي الذين قاموا بتحقيق بعض الأجزاء من الغريب المصنّف.

وتولّى السيّد حامد المهيري تحقيق جزء رابع يشمل كتاب المياه وكتاب النحل وكتاب السّحاب والأمطار وكتاب الأزمنة والرّياح وكتاب أمثلة السّماء وهي الأبواب الممتدّة من ص118ط الى 155ظ أي ما يساوي 37 ورقة بين المخطوطة **المحفوظة** بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18728.

ولم يكتف الباحث بهذه المخطوطة الأصلية بل اعتمد على نسخة ثانية مخطوطة كذلك بالمكتبة الوطنية بتونس تحت عدد 15365.

- 20 -

الباحثة : لطيفة زينب الشّريف

الموضوع : الجملة الموصولة مقارنة بين أثرين الامتاع والمؤانسة لأبي حيّان التّوحيدي وزقاق المدقّ لنجيب محفوظ.

الأستاذ : حمّادي صمّود

التّاريخ : 1979

نوعه : نحو

محتوى البحث :

اعتمدت الباحثة في عملها على أثرين قديم من القرن الّرابع الهجري العاشر

مسيحي وهو الجزء الأول من الإمتاع والمؤانسة لأبي حيّان التوحيديّ والثاني حديث من القرن العشرين وهو (زقاق المدق) لنجيب محفوظ.

ونظرا إلى جمع الدّراسة بين أديبين متباعدين زمنيا فإن دراستها للجملة الموصولة ستكون آنية وتاريخية في نفس الوقت. وقسّمت بحثها الى ثلاث أبواب :

الباب الأول : درست فيه اسم الموصول

الباب الثاني : نظرت فيه في الصّلة

الباب الثالث : خصّصته للنّاحية الوظائفية للجملة الموصولة هذا وقد جعلت الباحثة كلّ باب يشتمل على ثلاثة فصول :

- فصل في وصف المدوّنة القديمة
- فصل في وصف المدوّنة الحديثة
- فصل في المقارنة بين المدوّنتين.

- 21 -

الطالب : زهير المزغني

الموضوع : دراسة نحوية للجملة في مقامات بديع الزمان الهمذاني

الأستاذ : عبدالقادر المهيري

التاريخ : سبتمبر 1979

نوعه : نحو

التعريف بالبحث :

تتمثل هذه الدّراسة في استخراج كل الجمل من مقامات بديع الزمان الهمذاني وفي تفكيكها وتبويبها انطلاقا من أبسط عناصرها الى مختلف تراكيبها المعقّدة والمركّبة - وذلك بمحاولة تحديد مفهوم الجملة في القسم الأول من البحث والنّظر في الجملة البسيطة في القسم الثاني منه ودراسة الجملة المركّبة في القسم الثالث والأخير.

- 22 -

الطالب : علي الغيضاوي

الموضوع : معاني الأفعال المزيدة في الحيوان ج1 و2.
الأستاذ : المهيري
التاريخ : 1979
نوعه : صرف.
التعريف بالبحث :

بدأت الدّراسات ـ المعاصرة ـ حسب الباحث ـ تميل الى التّخصيص والحصر في دراسة الفعل فحاولت جمع كلّ ما يتعلّق به في نطاق عمل مستقلّ واحد.

وأهمّ هذه الدّراسات هي التي تخصّصت لتدرس أبنية الفعل ومعانيه انطلاقا من نصوص متنوّعة. وهذا البحث يندرج في هذا النّطاق إذ اعتمد فيه الباحث على نصّ قديم هو كتاب الحيوان في جزئيه الأول والثاني طبعه عبدالسلام هارون، وخصّص الباحث الفصل الأول من بحثه للأفعال المزيدة الواردة (في الحيوان) ثم نظر في الفصل الثاني في معاني الأوزان المزيدة حسب بعض النّحاة القدامى.

ـ 23 ـ

الباحث : عبداللطيف قاسم
الموضوع : حركة العين في الأفعال ذات الأصل الواحد.
الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
التاريخ : 1979
نوعه : صرف
التعريف بالبحث :

هي محاولة التعرّف على رأي النّحاة في اختلاف عين الفعل وهل هناك إشارات الى هذا الصنف من الأفعال.

ثم تصنيف هذه الإمكانيات السالفة الذكر وإحصاء عددها من حيث المعنى ومن حيث النّوع أي اللّزوم والتعدية والتعليق عليها وهذا التصنيف وهذا الإحصاء يتمثّلان في جداول تتضمّن عدّة تفاصيل خصوصاً فيما يتعلّق بمسألة اللّزوم والتعدية مع

محاولة التعرّف على نزعة كل حركة من الحركات الثلاث سواء الى اللزوم أو الى التعدية أو الى الإنتقال من اللزوم الى التّعدية.

ـ 24 ـ

الباحث : عبدالوهاب الحمري

الموضوع : شرح لاميّة الأفعال لمحمّد بن أحمد الرّهوني عن المنظومة المشهورة : بلامية الأفعال لابن مالك.

الأستاذ : عبدالسلام المسدّي

التاريخ : 80 ـ 1979

نوعه : صرف

التعريف بالبحث :

بدأ بالتعريف بمؤلف اللامية ابن مالك وهو أبوعبدالله جمال الدين محمّد بن عبدالله ابن مالك الجيّاني (600/672 ـ 1203/1274) المشهور بتعمّقه في الدّراسات النّحوية والصّرفية.

ثم عرّف بشارحها وهو محمّد بن أحمد بن محمّد بن يوسف الرّهوني المغربي المالكي (أبوعبدالله) فقيه متكلّم ت 1230/1815.

واعتمد في تحقيقه على مخطوطات المكتبة الوطنية بتونس رقم 253 ورقم 8346 ورقم 876.

ولاميّة الأفعال : هي منظومة في فنّ الصّرف ذات روي واحد هو اللاّم حاول فيها النّاظم التعرّض للمسائل الصّرفية المعهودة. والغاية من ذلك بالدّرجة الأولى تعليمية.

وقام الباحث بعد ضبطه للنصّ بتخريج الأمثلة المعتمدة وتسمية قائليها قدر المستطاع مع تخريج الآيات القرآنية والأحاديث والتعريف بأعلام المتن.

النوع الثاني

وهي البحوث المقدّمة في نطاق شهادة التعمّق في البحث العلمي. وقد وجدنا دراستين من بين 4 دراسات قدّمت الى حدّ الآن ونوقشت. وهاتان الدّراستان تبدوان لأول وهلة وكأنّهما تخرجان عن نطاق الدّراسات اللغوية. ولكن مع ذلك أدرجناهما ضمن هذا الصّنف من البحوث لما لهما من صلة به. فالأولى تهتمّ بالترجمة، وفي التّرجمة مظهر حضاري ولكنّه لغوي بالدّرجة الأولى. ودارت الثانية حول تاريخ الأدب مفهوما ومنهجا. ولا شكّ أن لتاريخ الأدب صلة وثيقة بالنّقد الأدبي وبدراسة النصّ الأدبي بصفة خاصّة.

شهادة التعمّق في البحث الأولي

قام الأستاذ محمّد مواعده بتقديم أول دراسة لنيل شهادة التعمّق في البحث. وكانت حول حركة التّرجمة في تونس وأبرز مظاهرها في الأدب (1840ـ1955). وقد أشرف على إعدادها الأستاذ المنجي الشّملي ونوقش البحث في 1979/2/7 وتركّبت لجنة المناقشة من الأستاذ محمّد سويسي (رئيس) والأستاذين : المنصف الشنّوفي والمنجي الشّملي (عضوين) وتحصّل الممتحن على هذه الشّهادة بملاحظة حسن جدّا.

التعريف بمحتوى البحث :

ذكر السيّد مواعدة في مقدمته سببين لاهتمامه بموضوع التّرجمة أولهما الإنشغال المتزايد بها وبقيمتها الفكرية والحضارية في عالم تقاربت أبعاده وتعقدت علاقاته.

ثانيهما : دور التونسيين الإيجابي في هذا الميدان فقد شعروا كغيرهم من المفكّرين العرب في القرنين 19م و20م بوجوب الإستفادة من أدب الغرب وحضارته..

ولم يكن تحديد الباحث لسنتي 1840 و1955 في دراسته اعتباطا فسنة البداية 1840 هي السنة التي تأسست فيها مدرسة باردو العسكرية وهي أول مؤسسة تعليمية رسميّة تعني بترجمة النّصوص والمؤلفات الأوروبية الى اللغة العربية وأما سنة 1955

فقد ظهرت فيها مجلّة تونسية جديدة أولت ترجمة النّصوص الأدبية شيئا من اهتمامها زيادة على أن العلاقة بين اللغة العربية والفرنسية قد تغيّرت خلال هذه السّنة نتيجة لتغيّر العلاقة السياسية بين تونس وفرنسا.

وجعل الأستاذ مواعدة بحثه في ثلاثة أقسام يشتمل كلّ واحد منها على مجموعة من الفصول، وراعى المزج بين المستويين الزّمني والموضوعي في هذا التقسيم حتّى يبتعد عمّا قد يسببه المستوى الأول من غموض وتكرار وما يفرضه الثاني من إطالة في بعض الموضوعات.

1) القسم الأول : حلّل فيه نشأة حركة التّرجمة وتطوّرها في النّصف الثاني من القرن التّاسع عشر وبيّن العوامل الممهّدة لبروز هذه الحركة ودور رجال الإصلاح والمؤسسات الصّحافية والتّعليمية والثقافية والإدارية في تطورها ودعمها. كما عرّف بأبرز المترجمين وبالآثار المترجمة في مختلف الميادين وصلتها بواقع تونس في ذلك العهد ثمّ قيّم ما تمّ في هذا المجال ومدى تأثيره في الفكر واللغة العربيين بتونس في الفترة نفسها.

2) القسم الثاني : وخصّص القسم الثاني من هذا البحث للتّرجمة الأدبية وقد أشار في البداية الى ظهور عوامل جديدة أدّت الى انتشار هذه الحركة وشمولها لميادين عديدة قانونية وتقنية وإدارية وسياسية ممّا يجعل من الصعب على الباحث الإحاطة بها جميعا بصورة دقيقة شاملة. ثم عرّف في هذا القسم بالمترجمين وبآثارهم والموضوعات التي تناولتها هذه المترجمات. وبيّن في فصل خاصّ الصلة المتينة التي تربطها بواقع المجتمع التونسي الفكري والأدبي في النصف الأول من القرن العشرين.

3) القسم الثالث : حلّل فيه أبرز مظاهر التأثر والتأثير في الميدان الأدبي سواء في مستوى المضامين أو في مستوى الأشكال والأجناس الأدبية وأساليب الكتابة والتعبير، وفي الفصل الأخير من هذا القسم حاول الإجابة عن السؤال التالي : هل توصّل التونسيون الى ضبط نظرية للتّرجمة خلال الفترة الزّمانية التي حدّدها إطارا لهذا البحث ؟

ثم الحق الأقسام الثلاثة التي سبقت ببعض النّصوص المؤكدة لاهتمام التونسيين بالتّرجمة منذ القرن الماضي. وكذلك بمجموعة من الجداول ضمّنها كشفا شاملا للنّصوص التي توصّل الى معرفتها ولمترجميها ولغاتها الأصلية وموضوعاتها ومصادر نشرها، والغرض من هذه الجداول هو تمكين الباحثين من كلّ المعلومات المتعلّقة بالمترجمات وخاصّة الأدبية منها لعلّها تساعدهم على مواصلة التعمّق في هذا الموضوع والمزيد من دراساته ليستخرجوا ما لم يتوصّل الى استخراجه منه سواء في الميدان الفكري والحضاري أو في الميدان الألسني.

وهذا البحث وإن اهتمّ بحركة التّرجمة بصفة عامة في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر فإنه أولى اهتماما جليّا بالميدان الأدبي وخاصّة في النّصف الأول من القرن العشرين وإن استفاد ببعض المعلومات والمناهج المتعلّقة بالأدب المقارن وكذلك بالميدانين الألسني والأسلوبي فإنّه لم يستفد من كل ما يمكن الإستفادة منه في هذا المجال.

شاهدة التعمّق في البحث الثانية :

وتقدّم السيد حسين الواد يوم 1979/4/13 بموضوعه حول (تاريخ الأدب بمفهومه ومناهجه) لنيل شهادة التعمّق في البحث الثانية وكان الأستاذ توفيق بكّار قد أشرف على إعداد هذا العمل (-) وتركّبت لجنة المناقشة من الأستاذ محمّد عبدالسلام (رئيس) والأستاذين المنجي الشّملي وتوفيق بكّار (عضوين) ونال المترشّح شهادته بملاحظة حسن جدّا.

التعريف بمحتوى البحث :

اعتمد الباحث في عمله هذا على أربعة كتب هي :

1) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان
2) تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرّافعي.
3) تاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيّات.
4) في الأدب الجاهلي لطه حسين

و بدأ الأستاذ الواد في مقدّمته بتقديم الإطار الذي يتنزّل فيه موضوعه، فلاحظ أن عدد المؤلفات في تاريخ الأدب العربي عدد لا يستهان به و بعض هذه الكتب راج رواجا كبيرا حتى أن كتاب الزيات طبع 26 مرّة في حوالي 50 عاما وعلى العكس من ذلك نجد أن التأليف في (مادّة تاريخ الأدب) قليلة (ـ) فهناك عملان عالج فيهما مؤلفاهما بعضا من مشاكل الكتابة في تاريخ الأدب العربي علاجا يبدو (إذا أمعنّا النظر فيه متّسما بالإجاز المخلّ والإستعراض المنقوص) وهما :

ـ 1) بحث السيّد شكري فيصل من سوريا (مناهج الدّراسة الأدبية في الأدب العربي) : عرض ونقد واقتراح ـ ط بيروت 1973.

2) بحث السيّد عبدالسلام محمّد الشاذلي (الإتجاه العلمي في مناهج تاريخ الأدب الحديث في مصر حتّى بداية الحرب العالمية الثانية) (مخطوط بقاعة الرّسائل بكلية الآداب بالقاهرة رقم 1105).

و يرى الباحث أن هذه الأعمال لا تفي بالمطلوب ولهذا فإن التأليف في مادة تاريخ الأدب العربي في حاجة الى دراسة مستقلّة تتناول قضاياه المفهومية والمنهجية خاصّة وإن الدراسات الأدبية ـ على النطاق العالمي ـ بدأت تتّجه الى العناية بالظّاهرة الأدبية من حيث عملها واستعمالها في المجتمعات.

وقام الأستاذ الواد في نفس هذه المقدّمة ـ تفاديا للّبس في حصر موضوعه و بسط طريقته وتحديد اتّجاهه ـ باستعراض أهمّ الإتجاهات في دراسة النصّ الأدبي في العصر الحديث :

ـ أ ـ اتّجاه يقوم على دراسة النصّ الأدبي درسا يتّجهون به الى البحث عن حياة المؤلف الشخصية لأنهم رأوا أن النصوص الأدبية تعبّر عن أصحابها تعبيرا مباشرا.

ـ ب ـ اتّجاه نفسي ينفي أن يكون الأدب صورة لحياة المؤلف الشخصيّة فذهبوا الى أنّه مرآة للاوعي منشئه. فالأحاسيس الباطنة والعقد النفسية هي التي يجب أن تلتمس في النّصوص الأدبية.

ـ ج ـ اتّجاه إجتماعي : ينفي أن يكون الأدب صورة لحياة المؤلف الشخصية ولا صورة لحياته الباطنية النفسية. فالأديب كائن اجتماعي منغرس في طبقته الإجتماعية يحمل طابعها و ينطق بلسانها لذلك اعتبروه صورة لايديولوجية مؤلّفة ولقيم الطبّقة الإجتماعية التي ينتمي إليها.

ـ د ـ اتّجاه هيكلي ينفي الإتجاهات السّابقة الثلاثة و يؤكد على أن النص الأدبي لا يعني غير نفسه ولا يعبّر عن غير ذاته فهو مغلق تامّ لا ينطق إلا بما فيه ولا يصوّر إلا نفسه فهو مجرّد كائن من كلام وهو عمل في اللغة أو تلاعب بها لذا رأى الهيكليون أن الإكتفاء في درسه بالتعرّف على هيكله ووصف خصائص البناء الذي ورد عليه يفي بالحاجة منه.

ثم ظهرت بعد ذلك أعمال تساءل فيها مؤلفوها عن مدى الصّواب في حصر معنى الأدب في النصوص الأدبية والإكتفاء في درسه بتحليلها (ـ) والغاية من هذا التساؤل هو محاولة الخروج بدرس الأدب من الإقتصار على النظر في النصوص الأدبية الى العناية بالظاهرة الأدبية في شتى مظاهر أعمالها واستعمالها. والباحث لم يختر الكتب الأربعة المعتمدة في دراسته اعتباطا بل رأى أنّها تمثّل ثلاثة مناهج في تاريخ الأدب : فزيدان والزيات يدرسان تاريخ الأدب العربي حسب عصوره والرّافعي يدرسه حسب أغراضه وطه حسين حسب مدارسه. و بعد هذه المقدّمة قسّم الأستاذ الواد أعماله الى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

1) المفاهيم.
2) المناهج.
3) الأعمال.

وقد اعتنى في القسم الأول بالمفاهيم :

ـ لأنه ليس من عمل في درس الأدب أو نقده أو تاريخه إلا وهو يقوم على فهم معيّن للأدب والأديب.

ـ ولأن هذه المؤلفات التي نظر فيها تطرح مسألة المفاهيم بشيء من الإلحاح فقد عرّف أصحابها بالأدب وضبطوا أقسامه وشرحوا المصطلحات الدّالة على فنونه وقدّموا تصوّرهم للأديب ولعملية انتاج النصوص الأدبية ووقفوا على صلة الأدب بالحياة

الإجتماعية وعلى علاقته بشتى المعارف الأخرى وبحثوا في مفهوم تاريخ الأدب وفي منزلته من التّاريخ العامّ.

- ولأنه كانَ لهذه المفاهيم أثرها القويّ في تصوّر هؤلاء المؤلفين لأعمالهم فتعريف الأدب عندهم مثلا هو تعريف الموضوع الذي عالجوا تاريخه وتعريف تاريخ الأدب هو تعريف لطريقة العمل التي تناولوا بها ذلك الموضوع. ودرس الباحث في القسم الثاني من دراسته المناهج :

- لأن المؤلفين الأربعة وقف كلّ منهم على مسألة المناهج في تاريخ الأدب وكان لكل منهم موقفه في معالجتها بل أنّه قام بينهم الجدل حول أي المناهج أجدى وأنفع في التاريخ للأدب العربي.

- ولأن المناهج هي التي تكيّف الأعمال وتمدّها بأبرز الخصائص التي تظهر فيها فمسألة التأليف في تاريخ الأدب هي أولا وقبل كل شيء مسألة المناهج فالمنهج هو الذي تتميّز به أعمال عن أعمال أخرى وهو الذي تتمّ به سيطرة الكاتب على موضوعه أو لا تتمّ.

وفي القسم الثالث نظر الباحث في أعمال هؤلاء المؤلفين فدرس خصائصها العامّة لأنه من المنطقي أن يتساءل الإنسان عن النتائج التي وصلوا اليها بتلك المفاهيم وهذه المناهج ثم أن هذه الأعمال هي التي راجت بين القراء وأثرت فيهم زمنا و بالتّالي فإن التعرّف على هذه الأعمال هو تعرّف على طبيعة التّكوين الذي يتلقّاه القارئ إن هو أدام النظر في هذه الكتب.

وكانت غاية الأستاذ الواد من البحث هو أن يدرس تجربة في تاريخ الأدب قامت أساسا على البحث في نشأة النّصوص الأدبية ونشأة الإعلام ونشأة الأغراض والمدارس والإتجاهات فوقف على أوجه الخلل والنّقص فيها مؤملا السّعي الى التماس مفاهيم أخرى يؤرخ بها للأدب تاريخا لا يعني بتلك المظاهر السّابقة فحسب وإنما يعني أيضا بالأدب من حيث هو ظاهرة اجتماعية لها حياتها وعملها في المجتمع البشري.

النوع الثالث

وهي الدراسات المقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة. وكانت ثلاثا تندرج جميعها في نطاق البحوث اللغوية :

الأطروحة الأولى :

نوقشت أطروحة الأستاذ عبدالسلام المسدّي يوم 12 جانفي 1979 بكليّة الآداب تونس، وكانت بعنوان (أهمّ قضايا التفكير اللغوي عند العرب الى ابن خلدون) وقد أشرف على إعدادها الأستاذ عبدالقادر المهيري. وتركبت لجنة المناقشة من الأستاذ : أحمد عبدالسلام (رئيس) والأساتذة : الشاذلي بويحي وعبدالقادر المهيري ورشاد الحمزاوي وعبدالوهاب بوحديبة (أعضاء) وتحصّل الممتحن على دكتورا الدولة بملاحظة مشرف جدّا.

التعريف بمحتوى الأطروحة.

تقع الأطروحة في 560 صفحة مرقونة منها 60 صفحة احتوت ملاحق فيها كشف الأعلام وثبت المراجع وجرد للمصطلحات وقائمة مفصّلة لمضامين البحث. والجدير بالملاحظة أن هذه الأطروحة صدرت عن الدّار العربية للكتاب (ليبيا-تونس) بعنوان (التفكير اللساني في الحضارة العربية).

أما مدارها فيتمثّل أساسا في قراءة لسانية للتراث العربي. وحيث أن هذا المنهج مستحدث فإن الباحث قد استهلّ مصنّفه بمقدّمة طويلة (58ص) بسط فيها أسس البحث ومنطلقاته وقد عنونها فعلا بحوافز البحث وغاياته).

ولقد تناول الأستاذ المسدّي في منطلق التّقديم علاقة علم اللسان الحديث بالمعرفة المعاصرة ثم تطرّق الى تكامل مقولتي الحداثة والتّراث ليخلص الى ربط البحث اللساني المعاصر بالتّراث الإنساني وهكذا يتطرّق الى علاقة اللسانيات المعاصرة بالحضارة العربية فبيّن بالتحليل المستفيض والإحتجاج المتواصل كيف أن اللسانيات الحديثة قد انطلقت من استثمار خلاصة الفكر البشري عموما ما عدا خلاصة الفكر العربي وهو ما يمثّل قطيعة في تواصل الفكر اللغوي عند البشرية جمعاء.

ثم استطرد الباحث في تفسير أسباب هذه (الثغرة العربية) تاريخيا وعقائديا ليصل الى ما نتج عن هذه (القفزة الإعتباطية) فيقول : (أما النتيجة المبدئية التي آل اليها نسيان تراث العرب في اللغويات العامة فهي حصول قطع في تسلسل التفكير اللساني عبر الحضارات الإنسانية فنهضت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساسا ولكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب وإذا جاز لنا أن نبسط مصادرة في البحث أمكننا أن نقرّر افتراضا أن أهل الغرب لو انتبهوا الى نظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم بل لعلّها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد...

وهكذا تقوم أطروحة الأستاذ المسدي بأكملها (-) أساس سدّ هذه الثغرة بمحاولة استكشاف المسخلصات اللغوية في نظرية العرب بغية تقديم عطاء جديد يفيد اللسانيات المعاصرة من حيث يبيّن حظ العرب من استكمال حقائق الظاهرة اللغوية.

و يأتي صلب البحث في ثلاثة فصول اشتمل على كلّ فصل على ستّ مسائل ففي الفصل الأول يثير الباحث مشكل علاقة الإنسان باللغة فيستنطق التّراث العربي مستخرجا منه نظريات خمس حول نشأة الظاهرة اللغوية. فأما الأربع الأولى منها فيسميها بأنها عرضية اقتضتها املاءات عقائدية أو تاريخية هي نظرية التوقيف الالاهي ونظرية التشريع الوضعي ونظريّة المحاكاة الطبيعية ونظرية النشوء والتناسل.

أما النظرية الخامسة فيعدّها أساس التفكير اللغوي في كامل التراث العربي وهي النظرية الأم، ولذلك خصّصها بكامل الفصل الثاني وسمّاها نظرية المواضعة. ودرس ضمنها قضايا متعدّدة منها اعتباط الحدث اللساني ومشكل العقد وقضية التلازم ثم توليد المواضعات واكتساب اللغة. وفي صميم كلّ قضيّة مطروقة يعالج الأستاذ المسدّي الموضوع من جوانب مختلفة أهمّها تسليط متصوّرات اللسانيات الحديثة ثم استكشاف مقولات التّراث وأخيرا إبراز ما أدركه الفكر العربي ممّا يظنّ أنّه استكشاف معاصر وكذلك بيان ما بلوره منظّرو الفكر العربي ممّا لم يدركه روّاد الفكر المعاصر بعد.

وفي الفصل الثالث تطرّق الباحث الى مقوّمات الكلام فعالج علاقته بالمكان و بالزّمان و بفاعله ومتقبّله ليستنبط أخيرا هو يّة الحدث اللغوي في مخزون الميراث العربي. وقد وقف الباحث على جملة من الخصائص يصرّح بأنها غائبة تمام الغياب في نظريات اللسانيين المعاصرين لذلك اضطرّ الى أن يصنع لها مصطلحات بالعربية مردفا إليها في الهوامش مصطلحات أجنبية ابتكرها هو بنفسه بعضها من سجّل الرّياضيات و بعضها من قاموس الفيزياء.

ومن بين هذه الخصائص المستنبطة شكلا ومضمونا :

- الطابع الإستقطابي — le caractère attractif
- الطابع الإنتشاري — le caractère expansif
- الطابع الإنفجاري — le caratère explosif
- الطابع الغازي — le caractère gazeux
- الطابع السيّال — le caractère fluide

ومن سمات الظاهرة اللغوية أيضا في استنباطات الأستاذ المسدّى :

- الإنعكاسيّة — la reflexıvité
- الإضطرارية — l'inéluctabilitë
- اللاتراجع — l'irréversibilité
- الطابع الإبرامي — l'irrévocabilité

وغيرها كثر

إن أهم ما يميّز أطروحة الأستاذ المسدّي هو أنه تعامل فيها مع التراث باعتباره مقصودا بذاته ولذاته حتى إذا ما تجلّت خصائصه نطق بنفسه عن مضامينه النوعية. لذلك احترز الباحث من مزالق هذا المنهج الجديد فصرّح منذ البداية قائلا : (إننا قد حرصنا - ما وسعنا الحرص - على تحاشي التعسّف في الإستنطاق والإعتباط في التأويل، فأعرضنا جوهريا عن كلّ مقارنة مرتجلة أو تقريب تخميني بين نظريات العرب ونظريات اللسانيين المحدثين حتّى إذا ما قرئ بحثنا -في نصّه أو منقولا - لم يلتبس أمره على قارئه : أهو فكر الحضارة العربية خالصة أم هو اصطناع لها وتقوّل عليها أملاهما جموح الحداثة) ؟

و يعود الأستاذ المسدّي في آخر مطاف بحثه ليذكر بحياته المنهجية تجاه هذه البدعة المباركة في أساليب البحث والإستكشاف فيقيّم بنفسه ما أنجزه متخاطبا مع اللسانيات المعاصرة فيقول (فإذا سلّمنا بأننا مدينون بهذا العمل لجوهر الثقافة اللسانية المعاصرة فإن الذي تبرّأ ذمّتنا ممّا نحن مدينون به إنما هو هذا العمل نفسه لأنه ـ على ما نرتئي ـ كفيل بأن يرجع للسانيات فوائض دينه لما قد يفتحه لها من منافذ على مخزون التراث العربي الذي هو في حقيقة أمره ملك مشاع للإنسانية بحيث يكون من الحيف، بل من الخور ألا تفتح أبوابه أمام تطلّع الفكر اللساني المعاصر قاطبة).

غير أن أطروحة الأستاذ المسدّي تبقى مستعصية على التقييم إلا في مستوى نخبة الإختصاص، لأن ميزان كلّ فكرة من فكرها يستوجب الماما بقضايا علم االلسان الحديث واطّلاعا واسعا على ما جدّ فيه من مبتكرات نظرية، كما يستوجب قدرة على التعامل مع نصوص التراث العربي، والى جانب هذا وذاك يقتضي مسايرة الباحث في نزعته الى تجريد المفاهيم وصقل الصّياغة التأليفية الضّاربة في الرّؤى الشمولية المتنوّعة حتى ليحار القارئ كيف يتجوّل به الباحث من سياق اللغة الى حقل الفلسفة الى مجال التفكير الايبستيمولوجي الذي يطلق عليه هو نفسه مصطلحا طريفا هو مصطلح (الفكر الأصولي).

وقد لا نتبيّن بسهولة هل ممّا يخفّف عليك ـ أيّها القارئ ـ قراءة هذه الأطروحة أم ممّا يعسّرها عليك أن صاحبها يكتب بأسلوب الأدباء من حيث يلتزم صرامة الباحثين المنقّبين عن مؤسسات الموضوعية.

الأطروحة الثانية :

ونوقشت الأطروحة الثانية وهي أطروحة الأستاذ محمّد الهادي الطّرابلسي يوم 26 ماي 1979 بكلّيّة الآداب بتونس، وكانت بعنوان (خصائص الأسلوب في الشّوقيات) وقد أشرف على إعدادها الأستاذ عبدالقادر المهيري وتركّبت لجنة المناقشة من الأستاذ محمّد سويسي (رئيس) والأساتذة : محمّد عبدالسلام وعبدالقادر المهيري ورشاد الحمزاوي وحمّادي بن حليمة (أعضاء) وتحصّل السيّد الطرابلسي على دكتوراه الدولة بملاحظة مشرف جدّا.

التعريف بمحتوى الأطروحة :

ذكر الأستاذ الطرابلسي في مقدّمته أسبابا ثلاثة رئيسية أملت عليه طرق موضوع (خصائص الأسلوب في الشوقيات) فقد شغله أولا أمر شرح النصّ الأدبي كيف يعدّ وكيف يقدّم لطالب المعرفة بصورة موضوعية مفيدة وشغله ثانيا أمر البحث في قضايا اللغة فكان لا يرتاح كثيرا لغلبة الجفاف عليها وكثرة التجريد التي في قضايا اللغة مع قلّة التطبيق على استعمالاتها. وشغله ثالثا أمر التحجّر الذي تنهى اليه درس البلاغة والذي يعكس تحجّر البلاغة نفسها فبقي النقد الأدبي لذلك مفتقرا الى شيء من الإستحكام والموضوعية في مقاييسه.

وغاية الباحث القصوى أن يقدّم لنا بحثا علميّا تعليميا ودراسة أسلوبية تطبيقية وقوام هذا التطبيق هو الإنطلاق من البحث من مادّة الدّرس نفسها لفهمها وفهم مثيلاتها من المواد التي لم تدرس وللبحث في أسبابها ونتائجها مستعينا في ذلك أولا بالتّراث العربي ولكن بكلّ تمعّن وتمحيص وثانيا بالنّزعات الجديدة من اللسانيات الحديثة والأسلوبية ولكن بكلّ احتراز وحذر.

ويرى الأستاذ الطّرابلسي أن عمله إن جاء يعكس ثروة التراث العربي أكثر مما يعكس غزو اللسانيات الحديثة والأسولبية فرجع ذلك سببان :

1) أن ما استحكم في الدّراسات الحديثة من القواعد أقلّ ممّا لم يستحكم وما اتّفق فيه من قضايا أقلّ ممّا لم يتّفق فيه.

2) أن الطريق ما زالت أمام الدّارسين ليقرؤوا التراث العربي قراءة وافية ويبرزوا العطاء الثمين الذي قدّمه للإنسانية في هذا الميدان.

وتقع أطروحة الأستاذ الطّرابلسي في 701 ص مرقونة وتتضمّن 3 أقسام كبرى يضمّ كلّ منها مجموعة من الأبواب والفصول :

1 ـ القسم الأول : أساليب مستويات الكلام (294ص) ويتضمّن 3 أبواب خصص المؤلف الباب الأول منها لدراسة (مستوى المسموعات) واعتنى فيه بظاهرة

الموسيقى في الشعر. فدرس موسيقى الإطار الذي تكوّنه البحور والقوافي فبدأ بوصف البحور الشعرية المستخدمة في الشوقيات وصفا يعتمد أنواعها وخصائص البنية المقطعية فيها وحدّ التواتر الذي كان لها في شعر الشاعر ومدى التمام والجزء فيها ثم تناول القوافي بالدّرس بالإعتماد على أنواع المجرى ثم بالإعتماد على منزلة الرويّ ثم بالإعتماد على الأشكال الصّوتية العامّة. ثم بحث في حظّ أصوات العربية من الإستخدام رويّا في (الشوقيات) كما درس قوافي الأراجيز ونظائرها ثم قوافي الموشحات وختم بدراسة مظاهر القافية العامّة ثم انتقل الباحث الى دراسة (موسيقى الحشو) فبدأ بدراسة المظاهر الموسيقية العامّة التي تمثّلها في نظره : موسيقى الصوّت المعزول عن الإطار الدلالي الأدنى (اللّفظ) من ناحية وموسيقى الأصوات المحصورة في الإطار الدلالي الأدنى من ناحية أخرى وموسيقى الإطار الدلالي الموسّع (التقطيع) من ناحية ثالثة. ثم تطرّق الى دراسة المظاهر الموسيقية الخاصّة وتمثّلها في نظره : القافية الدّاخلية والترصيع والتدوير والتّصريع في أشباه الطوالع وموسيقى المقاطع والمطالع (التصدير والتذيل).

وخصّص الباحث الباب الثاني (58ص) من القسم الأول لدراسة (مستوى الملموسات) حيث درس ما أسماه بالحركة في الكلام وبدأ بالبحث في المقابلة وهي عنده أبرز أساليب التعبير عن الحركة في الكلام. فقد بحث أولا في فنّ المقابلة بالنّظر الى أنواع المقابلات وقد أرجعها الى نوعين المقابلة اللغوية والمقابلة السياقية ثم بالنظر الى منزلة المتقابلين وتوزيعها في البيت الشعري، ثم تطرّق الى البحث في دلالة المقابلة وإثر ذلك انصرف الى دراسة الأساليب الباقية للتعبير عن الحركة وهي عنده العكس والتناظر وقلب الوضعيات والتدرج والإطراد.

أما الباب الثالث من القسم الأول فخصّصه الدّارس للبحث في (مستوى المرئيات) أو الصّور. فقد بدأ بدراسة الصّور التي تقوم على علاقات التّشابه ويدخل فيها - عنده - التشبيه بمختلف أنواعه وقد توسّع فيما يطرأ على عناصر التشبيه من حذف وما يتولّد عن بعض أنواعه من عمق كما تدخّل فيه الإستعارة بمختلف أنواعها ثم تطرّق الى البحث في دلالة الصّور في علاقات التّشابه بالنّظر الى مصادر التصوير التّجريبية والثقافية وبالنظر في دور التصوير المتمثّل في التعويض والتّحويل ثم بحث في الصور التي تقوم على علاقات التداعي المبنيّة على المجاز (المرسل والعقلي) منها والمبنية على

الحقيقة (الكناية) والمبنية على الوهم (الثّورية).

2 ـ القسم الثاني : أساليب هياكل الكلام (176ص) و يتضمّن بابين :

خصّص الأستاذ الطّرابلسي الباب الأول منهما لدراسة الهيكل الخارجي فبحث أولا في معارضات شوقي فحلّل خصائصها العامّة ثم عمد بعد ذلك الى المقارنة الأسلوبية بين بعضها البعض بتقليب النظر فيها من الوجوه العديدة الممكنة ثم بحث في حكايات الشّاعر فدرس مصادر الرّواية فيها و بنية الحكاية وإطارها العامّ وخصّص الباب الثاني من القسم الثاني لدراسة الهيكل الدّاخلي حيث درس التّراتيب وخصائصها من تقديم وتأخير واعتراض وزيادة وحذف. ثم درس التعابير مبتدئا بدرس المظاهر العامّة كأثر الثقافة وأثر الخلق الشخصي في التعابير وتوسّع في تعبير خاص هو التعبير الحكمي فتناول بالدّرس فنّ ضرب الحكمة عند شوقي ودور الحكمة في بناء القصيدة في (الشوقيات) ثم درس الأساليب الإنشائية البارزة كالإستفهام من حيث فنّه ودلالته والأمر في الطالع وفي غير الطالع من أبيات القصيدة والنّداء.

3 ـ القسم الثالث : أساليب أقسام الكلام (159ص) و يتضمّن 10 فصول خصّص الفصل الأول منها لدراسة أساليب التنكير والتعريف في (الشوقيات) فتناول ـ في مستهلّه ـ بالبحث مجموعة من القضايا العامّة ثم درس بصفة خاصّة ظاهرة تعريف الإسم بوسيلتين معا. ودرس في الفصل الثاني دلالة الاعلام فبحث منزع الاعلام وأشكالها في شعر الشاعر وخصّص الثالث لدراسة الضّمير فحلّل ظاهرة الضّمير العائد على لاحق. وبحث قضايا ضمير الفصل والتصرّف في المطابقة ووفرة الضّمائر في السياق. وتناول في الفصل الرّابع بالدّرس الجمع والتثنية حيث بحث قضايا المطابقة بين الجمع والمجموع والتصرّف في المجموع والتثنية من حيث هي طابع قديم ومن حيث هي وسيلة تضعيف ودرس في الفصل الخامس دلالة المبني بالإعتماد على استعمال الصّيغ النادرة من ناحية واستعمال صيغ في غير ما وضعت له في الأصل ودلالة المعاني بالإعتماد على دواعي النزعة التقليدية في استعمال الألفاظ من ناحية أخرى ودلالة لفظ (فتى) في الشوقيات وخصّص الفصل السادس لظاهرتي النبوّ والتمكّن وخصّص الفصل السابع لظاهرتي التخصص والتعميم حيث بحث في تخصيص العموم وتعميم الخصوص. ودرس في الفصل الثامن ظاهرة الدّخيل بالإعتماد على دخيل

الأهمية البالغة التي اصبحت لوجهين من وجوه البلاغة وهما نقل الإستعارة ودلالة الجزء على الكل «Metophore et Metonymie» ولجاكبسون «Jakobson» محاولات في اللسانيات العامّة حيث نجد دراسة هامّة ومعمّقة لهذين الوجهين، ولا أدلّ على اقتناع النّاس بجدوى هذين الوجهين ومن ثمّ جدوى البلاغة عامّة من استعمالها في مجالات غير الأدب كتحليل الأنماط السّكنية.

ولا بدّ من الإشارة أخيرا الى المكانة الخاصّة التي تحظى بها الإستعارة في مجال التحليل، ويمكن القول مع جماعة (مو) إنّ البلاغة كنظرية للصّورة أعيد اكتشافها اليوم بفضل الألسنية البنيوية ونحن نرى اليوم فترة عودة الوعي بأهمية البلاغة.

الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية

عبدالقادر الفاسي الفهري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بالرباط

نتوخى من هذا العرض هدفين أساسا :

ـ الهدف الأول استكشافي « heuristic » ، إذ نثوق بمقاربة لغة طبيعية بمنهج محدد أن نكشف عن معطيات وتعميمات جديدة، كما نثوق الى أن نمحور خطابنا وسط النهج الرابط بين النظرية والتجربة.

ـ الهدف الثاني وصفي هو تقديم مجموعة قواعد تمثل جزءا من نحو جديد للغة العربية.

على أن هذين الهدفين لا يقومان إلا في إطار نظرية للغات الطبيعية، وفي إطار تحديد الإجراءات العملية التي تستند الى النمذجة الواضحة لهذه المبادئ النظرية والمنهجية (modélisation) .

فهذا البحث يندرج بصفة خاصة في إطار النموذج الوظيفي المعجمي (lexical functional grammar) الذي سأعود للحديث عنه قليلا، (1) وبصفة أعم فيما يمكن أن ننعته بالأنموذج الشومسكاوي في البحث اللغوي (the choskeyan paradigm in linguistic research) هذا الأنموذج الذي يرتكز على عدة مبادئ نظرية ومنهجية نذكر من بينها :

1) ان الهدف الأساسي من البحث اللغوي هو اعطاء مضمون لمفهوم اللغة الطبيعية (natural language) بوضع قيود على الانحاء التي تصف اللغات الممكنة.

2) الشرط الضروري المفاضلة بين الانحاء (grammars) باعتبارها نظريات للغات

الموصوفة هو **الوضوح** (expliciteness) ، وهذا يعني فيما يعنيه أن كل قاعدة أو كل مبدأ نظري مقترح يجب أن يصاغ صياغة صورية واضحة لا تقبل التأويل أو التخمين.
3) انجع الوسائل لمعرفة اللغات، ومن ثم اللسانيات، هو **بناء أجزاء كبيرة** من أنحاء هذه اللغات، ولا يمكن المفاضلة بين النظريات إلا على هذا الأساس.

والموضوع الذي نقاربه اليوم يتعلق ببعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية، وعلى الأخص الظواهر المتصلة بالمركبات الوصفية (adjectival phrases) ، ومن خلال هذه المقاربة نريد أن نبين ما يلي :

1) ان الظواهر الاحالية تقتضي اللجوء الى مفاهيم **وظيفية** للتمثيل لها وصياغة المبادئ التي تضبطها.

2) ان هناك تصنيفا اجرائيا للإحالة الى إحالة وظيفية وإحالة غير وظيفية، وهذا التصنيف يمكن أن يفسر الخصائص المختلفة التي نجدها لكل نوع من نوعي الاحالة المذكورين.

3) ان خصائص تبعية الصفة للموصوف (agreement) او عدم تبعيتها تختلف تبعا للتصنيف المذكور، مما يؤكد على الصلة الوثيقة بين الاحالة والتبعية.

ولضيق الوقت نقف عند ظاهرة خاصة فقط من ظواهر الاحالة هي المراقبة (control) ، (2) ونقف عند صنفيها الوظيفي وغير الوظيفي.

بعض خصائص المراقبة غير الوظيفية :

في كل مراقبة احالية لا بد من عنصر مراقَب (controller) وهو الضمير، و يسمى أحيانا Consequent، وعنصر مراقِب (controller) يسميه النحاة مفسر الضمير، و يسمى أحيانا antecedent .

الملاحظة الأولى حول المراقبة غير الوظيفية هي أن الضمير فيما قد يكون مراقبه داخل الجملة أو الكلام بصفة أعم، فتكون المراقبة لغوية (linguistic) ، وقد يكون غير مراقب داخل السياق اللغوي، وإنما مراقبه أو مفسره خارج الكلام. فالمراقبة هنا مقامية (pragmatic) . فإذا قلنا مثلا :

(1) زعم زيد أنه غبي

فهذا التركيب يحتمل تأويلين أو قراءتين على الأقل : تأويل أول يكون زيد فيه هو الغبي، وتأويل ثان يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعا الى غير زيد. وهذا ما جعل بعضهم يصف هذا النوع من الاضمار احالة مطلقة أو حرة (free anaphora) .

نفس الملاحظة تنطبق على جملة مثل :

(2) دخل زيد مكتبه

فالهاء هنا لا تعود بالضرورة على زيد.

الملاحظة الثانية حول الاحالة غير الوظيفية هي أن المراقِب (بالكسر) قد يلتبس في هذا النوع من المراقبة. ففي جملة مثل (3) :

(3) أخبر زيد عمرا أنه مطرود

يحتمل في الهاء أن ترجع الى زيد وإلى عمرو.

ونجد الحال من الأوصاف يختص بنفس الخاصية تقول :

(4) لقي زيد عمرا راكبا

فيحتمل الكلام أن يكون زيد هو الراكب كما يحتمل أن يكون عمرو.

الخاصية الثالثة من خصائص المراقبة غير الوظيفية هو إمكان تعدد المراقِب والمراقَب. تقول :

(5) طلب زيد من عمرو أن يذهب معه الى السينما

فيرجع الضمير في ذهب الى زيد والهاء في معه الى عمرو. وتقول في الحال :

(6) لقي زيد عمرا راكبا وراجلا.

فينطبق أحد الأحوال على زيد والآخر على عمرو.

الخاصية الرابعة هي أنه قد يتعدد المراقِب (بالكسر)، والمراقَب (بالفتح) مفرد تقول :

(7) أخبر زيد عمرا أنهما مجبران على التراجع

فيرجع الضمير الواحد الى المكونين معا. وتجد نفس الظاهرة في الحال :

(8) لقي زيد عمرا راكبين.

فصاحب الحال هنا متعدد وإن كان الحال مفردا.

لاحظوا أن الحال له خاصية تقارب الخاصية الأولى التي ذكرناها.

فالجملة(6) جائز فيها قراءتان : القراءة التي ذكرنا وقراءة ثانية يكون صاحب الحال فيها غير محدد، فلا نعرف من الراكب ومن الراجل. هذه الظاهرة تعرف باسم الاحالة الإعتباطية (arbitrary reference) .

خصائص المراقبة الوظيفية

في مقابل الاحالة المطلقة أو غير المقيدة لغويا، نجد احالة مقيدة (bound anaphora)وهذه الاحالة لها مظاهر كثيرة (3). فمن جملة هذه المظاهر ضمير النفس الذي يجب أن يكون مراقبا داخل الجملة الواحدة ولا يمكن أن يكون مراقبه خارجها :

(9) انتقد زيد نفسه.

(10)* ظن زيد أن نفسه غبي.

وسأقف هنا عند مظهر خاص من مظاهر هذه الاحالة المقيدة هو المراقبة الوظيفية (functional control) .

أهم خصائص هذه المراقبة أن المراقِب والمراقب فيها محددان، وهذا التحديد مرتبط بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها كل من المراقَب والمراقِب. فالعنصر المراقَب دائما فاعل، والعنصر المراقِب أما مفعول ان كان الفعل متعديا، أو فاعل ان كان لازما.

فمع افعال المقارنة مثلا نجد أن فاعل الناسخ يجب أن يكون هو فاعل على الخبر. قارن بين (11) و(12) :

(11) كاد زيد يسقط .

(12)* كاد زيد تسقط اخته .

فالتركيب (12) لاحن لأن المراقَب (بالفتح) ليس فاعلا. كذلك مع أفعال القلوب يكون المراقب هو المفعول والمراقب هو الفاعل. إذا قلت :

(13) ظن زيد عمرا غبيا.

فزيد لا يمكن أن يكون موصوف غبي، وهذا ممكن طبعا في المراقبة غير الوظيفية كما أسلفنا.

النحاة والمراقبة الوظيفية

إذا رجعنا الى النـ[illegible] القدامى لا نجد عندهم الكثير في هذا الفرق بين نوعي المراقبة، وذلك لأسباب متعدد[illegible]

فالنحاة استعملوا عدة مفاهيم وصفية اضطرتهم الى عدم الوقوف عند هذه الظاهرة في العربية القديمة. من جملة هذه المفاهيم الجملة الإسمية ومفهوم الإبتداء، ومفاهيم أخرى متولدة كمفهوم الناسخ. فقد اعتبروا أن جملة بسيطة مثل (14) لها أساسا نفس البنية الوظيفية التي نجدها لجمل كبرى مثل (15) و(16)، وهذه الجمل بالتالي لها نفس الخصائص الاحالية :

(14) زيد قائم

(15) زيد ضربته

(16) زيد أبوه قائم

التسوية بين هذه الجمل تخلق مشاكل على المستوى الوصفي والنظري (4).

بالإضافة الى مفهوم الجملة الإسمية، لجأ النحاة الى مفهوم الناسخ، فاعتبروا أن بعض الأدوات والأفعال ناسخة، أي أنها تغير في الأحكام الاعرابية للمبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما. واعتبروا كذلك أن هذه النواسخ تدخل على الجمل الإسمية بفرعيها البسيط والمركب. هذا المفهوم قد تتولد عنه معطيات كثيرة لا ندرى هل هي معطيات فعلية، أم أن المفهوم يؤدي الى تعميمات خاطئة، وافتراض وجود تراكيب لا توجد في اللغة. من ذلك تراكيب ك (17) :

(17)* كان زيد أعرفه

ومع كل هذا نجد عند النحاة ما يدل على وجود تلك الفروق بين المراقبة الوظيفية والمراقبة غير الوظيفية. فقد ذكر الاسترابادي مثلا في شرح الكافية (ج 2، ص 304) انه يتعين في جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى إسمها. فلا تقول : كاد زيد يخرج غلامه...، هذه الملاحظة تبطل أن تكون كاد وأخواتها نواسخ بخصائص إحالية مماثلة للجمل الإسمية. بدليل أنك تقول :

(18) زيد انتقده .

(19) زيد سقطت اخته .

ولا تقول :

(20)* كاد زيد انتقده

(21)* كاد زيد سقطت اخته

هنـاك أيـضا غياب بعض الأمثلة عند النحاة. فهذا الغياب يدل إما على عدم وجودها في اللغة، وإما أنهم اعتبروا أنها موجودة باعتبار أصل من الأصول التي وضعها، دون أن يعود في ذلك الى المسموع. فلا نجد في كتبهم تراكيب من هذا النوع :

(22) كان ز يد أعرفه .

(23) ظننت ز يدا ضر بته أخته .

فـهـذه الـتـراكـيب في العر بية الحالية غير طبيعية، بل قد تكون لاحنة. و بالإضافة الى عدم وجود هذه التراكيب في لغة اليوم، لا نجد تراكيب فيها سببي مثل :

(24) كان ز يد مر يضا أبوه

(25) كان ز يد مر يضة أمه

فلربما كانت هذه التراكيب شاذة أيضا في اللغة القديمة.

هناك قضايا أخرى أشار إليها النحاة في هذا الباب. يذكر صاحب الانصاف مـثـلا أن هـنـاك خـلافـا بين البصر يين والكوفيين في ضرورة إبراز الضمير مع الوصف حين يجـري الـوصـف عـلـى غير من هو له. فالمشكل هو معرفة هل التركيب (26) مثلا مقبول أم لا :

(26) ز يد هند ضاربها

الكوفيون اعتبروا أن هذا التركيب جائز والبصر يون نفوا ذلك، واشترطوا ظهور الضمير، فقالوا إن الأصح هو :

(27) ز يد هند ضاربها هو

احـتـج الـكـوفـيـون بـبـعـض الأبـيـات الشعر ية، ولا حجة في ذلك كما هو معلوم. أما الـبـصـر يون فرفضوا (26) باعتبار الصفة فرع عن الفعل فكانت أضعف منه في تحمل الضمير، ولذلك وجب إبرازه معها إذا ما جرت على غير موصوفها. فهذا خلاف بالرجوع الـى أصـل قـد نـقـول به أو لا نقول، ولكننا لا نعرف هل (27) من قبيل التمثيل أم من قبيل الكلام. فقد نجد كثيرا من هذا في كتبهم، تمثيلا لا كلاما.

النقد و بعض خصائص المراقبة غير الوظيفية

المـركـبـات الـوصـفـيـة الـتـي تكون نعتا لها خصائص إحالية وخصائص تبعية تـمـاثـل خصائص الحال. فكما أن الصفة الحال لا تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث

بالضرورة، فكذلك النعت، قارن بين (28) الى (30) وبين (31) الى (32) :

(28) لقيت زيدا متوتر الأعصاب.

(29) لقيت زيدا متوترة أعصابه.

(30)* لقيت زيدا متوترة.

(31) مررت برجل مريض.

(32) مررت برجل مريضة أمه.

(33)* مررت برجل مريضة.

وكذلك قد يكون الموصوف المراقِب مفردا والمراقَب الموجود في الوصف متعددا :

(34) مررت بالرجلين الكريم والبخيل

وقد يتعدد المراقِب، والمراقَب واحد :

(35) ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان.

هذه الخصائص وخصائص أخرى تجعل من المراقبة في النعت مراقبة غير وظيفية.

اشتقاق المركبات الوصفية ذات المراقبة غير الوظيفية

نفترض أن المركبات الوصفية ذات الوظائف الحاليه والنعتية أو الخبرية تراكيب تشمل بالضرورة **مراقبة لغوية.**

فبالنسبة للحال والنعت نعتبر أن هذه المراقبة غير وظيفية وكنتيجة لهذا النوع من المراقبة هناك تبعية أو مطابقة في الصفات (agreement) من نوع خاص. ونحتاج الى صياغة المبدأ أو الشرطي الذي يجعل النعت أو الحال مراقبا بالضرورة. وهذا القيد نعتبر أنه قيد لاستقامة البنية المنطقية للحال أو النعت. هذا القيد يمكن صياغته بطريقة مبسطة كما يلي :

(36) لا بد في كل بنية وظيفية للحال أو النعت من مراقَب مراقِبه الموصوف.

هذا القيد لا يقول شيئا عن وظيفة ولا عن طبيعة الضمير المراقب. فالضمير قد يكون بارزا أما منفصلا أو متصلا، وقد يكون مستترا، وإذا استتر كان فاعلا بالضرورة فتظهر علاماته على الصفة أو على الفعل. تقول :

(37) كاد الأولاد يسقطون.

(38) كان الأولاد واقفين.

فحينما يكون المراقب فاعلا يبدو وكأن هناك تبعية وحينما يكون متصلا بأحد معمولات الوصف لا تكون هناك تبعية.

بعض الإيضاحات حول النموذج الوظيفي المعجمي

الاشكال الأساسي بالنسبة لكل نظرية لغوية هو تعريف نوع العلاقة التي تربط بين لفظ ومعنى جملة معينة في لغة ما، وبالضبط تحديد العلاقة بين البنية المحمولية للجملة(predicate argument structure)و بين بنية المكونات(constitu-ent structure) أو البنية الشجرية التي تمثل المكونات بالطريقة التي تنتظم بها في السطح.

· هذا الربط يتم في النموذج المعجمي الوظيفي عن طريق الوظائف اللغوية، والبنية الوظيفية (Functional structure)في هذه النظرية الجديدة للتمثيل النحوي هي واسطة بين البنية الشجرية السطحية للمكونات و بين البنية المحمولية. الخصائص الوظيفية تنسب الى المكونات (constituents) عن طريق القواعد المركبية (phare structure rules) والى المحمولات (arguments) عن طريق القواعد المعجمية. وهذه النسبة تتم صوريا عن طريق المعادلات الوظيفية (Functional equations) كما هو مبين أسفله.

تعتبر الوظائف النحوية كليات (universals) في النظرية المعجمية الوظيفية. لائحة الوظائف محدودة منها : فا(subject)، مف1 (object 1)، مف2 (object 2) فض (complement)، فض حم (predicate complement) ، بؤ (topic) ...

تتألف المعلومات الواردة من المعجم أو من القواعد التركيبية عن طريق المعادلات الوظيفية لبناء البنية الوظيفية. هذه البنية هي التي تؤول دلاليا بينما تؤول بنية المكونات صوتيا. فبالنسبة لجملة مثل **ضرب زيد عمرا** نخلص الى بنية شجرية مثل (44) والى بنية وظيفية مثل (45) باعتبار القواعد والمداخل المعجمية الموجودة في (40) الى (43) 5 :

(39) ضرب زيد عمرا

(40) ج ⟵ ف   مـ. س.   مـ. س

↑=↓   (↑ فا) = ↓   (↑ مف) = ↓

(↑ اع) = رف   (↑ اع) = نص

. . .   . . .

(41) ضرب : ف   (↑ زم) = ماض

(↑ حم) = ضرب   (فا) (مف)

ooo

(42) زدي : س   (↑ عدد) = مفرد

(↑ جنس) = مذ

(↑ اع) = رف

(↑ حم) = زيد

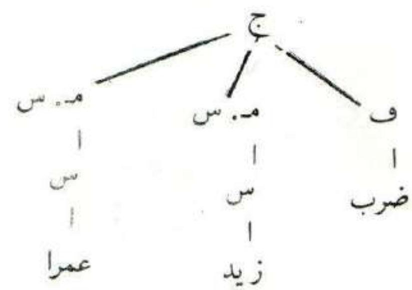
(43) عمرا : س   (↑ عدد) = مفرد

(↑ جنس) = مذ

(↑ اع) = نص

(↑ حم) = عمرو

(44)



(45)

زم	ماض	
حم	ضرب	(زيد) (عمرو)
فا	عدد	مف
	جنس	مذ
	اع	رف
	حم	زيد
مف	عدد	مف
	جنس	مذ
	اع	نص
	حم	عمرو

هناك خوارزم (algorithm) لبناء البنية الوظيفية انطلاقا من المعلومات التركيبية والمعجمية (6). وهذا البناء يخضع لعدة قيود لسلامة أو استقامة هذه البنية (well-formedness conditions) . من جملة هذه القيود قيد الإنسجام (consistency condition) الذي يمنع أن تكون للصفة الوظيفية أكثر من قيمة واحدة. فقيد الإنسجام يمنع تركيبا من هذا النوع :

(46)* قاموا الأولاد

هذا التركيب مرفوض باعتبار أن المحمول الفاعل لا يمكن أن يكون له قيمتان : الضمير والإسم الظاهر. ومن جملة هذه القيود كذلك قيد التمام (completeness condition) الذي يمنع تراكيب مثل (47) بنفس تأويل التراكيب (48) :

(47) أ) * أصبح زيد

ب) * رأيت

(48) أ) أصبح زيد رئيسا
ب) رأيت زيدا

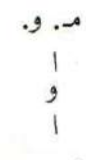
البنية الشجرية والبنية الوظيفية :

نظرية التمثيل النحوي التي وراء النموذج المعجمي الوظيفي تتيح لنا التميز بين الوحدات اللغوية التي تلعب دورا في بنية المكونات (c-structure) وفي البنية الوظيفية (f-structure) على السواء، وبين الوحدات اللغوية التي لا تلعب دورا إلا في البنية الوظيفية ولا وجود لها في بنية المكونات. فالأولى تؤول دلاليا وصوتيا بينما الثانية تؤول دلاليا فقط. فالمركبات الوصفية في (49) و(50) لها نفس البنية الوظيفية أساسا أي (51)، لكن بنيتها المكونية مختلفة (أنظر (52) و(53)) :

(49) زيد مريض
(50) زيد مريض هو
(51) مريض (فا)
(52)



(53)

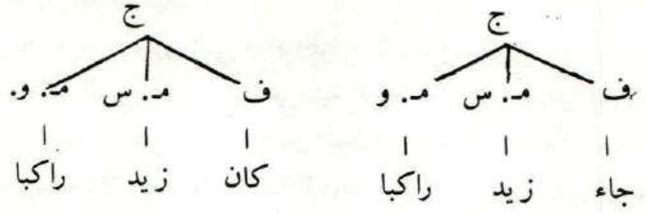


على العكس من هذا نجد تراكيب لها بنية شجرية مماثلة ولكن بنيتها الوظيفية مختلفة :

(54) جاء زيد راكبا

(55) كان زيد ركبا

(56)



فالبنية الشجرية في هذين المثالين مماثلة لكن المركب الوصفي في (54) حال (adjiunct) وفي (55) بفضله حملية (Predicate Complement) . المركب الوصفي في (54) غير ضروري لاستقامة البنية بينما هو ضروري في (55).

االبنية المحمولية والبنية الوظيفية

اسناد وظيفة ما الى محمول معين تخضع للشرط التالي :

(57) هب أن نح : نح 1 ... نح ع مجموعة وظائف نحوية وحم (1...م) مجموعة محمولات. يكون إسناد وظيفة نحوية ممكنا إذا كانت العلاقة بين حم ونح احادية (injective) .

ففي جملة مثل **ضرب زيد عمرا** يتم الإسناد بربط المحمول الأول بوظيفة الفاعل والمحمول الثاني بوظيفة المفعول، كما يظهر ذلك في (58) :

(58) ضرب : ((حم1) (حم2))

((فا) (مف))

على أن الربط بين البنية الوظيفية والبنية المحمولية ليس ثنائي الجهة (bijective) كما يتبادر الى الذهن من هذا المثال، بل هو أحادي كما يبين ذلك مثال **كان** :

(59) كان زيد مريضا

(60) كان : (حم 1)
(فا) (فض حم)

مبادئ المراقبة الوظيفية

المراقبة الوظيفية خاصة من خصائص الفضلات الحملية. هذه الخاصة نمثل لها عن طريق معادلات المراقبة الموجودة في المداخل المعجمية. فالمدخل المعجمي **لكان** مثلا يحتوي على معلومات محمولية ووظيفية من هذا النوع :

(61) كان : حم = كان «فض حم»
((فا) (فض))
فافض حم) = (فا))

فهذه المعادلة الوظيفية الموجودة في آخر المدخل المعجمي نسميها بمعادلة المراقبة (control equation) . هذه المعادلات خاضعة للمبادئ التالية :

(62) كل معادلة مراقبة يجب ان تكون **طبيعيه** (natural)

(63) تكون المعادلة طبيعية إذا وفقط إذا :
ا) المراقَب (بالفتح) فاعل
ب) المراقِب (بالكسر) مفعول إذا كان الفعل متعديا، وفاعل في غير هذه الحال.

نعتبر أن تراكيب المراقبة الوظيفية هي أفعال المقاربة والأفعال الناقصة وأفعال الشروع وأفعال القلوب، كما نعتبر أن الجمل الإسمية البسيطة هي بنى مراقبة كذلك. فهذه التراكيب يكون الفاعل فيها هو مراقب فاعل المعمول وتنتج عن ذلك التبعية المرجوة :

(64) كاد الأولاد يسقطون
(65) بدأت هند ترقص
(66) الأولاد واقفون
(67) ظن زيد عمرا انتحر

الهوامش

(1) لمزيد من التفصيل عن هذا النموذج انظر بر يزنان (1982) وكابلان و بر يزنان (1981) وكذلك الفاسي الفهري (1981 و1982)

(2) أنظر في ذلك بر يزنان (1981) وشومسكي (1981)

(3) بين بعض اللغويين ان هذا الاصطلاح قائم على فكرة خاطئة، كما بينوا أن ما سمي بالإحالة المطلقة نوع مقيد كذلك. إلا أن القيود على كل نوع مختلفة (انظر مثلا بر يزنان في نفس المصدر).

(4) أنظر في ذلك فاسي فهري (1981)

(5) نفس المصدر

(6) أنظر كابلان و بر يزنان (1981).

المراجع

الانباري، الانصاف، مطبعة السعادة القاهرة 1961.

الاسترابادي، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية بيروت 1976

ابن عقيل، شرح الفقيه ابن مالك، القاهرة.

ابن هشام، مغنى اللبيب، القاهرة

ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية القاهرة

سيبويه، الكتاب، بولاق 1898.

عبدالقادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر و باب التعليق ، أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي 1981 ـ الرباط كلية الآداب.

Bresnam J.W. 1981 : Control and Complementation, *Linguistic Inquiry* 13.3

Bresnam J. W. ed. 1982 *The Mental Representation of Grammatical Relations,* M I T Press Cambridge Mass.

Chowsky N. 1981 : *Lectures on Government and Binding,* Foris Publications Dordrecht.

Fassi Fehri A. 1981 : Théorie lexicale fonctionnelle, contrôle et accord en arabe moderne, *Arabica* fasc. 2 et 3.

Fassi Fehri A. 1982 : *Linguistique arabe : Forme et interprétation* Publication de la Faculté des Lettres de Rabat.

Kaplan R. and Bresnam J. W. 1981 : A. Formel System for grammatical Representation, *in* Bresnam (1982).

الشعر والمرجع

ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري

محمد عجينة
دار المعلمين العليا ـ تونس

يدلّ العنوان الأول، وهو الذي ارتأيناه في بداية هذا العمل، على كثير من الطموح، ولعله يحسن بنا باديء ذي بدء أن نردّه الى ما لابدّ منه من التواضع فنقول : إنه يتعلق ببعض الملاحظات التي حصلت لنا أثناء ممارستنا لبعض النصوص النظرية (في تنظير الشعر) والشعرية (أثناء تعرضنا إليها بالدرس والتحليل في سياق تدريسنا بالجامعة التونسية) عن الوظيفة المرجعية (1) ومدى قابليتها لأن تكون عنصرا يعتمد في تحديد الخطاب الشعري، ضمن سائر العناصر التي يقوم عليها «**الكلام**» langage، وفي عملية القراءة.

إن اختيارنا للموضوع نابع من اهتمام خاصّ بالشعر، و«**الخطاب الشعري**» عامة، ـ وإن كان القول بوجود «خطاب شعري» هو نفسه فرضية من الفرضيات، ولذلك ترى بعضهم يفضل الحديث عن «**البلاغ الشعري**» message poetique ـ، وهو نابع أيضا من إيماننا بضرورة البحث عما يميز البلاغ الشعري عن سائر البلاغات، وبضرورة الجدل الدائم المستمر بين العمل التنظيري والعمل التطبيقيّ العيني والاستفادة من المكتسبات الألسنية وجعلها في خدمة اللغة العربية والثقافة عامة، وتوظيفها من جملة ذلك، في تحليل الشعر، رغم أن بعض الألسنيين يحترزون من

(1) سنفصل القول في ذلك أثناء تذكيرنا بأركان الكلام ومختلف الوظائف التي ينهض بها. وتفصيلها في فصل شهير لـ «رومان جاكبسون» Romand Jackobson : «الألسنية والإنشائية» من كتابه : «بحوث في الألسنية العامة»

الحديث عن **الخطاب** عامة لأن في ذلك انتقالا الى «مستوى فوق مستوى الجملة والى تركيب لا يدخل في تركيب أكبر منه» ولأسباب أخرى أهمها :

أ ـ أن الحديث عن الشعر معناه الحديث عن المدلول، وهو من المعطيات التي اسقطها كثير من الألسنيين من اعتباراتهم ومن مجال اهتماماتهم. ولئن كان ذلك في وقت ما، مكسبا مكّن الألسنية من أن تتقدم أشواطا في بعض المجالات (خاصة منها الصوتيات والصرفيّات)، فلعله كان حاجزا أمام تقدمها في دراسة التركيبة syntaxe يصحّ هذا على الأقل بالنسبة الى الألسنية الوصفية، وهو لا شك موقف ينبغي مراجعته وتجاوزه، وقد استوت الألسنية على ساقها علما واضح المعالم والحدود لا خوف عليه من الذوبان في مجالات أخرى.

ب ـ أن المدلول يحيل الى ما وراءه أي الى المرجع، وفي ذلك ما فيه من «**الذهنية**» mentalisme ومن العودة في نظرهم الى ضرب من الرؤية الساذجة لعلاقة اللغة بالتفكير يتم فيها الربط بين اللغة والواقع على نحو بسيط تجاوزناه اليوم، بعد أن بيّن «فردينان دي سوسير» «أن المدلول signifié ليس الشيء، وأن الدليل signe بوجهيه (أي الدال والمدلول) لا يَتَقوّمُ من اقتران اسم بشيء وإنما من اقتران مُتصوّر ذهنيّ بصورة أكوستيكية (1)».

إلا أن تلك الإحتزازات وغيرها لم تمنع الألسنيين من الاهتمام بالشعر تنظيرا ودراسة عينيّة تطبيقيّة أو ميدانية، مع ما لها وما عليها. فما هو وضع البلاغ الشعري في الدراسات الألسنية والأسلوبية ؟

نحن نطرح هذا السؤال منذ البداية لنعرف نصيبَ الشعر من تلك الدراسات، مع بعض الاحتراز من تطبيق الألسنية على البلاغ الشعري، خاصة بعض الاتجاهات منها. ولا مناص من القول هنا أن تعريفات الألسنيين للشعر هي امّا مغرضة، لخلط

---

(1) اخترنا في ترجمة جماعية لكتاب ف. د. سوسير : دروس في الألسنية العامة (وهو تحت الطبع) ترجمة الثلاثي الشهير : signe signifiant signifié
تباعا بـ الدليل ـ الدال ـ المدلول.

أصحابها بين الطابع الشعري الإنشائي poétique بالمعنى اليوناني للكلمة، و بين **النظم.** أو هي جزئية لأن أصحابها لا يرون من البلاغ الشعري إلا جانبا من جوانبه أو بعضا من تلك الجوانب فيرتكز عملهم على عزل العناصر المعلّمة elements marqués ، أو الحاملة لسمة ما، أو على ما يسمى بالتأثيرات الأسلوبية effets stylistiques وتظلُّ تلك التأثيرات هي الأخرى محل جدل، وهي تصنف في باب الترقّب الخائب والمفاجأة والغرابة وغيرها مما يقع في نفس قارئ أو متقبل نموذجي Archilecteur.

كما أن من عيوب تلك المقاربة للنصوص الشعرية بحثهم فيما عن مطلق ينحصر فيه «جوهر الشعر» والحال أن كلمة شعر كلمة «فَخٌّ» ظل الدال فيها هو هو على مدى قرون، بينما ليس من الثابت أن مدلولها هو هو **زمانيّا** Diachroniquement بل وحتى **آنيّا** Synchroniquement كما سنحاول إقامة البرهان عليه في القسم الثاني من هذا البحث انطلاقا من نماذج شعرية تراثية وأخرى حديثة وكيفيّة تقبل قرّاء مختلفين لتلك النصوص.

هذا بالإضافة الى أن البحث عن ذلك «الجوهر» يتم في صلب البلاغ الشعري، دون متعلّقاته الأخرى. ان الخطأ الأساسي في رأينا كامن في جازم الاعتقاد في مزية التحليل الألسني الصرف، أي ذاك الذي يروم أصحابه تحديد خصائص الخطاب الشعري (1) انطلاقا من مكوناته اللغوية لاغير. صحيح أن التركيز على النص والاهتمام به قبل أي شيء آخر هو تقدم بالنسبة الى ما كان سائدا قديما من الاكتفاء أحيانا ببعض الانطباعات، والخوف من تفكيك النص كمن يخشى أن ينتهك «قدسيته» أو حرمته.

واعتقادنا رغم ذلك أن الألسنية يمكن أن تفيد في دراسة الشعر، على أن لا نقتصر على وصف الخطاب الشعري وصفا ألسنيّا ولكن أن تنزّل الخطاب الشعري منزلته التي يستحق في نطاق نظرة أشمل تضع البلاغ الشعري و ـ البلاغ عامة ـ في سياقه اللغوي اللساني، وفي سياقه العام بما في ذلك البحث عن علاقته أو على الأصح

(1) نطلق عبارة «الخطاب الشعري» على كلّ خطاب يدرك على انه كذلك أي شعري

عن مدى علاقته بالمرجع. ونعتقد أن لا ضَيْرَ في ذلك على العلم. فالألسنية في بداية أمرها وأول نشأتها قد عُزلت عن كل ما هو نفسي أو ذهني أو اجتماعي، ثم عادت فأنشأت صلات أخرى، بعد ما تمكن أصحابها من ضبط حدودها فنشأت الألسنية النفسية والألسنية الاجتماعية. كذلك يمكن أن يكون الأمر بالنسبة الى الاهتمام بالشعر، وبمدى صلته بالمرجع. ولعل من المفارقات أن نقول أن ذهاب بعض الدراسين الى القول بأن خاصية البلاغ الشعري تكمن في النص ذاته هو الذي حفزهم الى الخروج عن المالوف من الأسس في دراسة الشعر قديما (أي الحاقه بنوع أدبي معين أو اعتماد معايير معنوية أو أسلوبية أو جمالية) والبحث عن «كيفية عمل» الكلام في النص الأدبي عامة والشعري خاصة. نخص بالذكر منهم إسهامات جاكبسون في تحديد أركان الكلام، والتي هي :

5 المصطلح أو القانون code

6 الصلـــة contact

1 الباثّ destinateur 3 البلاغ message 2 المتقبل destinataire

4 السياق contexte

والتي تناسبها وظائف ست توافق كل طرف من هذه الأطراف المذكورة. هي :

1 ـ الوظيفة التأثرية العاطفية* (وتتعلق بالمتكلم، من تعجب واستفهام وما إليها)

2 ـ الوظيفة الخطابية (وما يتصل بالمخاطب من أمر ونهي... وهلم جرا)

3 ـ الوظيفة الفنية أو الإنشائية أو الشعرية (والمقصود منها هو الكلام ذاته)

4 ـ الوظيفة المرجعية (ما يتصل بالسياق عامة)

5 ـ الوظيفة الاتصالية أو التأكيدية (والقصد منها التأكد من أحكام ربط الصلة بين طرفي عملية الإبلاغ.

6 ـ الوظيفة الماورا لغوية (ما تعلق باكتساب اللغة وقوانينها)

---

* 1 fonction "expressive" ou émotive
2 fonction conactive
3 fonction poétique
4 - referentielle
5 - phatique
6 - metalinguistique

لقد كان هذا التحديد لوظائف الكلام مفيدا لأنه وضع مقولات تمكن من وصفه، وهو الذي اعتمد لتحديد خصائص الكلام «العادي» والكلام الشعري، وضبط ما بينهما من فروق.

وعليه «فالشعري» حسب نظرية من النظريات (1) هو الذي تقل فيه الوظيفة المرجعية وتعظم فيه الوظيفة الفنية الإنشائية. وعلى هذا الأساس يكون مرجع الكلام «العادي» متوجها الى الخارج، خارج النص، بينما ترى الكلام الشعري يدور على الكلام ذاته. هذا مع العلم بأن البلاغ الواحد قد يجمع بل ويجمع فعلا بين الوظائف العديدة رغم إمكانية تغلب إحداها أو بعضها على ما سواها. لكن ينبغي أن نشير منذ البداية الى بعض الإحترازات ينبغي أن نحترزها و بعض المزالق ينبغي لنا أن نجتنبها، حول تحديد المرجع، وعلاقته بالشعر حتى يمكن أن ننطلق من فهم واضح لماهية المرجع ننظر بعد ذلك في مدى إمكانية اعتماده لتحديد الخطاب الشعري.

الشعر ومتعلقاته :

1) المرجع :

إن العلاقة بين الكلام والواقع لهي من مشمولات الابستيمولوجيا لا الالسنية، وهي علاقة متغيرة حسب تصورنا للغة تاريخيا وفلسفيا (لأن تصورنا للأشياء تابع أيضا لاكتسابنا للغة أو لغات). الا أن هذا الأمر لم يمنع أصحاب «قاموس علوم اللغة الموسوعي» (2) من إدراج لفظ مرجع ضمن «المفاهيم الوصفية». ولا بد لنا من توضيحه لأن مدلوله ليس واضحا وضوح البديهيات، ولأن هذا العمل متعلق به من أساسه.

إنه لما كان موضوع التواصل اللغوي Communication linguis. قائما في أغلب

---

1) على سبيل المثال كتاب Anne Marie Pelletier : fonctions poétiques
أو العدد الثالث من مجلة Langue française 1969
و يذهب فيه M. Arrive الى حد القول بأن ليس للنص الأدبي من مرجع

2) Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage (Points-Seuil) P. 317.

الأحيـان عـلى تعين وقائع أو حقائق خارجة عن نطاق الألسنية فيتعين على المتكلمين أن يـشيـروا الـى تـلـك الأشياء أو يقصِدوا اليها. فالشيء أو الأشياء المشار إليها أو التي يـتعلق بها الحديث هي المرجع. لكن المرجع ليس بالضرورة الواقع أو الحقيقة، ولا العالم الحسي فـقـط، إنما هو كذلك و بنفس الدرجة، المتصورات الذهنية التي لنا عن العالم. وإذن فـالمرجـع ليس فقط ما يقعُ عليه الحس، إنما هو أيضا ما يدركه الذهن. فهو مدينة تـونس مثلا وهو بلاد الواق واق الخرافية (أو الحقيقية) وشهرزاد وشهريار في ألف ليلة وليلة.

ولو كان الأول فقط (أي ما يدركه الحس) لآل بنا ذلك الى اعتبار البلاغات المرجـعـيـة مـنـحـصـرة فـي البلاغات السردية والوصفية لاغير (أي ما أسماه البلاغيون العرب بالخبر، أي ما يمكن نعته بالصدق والكذب). ولخرج من هذا قسم من النصوص الشعرية أو التي يمكن أن تدرك على أنها شعرية مثل هذا النص :

«لـقـد خـرجـت مـن المنزل. فبادرني هو السُّكر وكل نظرة منه تخبىء وراءها مئات المنازل وحدائق الورد.»*

ثم لـو كـان الأمـر كـذلـك لـدخـل فـي بـاب البـلاغات الشعرية نوع ثان من البـلاغـات تحيلك الى نفسها لا إلى مرجع محسوس (كما في الأمر والنفي والاستفهام، وهـي مـا يـسـميه العرب بالإنشاء) والحال أن نسبتها في التخاطب اليومي تكاد تعادل نسبة البلاغات التي من الصنف الأول.

وعليه، أفلا يكون تحديدنا هذا للمرجع متداخلا مع المدلول.

2) الشعر والمرجع والمدلول :

إن المدلول حسب ف. دي سوسير هو «شطر الدليل، وهو المتصور. لأن الدليل يُـوحّـد بين مـتـصـور ذهـنـي وصـورة أكـوسـتـيكية لا بين شيء واسم». لكنه قد عرّف

* صدّر به عبدالوهاب البياتي إحدى مجموعاته الشعرية.

«قيمة» المدلولات بأنها «خلافية محض، لا تتحدد إيجابا بمضمونها ولكن سلبا بما لها من علاقات مع سائر عناصر النظام» (دروس في الألسنية العامة القسم الأول الفصل الأول). إن هذا التحديد للمدلول، هو الذي يمكّن من التفريق بينه وبين المرجع. فالمدلول إذن ليس وصفا لما يشير إليه أو لما يرجع اليه إنما هو قيمة خلافية في صلب اللغة. فضلا عن أن عددا من خصائص المرجع، لا تظهر في المدلول. فكلمة إنسان تتقابل في صلب اللغة مع حيوان مثلا لا مع طائر، رغم تقريب الجاحظ بينهما تقريب إبعاد في قوله : «وجعفر بن أبي طالب له جناحان يطير بهما في الجنة إن شاء الله وليس جعفر من الطير».

وبناء على ما تقدم، فإن البلاغ المرجعي هو البلاغ الذي يتوجه إلى ظواهر أو أحداث، خارجة عن الألسنية والبلاغ الإنشائي أو الشعري الفني هو الذي يتوجه أكثر الى داخل النص، وما احالك الى نفسه ولم يكن القصد منه هو المدلول بقدر ما هو الدال. ان القول بهذا هو من باب الفرضيات المغرية نظريا على الأقل فلنحاول الانطلاق منه والنظر في أمثلة من الشعر العربي منوعة بقدر الإمكان.

وننظر أولا في عيّنة من الشعر العربي الجاهلي، لأبي ذؤيب الهذلي. وهو بيت استشهد به ابن قتيبة في مقدمة كتابه الشعر والشعراء في أثناء تصنيف ضروب الشعر، واستحسنه.

والنفس راغبة إذا رغبتها   وإذا ترد الى قليل تقنع

إن هذا البيت، على ما حددنا آنفا، كلام مرجعي. فهو أقرب الى الخطاب اليومي منه الى الشعر وان دخل في إطار الشعر أو في إطار تصور للشعر يقوم على أنه الكلام الموزون المقفي. ولعل ابن قتيبة الفقيه، قد تقبل هذا البلاغ ووقع من نفسه موقعا حسنا انطلاقا من قانون (code) الأخلاق.

من هذا الباب أيضا ذلك البيت المنسوب الى حسان ابن ثابت والذي هو من باب «تنظير الشعر» إن صح التعبير وهو قوله :

وان أشعَرَ بيت أنت قائله بيت يقال إذا انشدته صدقا

أفلا يكون ذهابُنا الى أن البيت المنسوب الى أبي ذؤيب الهذلي ليس «شعريا» مصداقا لقولهم «خير الشعر اكذبه» (أي خيره أبعده عن الحقيقة أو عن المرجع واقربه الى المجاز) وتكذيبا لقول حسان بن ثابت شاعر النبي، الذي لم تمنع صفته تلك أهلَ زمانه من الحكم بأن شعره قد ضعف في الإسلام.

ثم لننظر في هذه الأبيات التي استشهد بها ابن قتيبة، ثم استحسنها الجرجاني بعده وأوردها في أسرار البلاغة :

ولمّا قضينا من مِنًى كلَّ حاجةٍ ومسَّح بالاركان من هو ماسحُ
وشُدّت على دُهْم المَهَاري رحالُنا ولم ينظُر الغادِي الذي هو رائحُ
أخذنا باطراف الأحاديث بيننَا وسالت بأعناقِ المَطيِّ الأباطحُ (1)

لقد أورد الجرجاني هذه الأبيات على انها «من الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ووصفوها بالسلاسة ونسبوها الى الدماثة». ولا يهمّنا في هذه المرحلة الحكم التفصيلي إنما يهمنا الحكم الإجمالي أي الإدراك الإجمالي للنص بصفته نصا شعريًا فهو «من الأشعار» أولا، ثم أن جمهورا معيّنا، في زمن معين قد أثنى عليه.

ولو عرضناه على جمهور آخر من غير جمهور زمانه، لربما عدّه من النصوص المرجعية ومن عاديّ الكلام خاصة إذا ما انطلق من ذلك المنطلق الذي يعتبر النص شعريا بقدر ابتعاده عن المرجع وعاريا عن تلك الصفة إذا كان محمولا هذا المحمل.

بعد بيت جاهلي، وآخر إسلامي أو مخضرم وهذه الأبيات الأخيرة التي لا شك في أنها إسلامية لنحاول أن نأخذ عيّنة أخرى من شعر شاعر إسلامي ولكن من طور آخر الا وهو أبو نواس. يقول :

1) أسرار البلاغة : ص 21 ـ 22 ـ ط. هـ. رتر

يــا قــرًا أبــصــرتُ فــي مــأتــمٍ يــنــدب شــجــوا بين أتــرابِ
يــبــكِــي فــيُذري الدُرّ من نرجِسٍ ويَــلــطِــمُ الــورد بــعُــنّــابِ

لقد قضى نقاد الأدب القدامى في هذا النص بأنه نص شعريّ، ونعت صاحبه في سياقه بأنه «أشعر الجن والإنس.»(1) و إذا حللناه تبيّنا فعلا أن الكلام فيه موجه الى نفسه، وأنه تغلب فيه الوظيفة الإنشائية الفنية، ولكنه قائم أيضا على الوظيفة الخطابية لأنه موجه الى مخاطب ولأن النص يحمل سمة الخطاب، وتبرز الوظيفة الفنية أساسا في البيت الثاني، حيث لا يحيلك النص الى مدلول القمر أو الى مدلولاته المتعددة، ولا الى مرجعه وكذلك الدر والنرجس، والورد والعنّاب، بقدر ما يرجعك الى قانون ثقافي بني عليه النص هو الأنموذج الأدبي السائد في زمان ظهور النص، وتصور الكتابة الشعرية كيف تكون (تشبيه الوجه بالبدر وتشبيه الفم بالنرجس والخد بالورد والأطراف بالعنّاب) كما أنه من باب تشبيه ثلاثة بثلاثة، وهو في عرف القرن الرابع (زمن القارئ الذي استحسن) من السنن والاعراف الأدبية.

ورغم ما ذكرنا من أن الخطاب مقصود لذاته وأنه تغلب عليه مبدئيا الوظيفة الفنية الإنشائية، فإننا قد ندرك هذا النص إدراكا آخرا يكون فيه هذا النص، وفي مرحلة زمنية أخرى (باعتبار تعاقب القراء عليه)، نصا مرجعيا لأنه قد يدخل بالنسبة الى قارئ حديث في سياق يتقاطع فيه مع نصوص أخرى من قبيل قول القائل :

فــأمــطــرت لــؤلــؤا وســقــت وردا وعــضّــت عــلــى الــعــنّــاب بــالــبــرد

نصوص أخرى تكون له بدورها مرجعا وتحيله الى نص مرجعي لا غير «يبطُلُ موضِعُ التعجب منه» على حد قول الجرجاني.

هكذا إذن إذا نظرنا الى النص نظرة جدلية، وجدنا أنه قد يكون في آن واحد، إنشائيا إذا نظرنا إليه نظرة آنية synchronique ومرجعيّا إذا نظرنا إليه نظرة

1) ابن رشيق : العمدة ط محي الدين عبدالحميد 1 ص 293

زمانية diachronique .وقد يصح ذلك بالنسبة الى القارئ الواحد في الأوقات المتعاقبة أو بالنسبة الى الجماهير المتعاقبة أيضا عندما تُخرج النص من حال كمونه الى حيز الوجود الحقيقي بالقراءة. وهو في رأينا ما قد يفسر سر «اكتشاف» بعض النصوص أو إهمال بعض النصوص الأخرى، مع تغير السنن الأدبية والفنية.

ولنختم هذه النماذج بمقتطفات أخرى من شعر شاعر حديث هو عبدالوهاب البياتي.

لقد لفت انتباهنا فيما لفت في مجموعته «قصائد حبّ على بوابات العالم السبع»، تفاوت أحيانا كبير بين النص والنص بل وأحيانا بين المقطع والمقطع من حيث طغيان الوظيفة المرجعية أو انحسارها.

يمكننا أن نستشهد بنصوص شعرية لعبد الوهاب البياتي تدل على خلق وإنشاء وإبداع ولكن حسبنا أن نرجع الى قصيدته «مجنون عائشة». ولكن الذي يقرأ هذا المقطع :

هاجمني اللصوص في باريس
وانتزعوا دفاتري وخضبوا بالدم
مكعبات النور والاسفلت
وتركوني ميت

لا يجد فيها الآ نصا موصفيا مرجعيا قد لا يكون له من دلالة إلا بوضعه في سياقه العام والحق يقال ولكنه نص مرجعيّ مباشر.

بعض الإستنتاجات : النص والقراءة

إن الأمثلة السابقة، وما تعلق منها بكيفية إدراكنا وإدراكهم لبعض النصوص تدل على أن الاهتمام بالمرجع مدخل من المداخل المفيدة في مقاربة النصوص الشعرية إلا أن الاقتصار عليه يؤدي الى تلك النظرة المجزأة التي أشرنا إليها في نقدنا

لاعتماد بعضهم الألسنية الوصفية والوقوف في دراسة النص الشعري عند وصف مكوناته.

وكما سلف أن رأينا من خلال نص أبي نواس، فإن البلاغ لا يقوم بوظيفة واحدة - وقد يكون هذا من تحصيل الحاصل، - إلا أن اعتبار النص الشعري هو النص الذي يخرج عن التعيين وعن الإحالة الى مرجع، أمرٌ صحيح الى حد ما.

وإذن فالصبغة الشعرية في البلاغ الشعري لا تتجلى من خلال النص فقط، وهو ما قد يهدم ما قلناه في البداية بشأن الاستعانة بالألسنية في تحديد خصائص البلاغ الشعري وإن كان ذلك لا ينال من صحة الاعتماد على المقولات الألسنية لوصف البلاغات وتحليلها،(1) إنما تتجلى أساسا من خلال العلاقة بين البلاغ والمتقبل واعتباره طرفا في العملية الشعرية وطرفا متغيرا كذلك مع تغير السنن والأعراف الثقافية التي تكون هي نفسها مرجعا من مراجع الكاتب إذ يكتب والقارئ إذ يقرأ.

إن اختلاف القراء في كيفية تقبلهم لنص من النصوص - وهو ما نلاحظه مثلا في مدى صعوبة تقبل القراء لظاهرة الشعر الحديث - مثال بين واضح. فهل نجد له تفسيرا في مدى إحالة النصوص الشعرية الى مرجع أو على وجه أدق في ابتعادها عن التعلق بمرجع الى حد أن القارىء يقف أحيانا موقف الحائر المتسائل عن مدلول الشعر الحديث أمام نص كثيف مثقل بالرموز والدلالات، وحقه ربما أن يبحث عن دلالته فيكون مثله في ذلك مثل الرجل الذي سأل ابا تمام «يا أبا تمام، لم لا تقول من الشعر ما يفهم ؟ فقال له وأنت لم لا تفهم من الشعر ما يقال».

وإذن فخصائص الشعر، وصعوبة إدراكها أمر غير منفصل عن عملية القراءة وآليّة الإدراك mécanisme de la perception وهي عملية ينبغي أن تكون قائمة على اعتبار النص نظاما يحيل الى نفسه، هذا صحيح ولكن لا ينبغي التغاضي عن ربط النص بالخارج. فليست علاقة النص بالخارج و بالمرجع، مجرد علاقة إشارة أو إحالة

1) خاصة منها ما نتوسمه في فروع أخرى من الألسنية مثل علم العلامات sémiologie وعلم الدلالة sémantique

بل هي علاقة جدلية. فلا المرجع ولا المتقبل من المعطيات القارة أو الثابتة أو المنعزلة، بل تربط بينها شبكات من العلاقات، تدخل من بينها وضعية المتقبل الإجتماعيةُ وصورة العلم في زمانه والقوانين الثقافية السائدة.

وكذلك النص من الداخل. فبناؤه الجدْوَليّ والسياقيّ ليس منعزلا عن الخارج، عن اللغة باعتبارها هي الأخرى مرجعا من المراجع تحمل رؤية للعالم وتصنيفا لجميع الموجودات ووصفا لها وتنظيما.

وإذن فينبغي، وهذا مطمح قد يتجاوز ما قصدنا إليه من خلال هذا العمل المتواضع، أن نقرأ النص الشعري قراءة متعددة نستفرغ من خلالها، بقدر الإمكان احتمالاته الدلالية، قراءة في اتجاهات متعددة لا نستثني منها قراءة ولا نحتكر فهما.

توصيات ملتقى
«اللسانيات في خدمة اللغة العربية»

أعدته لجنة الصياغة المتكونة من الدكاترة

- محمد الهادي الطرابلسي
- نهاد الموسي
- عبدالقادر الفاسي الفهري
- سالم الغزالي

نظم مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية التابع للجامعة التونسية من 23 الى 28 نوفبر 1981 ملتقى في موضوع «اللسانيات في خدمة اللغة العربية» شارك فيه 27 (سبعة وعشرون) باحثا ينتمون الى المؤسسات التالية :

- الجامعة التونسية
- الجامعة الأردنية
- الجامعة المستنصرية
- الجامعة السودانية
- الجامعة المغربية بالرباط
- جامعة الرياض بالعربية السعودية
- جامعة بغداد
- الجامعةالكويتية
- جامعة ليون بفرنسا
- جامعة المانيا الفيديرالية

وقد كان هذا الملتقى ثاني مهرجان من نوعه بعد ملتقى «اللسانيات واللغة العربية» الذي نظمه المركز نفسه بتونس في ديسمبر 1978. ولكنه أكثر سعة من الملتقى الأول : إذا ارتفع فيه عدد المشاركين من ناحية وسجلت فيه بصفة خاصة مشاركة باحثين من بعض الأقطار الأوروبية الى جانب الباحثين العرب من ناحية أخرى.

ولئن سُجلت من الجانب التونسي مشاركات جديدة ولوحظ عدم مشاركة بعض الزملاء ممن ساهموا بالبحث في الملتقى الأول بحيث تجددت روح المشاركة نسبيّا، فإن مشاركة الزملاء العرب تجدّدت كليا.

وبهذه المناسبة يعبّر المشاركون عن ابتهاجهم بهذا التوجه النشيط المستمر نحو الدرس اللساني ولا سيا عند الشباب مما يبعث الإطمئنان في النفوس على مستقبل الدراسات اللسانية في حظيرة اللغة العربية.

ولقد كان هذا الملتقى نتجية طبيعية للملتقى الأول وخطوة أخرى في نفس الطريق لأنه بسط قضية توظيف المعرفة اللسانية في خدمة اللغة العربية في مجموعة من المحاور العامة ومجموعة أخرى من المحاور النوعية والتطبيقية :

المحاور العامة :

فقد اشتركت مجموعة من البحوث في معالجتها قضايا منهجية من حيث رامت تحسّس الحصيلة التي توفرها اللسانيات للباحث الذي يُقدم على وصف اللغة العربية وللدارس الذي يعنى بإعادة قراءة التفكير اللغوي عند العرب وللمجتهد الذي همّه إثراء رصيدها وتوسيع آفاقها وللمربي الذي يطمح الى الإستفادة منها لتدريس اللغة العربية.

ولقد تبين أن اللسانيات بفضل ما في إطارها من سعة و بفضل المؤلفات التي أسستها والمدارس التي تعاقبت فيها والجهود التي بذلت في مسائلها شرقا وغربا بحثا وتدريسا نظرا وتطبيقا، كفيلة بالإجابة عن مختلف الأسئلة التي تعبّر عن حيرة اللغوي اليوم ولا سيا المختص في العربية.

ولقد تبين من جهة أخرى أن الطريق مازالت طويلة أمام الدارسين لإعادة قراءة اللغة العربية ولا سيما لإبراز ما يمكن أن تقدمه هذه اللغة للسانيات من عطاء مفيد.

المحاور النوعية والتطبيقية :

واشتركت بقية البحوث في دراستها قضايا نوعية وتطبيقية تدخل في صميم اللسانيات : من أثر العناصر التاريخية في الظواهر اللغوية الى علاقة اللسانيات بعلم المصطلح وعلم الأصوات وعلم التركيب وعلم الدلالة والعلامية والأسلوبية.

فبرزت ضرورة المراوحة في العمل بين التنظير والتطبيق، ذلك أن التنظير يضيء سبل الممارسة والتطبيق يقضي على شبح المجازفة.

وفي ختام هذا الملتقى يتقدم المشاركون بالمقترحات التالية :

القضايا الجوهرية :

1 ـ تواصل سنة عقد مثل هذه المهرجانات العلمية دوريا :
+ في ملتقيات موسعة شاملة.
+ وفي ندوات نوعية مختصة.

2 ـ توجه اهتمام المنظمين في المستقبل الى مشكل المصطلح اللساني ومشكل توحيده وتعريبه ومشكل كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية.

3 ـ توجه العناية الى استصفاء ما تقدمه الدراسات اللسانية وتوظيفه توظيفا مباشرا في قضايا تطبيقية وخاصة على مستوى التأليف والتعليم المدرسيين.

4 ـ صرف الإهتمام الى اللسانيات الإجتماعية والنفسية واللغة في مستوياتها المختلفة والخطاب بأنماطه المتعددة.

ويلاحظ المشاركون ما يقع من تباين في منطلقات النظر اللساني من جهة ومشكلات التوفيق بين اللسانيات العامة والعربية من جهة أخرى. وهم إذ يرون أن هذه ظاهرة مرحلية طبيعية يتطلعون الى تأصيل لسانية عربية منسجمة ممتدة في اللسانيات العالمية.

القضايا الإجرائية :

1 ـ التفكير خلال الملتقى القادم في بعث اتحاد اللسانيين العرب.

2 ـ تولي الجامعات ومؤسسات البحث العلمي عقد ندوات لسانية بصفة دورية مع التنسيق بين هذه الندوات.

3 ـ تضافر جهود اللسانيين العرب على تنسيق أعمالهم وتوحيد مصطلحاتهم وتبدال خبراتهم العلمية.

4 ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار مجلة لسانية دورية تستوعب أعمال اللسانيين العرب.

5 ـ الدعوة الى انعقاد الملتقى القادم في وقت مبكر مناسب والرسم للمشاركين بأن يوافوا المؤسسة المنظمة ببحوثهم قبل وقت كاف من انعقاد الملتقى ليمكن إعداد الأبحاث وتوزيعها على نحو يضمن الفائدة العلمية.

6 ـ سعي جميع المشاركين الى وضع بحوثهم باللغة العربية.

و يتوجه المشاركون الى مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية بتونس بعبارات الشكر والإمتنان على مبادرته بعقد مثل هذه المهرجانات العلمية وعلى ما بذله مديره من جهد في سبيل إنجاح هذا الملتقى ودعمه ماديا ومعنويا وعلى ما برهن عليه مساعدوه من حكمة في التنظيم وحرص على حسن السير في الأعمال.

Université de Tunis
Centre d'Etudes et de Recherches
Economiques et Sociales

LA LINGUISTIQUE APPLIQUÉE A LA LANGUE ARABE

Serie Linguistique N° 5

Imprimerie AL ASRIA - TUNIS

Université de Tunis
Centre d'Etudes et de Recherches
Economiques et Sociales

Actes du Seminaire
La linguistique appliquée
à la langue arabe

TUNIS - 23 - 28 Nov. 1981

Série Linguistique N° 5

1983

SOMMAIRE

MÉTHODE D'ANALYSE SEMIOLOGIQUE DU DISCOURS ARABE MODERNE *

Norbert TAPIERO
Université Lyon II

I - Introduction :

La *sémiologie* étant la science des signes, plus exactement des "significations" dont ceux-ci sont porteurs, il faut tout d'abord préciser qu'un texte écrit ou sonore qui est soumis à l'analyse, est la résultante de deux sortes de signes :

- signes linguistiques ou *intratextuels,* c'est-à-dire tout le langage employé par ce texte et touchant à toutes les branches de la linguistique descriptive.

- signes non linguistiques ou *extratextuels,* c'est-à-dire ce qui, en dehors du langage employé, renseigne sur les destinataires, le lieu (ou le décor), le moment et, quand cela est possible, l'énonciation par l'auteur.

Quand on peut disposer de tous ces signes dans l'analyse, en suivant une méthode rigoureuse, on doit pouvoir parvenir à détecter certains traits pertinents de la personnalité de l'auteur, à préciser aussi les structures sociales, c'est-à-dire les circonstances historiques, psychologiques et sociologiques, dans lesquelles le texte a été écrit et/ou prononcé.

* Résumé de la communication de M. Norbert TAPIERO, Professeur de linguistique appliquée à l'Université Lyon II. (Colloque du CERES à Tunis du 23 au 28 novembre 1981).

Mais, en plus, la part du lecteur ou de l'auditeur ne doit pas être négligée. Nous avons parlé de *destinataires,* mais ceux-ci sont souvent différents les uns des autres et peuvent avoir une "lecture" ou une "auditon" différente pour un même texte, en tirer *des* "significations" et non pas *une* "signification"

En bref, un texte recèle, à travers les deux sortes de signes dont nous avons parlé, les données présupposées du discours, c'est-à-dire une sorte d'instance créatrice (personnalité de l'auteur) qui s'exprime dans des circonstances données (structures sociales), en aménageant le passage de la langue (outil théorique et abstrait avec ses multiples virtualités) à une réalisation de telle et/ou telle virtualité (diversité de "significations" possibles en fonction du lecteur ou de l'auditeur)

Chaque catégorie de récepteur (lecteur ou auditeur) obéit donc à un certain nombre de facteurs psychologiques, sociologiques, philosophiques ou autres, pour attribuer à un même texte une "signification" qui n'est pas forcément la "siginification" voulue par l'auteur. C'est la raison pour laquelle on peut parler de "sémiotiques" (au pluriel) pour un même texte. C'est un terme scientifique commode et qui fait mieux prendre conscience des facteurs qui entrent en jeu, que les anciens mots employés : interprétation, exégèse, commentaire, explication de texte, lecture, ou simplement critique, comme dit Tzvetant TODOROV dans "*Qu'est-ce que le structuralisme?*" *- 2e partie-Poétique (p.16).*

Précisément, la méthode d'analyse dont nous allons exposer les modalités se propose d'éviter dans toute la mesure du possible les sémiotiques des différentes catégories de récepteurs, pour tenter d'atteindre la *sémiotique* de l'auteur et par conséquent les traits pertinents de cette pesonnalité.

Une méthode d'analyse beaucoup plus complexe, au fil directeur rationnel, mais aux modalités et aux interprétations non exemptes de subjectivité, a été appliquée par A.J. Greimas à une nouvelle de Maupassant (1976), en se référant à une théorie du discours qui s'inspire des principes irréfutables que nous venons d'exposer, et qu'il avait décrite dans "*Sémiotique et sciences sociales*", paru la même année. Auparavant, W. Bright avait proposé dans "*Sociolinguistics*" (1971), une méthode d'analyse systématique du discours en général qui réduisait à une faible marge, la part de l'initiative et de

l'appréciation extérieures. C'est en me fondant sur la théorie du discours de A.J. Greimas et en empruntant les grandes lignes de la méthode d'analyse de W. Bright, que j'ai adapté au discours arabe moderne, la méthode d'analyse que nous avons expérimentée pendant 5 ans avec les étudiants de Licence et de Maîtrise d'arabe à l'Université Lyon II. Mais avant de l'exposer, il est bon de se demander à quels types de discours peut-elle le mieux s'appliquer, du moins au stade d'investigation où nous nous trouvons actuellement.

II - Quels types de discours arabe moderne?

Pour pouvoir appréhender l'ensemble des signes intratextuels et extratextuels d'un discours, l'idéal serait que le chercheur puisse disposer en même temps que du texte écrit, de l'énonciation de ce texte par l'auteur lui-même. Mais, comme dans l'immense majorité des cas, cela est impossible, il vaut mieux que l'analyse porte sur des types de discours (au sens large) dont on peut connaître les circonstances de création, (lieu, moment, en vue de quels destinataires et autres données historiques). De plus, il est préférable de choisir des types de discours qui soient l'occasion pour l'auteur d'exprimer ses sentiments, ses idées, sa pensée, même d'une manière voilée ou indirecte.

On se rend compte que l'expérience de cette analyse doit porter de préférence, pour nous qui nous intéressons aux textes arabes, sur des types de discours modernes, écrits ou prononcés par des auteurs dont on peut connaître un certain nombre de données biographiques précises relatives à la création de ces discours et qui ont eu à exprimer "quelque chose".

En dehors du discours politique qui s'impose ici, le chercheur est attiré par les essais de grands auteurs, comme les réformistes musulmans ou autres penseurs, les œuvres autobiographiques ou biographiques, les poésies de référence d'auteurs engagés, les éditoriaux de grands journalistes, enfin le roman, la nouvelle ou le théâtre où l'on décèle de la part de l'auteur, un "message" idéologique, ce qui est souvent le cas dans la littérature arabe moderne.

III - Objectifs de cette méthode d'analyse :

Ainsi que nous l'avons dit, le premier objectif de cette méthode est d'essayer d'atteindre *la sémiotique* de l'auteur dans le passage analysé

c'est-à-dire *la signification* qu'il donne à son langage, c'est-à-dire la "réalité" globale et profonde (politique, sociale, économique, philosophique, etc.) qu'il attribue à la manifestation de la langue qu'il a choisie en composant ce passage (comportement verbal).

Mais cette *sémiotique* dépend en grande partie de la personnalité de l'auteur, c'est-à-dire de son psychisme, de son idéologie et même de son subconscient (comportement non verbal). Le deuxième objectif de cette méthode qui découle logiquement du premier est donc d'explorer aussi profondément que possible la personnalité de l'auteur, à travers le comportement verbal dans le passage analysé.

La *sémiologie* qui est l'étude de cette "réalité" globale et profonde qu'est *la sémiotique* de l'auteur, se propose donc de dépasser ce stade et de rechercher la correspondance entre le comportement verbal et le comportement non verbal, donc de mieux connaître les traits pertinents de l'auteur et par contre-coup de son milieu. On perçoit là les apports que la psychologie et même la psychanalyse peuvent conférer à cette méthode d'investigation des textes. Au lieu de parler de méthode d'analyse sémiologique, on pourrait aller jusqu'à dire "méthode de psychanalyse sémiologique du discours". Mais notre objectif est ici plus modeste dans cette recherche, c'est la connaissance psychlologique et idéologique de l'auteur.

IV - Le choix du texte à analyser :

L'objectif suprême étant l'approfondissement de la connaissance psychologique et idéologique de l'auteur, il paraît évident que, plus le texte analysé est long, plus le chercheur aura la possibilité d'arriver à son but. Mais la méthode comparative s'impose ici encore plus qu'ailleurs.

Elle peut être *intracomparative,* c'est-à-dire que l'on peut choisir des passages d'égale longueur à travers un même ouvrage ou une même œuvre. Naturellement, dans ce dernier cas, la datation et l'échelonnement chronologique avec tout ce que cela comporte de circonstances sociohistoriques ne doivent jamais être perdus de vue au cours de l'analyse.

Elle peut être *extracomparative,* c'est-à-dire que l'on peut choisir des passages d'égale longueur chez deux ou même plusieurs auteurs contemporains ayant traité sensiblement le même sujet, qui est

souvent l'une des préoccupations fondamentales de l'époque considérée (ex : le pouvoir politique, la misère du peuple en ville ou en campagne, les méfaits du colonialisme, l'oppression sioniste, les carcans de la tradition, etc...)

Quant à la longueur du texte, il est bien sûr difficile de la fixer. Mais, il faut surtout que celui-ci présente une unité suffisante et cohérente pour refléter, d'abord en apparence et à simple lecture, la pensée de l'auteur. Mais, pratiquement, 2 ou 3 pages peuvent suffire à présenter un champ d'investigations intéressantes, surtout dans la méthode extracomparative.

Pour le choix du texte à analyser avec les objectifs définis ci-dessus, il faut éviter les passages où l'auteur se laisse entraîner à des excès qui peuvent provoquer la jubilation du discours, ce que R. Barthes a appelé ce ("babil" écume de langage qui se forme sous l'effet d'un simple besoin). Ces excès peuvent se trouver, même dans un discours arabe moderne, et ne peuvent être représentatifs ici.

V - La méthode d'analyse :

Elle comporte 3 volets et une conclusion.

A) Les 3 volets : Il s'agit d'appliquer une recherche sur les signes intratextuels, en tenant compte des signes extratextuels dont peut disposer le chercheur (connaissance de toutes les circonstances dans lesquelles le texte a été composé ou prononcé), et ce, dans 3 domaines : la lexicologie appliquée, la syntaxe formelle et la phraséologie expressive.

1) La lexiologie appliquée : Il s'agit avant tout d'un inventaire et d'une classification des unités lexicales par la méthode distributionnelle; c'est-à-dire qu'il faut détacher chaque mot ou groupe de mots, *porteur d'une signification,* et de le classer dans un premier temps selon les références sémantiques qui sont déterminées en fonction de chaque texte.

Pour les textes arabes que nous avons choisis à analyser, ces références sémantiques ont été variables, mais en voici quelques-unes des plus fréquentes : religieuse, politique, socio-économique, documentaire, historico-géographique et psychodialectique. Cette dernière référence groupera les unités lexicales qui reflètent directement les sentiments, les idées et le raisonnement de l'auteur.

Cet inventaire en listes de références sémantiques et dans l'ordre du déroulement du discours de toutes les unités lexicales, permet ensuite d'évaluer les fréquences, les synonymes, les types morphologiques prédominants, voire les coexistences ou même les incompatibilités. La place de certaines unités lexicales à travers le discours n'en apparaîtra que mieux, avec cet inventaire. Insistons sur le fait que la signification qui permet à chaque unité d'être classée sous telle ou telle référence (parfois sous 2 références à la fois) doit être estimée en fonction de tout l'environnement extratextuel, pour être valable ici.

En résumé, ce sont les résultats quantitatifs et qualitatifs de cet inventaire, qui seront pris en compte.

2) La syntaxe formelle : Il s'agit de répertorier dans le texte analysé, d'une part les types de phrases et de tournures les plus fréquemment utilisés par l'auteur (s'il y a une prédominance) et d'autre part les énoncés ou les accords particuliers. En un mot, tous les faits de construction de phrase (longueur, rythme, structure), ceux de syntaxe interne (ordre des mots) ou de syntaxe externe (accords) qui présentent un caractère particulier, doivent être relevés et ont une signification, c'est-à-dire constituent un renseignement sur la personnalité de l'auteur. Cette collecte se fait en ayant pour point de comparaison la tournure d'arabe classique ou celle qui est couramment employée par les auteurs contemporains; d'où le concept de syntaxe *formelle,* et non de syntaxe structurelle.

3) La phraséologie expressive : il s'agit de relever dans le langage utilisé tout ce qui est imaginaire ou allusif. Pour l'imaginaire, nous citerons les comparaisons, métaphores, métonymies, en dégageant s'il y a lieu les images originales. Quant au langage allusif, il se compose des clichés, des mythes et des symboles connus, mais aussi des calques phraséologiques ou imagés.

Ce domaine de l'analyse est celui qui met le mieux en lumière le conformisme, les contraintes sociales ou culturelles auxquels se trouve soumis l'auteur, mais aussi et en contre-partie, les traits spécifiques de sa culture et de son tempérament, s'il y a lieu.

B) La conclusion : des résultats quantitatifs et qualitatifs de l'analyse lexicale, il va de soi que la préoccupation ou les préoccupations dominantes de l'auteur comme homme, doivent bien

apparaître, et avec quelle orientation, religieuse, politique, socio-économique etc..., cette préoccupation se dessine. De plus, les répétitions, les synonymes, la répartition de certains termes laissent forcément apparaître aussi et même inconsciemment les aspirations profondes de l'auteur. Ce volet est le plus important pour cerner *la sémiotique* de l'auteur.

Les indications fournies par la syntaxe peuvent renseigner sur son caractère, ferme, énergique ou conciliant, apaisant, mais aussi sur sa culture (souvent double chez les auteurs arabes), sur les influences qui jouent en lui; parfois ce sont des indications de non conformisme linguistique ou intellectuel.

Enfin ce que la phraséologie expressive apporte comme indication est à la fois culturel et psychologique et vient compléter les enseignements donnés par la syntaxe formelle.

En somme, le premier volet vient nous éclairer sur la sémiotique de l'auteur, en mettant en lumière ses préoccupations et la nature de ses orientations, tandis que les deux autres volets nous renseignent sur la psychologie et la personnalité de l'auteur.

VI - Conclusion :

Cette méthode mérite d'être expérimentée sur les textes arabes; elle pourra à l'expérience, être affinée, modifiée, mieux adaptée à ces textes, mais le schéma est maintenant tracé. Le plus difficile ce sont les conclusions à tirer des différents volets de l'analyse.

Mais cette méthode présente au moins deux grands avantages sur l'analyse tradtionnelle du texte : elle a d'abord le mérite de ne rien laisser passer au crible de l'analyse et en plus, au cours de l'analyse, dans ses 3 volets tout au moins, l'opinion du chercheur n'intervient pas (1). Il n'y a une marge d'interprétation, qui peut être faible et être réduite encore par l'expérimentation, qu'au moment de la conclusion relative à cette analyse.

A nous de réduire cette marge le plus possible.

---

(1) A.J. Greimas, écrit, à juste raison : «Certaines recherches littéraires visent souvent à concilier l'enquête sémiotique avec les exigences du siècle (ce qui est à la mode), d'où recherche de nouveaux concepts et l'on débouche sur un essai de critique littéraire où s'insèrent des "points de vue" sur le texte, ce qui éloigne, de ce fait, de *la spécificité sémiotique.*» (*Maupassant - La sémiotique du texte : exercices pratiques, p.9).*

Bibliographie relative à la Sémiologie

BARTHES (R) : Eléments de sémiologie, Ed. Seuil, Paris, 1964.

id : Le plaisir du texte, Ed. Seuil, Paris, 1973.

BRIGHT (W.) : Sociolinguisties, Ed. Mouton et Cie, La Haye - Paris, 1971.

CHOMSKY (N.) : Essais sur la forme et le sens, Ed. Seuil, Paris, 1980.

COURTES (J.) : Introduction à la sémiotique narrative et discursive. Méthodologie et application, Ed. Hachette, Paris 1976.
id : Voir GREIMAS

GARDIN (B.) : Voir MARCELLESI

GREIMAS (A.J.) : Du sens, Ed. Seuil, Paris 1970.
id : Sémiotique et sciences sociales, Ed. Seuil, Paris, 1976.

id : Maupassant - La sémiotique du texte :exercices pratiques, Ed. Seuil, Paris, 1976.

id et COURTES (J.) : Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette, Paris, 1979.

HELBO (A.) (Sous la direction de) : Le champ sémiologique - Perspectives internationales, Collection "Complexe", Ed. P.U.F., Paris, 1979.

HÉNAULT (Anne) : Les enjeux de la sémiotique - Introduction à la sémiotique générale - Avant propos de A.J. GREIMAS - Ed. P.U.F., Paris, 1979.

HÖRMANN (H.) : Introduction à la psycholinguistique, traduit par Fr. DUBOIS-CHARLIER, Coll. "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1970.

MARCELLESI (J.B) et GARDIN (B.) : Introduction à la sociolinguistique : la linguistique sociale, Coll. "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1974.
MITTERAND (H.) (Sorbonne nouvelle) : Le discours du roman, Coll. "Ecriture", Ed. P.U.F., Paris, 1980.

SLAMA - CAZACU (Tatiana) : la psycholinguistique, Ed. Klincksieck, Paris, 1972.

TODOROV (Tzvetan) : Littérature et signification, Coll "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1972.

Id : Qu'est-ce que le structuralisme? 2 - Poétique, Coll. "Points", Edit. Seuil, Paris, 1973.

RÈGLES PHONOLOGIQUES
ET
DIALECTES ARABES

Salem GHAZELI
I.B.L.V. Tunis

Nous considérons que la tâche d'une théorie linguistique est essentiellement d'expliquer les phénomènes de la production et de la perception des langues naturelles. Compte-tenu de ce fait, nous supposons que le but d'une théorie phonologique est de découvrir les principes qui déterminent la prononciation des mots et des phrases d'une langue et de déterminer à quel point ces principes peuvent être généralisés aux langues humaines.

L'attribution d'une telle tâche à la linguistique présuppose qu'elle est une science. Elle est bien sûr dans la majorité des cas une science sociale, mais elle est une science quand même.

Dans la pensée contemporaine la science n'est pas tout simplement un ensemble de connaissances qui sont précises, vérifiables et organisées d'une façon donnée, car nous serions ainsi obligés de considérer les informations qui se trouvent dans l'annuaire du téléphone comme des connaissances scientifiques, l'escence de la science est la méthode. C'est au niveau de cette méthode, et plus précisément au niveau de la façon dont on rend compte de certains "processus phonologiques" dans le cadre de la théorie générative que se situe notre reflexion.

Tous ceux parmi nous qui ont essayé d'analyser un corpus d'une langue donnée et d'en tirer des règles phonologiques se sont heurtés à certains cas recalcitrants. C'est-à-dire, ils ont découvert qu'une règle qui semble être productive et générale refuse parfois de s'appliquer à une forme et ce, malgré la présence de toutes les conditions favorables à son application, ou que des modifications exceptionnelles et non

motivées d'un point de vue phonétique s'effectuent au niveau des séquences segmentales pour empêcher cette règle de s'appliquer. Le phonologue travaillant dans un cadre théorique bien déterminé et qui se voit donc contraint à se limiter aux méthodes d'analyse que ce cadre lui offre peut, et selon le cas :

1 - Marquer les formes x et y comme [-RN] où [RN] peut être Règle 1, 2, 3,...n et peut se référer à un processus phonologique d'accentuation, de syncope ou autre. Dans ce cas le phonologue s'est contenté de noter que certaines formes sont irrégulières. Il s'est donc limité à faire une observation; or l'observation à elle seule est bien en deçà du but que la théorie s'est fixée, et qui est l'explication.

2 - Se servir de règles d'épellation (dans la composante de rajustement), ou noter que les formes x et y sont irrégulières, par exemple, vis-à-vis de la règle d'accent parce qu'elles sont accentuées dans le lexique. Cela revient plus ou moins à dire que ces formes ne nous intéressent pas directement car elles sortent du cadre de la phonologie proprement dite.

3 - Formuler, puisque la théorie le permet, des règles phonologiques ad hoc, parfois monstrueuses. Il n'est pas difficile de reconnaître une règle ad hoc lorsqu'on en voit une. Elles sont assez souvent complexes, elles ne sont pas phonériquement plausibles. Bref, elles ne sont pas naturelles et n'interessent qu'une ou très peu de formes du système.

4 - "Inconsciemment" oublier de mentionner les exceptions dans l'analyse.

Dans tous ces cas, que nous avons cités à titre d'exemples, car il y en a d'autres, le phonologue a pu satisfaire les exigences méthodologiques de la théorie, à savoir l'emploi d'un dipositif formel pour rendre compte d'une irrégularité, mais il a aussi et dans chaque cas, manqué ce que nous considérons comme la cible principale de la théorie, c'est-à-dire de tenter d'expliquer pourquoi ces formes sont irrégulières.

Nous pensons que la contribution de la phonologie générative à l'étude de l'organisation des sons est considérable. Elle nous a permis de passer d'un cadre où l'on cherchait à connaître les traits, dans une langue donnée ou dans les langues naturelles, capables de distinguer

entre les mots, à un cadre où on essaye de découvrir les principes généraux déteminant l'organisation des langues humaines. Cependant, cette théorie dispose de méthodes qui sont à la fois très puisantes et très limitées.

Elles sont puissantes parce que nous pouvons pratiquement tout faire à l'aide de règles phonologiques. Les contraintes sur ces règles sont très rares.

Elles sont limitées parce qu'elles ne nous permettent de nous exprimer qu'à l'aide de règles formelles.

Passons maintenant à des exemples concrets. Puisque le thème de notre conférence est la linguistique arabe, essayons de tirer des exemples des dialectes que nous connaissons.

Les formes verbales contenant le suffixe *it* ou *at* (3ème personne du Féminin) sont parmi les formes les plus problématiques en phonologie arabe. Leur comportement vis-à-vis des règles d'accentuation et de syncope est assez exceptionnel.

1 -Le Parler du Caire :

Il existe dans le parler du Caire une règle de syncope qui efface les voyelles brèves fermées quand elles se trouvent dans une syllabe ouverte précédée par une autre syllabe ouverte. Cette règle qui s'applique aussi à travers une frontière de mot peut être formulée comme suit :

$$\begin{bmatrix} +\text{haut} \\ -\text{long} \\ -\text{accent} \end{bmatrix} V \longrightarrow \varnothing \quad / \; V \left(\neq \begin{matrix} 2 \\ 1 \end{matrix} \right) \quad \text{C-CV} \qquad \text{(Welden, 1977)}$$

Les formes phonologiques

/fihim + *it*/, / ʿandāha # # kitaab/

donnent après l'application de cette règle les formes phonétiques suivantes :

[fihmit]	[ʿandāha ktaab]
"Elle a compris"	"Elle a un livre"

Le deuxième *i* de fihim et le premier *i* de kitaab ont donc été effacés. Comme la règle l'indique la voyelle ne s'efface que lorsqu'elle n'est pas accentuée ([-accent]), d'où les formes suivantes :

[zarītu]	[ramītu]	[darabītak]
"Elle l'a visité"	"Elle l'a jeté"	"Elle t'a frappé"

Or, ces formes sont curieusement des exceptions aux règles qui assignent l'accent dans ce parler.

Nous ne revenons pas sur les règles d'accentuation dans le parler du Caire ici. Elles ont été longuement discutées dans les travaux de Abdo (1969), Broselow (1976), Welden (1977), McCarthy (1979b), Bohas et Kouloughli (1981) pour ne citer que des travaux recents. Notons seulement que, d'après les règles d'accentuation du parler du Caire, les formes qui ont la même structure syllabique que zaritu (c'est-a-dire composées de 3 syllabes légères) telles que ba?ara, kātabu reçoivent l'accent sur l'anté-pénultième. 2.

Pour décrire comment ces formes sont accentuées on trouve dans les descriptions du parler du Caire une variété d'amendements aux règles principales d'accent sous formes de règles formelles de protraction de l'accent (Abdo, 1969), d'exception à la retraction d'accent (Broselow 1977), ou des règles morphophonologiques formulées uniquement pour accentuer correctement les formes contenant *it* (Welden 1977) 3.

Il existe donc un dispositif qui nous permet d'expliquer formellement comment certaines formes se comportent vis-à-vis d'un processus donné. Ce que ce dispositif ne nous permet pas c'est de tenter d'expliquer pourquoi ces formes se comportent de cette façon. La théorie phonologique, faisant partie d'une théorie plus générale qui vise l'explication des phénomènes linguistiques, doit nous permettre de nous poser de telles questions et de tenter d'y répondre.

Nous supposons qu'il est raisonnable de croire, et ceci n'est qu'une hypothèse capable d'être refutée, que dans le cas des formes citées plus haut, le locuteur natif essaye par tous les moyens de préserver l'intégrité du suffixe *it*. En d'autres termes, si *it* n'est pas

accentué le *i* risque de s'effacer, et s'il s'efface une importante distinction morphologique risque de disparaître. La préservation de *it* semble d'ailleurs être si importante que même lorsqu'il ne reçoit pas l'accent et que le i de *it* est en position de syncope le *i* ne s'efface pas. Par exemple dans makatabitūs où l'accent tombe sur la dernière syllabe le *i* se trouve dans une syllabe ouverte précédée par une syllabe ouverte, mais il n'est pas effacé. C'est comme si le locuteur natif préférait prononcer des formes opaques plutôt que de perdre des distinctions morphologiques. Ce phénomène n'est d'ailleurs pas limité au parler du Caire.

Le Parler de Tunis

La règle de syncope dans le parler de Tunis peut-être formulée comme suit :

V → ∅ / -- CV (Ghazali 1976)

[- long]

Son contexte est moins limité que celui de la règle de syncope dans le parler du Caire. Toute voyelle brève est effacée lorsqu'elle se trouve dans une syllabe ouverte.

Ex.

/ maktib + i/ →[maktbi] "mon école"
/ kalba(t) + ik / →[kalbtik] "ta chienne"

On remarque, cepedant, que lorsqu'une forme verbale contient *it* où la voyelle *i* de *it* est en syllabe ouverte - comme dans le parler du Caire, Cela a lieu lorsque *it* est suivi d'un pronom clitique à cette initiale vocalique - le *t* de *it* devient géminé *itt*. Cette modification au niveau de la structure syllabique permet la fermeture de la syllabe contenant *it* et explique pourquoi le i de it ne s'efface pas.

Ex.

kitbit + u → [kitbīttu] "Elle l'a écrit"

Dans d'autres dialectes tunisiens c'est la voyelle de *it* qui s'allonge. La règle de syncope, n'étant applicable qu'aux voyelles brèves, ne pourra plus effacer la voyelle de *it*. Ex : [kitbāta] 4

Kouloughli (1978) a remarqué les mêmes stratégies dans le parler du srāwi (Algérie), c'est-à-dire, un allongement de la consonne chez certains et un allongement de la voyelle chez d'autres.

Nous ne reprenons pas les analyses proposées pour le parler de Tunis (Angoujard 1978) ni celles de Kouloughli (1978) concernant le parler du srāwi. Nous voulons simplement rappeler que, quel que soit leur élégance ou leur complexité, les règles exceptionnelles ne nous offrent pas d'explications. Dans les parlers maghrebins cités ici, comme dans le parler du Caire, nous remarquons l'emploi par le locuteur natif de stratégies différentes visant à préserver l'intégrité de it (at). Si la théorie ne nous permet pas d'exprimer ces généralités c'est qu'elle est inadéquate.

Le comportement irrégulier des formes verbales contenant it ne se limite pas, bien sûr, aux dialectes cités plus haut (voir Bohas 1978-1 pour le Parler de Damas).
De même, ces formes ne constituent pas les seuls exemples de ce genre de processus "pseudo-phonologiques". Examinons le corpus suivant du parler de Ghoumrassen (Sud Tunisien).

	A		B		C	
1.	Klā	Il a mangé	hazz	il a pris	ktab	il a écrit
2.	Klāh	il l'a mangé	hazza	il l'a pris	kitba	il l'a écrit
3.	Klēna	nous avons...	hazzēna	nous avons...	ktabna	nous avons.
4.	Klenāh	nous l'avons...	hazzenāh	nous l'avons...	ktabnāh	nous l'avons

	D		E	
1.	xalla	"il a laissé	kammil	il a terminé
2.	xallāh	il l'a ...	kammla	il l'a ...
3.	xallēna	nous avons ...	kammilna	nous avons...
4.	xallenāh	nous l'avons...	kammilnāh	nous l'avons...

	F		G	
1.	xalli	laisse ! (masc.sing)	kūl	mange! (mas.sing)
2.	xallīh	laisse le!	kūla	mange le! (mas.sing)
3.	xalli	laisse! (femi.sing)	kūli	mange (fem. sing)
4.	xallīh	laisse le!	kulīh	mange le (fem. sing)

Les formes (2) et (4) de A B C D E F et G comprennent un suffixe (pronom clitique, 3e personne masculin, singulier). La nature exacte des voyelles dont se compose ce pronom au niveau des représentations phonologiques n'est pas très claire, mais il est certain qu'il comporte toujours un *h*. Cependant, le *h* qui se manifeste au niveau des représentations phonétiques des formes (4) n'est présent que dans les formes (2) seulement de A, D et F. Dans les formes phonétiques (2) de BCE et G le *h* du pronom clitique n'est pas présent. Si nous considérons que les formes phonétiques

[hazza] [kitba] [kammla] et [kula]

sont dérivées à partir de formes sous-jacentes contenant un *h* en position finale par un processus qui efface *h* en fin de mot, nous serons obligés de rendre compte des formes (4) et des formes (2) de AD et F où le h n'a pas été effacé.
Il y a toutefois une bonne raison de croire que la règle qui efface *h* en fin de mot est motivée. Le *h* est une consonne faible qui se trouve en même temps dans une position faible. Son effacement dans une telle position est un processus naturel.

Si nous partions de cette hypothèse, qui nous semble la plus plausible, comment pourrions-nous donc expliquer sa présence dans certaines formes?

Si nous nous limitions aux solutions que la théorie nous offre, nous serions peut être obligés de recourir à des représentations phonologiques suffisamment abstraites et / ou à un ordonnancement de règles phonologiques assez sophistiqué. On pourrait ainsi deriver correctement toutes les formes mais on n'aurait pas expliqué les raisons derrières ces alternances.

Par contre, on serait peut être en mesure d'expliquer pourquoi la règle d'effacement du *h* ne s'applique pas à toutes les formes si l'on comparait les formes (4) aux formes (3) qui les précèdent, et les formes (2) aux formes (1). C'est-à-dire, sans le *h* final les formes (4) seront identiques aux formes (3). Ceci est aussi valable pour les formes (2) de A D et F qui, en perdant le h seront identiques aux formes (1).
Dans les formes (2) de B C E et G, par contre, l'effacement du h ne créera pas d'homonymes. Il est par conséquent plausible de supposer qu'une règle telle que celle qui efface *h* serait bloquée si son application, bien que phonétiquement naturelle, en résultait dans

la dérivation d'homonymes. La théorie, rappelons-le ne nous permet pas de formuler de telles hypothèses.

Dans notre théorie nous sommes donc sensés rendre compte de tous les phénomènes de prononciation à l'aide de règles phonologiques. Seulement, aucune distinction n'est faite au niveau de l'importance théorique de ces règles entre celles qui se basent sur des informations phonétiques, et celles qui se basent sur des informations grammaticales ou autres. On parle, bien sûr, de règles morpho-phonologiques, de règles phonétiques tardives etc... mais le statut de ces règles, comme celui des notions de "règles globales" et de "conspirations" reste vague et assez souvent contesté.

Comme nous l'avons constaté, ce que nous avons appelé ici "règles exceptionnelles" ne représentent pas de processus phonétiquement plausibles. C'est-à-dire, ces règles sont sensibles à des informations morphologiques, syntaxiques, ou même semantiques, plutôt qu'à la chaîne phonique pure et simple. Il ne faut pas, toutefois, déduire de ce fait que tous les processus phonétiques peuvent être clairement exprimés par règles phonologiques. Si dans la majorité des cas les règles phonologiques peuvent traduire les processus phonologiques d'une façon correcte, simple, économique et élégante, il y a bien des cas où des processus phonétiques ne peuvent pas être adéquatement exprimés par règles phonologiques. Cette inadéquation provient en premier lieu du fait que les règles utilisent un système binaire où un trait est ou bien présent ou bien absent, mais il ne peut pas être présent ou absent à des degrés variés.

Par exemple, en Arabe, une consonne pharyngalisée (emphatique) exerce un effet de postériorisation sur les segments avoisinants (Ghazeli 1977, 1981 a, 1981b). La coarticulation de la pharyngalisation dans un mot est conditionnée, entre autres, par la qualité des voyelles qui interviennent entre la consonne pharyngalisée et les autres segments du mot. Une voyelle ouverte facilite la coarticulation de la pharyngalisation, une voyelle antérieure fermée la diminue. Le degré de pharyngalisation d'un segment, dans un mot qui comprend des voyelles fermées, est iversement proportionnel au nombre de voyelles antérieures fermées qui séparent ce segment de la pharyngale, leur durée, et la distance qui le sépare de la pharyngale. Ce fait ne peut pas, à notre avis, être exprimé par les règles phonologiques telles que nous les connaissons. Les règles qui ont été

proposées jusqu'à maintenant ne sont pas compatibles avec les faits physiologiques et acoustiques observés.

Si nous avons évoqué l'incapacité des règles phonologiques de rendre compte adéquatement de certains phénomènes linguistiques ce n'est pas pour les écarter totalement, bien au contraire. L'importance du rôle que jouent les règles en théorie phonologique n'a plus besoin d'être démontrée. Nous avons simplement voulu souligner les faits suivants :

1. Nous ne pouvons pas à présent formuler de règles phonologiques capables d'expliquer adéquatement tous les phénomènes de prononciation.

2. Compte-tenu de ce fait, la théorie doit être souple, permettant l'adoption d'hypothèse multiples et ne se limitant pas à une seule méthode ou une seule technique.

3. Comme toutes les sciences sociales, la linguistique n'est pas une science exacte. La tâche du chercheur en sciences sociales est difficile car les pièges y sont multiples. Si nous voulons faire progresser notre science nous devons éviter les excès suivants, qui sont du reste connus par les philosophes des sciences, à savoir :

a - Un engagement prématurée vis-à-vis d'une "grande théorie" ou une "grande méthode". Nous risquerions ainsi d'être orientés vers notre méthode plutôt que vers le problème que nous essayons de résoudre. Nous risquerions aussi de ne plus faire la différence entre prouver et découvrir quelque chose.

b - Maintenir des méthodes ou des théories quand tous les faits semblent les rejeter.

c - Oublier ce que nous sommes en train de faire, et ce à cause du plaisir que nous tirons à partir du système que nous utilisons. (ex : l'ordonnancement des règles peut constituer un jeu fascinant). Dans ce cas non seulement nous oublions le problème à résoudre, mais nous oublions parfois même d'examiner les données. Le résultat est une science bâtie sur des futilités.

d - Maintenir que si une théorie stimule les autres à faire de la recherche c'est qu'elle est la bonne. Cette logique peut conduire à une énorme perte d'effort à lutter contre un feu de paille.

e - Traiter les exceptions ou les différences individuelles, comme des variables gênantes qu'il faut réduire par un contrôle adéquat ou les considerer comme une variance d'erreur dans la recherche de lois générales.

Cela a pour effet la création d'une image très simpliée de l'homme. A l'autre extrémité il y a, bien sûr, ceux qui considèrent les exceptions et les différences individuelles si fondamentales qu'aucune loi ne peut être formulée. Admettre cela est admettre que la méthode scientifique ne peut être appliquée à l'étude des sciences sociales.

NOTES

1 - Pour une discussion détaillée de la règle de syncope dans le parler du Caire le lecteur peut consulter Broselow, 1976; Welden, 1977; Kenstowics, 1979; Bohas et Kouloughli, 1981.

2 - Il existe d'autres formes du type cŭcŭcŭ qui reçoivent l'accent sur la penultième (Ex : dubū^{c}a, ɣirība etc..). Ces formes appartiennent cependant à une classe grammaticale bien définie, et peuvent donc bénéficier d'une explication dans le même esprit que celle que nous proposons pour les autres formes exceptionnelles.

3 - Il faut ajouter que Welden, qui a formulé une règle qu'on peut qualifier d'ad hoc.

V [x -it] V + [suffix] ǀ # #
1 2 3 4 ǀ
1 2 3 4
[+ stress]

a néanmoins expliqué plus tard que it reçoit l'accent à cause de son statut morphologique.

4 - a - L'allongement de la voyelle de it est accompagné de son ouverture. Ce processus d'ouverture ne sera pas discuté ici.

b - la forme du pronom clitique dans ce dialecte diffère de celle du pronom clitique dans le dialecte de Tunis.

REFERENCES

Angoujard, JP. Contribution à l'Etude Phonologique et Morphologique de l'Arabe Tunisien, Thèse de 3ème cycle inédite. Paris VIII 1979.

Abdo, Daud A., On Stress and Arabic Phonology : A Génerative Approach. Beirut : Khayats, 1969.

Bohas, G., "Quelques processus phonologiques dans l'Arabe de Damas", I, Analyses Theories, 1, 1978.

Bohas G., et Khouloughli, D.E., "Processus Accentuels en Arabe". Analyse Théorie, 1, 1981.

LA GENÈSE DE LA LANGUE ARABE ET LA CONSTITUTION DE SES FORMES VERBALES

André ROMAN
Université Lyon II

REFERENCES

- MOSCATI, S. & SPITALER, A. & ULLENDORF, E. & VON SODEN, W., An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Phonology and Morphology, 2e éd., Wiesbaden, Harrassowitz, 1969.

- ROMAN, André, Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe, Aix-en-Provence, Publications de l'Université de Provence, 2 vol., 1983.

- ROMAN, André, "De la langue arabe comme un modèle général de la formation des langues sémitiques et de leur évolution", in ARABICA, XXVIII, 1981. pp.127-161.

- ROSSI, Mario, Contribution à la méthodologie de l'analyse linguistique avec application à la description phonétique et phonologique du parler de Rossano (Province de Massa, Italie), Paris, Champion, 1976, 3 vol.

- SĪBAWAYHI, Kitab, édition ᶜAbd as-Salām Muhammad Hārūn, Le Caire, 1385/1966 - 1397/1977, 5 vol., collection Turāṯu nā.

Toute langue humaine naturelle, c'est-à-dire toute langue humaine née d'un usage immémorial, exploite une matière phonique dans laquelle, pour répondre aux besoins sans cesse croissants de la communauté d'hommes qui la parle, elle invente au fil des siècles des voyelles et des consonnes.

Ces voyelles, ces consonnes, leur ressemblances et leurs différences physiques, telles que l'homme les reconnaît, les constituent en un système de phonèmes.

Ainsi, en Arabe comme en Français, le phonème "sourd" /t/ est au phonème "sonore" /d/ ce que le phonème "sourd" /s/ est au phonème "sonore" /z/. Cette même relation ou proportion, une langue donnée la développera ou ne la développera pas selon les voies qu'elle aura choisies pour son développement. Par exemple, en Arabe, /f/, "sourd", n'a pas le partenaire "sonore" /v/ qui est le sien en Français.

Dans toute langue humaine naturelle, les phonèmes consonnes et les phonèmes voyelles n'ont pas d'existence propre par eux mêmes. Ils n'existent que dans et par les syllabes qui, littéralement, leur donnent l'existence en les distribuant dans la parole.

Le système syllabique du Français peut être représenté par la formule

(C̀) (C̀) V (Ć) (Ć)

où C̀ est pour phonème consonne antévocalique; Ć, pour phonème consonne postvocalique; V, pour phonème voyelle; et où les parenthèses indiquent que les phonèmes consonnes qu'elles renferment peuvent ne pas être actualisés. (1).

Le système syllabique de l'Arabe comporte les deux seules syllabes canoniques CV, exemple : /la/ ou /la :/, et CVĊ, exemple : /lam/.

Ainsi, à la différence, fondamentale, du Français, l'Arabe n'a pas de syllabe V, c'est-à-dire faite uniquement d'une voyelle.

En Français, les syllabes distribuent les consonnes et les voyelles de telle sorte qu'il n'y a pas de position dans une séquence qui ne puisse être occupée théoriquement aussi bien par une consonne que par une voyelle.

Dans l'exemple suivant :

"aorte" = /aɔrt/

"porte" = /pɔrt/

---

(1) La formule contracte les neuf combinaisons suivantes : V, C̀V, C̀VĆ, C̀C̀V, VĆ, VĆĆ, C̀C̀VĆ, C̀VĆĆ, C̀C̀VĆĆ.

le deuxième nom de la paire a la consonne /p/ là où le premier a la voyelle /a/.

En Arabe, les syllabes distribuent les consonnes et les voyelles de telle sorte qu'elles font "chambre à part". Systématiquement, une consonne ne peut occuper la position d'une voyelle, une voyelle ne peut occuper la position d'une consonne.

Le système syllabique de l'Arabe, en instituant cette dichotomie entre les consonnes et les voyelles donne à la langue arabe son organisation fondamentale.

* * *

Toute langue humaine naturelle peut être décrite comme un outil de nomination et un outil de communication.

La langue, outil de nomination, établit une relation symbolique entre le "nom" (1), qui est une unité linguistique, et le "nommé" qui est une unité extra-linguistique inventée par elle, comme une *res* (2), dans son milieu, c'est-à-dire dans son aire d'emploi.

En tant qu'éléments de nomination, consonnes et voyelles se trouvent être essentiellement différentes de ce qu'elles sont comme éléments des deux ensembles déjà pris en compte : le premier où elles sont phonèmes, le deuxième où elles sont, respectivement, marges de syllabe et centres de syllabe.

En effet, en tant qu'éléments de nomination, les consonnes et les voyelles sont porteuses d'un sens qui change leur nature; elles remplissent des tâches sémantiques dont le partage entre elles, dès lors qu'elles constituent deux ensembles disjoints, est déterminé par les possibilités de leurs combinatoires propres.

Les "noms" qu'elles constituent dénotent, chacun, un sens radical et des attributs de ce sens : éventuellement le genre, le nombre, le temps etc. Ces attributs ou "modalités" sont en nombre limité. Leur liste est close tandis que la liste des sens radicaux est une liste ouverte sans cesse augmentée par les apports de tout ce que la communauté ajoute à son usage, "noms" nouveaux plus nombreux, toujours, que ceux qui tombent en désuétude.

(1) "Nom", ici, est pour "unité de nomination".

(2) Une res, c'est-à-dire un "objet" ou une "idée".

Aussi les sens radicaux ont-ils été, en Arabe, signifiés par les consonnes, celles-ci, dans cette langue, offrant, du fait de leur nombre plus grand, une combinatoire de beaucoup supérieure à la combinatoire des voyelles.

Chaque "nom" arabe a donc été constitué par une carcasse de consonnes, sa racine, qui dénote son sens de base, et par des voyelles qui modalisent ce sens.

Précisément, la langue arabe s'est donné des racines de trois consonnes, la puissante combinatoire de trois consonnes suffisant aux besoins de nomination des communautés arabophones jusqu'à la rupture actuelle.

Ces racines de trois consonnes conditionnent dans leur ensemble les formes du système de nomination qu'elles fondent.

Les seules de ces formes qui soient entrées linguistiquement dans l'histoire avec une organisation restée presque entière sont les formes verbales.

Soit une racine verbale C_1 C_2 C_3

Les premiers éléments à même de l'établir comme un verbe, les "formans", sont les deux voyelles que la distribution syllabique place entre les consonnes radicales.

D'où la forme C_1 V_1 C_2 V_2 C_3 que la tradition grammaticale arabe représente par /faʿala/.

V_1 on le sait, est une voyelle de voix. Si cette voyelle est du timbre de /a/, le procès dénoté par la racine est construit dans une relation privilégiée avec son sujet, le timbre pharyngal étant le signifiant de la voix subjective du verbe. Si cette voyelle est du timbre de /u/, le procès est alors construit dans une relation exclusive avec son objet, le timbre vélaire étant le signifiant de la voix objective du verbe.

Si V_1 ne peut être que du timbre de /a/ ou bien de /u/, V_2 peut être dans la voix subjective l'une ou l'autre des trois voyelles brèves : /a, i, u/. Quand la langue arabe entre dans l'histoire à la fin du VIe siècle, ces voyelles ne sont plus des pièces du système verbal. Cependant elles ont été maintenues, quoiqu'inutiles au système verbal, par le patron syllabique de l'Arabe,

* /faˁltu/

pour

/faˁaltu/

étant syllabiquement impossible.

Mais l'on voit bien qu'elles donnaient jadis une indication sur le rôle de l'agent du procès. Ceci peut être illustré par des formes figées de l'usage classique.

Ainsi, V_2, réalisée comme /a/ dans /sabaqa/, = "il a devancé", et dans /sa:baqa/, = "il a cherché à devancer", indiquait que le sujet est entièrement l'agent du procès (+). Réalisé comme /i/ dans /saˁida/, = "il a été heureux", elle indiquait que le sujet est partiellement l'agent du procès (-). Réalisée comme /u/ dans /hasuna/, = "il a été beau", elle indiquait que le sujet n'est nullement l'agent du procès (○).

Ces différentes identités de V_2 étaient les siennes dans les formes de l'accompli. Elles sont rapportées dans le Tableau I qui regroupe les voix subjective et objective.

TABLEAU I

ACCOMPLI

Agent	Voix subjective	Exemples
1. +	CV_1 CV_2 C	
1. +	a	/sabaqa/
2. -	a	/saˁida/
3. ○	u	/hasuna/
4. +	a : a	/sa:baqa/
	Voix objective	
5. ○	u i	/subiqa/ (1)
6. ○	u : i	/su:biqa/ (2)

(1) /subiqa/ = "Il a été devancé, dépassé"

(2) /su:biqa/ = "il a été l'objet d'une tentative de dépassement"

V2, dans la voix objective, n'a évidemment plus d'autre rôle que celui de satisfaire au patron syllabique. En effet, dans cette voix, l'agent est annulé.

Symétriquement, c'est l'objet qui est annulé, c'est le "patient" qui est comme hors d'atteinte avec les formes 2 et 3 tandis qu'il est entièrement atteint avec les formes 1 et 5.

Il faudrait, pour que la symétrie entre le patient et l'agent fût complète, que le patient ne soit que partiellement atteint avec les formes restantes, les formes 4 et 6 de schèmes /fa:ʿala/ et /fu:ʿila/, ici représentées par /sa:baqa/ et /su:biqa/, autrement dit : qu'elles tiennent du côté du patient la place que /faʿila/ tient du côté de l'agent.

En fait, les traces sont encore assez nombreuses dans le lexique qui montrent dans /fa:ʿala/ - /fu:ʿila/ un procès déficient dont le signifiant est la longueur de V2.

Ainsi, /qatala/ signifie "tuer une personne" alors que /qa:tala/ signifie "tenter de tuer une personne". Ceci évident dans le verset 111 de la sourate IX, at-Tawba : يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله فَيَقْتُلُونَ و يُقتَلُونَ

/juqa:tilu:na + fi: + sabi:li + lla:hi + fa + jaqtulu:na + wa + juqtalu:na/

"Ils combattent dans le chemin d'Allāh : ils tuent et ils sont tués"

Autre exemple, le verset 142 de la sourate IV, an-Nisā' :

إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ الله وَهُوَ خَادِعُهُمْ

/ʔinna + l + muna:fiqi:na + juxa:diʿu:na + lla:ha + wa + huwa + Xa:diʿu + hum/

"En vérité, les hypocrites cherchent à tromper Allāh. et c'est Lui qui les trompe"

Un dernier exemple, celui, fameux, de la femme de Putiphar qui, parlant de Joseph, dira à ses amies, verset 32 de la sourate XII, Yūsuf :

وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَنْ نَفْسِه

/wa + laqad + ra:wadtu + hu + ˀan + nafsi + hi/

"Je l'ai tenté dans sa personne"

Le Tableau II résume les observations faites.

TABLEAU II

ACCOMPLI

Agent	Voix Subjective	Patient Exemples
	CV1 CV2 C	
1. +	a	+ /sabaqa/
2. -	a i	o /saˁida/
3. o	u	o /hasuna/
4. +	a : a	- /sa:baqa/
	Voix objective	
5. o	u i	+ /subiqa/
6. o	u : i	- /su:biqa/

Quant aux monèmes personnels, ils seront signifiés nécessairement par des consonnes parce que ce sont des "noms" et non des modalités et que le système de nomination donne aux consonnes le monopole de la nomination. Au demeurant, les voyelles n'offraient pas toutes les ressources voulues et le système syllabique imposait de préfixer des syllabes et donc des consonnes.

Asymétriquement, des consonnes pourront signifier des modalités. Ainsi /t/, qui sera reconnue comme une consonne à capacité démarcative, dénote le féminin là où le féminin ne peut avoir, systématiquement, un signifiant voyelle, par exemple à la fin des formes nominales où les voyelles sont les signifiants de monèmes fonctionnels, les harakāt al-Iˁrāb de la Tradition grammaticale arabe.

Mais, dans les formes verbales ainsi constituées par affixation de consonnes, l'identité des consonnes radicales porteuses, elles, du sens de base, devait être préservée systématiquement. Aussi, point

d'infixes, sauf par la gémination qui laisse à la racine sa transparence, d'où /faʕʕala/, - transparence dont le sadda est le moyen dans l'écriture -, ou bien par l'insertion, coûteuse, de la consonne infixée dans une séquence faite pour la faire apparaître comme une consonne infixée, d'où /fuʕajl/, schème du diminutif. Le cas de /(ʔi)ftaʕala/, qui semble unique, est le produit d'une série de conditionnements phonétiques qui ne pouvaient être évités que par la transformation de /t/ en /n/, ce que la langue a réalisé dans /(ʔi)nfaʕala/ qui est un doublet de /(ʔi)ftaʕala/.

Quant aux consonnes préfixées ou suffixées, elles ont été distinguées des consonnes radicales par un double système démarcatif, syllabique et phonologique.

Le système phnonologique du proto-arabe peut-être établi ainsi :

TABLEAU III (1)

Consonnes Complexes	Glottalisées :		ʈʔ	sʔ	cʔ	kʔ	
	Soufflées :	f		s		h	h
	Non Soufflées :		t		c	k	ʔ
		b	d	z		g	c
				l			
Consonnes simples	Vibrantes	m		n			
				r			
		w			j		

Dans ce système, tout comme dans celui de la koinè arabe actuelle, deux séries de consonnes simples, interrompues, apparaissent particularisées :

(1) Les consonnes vibrantes sont réalisées à "glotte vibrante"; les consonnes soufflées sont réalisées à "glotte ouverte"; les consonnes post-glottalisées sont produites avec une brusque désocclusion glottale qui suit leur articulation buccale.

- la série des nasales /m/ et /n/ dont la production est caractérisée par l'ouverture du résonateur nasal,
- la série des non soufflées /t, k, ˀ/, caractérisée par leur occlusion glottale, série qui comportait en outre, jadis, la consonne /c/.

Ce sont ces consonnes que la langue utilise comme préfixes ou suffixes pour la capacité démarcative que leur confèrent ou que leur conféraient leurs stéréotypes articulatoires particuliers.

D'où le paradigme de l'accompli dans son dernier état :

ACCOMPLI

Singulier	Duel	Pluriel
1. fa^{c}al-tu		fa^{c}al-na:
2.m. fa^{c}al-ta	fa^{c}al-tuma:	fa^{c}al-tum(u:)
2.f. fa^{c}al-ti	fa^{c}al-tuma:	fa^{c}al-tunna
3. m. fa^{c}al-a	fa^{c}al-a:	fa^{c}al-u:
3. f. fa^{c}al-at	fa^{c}al-ata:	fa^{c}al-na

Les formes /fa^{c}al-a, fa^{c}al-a:, fa^{c}al-u:/ de la troisième personne du masculin apparaissent comme des formes sans personne notée. Ce sont la première et la deuxième personne qui sont signifiées par /t/ et par son alter ego /n/. La troisième personne est en réalité, selon la formule d'Emile Benveniste, une "non-personne". En effet, "il" représente un "nommé", c'est-à-dire une *res,* quelle qu'elle soit, qui est saisie, comme d'ordinaire, par le nom que lui donne la langue. Tandis que "je" et "tu", extraordinairement, représentent toujours une "personne" et la représentent immédiatement, c'est-à-dire sans le moyen du nom qui est le sien. En Arabe, à la "non-personne" correspond un signifiant zéro. Le /t/ et son alter ego, le /n/ apparaissent effectivement comme les monèmes du féminin singulier et pluriel. Le /u:/, par opposition, comme le monème du masculin pluriel. Et le /a:/ comme celui du duel.

La langue arabe, par ces suffixes personnels, dénote de surcroît que le procès signifié par le verbe est accompli.

Elle dénote, symétriquement, par des préfixes personnels (P) que

le procès signifié par le verbe est inacompli.

Le Tableau IV reprend pour l'inaccompli les dispositions du Tableau II établi pour l'accompli.

TABLEAU IV
INACCOMPLI

Agent			Patient	Exemples
		Voix subjective P V1 C CV 2 C		
1.	+	∅ i	+	/tasbiq/
2.	-	t-a ∅ a	∅	/tasᶜad/
3.	∅	∅ u	∅	/tahsun/
4.	+	t-u a: i	-	/tusa:biq/
		Voix objective		
5.	∅	t-u ∅ a	+	/tusbaq/
6.	∅	t-u a: a	-	/tusa:baq/

La comparaison des Tableaux II et IV montre une certaine redistribution des rôles et des positions.

Le Tableau V est celui du paradigme de l'inaccompli de mode potentiel, dans son dernier état.

TABLEAU V
INACCOMPLI
POTENTIEL

Singulier	Duel	Pluriel
1. ʔa-fᶜal		n-afᶜal
2.m. t-afᶜal	t-afᶜala :	t-afᶜalu :
f. t-afᶜali :	t-afᶜala :	t-afᶜalna
3. m. j-afᶜal	j-afᶜala :	j-afᶜalu :
f. t-afᶜal	t-afᶜala :	j-afᶜalna

Les affixes des formes de l'inaccompli sont les consonnes déjà reconnues comme ayant une vocation démarcative avec l'exception apparente du /j/ des troisièmes personnes du masculin, /j-afˁal, jafˁala:, jafˁalu:/, et de la troisième personne du féminin pluriel, /jafˁalna/.

La consonne /j/ reconnue comme préfixe à part entière, il faudrait admettre que le monème de la "non-personne" est zéro à l'accompli mais non pas à l'inaccompli où il serait /j/. En toute hypothèse, si le signifiant de ce monème était zéro à l'inaccompli, le paradigme des formes du singulier serait celui du Tableau VI.

TABLEAU VI

1.	ʔ-afˁal
2. m.	t-afˁal
f.	t-afˁali:
3. m.	* afˁal
f.	* afˁal

L'on voit bien que le patron syllabique, d'une part, et que le patron paradigmatique, d'autre part, exigent une consonne préfixée. Cette consonne, pour la troisième personne du féminin est la consonne /t/, monème du féminin, qui à la personne du masculin, en l'absence d'un monème disponible qui pourrait occuper la place vide, est la consonne /j/, qui apparait comme l'avatar d'une autre consonne de son ordre, l'ancienne palatale /c/, elle, consonne à capacité démarcative.

D'où les troisièmes personnes attestées :

Singulier	Duel	Pluriel
3. m. j-afˁal	j-afˁala:	j-afˁalu:
f. t-afˁal	t-afˁala:	j-afˁalna

Et il est vraisemblable que le couple, /j-afʿalu:/ - /j-afʿalna/, des troisièmes personnes du pluriel, est un remodelage contre les deuxièmes personnes du pluriel, /t-afʿalu:/ - /t-afʿalna/, d'un ancien couple /j-afʿalu:/ - * /t-afʿalna:/, qui est encore attesté par l'Hébreu : /j-afʿalu:/ - /t-afʿalna:/

Remarquablement, la consonne /j/ est, avec /w/, la seule contoïde vocalique transitoire à formants du sémitique. Cependant, /j/ et /w/, à proportion du contraste syntagmatique, maximal, du sémitique, sont trop ouvertes pour tenir en tant que telles un rôle dans le système des formes.

L'accompli, qui est constitué avec les mêmes consonnes que l'inaccompli mais suffixées et non préfixées, n'a donc pas /j/ parce que /j/ est le fait d'un conditionnement suscité par la procédure même de préfixation propre à l'inaccompli. Et il n'a pas /?/ avec quoi la forme attestée, /faʿal-tu/, serait réalisée */faʿal-?V/ parce que /?/, produite comme une impulsion unité par une brusque désocclusion glottale, est instable dans cette position, particulièrement après consonne voisée. D'où, sans doute, le recours à /k/, d'abord, puis à /t/ avec quoi le paradigme s'unifie.

La consonne /k/, inemployée dans les paradigmes historiques du verbe arabe, est utilisée par la langue arabe dans certains de ses pronoms qui ne sont pas du verbe : les pronoms "génitifs" et "accusatifs" de la deuxième personne aux trois nombres et aux deux genres, /ka, ki, kuma:, kum(u:), kunna/. Cependant l'Akkadien et l'Ethiopien ancien utilisaient la consonne /k/ dans la conjugaison même du verbe. L'Akkadien avait /faʿla:-ku/ là où l'Arabe à /faʿal-tu/; l'Ethiopien avait /faʿal-ku:, faʿal-ka, faʿal-ki:/ là où l'Arabe a /faʿal-tu, faʿal-ta, faʿal-ti/.

Le timbre vélaire de la voyelle suffixée au /t/ de /faʿal-tu/ pourrait être une trace de l'ancienne consonne vélaire /k/.

Quant à la consonne /c/, on la trouve sous d'autres formes qui sont autant d'étapes de son évolution, dans plusieurs langues sémitiques. Sous la forme /s/, en Syriaque particulièrement dans les quelques cinquante verbes de paradigme sapʿel; sous la forme /h/, en Hébreu, dans les verbes de paradigme hiqti:l; en Arabe,

irrégulièrement, sous la forme de /s̄/, et de /h̄/ dans quelques verbes (1) et, régulièrement, sous la forme de /s/ et de /?/, dans les "formes dérivées" /(?i)stafˤala/ et /?afˤal/.

La préfixation des monèmes personnels, qui auraient donc été recrutés dans les deux séries d'interrompues simples, nasales et glottales, entraîne la libération de la troisième consonne radicale dès lors disponible pour une voyelle que le paradigme de l'accompli, lui, ne peut loger.

Cette voyelle est la voyelle /u/, monème du mode réel, spécifique d'un paradigme de formes sémantiquement et, par là, syntaxiquement indépendantes. Quant au paradigme du potentiel, comme il est sémantiquement dépendant, il est dépendant syntaxiquement. Aussi, la situation dépendante de chacune de ses formes suffit-elle à l'établir comme une forme du mode potentiel. Le mode potentiel n'a pas de signifiant propre. Rapporté au mode réel, il peut être dit à voyelle zéro.

Il faut relever que chaque forme du potentiel terminée par une voyelle longue, c'est-à-dire les formes /t-afˤali:, t-afˤala:, j-afˤala:, t-afˤalu:, j-afˤal-u:/, ne peuvent, du fait du système syllabique, recevoir immédiatement la désinence /u/ du réel. Une consonne interfixée évite l'occurrence impossible des hiatus * /i:-u, a:-u, u:-u/. Cette consonne est une consonne nasale parce que, de toutes les consonnes à capacité démarcative, les nasales sont les seules qui soient vocaliques; d'où, ici, la facilité articulatoire de leur emploi. Le système a retenu, de préférence a la nasale grave /m/, la nasale aiguë /n/ (2), peut-être pour son acuité qui lui assure un impact plus fort sur l'oreille. Semblablement la voyelle de joncture est, en général, la voyelle aiguë /i/.

Les formes effectivement réalisées sont les formes /t-afˤali:-na, t-afˤala:-ni, j-afˤala:-ni, t-afˤalu:-na, j-afˤalu:-na/ dans lesquelles le timbre de la désinence /u/ a été modifié par l'action dissimilatrice de la voyelle longue avant elle.

---

(1) Par exemple dans les verbes : /saqlaba/, /salqa:/, /hara:ha/, /hara:da/, /hana:ra/, /hara:qa/.

(2) C'est cette consonne /n/, interfixée, qui apparaît en diachronie lointaine à l'origine de /n/, monème du féminin pluriel, homologue de /t/, monème du féminin singulier, dans les formes du verbe.

Quant au paradigme de l'inaccompli présenté comme un paradigme à voyelle /a/, le *manṣūb* de la Tradition grammaticale arabe, il ne peut être qu'un paradigme postiche. En effet, l'affixation de cette désinence /a/ aux formes à voyelle longue produirait les mêmes formes produites par l'affixation de la désinence /u/:

*/t-afᶜali:-a/ > /t-afᶜali:-n-a/

Le paradigme à désinence /a/ est donc, à ces formes, confondu avec le paradigme à désinence /u/. Ce paradigme ne peut donc exister. Il n'est qu'un faut semblant créé par la ressemblance des constructions avec les "translatifs" /?an/ et /?anna/.

Exemple :
/?uri:du + ?an + jataᶜallama-a + l + waladu/
"je veux que l'enfant apprenne"

/?aθunnu + ?anna + l + walad-a + jataᶜallamu/
"Je pense que l'enfant apprend"

Le verbe recevant la même désinence /a/ que le nom.

* * *

La discrimination entre les consonnes radicales et les consonnes affixées semble avoir été assurée encore par une démarcation syllabique faite de l'opposition "syllabe ouverte", = CV ≠ "syllabe fermée" = CVC.

La première consonne d'une forme donnée est, *en principe* radicale, si elle est la marge gauche d'une syllabe ouverte; autrement, si elle est la marge gauche d'une syllabe fermée, elle est non plus radicale mais affixée.

Exemples :
/ka.tab.ta/ = "tu as écrit"
CV.CVC.CV
La première consonne, en syllabe ouverte, CV, est une consonne radicale.
/tak.tu.bu/ = "tu écris/tu écriras"
CVC.CV.CV
La première consonne, en syllabe fermée, CVC, n'est pas une consonne radicale.

Autres exemples, les formes "dérivées" :
/(?i)n.fa.ᶜa.la/

CVC.CV.CV.CV

/(ʔi)s.taf.ʿa.la/

CVC.CVC.CV.CV

où le rôle de la capacité démarcative des consonnes affixées est manifeste.

Toutefois cette opposition n'est plus observée dans les formes "dérivées" :

/faʿ.ʿa.la/ — /ju.faʿ.ʿi.lu/

CVC.CV.CV   CV.CVC.CV.CV

/fa:.ʿa.la/ — /ju.fa:.ʿi.lu/

CV.CV.CV   CV.CV.CV.CV

Mais, peut-être, ces formes ont-elles été, jadis, réalisées avec une première syllabe fermée par le moyen d'une gémination :

*/(ʔi)f.faʿ.ʿa.la/ — */jaf.faʿ.ʿi.lu/ (1)

CVC.CVC.CV.CV   CVC.CVC.CV.CV

*/(ʔi)f.fa:.ʿa.la/ — */jaf.fa:.ʿa.lu/ (1)

CVC.CV.CV.CV   CVC.CV.CV.CV

Quant aux formes qui en sont dérivées par préfixation de /t/, elles auraient été, jadis, réalisées, dissymétriquement, sans recours à une gémination pour elles inutile :

*(ʔi)t.faʿ.ʿa.la/ — */jat.faʿ.ʿa.lu/

CVC.CVC.CV.CV   CVC.CVC.CV.CV

*/(ʔi)t.fa:.ʿa.la/ — */jat.fa:.ʿa.lu/

CVC.CV.CV.CV   CVC.CV.CV.CV

Dans d'autres langues sémitiques, les inaccomplis de celles de ces formes sans pre-formans étaient réalisés avec un *schwa,* = /^{e}/, la voyelle central, neutre, que l'Arabe ne possède pas, qui a pu jouer un rôle démarcatif. Ainsi l'Hébreu biblique a /j^{e}qabber/ et le Syriaque a /n^{e}qabber/.

---

(1) Dans le verset 197 de la sourate II, *al-Baqara.* يَشَّقَّقُ = /jaššaqqaqu/ de même forme, est, différemment, une réalisation expressive de /jatašaqqaqu/ produite par l'assimilation du preformans /t/.

(2) Dans le verset 38 de la sourate IX, at-Tawba, اثَّاقَلْتُمْ عَلَى ٱلأَرضِ /(ʔi)ØØa:qaltum/, de même forme, est différemment, une réalisation expressive de /taOa:qaltum/ produite par l'assimilation du preformans /t/

Dans ces deux langues, les accomplis de celles de ces formes à preformans étaient réalisés avec la prothèse de l'une des deux consonnes minimales, "non duelles", de leurs systèmes phonologiques, la prothèse de /h/ ou de /?/. Ainsi l'Hébreu biblique a

/(hit)t.qab.ber/ /jit.qab.ber/

et le Syriaque a

/(?e)t.qab.bar/ /net.qab.bar/

Cette hypothèse trouverait une confirmation dans le fait, déjà relevé par Sibawayhi au VIIIe siècle (1) que les formes de la koinè arabe historique ne comptent jamais de séquences de quatre syllabes brèves.

En résumé, les formes verbales de l'Arabe, comme, généralement, les autres formes de l'Arabe, apparaissent fondées sur des racines de trois consonnes elles-mêmes produites par le système syllabique de la langue tel qu'il a été reconnu : S = { CV, CVC }

Et elles apparaissent construites, essentiellement, d'une part, avec des voyelles dans le rôle de modalités, et d'autre part, avec, dans le rôle de monèmes personnels, des consonnes choisies pour leur capacité démarcative.

Les consonnes ont le monopole de la nominaton. Les voyelles sont contonnées dans le rôle de modalités et de fonctionnels. Systématiquement, les voyelles fonctionnels, qui sont toujours des voyelles brèves (2), sont en fin de forme, là où celles des voyelles modalités qui sont brèves ne peuvent se trouver. Les voyelles longues finales sont, en effet, le lieu d'amalgames.

(1) Sibawayhi, Kitab, vol. IV, p.192

(2) Sans doute le proto-arabe n'a t-il eu d'abord que des voyelles brèves et donc une organisation syntaxique assurée par des voyelles toujours brèves. Dans ces conditions, toute nouvelle voyelle brève qui serait venue s'ajouter à l'ensemble des phonèmes aurait eu vocation à un rôle syntaxique. Il fallait donc que les voyelles nouvelles, pour être différentes intrinsèquement, fussent longues et il fallait encore que la position en fin de forme leur fût interdite en dehors des cas d'amalgame.

Sibawayhi rapporte (1) que

/rudda/ = "il a été rendu"
forme qui est pour
*/rudida/
pouvait être réalisée
/rüdda/

la voyelle /ü/ tenant la place de la voyelle /u/ et de la voyelle /i/ amuïe par la gémination.

La phonologisation de /ü/, sa transformation en phonème, aurait ajouté un élément à l'ensemble des voyelles brèves et, par là, un élément au système syntaxique qui aurait dû être modifié corrélativement.

De ce fait, les systèmes phonologiques des langues apparentées à l'Arabe, qui n'ont pas le système syntaxique de l'Arabe, aussi bien les langues sémitiques anciennes que les langues arabes actuelles, ont des voyelles que l'Arabe n'a pas.

En conclusion, si le "fait radical", autrement dit la constitution des racines par les seules consonnes, fait commun à toutes les langues sémitiques anciennes, a vraiment, comme il semble, pour cause nécessaire et suffisante, la distribution des consonnes et des voyelles constatée dans l'Arabe, alors cette distribution a été commune à toutes les langues sémitiques anciennes.

Et si ce "fait radical", comme il semble, a pour conséquence nécessaire la spécialisation des rôles des consonnes et des voyelles constatée dans l'Arabe, alors cette spécialisation et les deux systèmes imbriqués qu'elle implique, le système vocalique, d'une part, et le système syntaxique, d'autre part, ont été communs à toutes les langues sémitiques.

Ainsi la langue arabe s'analyse comme un "système de systèmes".

Et ce "système de systèmes" se révèle comme le prototype même de toutes les langues sémitiques, le seul témoin de leur ancien état.

(1) Kitab, Vol. IV, p. 423.

QUELQUES EXPERIENCES SUR LA PERCEPTION DE L'EMPHASE *

Badreddine Belhassen
Faculte de Médecine à Tunis

En linguistique, on distingue un langage **hors situation** et un langage en **situation**, c'est-à-dire un langage où les locateurs

a) - Peuvent mettre à profit des indications non linguistiques.

b) - Ont un certain univers perceptif commun.

"L'intérêt de cette distinction provient de ce qu'on peut poser en général que plus la situation apporte d'information, moins il est nécessaire d'utiliser les pocédés linguistiques" (A. MARTINET et al, 1968,p. 69). Mais les énoncés qui ne sont pas ambigus en situation risquent de l'être hors situation. En effet le contexte linguistique ou la situation extra-linguistique vient au secours du sujet parlant pour "actualiser" le passage du sens indéterminé des unités isolées au sens précis qu'elles ont dans un message particulier (Ibid. 70) et enlever par conséquent toute ambiguité dans le décodage du message. C'est ainsi que le contexte semble agir dans le processus de perception des items éléments d'une opposition d'emphase, au contact des voyelles /i/, /u/, /u:/ et /i:/ dans des textes du parler arabe de Kairouan; le contexte linguistique paraît être à la base de la pseudo-opposition d'emphase dans cet entourage vocalique.

* : Cette communication est une reprise et une suite de celle présentée au 9ème Congrès Int. des Sc. Phonétiques de Copenhage en Août 1979.

On peut donc avancer l'hypothèse que dans certains entourages vocaliques (/i/, /u/, /i:/ et /u:/), l'opposition traditionnelle d'emphase ne fonctionne plus et que c'est le contexte qui détermine le sens de chaque item des homonymes. Si l'on évite la polémique sur l'unité discrète dans la production et la perception de la parole (est-ce le phonème, la syllabe?), en cherchant simplement à tester la probabilité de discrimination entre un item emphatique et un item non emphatique au contact de l'une des voyelles suivantes : /i/, /u/, /i:/ et /u/, nous pouvons opérer sur les couples d'items hors contexte (1).

Pour la vérification d'une telle hypothèse, nous avons fait dans un premier temps une série d'expériences portant sur la perception de l'emphase et en particulier sur l'opposition emphatique -non-emphatique chez huit étudiants tunisiens (2). Les conclusions que nous avons pu tirer de ces expériences confirment en partie notre hypothèse de départ : si l'opposition d'emphase au contact des voyelles /a/ et /a:/ est jugée toujours pertinente par les sujets testés, elle ne l'est pas par contre dans un autre entourage vocalique.

Ces constatations n'ont évidemment pas de valeur absolue; elles se rapportent d'ailleurs aux résultats partiels de huit auditeurs. Cependant, elles indiquent clairement que les sujets parlants ne distinguent pas toujours entre un item emphatique et un item non emphatique dans n'importe quel entourage vocalique dans un langage hors situation.

Dans un second temps, les expériences que nous avons jugé nécessaire de refaire concernent la différence auditive entre syllabe

(1) : Les couples d'items considérés par la tradition scolaire et l'écrit comme des paires minimales, n'étant pas nombreux dans le parler, nous ne nous appuyons pas sur la caractéristique sttico-probabiliste des items employés (voir sur la non-nécessité de la stratégie de fréquence dans ce genre de cas, J. GOLDIAMON et al., 1958, 457).

(2) : Pour des détails sur ces expériences, voir B. Badreddine (1977) : le parler de Kairouan - ville, Etude phonologique et phonétique, doctorat de 3ème cycle soutenu à l'Université de Paris V, Paris.

emphatique et syllabe non emphatique au contact des voyelles fermées. Nous avons élargi le corpus et nous l'avons soumis à un nombre plus important de sujets de la ville de Kairouan et de la ville de Tunis.

EXPERIENCE I :

35 paires minimales ont été établies à partir des phrases prononcées par 3 sujets, grâce à un montage magnétique. L'expérience consiste à les présenter une à une; l'intervalle entre les deux items de chaque paire est de cinq secondes.

Nous l'avons soumis en premier temps à 98 élèves originaires de Kairouan-ville, dont le niveau scolaire se situe entre la troisième et la cinquème année secondaire. Ils ont été choisis au hasard dans les classes du Lycée Mixte de Kairouan. Nous avons en outre soumis 12 analphabètes adultes, hommes et femmes, au même test. Nous avons examiné ensuite 113 élèves des trois premières années secondaires, résidant à Tunis et originaire de différentes villes de l'intérieur. Ils suivent leurs études au Collège secondaire et professionnel de la route de Sousse de Tunis.

RESULTATS :

Pour chaque sujet a été compté le nombre de confusions (entre les 2 items de chaque paire), de différenciations, de réponses nulles et de points d'interrogation. Un total, une moyenne et un pourcentage des résultats collectifs ont été calculés pour chaque type de réponse dans les Tableaux I et II.

RESULTATS DU PREMIER TEST

Tableau I

	Confusion	Différen-ciation	nul	Point d'inter-rogation
Total des réponses des 98 élèves	2 292	1 098	24	22
Moyenne	23,38	11,20	0,24	0,22
Pourcentage	66,81%	32,01%	0,69%	0,49%
Total des réponses des 12 adultes	362	24	4	24
Moyenne	31	2	-	2
Pourcentage	88,29	5,85%	-	5,85%

Tableau II

	Confusion	Différen-ciation	Nul	Point d'inter-rogation
Total des réponses des 113 élèves	2 962	913	35	38
Moyenne	26,21	8,07	0.30	0,33
Pourcentage	75,02%	23,12%	0,88%	0,96%

On constate que dans les résultats des deux groupes d'auditeurs (élèves de Kairouan et de Tunis d'une part et adultes analphabètes d'autre part), le nombre de confusion entre les items, membres de paires minimales de l'opposition d'emphase, est largement plus grand que celui des différenciations. Ces résultats augmentent auprès des auditeurs de Tunis et avec l'âge et la non-scolarisation (analphabétisme) auprès de ceux de Kairouan.

En comparant les deux séries de résultats, nous notons que même chez les lycéens influencés par l'écrit, il existe une confusion dans la perception entre un item emphatique et un item non emphatique. Cependant cette non différenciation est plus faible que celle du groupe analphabète.

Nous avons cherché si les résultats obtenus étaient statistiquement significatifs en comparant les pourcentages globaux de non différenciation $\frac{(66,81 + 88,29)}{2} = 77\%$ et 75,02% aux pourcentages de

différenciations $\frac{(32,01 + 5,85)}{2} = 18\%$ et 23,12%

Les résultats nuls et d'absence de réponse n'ont pas été pris en considération du fait de leur faible taux.

Cette analyse met en évidence le fait que la différence entre un item emphatique et un item non emphatique au contact des voyelles /i/, /u/, /i:/ et /u:/ hors situation n'est presque pas perçue par les sujets. En revanche, la non distinction de la différence (confusion) entre les deux phénomènes est très significative.

EXPERIENCE II

Hypothèse : dans une situation d'identification d'un stimulus parmi deux ou trois éléments imposés, la réponse du sujet est d'autant plus rapide et plus précise que le stimulus se distingue (se différencie) d'eux. S'il y a une différence entre le stimulus et les items proposés, on ne devrait pas enregistrer d'interaction entre les éléments sur lesquels portent les erreurs et le stimulus. Au contraire, s'il y a une non différenciation entre celui-ci et un item (privilégié) quelconque des items proposés, les réponses qui apparaissent devraient comporter moins d'erreurs le concernant que celles qui apparaissent aux autres.

MATERIEL :

Quatorze stimuli sont présentés au sujet. Chaque stimulus est un élément emphatique d'une paire d'opposition. Trois items sont

présentés écrits simultanément avec le stimulus. La tâche de l'auditeur consiste à écrire le numéro d'ordre de l'item qu'il juge correspondre au stimulus perçu.

Deux secondes après la fin du passage du stimulus, le sujet doit écrire 1 pour la première possibilité, 2 pour la seconde, 3 pour la troisième, etc ou écrire 1 2 si les deux choix sont les mêmes.
1 3 si le premier et le troisième sont les mêmes,
2 3 si le second et le troisième sont les mêmes,
1 2 3 si tous sont les mêmes, et O s'il y a aucune correspondance entre le stimulus et les trois items porposés.

RESULTATS

Les résultats obtenus indiquent qu'il y a trois situations :

- de confusion qui concerne les réponses du type 1, c'est-à-dire l'interprétation de l'item emphatique comme identique au stimulus (emphatique).

- de différenciation partielle qui concerne les réponses du type : 1 2, 2; 3; 2 3. Autrement dit : la non reconnaissance du stimulus emphatique comme identique au non emphatique (réponses 1 2, 1 3) et même si reconnaissance il y a, elle est altérée par l'interférence d'un autre item (réponses 1 2; 1 3).

- de différenciation complète qui regroupe les réponses O; les sujets, dans les items proposés, n'en reconnaissent aucun qui ressemble au stimulus.

Les tableaux III et IV résument les calculs des totaux de chaque catégorie de réponse, leur moyenne et leur pourcentage respectif.

RESULTATS DU 2ème TEST

TABLEAU III

	Confusion	**Différencia-tion partielle**	**Différencia-tion complète**
Total des réponses des 98 élèves	987	303	92
Moyenne	10,07	3,09	0,84
Pourcentage	71,9%	22,09%	6,01%
Total des réponses des 12 analphabètes	156	12	-
Moyenne	13	1	-
Pourcentage	92,8%	7,2%	-

TABLEAU IV

	Confusion	**Différencia-tion partielle**	**Différencia-tion complète**
Total des réponses des 113 élèves	1032	483	167
Moyenne	9,13	4,27	1,47
Pourcentage	61,35%	28,71%	9,92%

Interprétation d'ensemble des deux tests :

Etant donné la similarité des résultats des deux tests, nous les regroupons. Les auditeurs émettent des jugements qui concordent (de 66 à 90%) dans 85% des cas environ. La plupart des items de chaque paire sont confondus, malgré quelques lacunes dues à la briévité des syllabes, ce qui tend à confirmer la valeur non linguistique de l'emphase au contact de /i/, /i:/, /u/ et /u:/ en général et de celle des **analphabètes en particuliers.**

Cependant, la discordance des jugements (15% des cas sont en

faveur de l'opposition) est due, dans certains cas, à une interférence linguistique, la majorité des auditeurs étant au moins trilingues et influencés par l'arabe écrit.

Nous rappelons que nos expériences se fondent sur l'hypothèse suivante, à savoir, que si l'opposition d'emphase est pertinente dans l'entourage vocale de /a/ et /a:/; elle ne le serait pas en dehors de ces voyelles. Cette étude, dont l'approche mérite d'être complétée par des recherches sur les différents dialectes tunisiens et peut-être arabes, se trouve confirmée par les résultats de l'analyse acoustique par synthèse de Dean Obrech sur l'arabe libanais et nos propres recherches.

Les tracés sonographiques démontrent, en effet, qu'il n'y a pas de différence entre les positions respectives des formants 1 et 2 des voyelles /u/, /i/, /u:/ et /i:/ au contact des phonèmes "emphatiques" et des (non emphatiques". (1) Cette constatation pourrait être expliquée par l'examen de l'aspect physiologique de l'articulation des sons emphatiques

"En effet, si l'on garde à l'esprit le travail accessoire de pharyngalisation moyenne tel que nous l'avons démontré, nous comprenons pourquoi les analyses acoustiques effectuées, par Dean Obrecht et d'autres nous laissent sur notre faim quant à la recherche des indices acoustiques qui pourraient distinguer une articulation emphatique avec u et i d'une articulation non emphatique.

L'articulation de /i/ dans ce cas ne pourrait être qu'une composante, une résultante entre la position idéale de (i) et la position de (a) d'arrière (son point original). C'est ainsi qu'un i donne soit (I), soit (e), soit (E).

La voyelle couvre tout un foyer à l'avant, qui n'est absolument pas dominé. Cela traduit tantôt un (I), tantôt un (e); l'essentiel étant que ce soit opposé à /u/. La souplesse des éléments antérieurs du système (ouverture et fermeture maxillaire, avancement et recul de la langue,

(1) : Voir Dean OBRECHT (Velarization) Effects of the Second Formant on the Perception of velarization consonants in Lebanese Arabic. La Haye, Monton, 1968, page 29 et B. BADREDDINE, op. cit.

etc) fait que la voyelle /i/ couvre toute une zone à l'avant qui va de (i) à (E) ...(1).

D'ailleurs si on se réfère à l'orthographe des élèves du primaire et des premières classes du secondaire en tant que représentation d'une perception (en dictée) ou d'une intégration (en expression écrite), on relève des "fautes" d'emphatisation et de désemphatisation des consonnes arabes dans l'entourage des timbres vocaliques /i/ et /u/. Nous avons relevé un grand nombre de fautes qui peuvent être des témoins de ce que nous venons d'avancer, sans se hasarder à en tirer des conclusions définitives.

Nous présentons cette liste à titre indicatif. Elle fait partie d'un document où nous avons décompté les "fautes" d'emphatisation et de désemphatisation des consonnes au contact des timbres vocaliques fermés. Nous avons réalisé ce travail à partir de cahiers de roulement des élèves d'une école primaire à Tunis et des copies de rédaction d'élèves du Collège Secondaire et Professionnel de la Route de Sousse à Tunis. Pour des raisons évidentes, nous avons exclu de notre décompte les élèves qui présentent une dysorthographie caractérisée.

---

(1) : Voir B. BADREDDINE, d'emphase dans les dialectes arabes : aspect acoustico-articulatoire à la lumière de la phonétique expérimentale, 1ère partie, dans Analyses - Théorie, 1978 - I, Paris, p. 57 et après.
Les réalisation des phonèmes /u/ et /i/ dans un entourage non emphatique se trouvent identiques.

3ème année Primaire — **السنة الثالثة إبتدائي**

"fautes"	Correspondant	Elève	التلميذ	الصواب	الخطأ
Ṣafāquṣ	Ṣafāqus	M.D	م. د	صفاقس	صفاقص
Sifr	Ṣifr	M. G	م. ق	صفر	سفر
al Ṣutruƚ	al Sutrub	A. F	ع. ف	السّحب	الصّحب
ẓirāsajh	ḍirāsajh	H. G.	ح. ق	ذراعيه	ضراعيه
tasqutu	tasquṭu	F. D.	ف. د	تسقط	تسقت
qamī:suh	qamīṣuh	F. GH	ف. غ	قميصه	قميسه
tulūs	ṭulūs	A. D.	ع. د	طلوع	تلوع
Sāsifatun	Sāsifatun	A. D.	ع. د	عاصفة	عاسفة

4ème année primaire — **السنة الرابعة ابتدائي**

fāturī	faṭurī	A. T.	أ. ط	فطوري	فتوري
jaqḍimu	jaqẓimu	M. B.	م. ب	يقضم	يقذم
šitr	šiṭr	W. J.	و. ج	شطرا	شترا
alqarnīt	alqarnīṭ	CH. A.	س. أ	القرنيط	القرنية
jasṭatīs	jastaṭīs	A. B.	ع. ب	يستطيع	يسطتيع
fasīh	faṣīh	R. A.	ر. ع	الفصيح	(القول) الفسيح
inqāẓih	inqāḍih	S. A.	س. ع	إنقاذه	انقاظه
taqtifu	taqṭifu	N. M.	ن. م	تقطف	تقتف
ustūratun	usṭūratun	A. B.	ع. ب	أسطورة	أستورة

5ème année primaire — **السنة الخامسة إبتدائي**

šartuha	šarṭuha	M. A.	م. ع	شرطها	شرتها
ūsilukum	ūṣilukum	A. CH	ع. ش	أوصلكم	أوسلكم
alzarasu	alzarasu	H. N.	ح. ن	الجرس	الجرص
[illegible]	taqtifu	N. H.	ن. ح	تقطف	تقتف

6ème année primaire — **السنة السادسة إبتدائي**

"fautes"	Correspondant	Elève	التلميذ	الصّواب	الخطأ
al sidqu	al ṣidqu	M. A.	م.ع	الصّدق	السّدق
al Sutrufu	al Ṣutrufu	CH. G.	ش. ق	الصّحف	السّحف
qāṣū	qāsū	F. J.	ف.ج	قاسوا	قاصوا
alfārit	alfāriṭ	M. S.	م. س	الفارط	الفارت
jaḍunnuh	jaẓunnuh	M. B.	م. ب	يظنه	يذنه
juqattisu	juqaṭṭisu	M. D.	م. د	يقطع	يقتّع
zirāsī	ḍirāsi	A. S.	أ. س	ذراعي	ضراعي
ṭutamsinnanı	tuṭamsinnanī	B. B.	ب. ب	تطمئنني	طتمئنني
paqṭifu	paqtifu	A. M.	ع.م	أقطف	أقتف

1ère année secondaire — **السنة الأولى ثانوي**

"fautes"	Correspondant	Elève	التلميذ	الصّواب	الخطأ
qāsidin	qāṣidīn	F. A.	ف.ع	قاصدين	قأسدين
qāris	qāriṣ	M. W.	م. و	قارص	قارس (الثمرة)
sātisatun	sāṭisatun	R. B.	ر. ب	ساطعة	ساتعة
jaltaqitu	jaltaqitu	M. J.	م.ج	يلتقط	يلتقت
itfāsiha	iṭfāsiha	F. M.	ف.م	إطفائها	اتفائها

Université de Tunis
Centre d'Etudes et de Recherches
Economiques et Sociales

LA LINGUISTIQUE APPLIQUÉE A LA LANGUE ARABE

Serie Linguistique N° 5